

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولي ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة في النقول والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الاندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الثالث

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ

إدارة الطبعاعة المنيرية

إستأجروا ومديرها محمد منير الدمشقي

بتحقيق الاستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي

حقوق الطابع محفوظة الى

ادارة الطبعاعة المنيرية بمصر بشارع النحكيين رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال عليّ: هلا قالوا: إن ابن عمر لم يكن ليخالف أباه لولا فضل علم كان عنده أثبت^(١) من فعل أبيه؟

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أن عائشة وأم سلمة أمي المؤمنين كانتا تركعان^(٢) ركعتين بعد العصر. وروينا عن حماد بن سلمة وهشام بن عروة، قال حماد: عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير قال: كانت عائشة أم المؤمنين تصلي ركعتين بعد العصر وهي قائمة، وكانت ميمونة^(٣) أم المؤمنين تصلي أربعاً وهي قاعدة، فسئلت عن ذلك، فقالت عن عائشة: إنها شابة وأنا عجوز فأصلي أربعاً بدل ركعتيها^(٤).

قال عليّ هذا يبطل رواية من روى عن أم سلمة: «أنقضها نحن؟ قال: لا»

وقال هشام عن أبيه: كان الزبير وعبد الله بن الزبير يصليان بعد العصر ركعتين.

روينا عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة: كنا نصلي مع ابن الزبير «العصر في المسجد الحرام»^(٥) فكان يصلي بعد العصر

(١) في المصرية «بأثبت» وما هنا أصح (٢) في اليمنية «كانت الركعات» وهو سخط (٣) في اليمنية بمحذف اسم «ميمونة» وهو خطأ (٤) في اليمنية «فأصلي أربعاً تمام ركعتيها» (٥) هذه زيادة من المصرية

ركعتين ، وكنا نصليهما معه ، نقوم صفا خلفه »

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قال
سبح المنكدر بعد العصر فضر به عمر .

قال علي : المنكدر والسائب صاحبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم .
وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه : أن أبا أيوب
الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف
عمر تركهما ، فلما توفي عمر تركهما ، فقليل له : ما هذا ؟ فقال : ان عمر كان
يضرب الناس عليهما .

قال علي : في هذا الحديث بيان واضح أن أبا بكر الصديق وعثمان
رضي الله عنهما كانا يجيزان الركوع بعد العصر .

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي . ثنا شعبة وسفيان جميعا قالا : ثنا
أبو إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة : أن علي بن أبي طالب كان في سفر
فصلى العصر ، ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين .

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال : سألت
أبا جحيفة عن الركعتين بعد العصر فقال : إن لم ينفعاك ^(١) لم يضراك .

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة : ثنا يزيد بن خمير ^(٢) عن عبد الله
ابن يزيد عن جبير بن نفير قال : كتب عمر إلى عمير بن سعد ^(٣) ينهاه عن

(١) في اليمانية « يشفأك » وهو خطأ (٢) خير بالخاء المعجمة مصنف ويزيد هذا ثقة
(٣) عمير مصنف وسعد باسكان العين ، وفي المصرية « عمير بن سعيد » ولكننا
رجحنا أنه « عمير بن سعد » لأن عمير بن سعيد متأخر عن إدراك عمر . وأما عمير
ابن سعد الأنصاري الأوسي فإنه صحابي وشهد فتوح الشام واستملمه عمر على
حصص . وكان معجبا به وكان من عجبه به يسميه نسيج وحده كما روى ابن سيرين
ويقال : إن عمر قال لأصحابه : تمنوا ، فتمنى كل رجل أمنية ، فقال عمر : لكي
أعني أن يكون لي رجال مثل عمير أستعين بهم على أمور المسلمين اه

الركعتين بعد العصر، فقال أبو الدرداء: أما أنا فلا أتركهما، فمن شاء أن ينحضج فلينحضج^(١).

وعن حماد بن زيد: ثنا أنس بن سيرين قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه ببندق^(٢) سيرين، وهي خمسة فراسخ،^(٣) فحضرت صلاة العصر، فأمنّا قاعدًا على بساط في السفينة، صلى بنا ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بنا ركعتين.

وعن يزيد بن هرون عن عمار بن أبي معاوية الذهني عن أبي شعبة التيمي قال: رأيت الحسن بن علي بن أبي طالب يطوف بعد العصر ويصلي. وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لم ينه عن الصلاة إلا عند غروب الشمس.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود في حديث: سيأتى عليكم زمان كثير خطباؤه؛ قليل علماءه، يطيلون^(٤) الخطبة ويؤخرون الصلاة؛ حتى يقال: هذا شرق الموتى؛

(١) بالخاء المهملة والضاد المعجمة وآخره جيم. وحضج النار — من باب قتل أوقدها، والحضج — بكسر الحاء واسكان الضاد — كل ما لُزق بالأرض، وانحضج الرجل التهب غضبا واتقد من الغيظ فلزق بالأرض، وأيضاً انحضج ضرب بنفسه الأرض غيظاً، فاذا فعلت به أنت ذلك قلت: حضجته، وفي حديث أبي الدرداء: فمن شاء أن ينحضج فلينحضج. أى ينقد من الغيظ وينشق. اهـ من اللسان وغيره. وكل هذه المعاني متقاربة مأخوذة من المعنيين الأولين. ونسخ الحلى هنا مصحفة ففي المصرية بالخاء بدل الحاء وفي اليمنية «ينخضع»^(٢) كذا رسمها ناسخ هذه النسخة، ورسمها آخر «بذ» وفي اليمنية «سدف» بدون اعجام وقد أعجزنى أن أعرف هذا الوضع أو صحة اسمه فيراجع إن شاء الله^(٣) في اليمنية «وهي رأس خمسة فراسخ»^(٤) في اليمنية «ينخطبون» وهو خطأ*

قلت: وما شرق^(١) الموتى؟ قال: إذا اصفرت الشمس جدا؛ فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها؛ فإن احتبس فليصل معهم؛ وليجعل صلاته وحده الفريضة؛ وصلاته معهم تطوعا^(٢).

قال علي: فهؤلاء أكابر الصحابة رضى الله عنهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين، وابن الزبير، ومن بحضرته من الصحابة، وتميم الدارى، والمنكدر، وزيد ابن خالد الجهنى، وابن عباس، وابن عمر، وأبو أيوب الانصارى، وأبو جحيفة، وأبو الدرداء، وأنس^(٣)، والحسن بن علي، وبلال، وطارق بن شهاب، وابن مسعود، وروى أيضا عن النعمان بن بشير وغيرهم، فمن بقى؟

وما نعلم لهم متعلقاً بأحد من الصحابة رضى الله عنهم الا رواية عن أبي سعيد الخدرى، جعلها خاصة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. وإذا قال صاحب: هي خاصة، وقال آخرون منهم: هي عامة، فالسير^(٤) على العموم حتى يأتى نص صحيح بأنها خصوص، ولا سبيل الى وجوده، وأخرى عن معاوية ليس، فيها نهى عنهما، بل فيها: ان الناس كانوا يصلونها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وأخرى مرسلات تصح عن ابن

(١) بالشين المعجمة والقاف وفى التمنية «سرف» بالمهملة فى الاولى و«سرف» بالمعجمة فى الثانية مع الفاء فيهما وهو تصحيف. وشرق الموتى هو أن يشرق الانسان بريقه عند الموت، يقال: شرقت الشمس شرقاً — من باب فرح — اذا ضعف ضوءها. وسئل محمد بن الحنفية عنه فقال: «ألم تر الى الشمس اذا ارتفعت عن الحيطان فصارت بين القبور كأنها لجة: فذلك شرق الموتى» اهـ من اللسان (٢) روى بعضه مسلم باسناد آخر (ج ١ ص ١٥٠) (٣) حذف اسم «أنس» من التمنية وهو خطأ فقد سبق حديثه قبل أسطر (٤) فى التمنية «فالسفن» وهو خطأ*

مسعود؛ ليس فيها أيضاً إلا: وأنا أكره ما كره عمر؛ وقد صح عن عمرو بن
ابن مسعود إباحة ذلك؛ وعن أبي بكر المنع من الصلاة جملة من حين
صفرة الشمس. والحنفيون والمالكيون مخالفون له في ذلك، كما نذكر بعد
هذا إن شاء الله تعالى.

وأما التابعون فكثير؛ منهم: هشام بن عروة؛ وأنس بن سيرين؛ كما
ذكرنا آنفاً.

وعن عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس قال: كان أبي لا يدعهما
يعني الركعتين بعد العصر.

وعن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن يزيد بن طلق: أن عبد الرحمن
ابن البيهاني^(١) كان يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن طاوساً
صلى بحضرته ركعتين بعد العصر، ثم قال له: أتصلي بعد العصر؟ قلت نعم،
قال: أكرمت والله.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء^(٢) هو
أشعث بن سليم قال: سافرت مع أبي وعمرو بن ميمون والأسود ومسروق
وأبي وائل فكانوا يصلون بعد الظهر ركعتين، وبعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن جعفر غندر: ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال: رأيت
شريحاً القاضى يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن المثنى عن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي عن قتادة قال:
كان سعيد بن المسيب يصلي بعد العصر ركعتين.

(١) بفتح الباء الموحدة واللام وبينهما ياء مثناة ساكنة، وفي المصرية «الساماني»
وهو خطأ وتصحيف (٢) في المصرية «عن أشعث عن أبي الشعثاء» وهو خطأ*

وعن محمد بن المثني: ثنا أبو عاصم النبيل^(١) عن عمر بن سعيد^(٢) قال: رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر يطوف بعد العصر ويصلي ركعتين. وكذلك أيضا عن الحسن.

فهؤلاء هشام بن عروة، وأنس بن سيرين، وطاوس وعبد الرحمن ابن اليلماني^(٣) وإبراهيم بن ميسرة، وأبو الشعثاء، وأشعث ابنه، وعمر بن ميمون، ومسروق، والأسود، وأبو وائل، وشريح القاضي، وسعيد ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم، كعبد الله بن أبي الهذيل، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن^(٤) بن الأسود والأخنف بن قيس وبهما يقول أبو خيثمة، وأبو أيوب الهاشمي^(٥)؛ وبه نأخذ إن شاء الله تعالى.

٢٨٦ — مسألة ولا يجوز تعمد تأخير مانسي^(٦) أونيم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها؛ وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال؛ ولا بعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفو الشمس وتبيض، ويقضى في هذه الاوقات كل ما لم يذكر الا فيها؛ من صلاة منسية أونيم عنها؛ من فرض^(٧) أو تطوع، وصلاة الجنائزة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد؛ ومن توفراً للصلاة في أحد هذه الاوقات فله أن يتطوع حينئذ ما لم^(٨) يتعمد المترك

(١) أبو عاصم هو الضحاك بن مخلد (٢) هو عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي المكي، وفي التيمية «عمرو بن شعيب» وهو خطأ (٣) في المصرية «السلماي» وهو خطأ (٤) في التيمية بتكرار اسم «عبد الرحمن» مرتين وهو خطأ (٥) أبو أيوب الهاشمي هو سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس روى عن محمد بن ادريس الشافعي وسفيان بن عيينة، وروى عنه البخاري والامام احمد وغيرهم، وقد سبق أن حكى المؤلف قوله في بعض الخلافات (٦) في التيمية «تأخير قضاء مانسي» وزيادة كلمة «قضاء» لا لزوم لها (٧) كلمة «من فرض» سقطت من أصل المصرية وزادها ناسخها وبه عليها، وهو الصواب الذي في التيمية (٨) في المصرية «حينئذ عند ما لم» الخ وزيادة «عند» لا موضع لها

كل ذلك وهو ذا كر له حتى تدخل^(١) الأوقات المذكورة . فمن فعل هذا فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً .

وهذا نص نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن تحرى الصلاة في هذه الأوقات .

وأما بعد الفجر مالم يصل الصبح فالتطوع حينئذ جائز حسن ما أحب المرء . وكذلك اثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب .

وبنحو هذا يقول داود في كل ما ذكرنا؛ حاشا التطوع بعد العصر، فانه عنده جائز الى بعد غروب الشمس؛ ورأى النهي عن ذلك منسوخا .

وقال أبو حنيفة : ثلاثة أوقات لا يصلى فيها فرض فائت أو غير فائت ، ولا نفل^(٢) بوجه من الوجوه ؛ وهى : عند أول طلوع قرص الشمس^(٣)

الا أن تبيض وتصفو ؛ أو عند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، حاشا يوم الجمعة خاصة ؛ فانها^(٤) يصلى فيها من جاء الى الجامع^(٥) وقت استواء

الشمس ؛ وعند أخذ أول الشمس في الغروب حتى يتم غروبها ؛ حاشا عصر يومه خاصة فانه يصلى عند الغروب وقبله وبعده ، وتكره الصلاة على الجنائز^(٦) في هذه الأوقات ؛ فان صلى عليها فيهن أجزأ ذلك .

وثلاثة أوقات يصلى فيهن الفروض كلها ؛ وعلى الجنائز ؛ ويسجد سجود التلاوة ولا يصلى فيها التطوع ؛ ولا الركعتان إثر الطواف ؛ ولا

الصلاة المنذورة ؛ وهى إثر طلوع الفجر الثانى حتى يصلى الصبح ؛ الا رعتي الفجر فقط ؛ وبعد صلاة العصر حتى تأخذ الشمس في الغروب ؛ الا أنه كره الصلاة على الجنائز اذا اصفرت الشمس^(٧) ، وكذلك يسجد

(١) فى المصرية «يدخل» وهو خطأ (٢) فى اليمنية «ولا يقبل» وهو خطأ (٣) فى

اليمنية «طلوع الشمس» (٤) فى اليمنية «فانه» (٥) فى اليمنية «من جاء الجامع»

(٦) فى اليمنية «الجنائز» (٧) فى اليمنية «حتى تأخذ الشمس فى الغروب وبعد صلاة

الجنائز اذا اصفرت الشمس» وهو خطأ *

التلاوة؛ وبعد تمام غروبها حتى يصلي المغرب؛ ومن جاء عنده يوم الجمعة والامام يخطب وقت رابع لهذه الثلاثة التي ذكرنا آخراً^(١).

قال أبو حنيفة: فمن دخل في صلاة الصبح فطلعت له الشمس وقد صلى أقلها أو أكثرها بطلت صلاته تلك، ولو أنه قدم مقدار التشهد وتشهد ثم طلع أول قرص الشمس إثر ذلك كله^(٢) وقبل أن يسلم فقد بطلت صلاته؛ ولو قهقهه حيثئذ لا ينقض وضوؤه؛ ولو أنه أحدث عمداً أو نسياناً أو تكلم عمداً أو نسياناً بعد أن قدم مقدار التشهد وقبل أن يسلم: فصلاته تامة كاملة؛ ولو قهقهه حيثئذ لم ينقض وضوؤه.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قدم مقدار التشهد قبل طلوع أول الشمس فصلاته تامة، فلو دخل في صلاة العصر فصلى أو لها ولو تكبيرة أو أكثرها فغربت له الشمس كلها أو بعضها فليتماد في صلاته، ولا يضرها ذلك شيئاً عند أبي حنيفة وأصحابه.

قالوا: فإن صلى في منزله ركعتي الفجر ثم جاء إلى المسجد فليجلس ولا يركع.

قال أبو حنيفة: فإن جاء إلى المسجد بعد تمام غروب الشمس فليقف حتى تقام الصلاة، ولا يجلس ولا يركع، قال أبو يوسف: يجلس^(٣) ولا يركع.

وقال مالك: يصلي الفروض كلها المنسية وغيرها في جميع هذه الأوقات، ولا يتطوع بعد صلاة الصبح^(٤) حتى تبيض الشمس وتصفو، ولا^(٥) بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد غروبها حتى تصلي المغرب،

(١) في اليمينية «اجزا» وهو خطأ (٢) في اليمينية «اثركه» وهو خطأ (٣) في اليمينية «ولا يجلس» وهو خطأ (٤) في اليمينية بحذف «بعد صلاة الصبح» وهو خطأ (٥) في اليمينية «أولا» وهو خطأ*

ومن دخل المسجد حينئذ^(١) قعد ولا يركع، ولا يتطوع بعد طلوع الفجر إلا بركعتي الفجر، حاشا من غلبته عينه فنام عن حربه، فانه لا بأس بأن يصليه بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح ومن ركع ركعتي الفجر في منزله ثم أتى المسجد فان شاء ركع ركعتين، وان شاء جلس ولم يركع، وقد روى عنه: ان كان^(٢) مصباحا فليجلس ولا يركع. والتطوع عنده جائز على كل حال عند استواء الشمس، ولم يكره ذلك، وأجاز الصلاة على الجنازة بعد صلاة الصبح ما لم يسفر جدا، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس، وعنه في سجود التلاوة قولان: أحدهما: لا يسجد لها بعد صلاة الصبح حتى تصفو^(٣) الشمس، ولا بعد صلاة العصر ما لم تغرب الشمس، والآخر: أنه لا بأس بالسجود لها ما لم يسفر وما لم تصفر الشمس، وقال: من قراها في الوقت المنهى فيه عن السجود فليسقط الآية التي فيها السجدة، ويصل^(٤) التي قبلها بالتي بعدها.

وقال الشافعي: يقضى الفائتات من الفروض ويصلى كل تطوع مأمور به في هذه الأوقات، وإنما الممنوع هو ابتداء التطوع فيها فقط إلا يوم الجمعة وبمكة، فانه يتطوع في جميع هذه الأوقات وغيرها*
قال علي: أما تقاسيم أبي حنيفة فدعاو فاسدة متناقضة، لا دليل على شيء منها، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس ولا رأى سديد.

وأقول مالكا لا دليل على تقسيمها، لا سيما قوله باسقاط الآية في التلاوة بين الآيتين، فهو إفساد^(٥) نظم القرآن، وقول ما سبقه إليه أحد، وكذلك إسقاطه وقت استواء الشمس من جملة الأوقات المنهى عن الصلاة فيها،

(١) في التيمية بمحذف «حينئذ» (٢) في التيمية «انه كان» وهو خطأ (٣) في التيمية «تصفر» وهو تصحيف (٤) في التيمية «ويصلى» وهو خطأ غريب (٥) في التيمية «فساد» وهو خطأ*

فهو خلاف الثابت ^(١) في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا ^(٢) معارض له *
وأما تفريق الشافعي بين مكة وغيرها وبين يوم الجمعة وغيره: فلا أثرين
ساقطين رويناهما، في أحدهما النهي عن الصلاة في هذه الاوقات إلا بمكة ^(٣)
وفي الآخر: «يوم الجمعة صلاة كله» ^(٤) وليس كما يشتغل به، ولا أورده أحد من
أئمة أهل الحديث، فوجب الاضراب عن هذه الاقوال جملة، والاقبال
على السنن الواردة في هذا الباب، والنظر في استعمالها كلها، وفي تغليب ^(٥)
أحد الحكمين على الآخر، على ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم،
وعن التابعين رحمهم الله.

قال علي: حدثنا حماد ثنا عباس بن إصبع ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى ثنا
قتادة حدثنا ^(٦) أبو العالية عن ابن عباس قال: شهد عندى رجال مرضيون،
وأرضاهم عندى عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة بعد
صلاتين: بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس»

(١) في التمنية «خلاف الثابت» (٢) في التمنية «فلا» وهو خطأ (٣) الحديث رواه
البيهقي (ج ٢: ص ٤٦١) من طريق الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن
قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر، ثم رواه أيضا من طريق إبراهيم بن طهمان عن حميد،
وعبد الله بن المؤمل ضعيف من قبل حفظه ومتابعة ابن طهمان تقويه وضعف البيهقي الحديث
بحميد الأعرج لانه ليس بالقوى، واستدرك عليه ابن الترمذي بأن حميدا قيل فيه انه منكر
الحديث ورمى بوضع الحديث، وهذا خطأ فاحش، فان الترمذي بهذا هو حميد الأعرج
السكري في القاص وأما الذى فى الاسناد فهو حميد بن قيس الأعرج المكي ابرص عوان مولى
عفراء وهو ثقة وروى له الشيخان، وانما علة الحديث انه مرسل، لأن مجاهدا لا يثبت له سماع
من أبي ذر كما قال البيهقي، ثم رواه من وجه آخر عن مجاهد: «بلغنا أن أبا ذر» الخ وهو يدل
على إرساله (٤) هذا اللفظ لم أجده مرفوعا وانما هو كلمة لا يحسن رواها البيهقي (ج ٢: ص ٤٦٥)
وروى أيضا حديث آخر في استثناء يوم الجمعة (ج ٢: ص ٤٦٤ و ٤٦٥) وكلها ضعيفة، حاشا
الأول منها وليس فيه دلالة على ما أراد (٥) في التمنية «أو في تغليب» (٦) في التمنية «حدثني» *

ورويناه هكذا من طرق، اكتفينا بهذا الصحة^(١)، ولها صحاح .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله ابن وهب عن موسى بن علي بن رباح^(٢) عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: «ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا^(٣) أن نصلي فيهن^(٤)» أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس^(٥) للغروب حتى تغرب،^(٦) وروينا أيضا في هذه الأوقات عن الصنابحي^(٧) وغيره. حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا الربيع بن نافع هو أبو توبة - ثنا محمد بن المهاجر عن العباس بن سالم عن أبي سلام^(٨) عن أبي أمامة الباهلي عن عمرو بن عبسة^(٩) السلمي أنه قال: «قلت يا رسول الله، أي الليل أسمع^(١٠)؟ قال: جوف الليل الآخر، فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكشوبة، حتى تصلي الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترفع قيس ربح^(١١) أو ربحين، فإنها تطلع بين قرني شيطان ويصلي لها الكفا، ثم صل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٢) «علي» بضم العين بالتصغير، و«رباح» بفتح الزاء (٣) في الأصلين «ينهي» وصحناه من مسلم (ج ١: ص ٢٢٨) (٤) في الأصل «فيها» والتصحيح من مسلم (٥) كلمة «الشمس» زناها من صحيح مسلم، وتضيف أصلها تضيف فحذف التاء الأولى، ومعناها تميل للغروب ومنه سمى الضيف ضيفا من ضاف عنه يضيف (٦) رواه الجماعة إلا البخاري، ورواه أيضا البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤) (٧) سيأتي بعد الحديث التالي إن شاء الله (٨) قوله «عن أبي سلام» حذف من اليمنية وهو خطأ (٩) عبسة بالعين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة وكذا «فتوح»، وفي المصرية «عمبسة» وفي اليمنية «عمر بن عبسة» وكلاهما خطأ (١٠) يعني: أي أوقات الليل أرجى للدعوة وأولى للاستجابة، قلبه الخطابي (١١) قيس ربح: بكسر القاف أي قدر ربح في رأي العين، وفي اليمنية «في» بدون نقط وهو خطأ لا معنى له *

مكتوبة، حتى يعدل الرمح ظله، وأقصر^(١) فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا زادت فصل مائت، فإن العمل لا يدرى مدة مكثه، حتى تصلي العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرن شيطان ويصلي لها الكفار^(٢) وذكر الحديث.

وروي عن طريق عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات»

قال علي: والعجب من مخالفة المالكيين لهذا الخبر، وهو من رواية شيخهم.

قال علي: فذهب إلى هذه الآثار قوم، فلم يروا الصلاة أصلاً في هذه الأوقات.

كما روي عن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم بن سليمان الأحمول عن بكر بن عبد الله المزني قال: كان أبو بكر في بستان له فنام عن العصر، فلم يستيقظ حتى اصفرت الشمس، فلم يصل حتى غربت الشمس، ثم قام فصلى.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين: أن أبا بكر أتاها في بستان لهم فنام عن العصر فقام^(٣) فتوضأ، ثم لم يصل حتى غابت الشمس.

(١) في أبي داود (ج ١: ص ٤٩٣) «ثم أقصر» (٢) إلى هنا، ما رواه أبو داود، ثم قال «وقص حد يثا طو بلا» وهو بطوله في صحيح مسلم (ج ١: ص ٢٢٨ و ٢٢٩) وسنن البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤ و ٤٥٥) من طريق شاذان بن عبد الله ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة (٣) كلمة «فقام» حذف من النسخة.

وبه ، إلى سفيان الثوري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن رجل من ولد كعب بن عجرة : أنه نام عن الفجر حتى طلعت الشمس ، قال : فقامت أصلي فدعاني كعب بن عجرة فأجلسني حتى ارتفعت الشمس وابيضت ، ثم قال : قم فصل .

وروينا عن محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي كلاهما عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير عن أبي البختری قال : كان عمر بن الخطاب ، يضرب على الصلاة بنصف النهار . أبو البختری ^(١) هذا هو صاحب ابن مسعود وعلى .

وذهب آخرون إلى قضاء الصلوات الفائتات في هذه الأوقات ، وإلى التماضي في صلاة الصبح إذا طلعت الشمس وهو فيها ، أو إذا غربت له وهو فيها ، وإلى تأدية كل صلاة تطوع جاء بها أمر .

واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا حميد بن مسعدة عن يزيد بن زريع حدثني حجاج الأحول ^(٢) عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها ؟ فقال : كفارتها أن يصليها إذا ذكرها » .

(١) أبو البختری — بفتح الباء واسكان الخاء المعجمة وفتح التاء — اسمه سعيد بن فيروز وهو تابعي روى عن بعض الصحابة ، ولم يسمع من كثير منهم بل روى عنهم مراسلا كذلك قال ابن مسعود في الطبقات (ج ٦ : ص ٢٠٤) وقال ابن حجر في التهذيب « أرسل عن عمر وعلى وحذيفة وسلمان وابن مسعود » وقال ابن معين « لم يسمع من علي شيئا » وكذلك قال ابن المديني وأبو زرعة وشعبة وانظر مراسيل ابن أبي حاتم (ص ٢٧ و ٢٨) ولعل المؤلف رأى بعض الروايات له عن علي وابن مسعود فظنه من أصحابهما ، وهو ظن خطأ (٢) في الجينية « يزيد بن زريع بن حجاج الأحول » وهو خاطئ ، وفي المصرية « حدثني حجاج حدثنا الأحول » وهو خاطئ ، حجاج هو ابن حجاج الباهلي البصري الأحول ، وصححناه من سنن النسائي (ج ١ : ص ١٠٠) *

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنه ليس في النوم تفریط، إنما التفریط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها»^(١).

وهذا عموم^(٢) لكل صلاة فرض أو نافلة، وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلاة الكسوف وبالركعتين عند دخول المسجد وبالصلاة على الجنائز وسائر ما أمر به من التطوع عليه السلام.

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن المسور بن مخرمة دخل على ابن عباس فحدثه، فنام ابن عباس وانسل المسور، فلم يستيقظ حتى أصبح، فقال لغلامه: أتراني أستطيع أن أصلي قبل أن تخرج الشمس أربعاً — يعني العشاء — وثلاثاً — يعني الوتر — ور كعتين — يعني ركعتي الفجر — وواحدة — يعني ركعة من الصبح —؟ قال: نعم، فصلاهن.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن عطاء ابن يحنس^(٣) أنه سمع أبا هريرة يقول: إن خشيت من الصبح فواتا فبادر^(٤) بالركعة الأولى والشمس، فإن سبقت بها الشمس فلا تعجل بالآخرة أن تكملها.

وبه إلى عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك قال: صليت

(١) رواه النسائي (ج ١: ص ١٠٠ و ١٠١) وقد رواه هكذا مختصراً وهو جزء من حديث أبي قتادة الطويل في سيرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس. وسيأتى بأسانيد مختلفة (٢) في التيمنة «وعموم» وهو خطأ (٣) كذا في الأصلين، ولم أجده ذكر العطاء بن يحنس هذا، ويوجد في الصحابة اثنتان اسم كل منهما «يحنس» فهل هو ابن أحدهما لا أدري. ثم عطاء بن أبي رباح من أصحاب أبي هريرة فهل يبعد أن يكون الصواب حذف «عن عطاء بن يحنس» أظنه الأقرب للصواب، ولم أجده هذا الأثر في غير هذا الكتاب (٤) في المصرية «فبادرت» وما هنا أحسن وأصح *

خاف أبى بكر الفجر فاستفتح البقرة فقرأها فى ركعتين؛ فقال عمر حين فرغ^(١) يغفر الله لك! لقد كادت الشمس أن تطلع قبل أن تسلم، قال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين^(٢).

وبه إلى معمر عن عاصم بن سليمان^(٣) عن أبى عثمان النهدي^(٤) قال: صلى بنا عمر صلاة الغداة فما انصرف حتى عرف كل ذى بال أن الشمس قد طلعت فقيل له: ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطلع؟ فقال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين^(٥).

قال على: فهذا نص جلى بأصح إسناد يكون أن أبابكر وعمر رضى الله عنهما وكل من معهما^(٦) من الصحابة رضى الله عنهم لا يرون طلوع الشمس يقطع صلاة من طامت عليه وهو يصلى الصبح.

والعجب من الخنفين الذين يرون انكار عمر على عثمان بحضرة الصحابة ترك غسل الجمعة حجة فى سقوط وجوب الغسل لها — وهذا ضد ما يدل عليه انكار عمر — ثم لا يرون تجوز أبى بكر وعمر صلاة الصبح وإن طلعت الشمس حجة فى ذلك! بل خالفوا جميع ما جاء عن الصحابة فى ذلك^(٧) من مبيح ومانع!! وخالفوا أبابكر فى تأخير صلاة العصر حتى غابت الشمس، وقد ذكرنا من قال من الصحابة بالتطوع بعد العصر، ومن أمر بالاعادة مع الجماعة، وإلى صفة الشمس فى المسألة التى قبل هذه، فأغنى عن اعادته.

(١) هنا فى الصريفة زيادة «قال» وحذفها أحسن (٢) رواه البيهقى (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق هشام عن قتادة عن أنس. وفيه أن أبابكر قرأ آل عمران (٣) فى الميمنية «عن عاصم» بحذف اسم أبيه (٤) فى الميمنية «الهدلى» وهو خطأ (٥) رواه أيضا البيهقى (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق أبى معاوية عن عاصم الأحول — هو ابن سليمان — بإسناده وعنه وفيه «فأسلم حتى ظن الرجال ذوالعقول أن الشمس قد طلعت» (٦) فى المصرية «معهم» وما هنا أصح (٧) قوله «فى ذلك» حذف من الميمنية *

ورويانا عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم^(١) عن ابراهيم النخعي في الصلاة التي تنسى، قال: يصليها حين يذكرها وان كان في وقت تكبره فيه الصلاة. ومثله أيضا عن عطاء وطاوس وغيرهم؛
 وروينا في طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا شعبه عن موسى بن عقبة قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: إن أباه كان يطوف بعد العصر وبعد الغداة ثم يصلي الركعتين قبل طلوع الشمس، قال موسى: وكان نافع يكره ذلك، فحدثته عن سالم فقال لي نافع^(٢): سالم أقدم مني وأعلم.
 قال علي: هذا يدل على رجوع نافع الى القول بهذا، وعلى أنه قول موسى ابن عقبة.

قال علي: فغلب هؤلاء أحاديث الاوامر على أحاديث النهي، وقالوا: إن معنى النهي عن الصلاة في هذه الاوقات أي إلا أن تكون صلاة أمرتم بها، فصلوها فيها وفي غيرها، وقال الآخرون^(٣): معنى الأمر بهذه الصلوات أي إلا أن تكون وقتانهي فيه عن الصلاة فلا تصلوها فيه.

قال علي: فلما كان كلى العاملين^(٤) ممكننا، لم يكن واحد منهما أولى من الآخر إلا برهان، فظفرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى: قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وبسر^(٥) بن سعيد و عبد الرحمن الأعرج حدثوه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) مقسم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح السين المهملة (٢) في اليمين «فقال يا نافع» وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمين «وقال آخرون» (٤) كذا في اليمين «كلى العاملين» واعراب كلاوكنا اعراب المثني لغة بعض العرب، وقد اعتاد المؤلف الجري عليها هنا وفي الاحكام كافي (ج ٧ ص ٣٢) منه وفي مواضع آخر (٥) بسر — بضم الباء واسكان السين المهملة. وفي المصرية بالمعجمة، وهو تصحيف. وفي الموطأ (ص ٢ و ٣) ومسلم (ج ١ ص ١٦٩) «وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج» *

صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» فكان هذا مبيناً غاية البيان أن قضاء الصلوات في هذه الأوقات فرض ، وإن الأمر مستثنى من النهى بلا شك .

فإن قيل : فلم قلتم : إن من أدرك أقل من ركعة من العصر ومن الصبح قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فإنه يصليهما ؟ قلنا : لما نذكره — إن شاء الله عز وجل في أوقات الصلوات — من قوله عليه السلام : «وقت صلاة الصبح ما لم يطلع قرن الشمس ، ووقت صلاة العصر ما لم تغرب الشمس» فكان هذا اللفظ منه عليه السلام يمكننا أن يريد به وقت الخروج من هاتين الصلاتين ، ويمكننا أن يريد به وقت الدخول فيها ، فنظرنا في ذلك فكان هذا الخبر مبيناً أن بعد طلوع الشمس وبعد غروبها وقت لبعض صلاة الصبح وللبعض صلاة العصر يقيين ، فصح أنه عليه السلام إنما أراد وقت الدخول فيهما ، وكان هذا الخبر هو الزائد على الحديث الذى فيه «من أدرك ركعة» ، والزائدة واجب قبولها ، فوضح أن الأمر مغلب ^(١) على النهى .

فوجدنا ^(٢) الآخرين قد احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ^(٣) ثنا محمد بن اسمعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد ^(٤) المقرئ حدثنا الأسود بن شيبان ثنا خالد بن سمير ^(٥) قال قدم علينا عبد الله بن رباح من المدينة وكانت الأنصار تفقهه ، فحدثنا قال : حدثنا أبو قتادة الأنصارى فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في التمنية «تغلب» (٢) كذا في الأصاين ، والأحسن «ووجدنا» (٣) في التمنية «محمد بن الأعرابي» وهو خطأ لأنه «أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد» (٤) في التمنية «عبد الله بن زيد» وهو خطأ (٥) في التمنية «نمير» بالنون وهو خطأ وصوابه «سمير» بضم السين المهملة كحاضبطه الذهبى في المشبه والزبيدى في شرح القاموس ونقله شارح أبى داود عن الزبائى وأنه الصحيح المعتمد . وضبطه في الخلاصة بالمعجمة وهو خطأ

جيش الأمراء^(١)، فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة فقمنا وهلين^(٢) لصلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «رويداً رويداً، حتى تعالت الشمس»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كان منكم يركع ركعتي الفجر فايركعهما، فقام من كان يركعهما ومن لم يكن يركعهما، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينادى بالصلاة فيؤذن بها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا، فلما انصرف قال: إنا بحمد الله لم نكن في شيء من أمر الدنيا شغلنا عن صلاتنا» وذكر الحديث^(٣).

(١) قال ابن حجر في ترجمة خالد بن سمير «ذكر له ابن جرير الطبري وابن عبد البر والبيهقي حديثاً خطأ في لفظة منه وهو قوله في الحديث: كننا في جيش الأمراء، يعني مؤتة، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحضرها» وهذه اللفظة أيضاً وأما أبو داود في هذا الحديث (ج ١ ص ١٦٨ و١٦٩) وأما الطبري فأما فيه قصة غزوة مؤتة من طريق خالد هذا وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حضرها (انظر الطبري ج ٣ ص ١٠٩) وكذلك رواها أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥ ص: ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١) وليس فيه حضوره. فأظن خالد وهم في هذا الحديث، وأما يرجح أنه روى القصة من قصة مؤتة وقصة النوم عن الصلاة في حكاية واحدة فلما اختصرها الرواة اختلطت ألفاظها كأن قصة النوم وقعت في غزوة مؤتة وليس كذلك بل إنما وقعت في غزوة خيبر على الصحيح في الرجوع منها. ويؤيد هذا لفظ أبي داود «قل: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء بهذه القصة قل فلم توقفنا إلا الشمس طالعة» (٢) أي فزعين (٣) باق الحديث كفي أبي داود: «ولكن أرواحنا كانت بيد الله فأرسلها أني شاء، فمن أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالفاً يقضها، بها مثلاً» وكذلك في سنن البيهقي (ج ٢ ص: ٢١٦ و ٢١٧) وفي نسخة من البيهقي بدل قوله «من غدا صالفاً» لفظ: «من غدا صالها». وهذه الجملة الأخيرة في الحديث فيها علة. فقد صح من حديث عمران بن الحصين أنهم قالوا بعد الصلاة: «يا رسول الله ألا نقضيها لوقت من الغد؟» قال: لا، إنها لكم ربكم عن الرواوي قبله منكم» كما سنده في الحديث الذي بعده هذا. وقد روى القصة أربعة عشر صاحباً، ورواها كثير من عن أبي قتادة فلم يذكرها فيها إلا أمر بصلاتها من الغد، وهذا دليل على خطأ المتفردين بهذه الجملة. ثم وجدت في سنن النسائي (ج ١ ص: ١٠١) من طريق ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ناموا عن الصلاة حتى طالعت الشمس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فليصلها أحدكم من الغد لوقتها» وكذلك في صحيح مسلم «فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها فإذا كان الغد فليصلها

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمران بن الحصين قال: «سرىنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عرس بنا من آخر الليل، فاستيقظنا وقد طلعت الشمس، فجعل الرجل منا يثور إلى طهوره دهشا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ارتحلوا، قل: فارتحلنا، حتى إذا ارتفعت الشمس نزلنا، نقضينا من حوائجنا، ثم توضأنا، ثم أمر بلالا فأذن فصلى ركعتين، ثم أقام بلال فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم» وذكر الحديث^(١).

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم أخبرنا حصين ثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة أبيه قال: «سرىنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» ونحن في سفر ذات

عند وقتها» (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) وكذلك في سنن أبي داود «ومن الغد للوقت» وهو ظاهر في الأمر بالحرص على أدائها في اليوم الثاني لوقتها، فلعل خاله بن سيرين سمع هذا فهم أن معناه بعيد الصلاة في يوم مع صلاة الوقت فروى الحديث بالمعنى الذي فهم فأخذه آفیه. وهو قريب جدا (١) الحديث سيرويه المؤلف قريبا من طريق أبي داود مختصرا. وقد رواه البيهقي (ج ٢: ص ٢١٧) من طريق يحيى بن إبراهيم عن هشام، والدارقطني (ص ١٤٨) من طريقين عن روح بن عباد عن هشام، ومن طريق ثالثة عن الأعشى عن إسماعيل عن الحسن. ورواه ابن حزم في الأحكام (ج ٧: ص ١٠٨) من طريق ابن المديني عن عبد الأعلى عن هشام وعندهم كلهم في آخره «فقلنا يا رسول الله ألا نقضيها للوقت من الغد؟ فقال: لا، إنما أكرم الله عن الزبوا يقبله منكم» هذا لفظ الأحكام. وقد ضعف المؤلف هذا الحديث هناك بالاختلاف في سماع الحسن بن عمران وقد رجح البزار أنه سمع منه، وكذلك رجح الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٧٤) حيث روى الحديث مختصرا وقل «صحیح علی ما قدمنا ذكره من صحة سماع الحسن بن عمران» ووافقه الذهبي في مختصره. ويؤيده أن ابن حزم نفسه سيحتاج بعد محقق قليلة برواية يونس عن الحسن بن عمران ويرجحها على غيرها. فهل لنا أن نقول له كما يقول لخصومه أنه لا ينظر إلا إلى نصر المسئلة الحاضرة فقط، وأن ناقض كلامه في ذات البحث في مسألة أخرى!!! اللهم غفرا (٢) في التيمية «سرىنا مع النبي صلى الله عليه وسلم»

ليلة ، فقلنا: يا رسول الله ، لو عرست بنا؟ قال: إني أخاف أن تناموا عن الصلاة ، فمن يوقظنا بالصلاة؟ قال بلال: أنا يا رسول الله ، فعرس القوم ، واستند^(١) بلال إلى راحلته ، فغلبته عيناه ، واستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بدا حاجب الشمس ، فقال: يا بلال، أين ما قلت؟ فقال: يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ، ما ألقيت على نومة مثلها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ان الله قبض أرواحكم حين شاء ، ثم أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتشروا لحاجاتهم^(٢) ، وتوضؤوا ، وارتفعت الشمس ، فصلى بهم الفجر^(٣) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر أنا اسمعيل — هو ابن جعفر — ثنا العلاء بن عبد الرحمن: أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر ، قال : وداره بجانب المسجد ، فلما دخلنا عليه قال : صليت^(١) العصر؟ قلنا : لا ، إنما انصرفنا الساعة من الظهر ، قال : فصلوا العصر ، فقمنا فصلينا فلما انصرفنا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « تلك صلاة المنافقين^(٢) ، جلس يرقب العصر حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكرك الله فيها إلا قليلاً » .

ورويناه من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تلك صلاة المنافقين^(٦) يجلس أحدهم^(٧) »

(١) في التمنية « فاستند » (٢) في التمنية « لحاجتهم » (٣) رواه البخاري في المواقيت (ج ١: ص ٨٧) وفي التوحيد (ج ٣: ص ٣٢٩) بإسنادين عن حصين مختصراً . ورواه البيهقي أيضاً مختصراً (ج ١: ص ٤٠٣ و ج ٢: ص ٢١٦) ورواه غيرهما (٤) في النسائي (ج ١: ص ٨٩) « أصاييم » بإثبات همزة الاستفهام (٥) في النسائي « تلك صلاة المنافق » وهو أجود (٦) في المودأ (ص ٧٦) بتكرار « تلك صلاة المنافقين » ثلاث مرات (٧) في الاصلين « أحدهم » وصححه من المودأ

حتى اذا اصفرت الشمس فكانت بين قرنى الشيطان ^(١) او على قرنى الشيطان قام فقتر أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً ^(٢) .

وبما ذكرناه ^(٣) قبل في مسألة الركعتين بعد العصر من قول ابن مسعود : يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى ، فقيل لابن مسعود : وما شرق الموتى ؟ قال : اذا اصفرت الشمس جدا ، فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها ، فان احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته وحده الفريضة ، وصلاته معهم تطوعا .

والحديث الذى ذكرناه من طريق أبى ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها ؟ ! قلت فما تأمرنى ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فان أدركتها معهم فصل ، فانها لك نافلة » .

وقالوا : صح نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة جملة فى الأوقات المذكورة ، ونهى عليه السلام عن الصيام جملة ^(١) فى يوم الفطر ويوم الأضحى وأيام التشريق ، وصح أمره بقضاء الصلوات من نام عنها أو نسيها ، وبالنذر ، وبما ذكرتم من النوافل ، وبقضاء الصوم للحائض والمرضى والمسافر ،

(١) فى المصرية « شيطان » وهو خطأ ^(٢) هكذا ورد فى هذا الحديث وفى أحاديث أخرى أن الشمس تطلع وتغرب بين قرنى الشيطان ، فغان بض الشارحين انها على ظاهرها ، واعترض كثير من الناس على هذه الأحاديث بمن أشرب : أنفسهم الجرأة على تكذيب كل حديث لا يوافق آراءهم بل أهواءهم ، بل أذواقهم ، وهم خليون بالإمن الأهواء . و يديه أن الشمس فى كل لحظة تشرق على قوم وتغرب عن آخرين . فالمراد من الحديث ومن الاحاديث الأخرى التمثيل أى ان الشيطان يقارن عبدة الشمس فيسول لهم أن يسجدوا لها عند الشروق وعند الاستواء وعند الغروب ، فكأنهم اذ يسجدون لها يسجدون لوجه الشيطان الذى يزين لهم ذلك فى قلوبهم . والحديث رواه أيضا مسلم وابوداود وانترمذى والنسائى ^(٣) فى التيمية « وماذا ذكرناه » وما هنا أصح ^(٤) فى التيمية « جملة واحدة » وهذه الزيادة لا معنى لها * .

والنذر والكفارات —: فلم تختلفوا معنا في أن لا يصام شيء^(١) من ذلك في الأيام المنهى^(٢) عن صيامها، وغلبتم النهي على الأمر، فوجب أن يكون كذلك في نهيهِ عن الصلاة في الأوقات المذكورة، مع أمره عليه السلام بما أمر به من الصلوات وقضائها، وإلا فلم فرقم بين النهيين والأمرين؟ فغلبتم في الصوم النهي على الأمر، وغلبتم في الصلاة الأمر على النهي؟! وهذا تحكم لا يجوز.

وقالوا: يمكن أن يكون قوله عليه السلام فيمن أدرك ركعة من صلاة الصبح ومن العصر قبل طلوع الشمس^(٣) وقبل غروبها فقد أدرك الصبح: قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة.

قال علي: هذا كل ما اعترضوا به، ما لهم اعتراض غيره أصلا، ولسنا نغني أصحاب أبي حنيفة، فانهم لا متعلق لهم بشيء مما ذكرنا، إذ ليس منها خبر إلا وقد خالفوه، وتحكموا فيه بالآراء الفاسدة، وانما نغني من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب النهي جملة فقط.

قال علي: وكذلك أيضا لا متعلق للمالكين بشيء مما ذكرنا من الآثار، لأنه ليس منها شيء إلا وقد خالفوه، وتحكموا فيه، وحملوا بعضه على الفرض وبعضه على التطوع بلا برهان، وانما نغني من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب الأمر جملة: والكلام انما هو بين هاتين الطائفتين فقط.

قال علي: كل هذا لاجحة لهم فيه.

أما حديثا^(٤) أبي قتادة وعمران بن الحصين فانهما قد جاءا ببيان زائد، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن

(١) في الميمنية «بشيء» وهو خطأ (٢) في الميمنية «النهي» وهو خطأ (٣) كلمة «الشمس» محذوفة هنا في الميمنية وهو خطأ (٤) في الاصلين «حديث» بالافراد، وهو خطأ *

رباح عن أبي قتادة - فذكر الحديث وفيه - «مال»^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم وملت معه، فقال: انظر، فقلت: هذا راكب^(٢)، هذان راكبان^(٣)، هؤلاء ثلاثة حتى صرنا سبعة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إحفظوا علينا صلواتنا يعنى صلاة الفجر، فضرِب على آذانهم، فما أيقظهم إلا أحر الشمس؛ فقاموا فساروا هنيئة ثم نزلوا فتوضؤوا»^(٤)؛ وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر وربوا، فقال بعضهم لبعض: لقد غرطنا في صلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنه لا تغريط في النوم، إنما التغريط في اليقظة، فمن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها»^(٥) إذا ذكرها. وذكر باقي الخبر^(٦) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية عن خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسيره، فناموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحر الشمس، فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر»^(٧). فهذا يونس عن الحسن وثابت البناني عن عبد الله بن رباح^(٨) وهما أحفظ

(١) في الأصلين «قال» وهو خطأ ظاهر (٢) في التيمية «هذا راكب» وهو خطأ (٣) في المصرية «هذان راكبان» وهو خطأ (٤) في التيمية «فتبادروا» وهو خطأ (٥) في التيمية «فليصلها» وهو خطأ (٦) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن مختصر أكلها، وفي آخره «فليصلها حين يذكرها ومن النذل للوقت» ورواه أحمد (ج ٥: ص ٢٩٨) عن يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن ثابت معطولا. ورواه مسلم معطولا أيضا (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت، وكذلك البيهقي (ج ٢: ص ٢١٦) (٧) في التيمية بخلاف كلمة «الفجر» وهو خطأ، والحديث في أبي داود (ج ١: ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضا الدارقطني (ص ١٤٧) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن يونس، وكذلك رواه البيهقي (ج ١: ص ٤٠٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن يونس. وقد سبق قريبا بأسناد آخر وتكلمنا عليه (٨) رباح بن فتح الراء والباء الموحدة، وفي التيمية «رياح» بالياء المثناة وهو تصحيف *

من خالد بن سمير ومن هشام بن حسان يذكران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ إلا بجر الشمس، وبضرورة الحس والمجاهدة يدرى كل أحد أن حر الشمس لا يوقظ النائم إلا بعد صفوها وإيضاضها وارتفاعها، وأما قبل ذلك فلا. وليس في حديث عبد الله بن أبي قتادة أنه عليه السلام أمرهم بالانتظار أصلاً، وإنما أمرهم بالانتظار للحاجة ثم الوضوء ثم الصلاة فقط *

وإذ ذلك كذلك فقد وجب أن نظرمالذي من أجله أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في ذلك اليوم؟ وحتى لو لم يذكر حر الشمس في شيء من هذا الخبر لما كان فيه حجة لمن زعم أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة من أجل أن الشمس لم تكن صفت ولا ابيضت: لأنه ليس في شيء من الأخبار أصلاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما أخرت الصلاة من أجل أن الشمس لم تبيض ولا ارتفعت بعد، ولا أنه عليه السلام قال: امهلوا حتى ترتفع الشمس وتبيض، وإنما ذلك ظن من بعض الرواة وقد قال الله تعالى: (إن الظن لا يغني من الحق شيئاً) *

على أنه لم يقل قط أبو قتادة ولا عمر أن رضي الله عنهما: أن تأخيره عليه السلام الصلاة إنما كان لأن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت، وإنما ذكروا صفة فعله عليه السلام فقط، فحصل من قطع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخر الصلاة يومئذ من أجل أن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت: على قفو ما ليس له به علم، وعلى الحكم بالظن، وكلاهما محرم بنص القرآن: وعلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا عظيم جداً *

فوجب أن نطلب السبب الذي من أجله أخر عليه السلام الصلاة في

ذلك اليوم: ففعلنا، فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج: حدثني محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد هو القطان ثنا يزيد بن كيسان ثنا أبو حازم هو سلمان^(١) الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، ففعلنا، ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة^(٢)» *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان هو ابن يزيد العطار^(٣) ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - في هذا الخبر - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى^(٤)» *

قال علي: فارتفع الاشكال جملة والحمد لله، وصح يقيناً أنه عليه السلام إنما أقرأ الصلاة ليزولوا عن المكان الذي أصابهم فيه الغفلة، وحضرهم فيه الشيطان فقط، لا لأن الشمس لم تكن ارتفعت. *

(١) في المصرية «سليمان» وهو خطأ (٢) صحيح مسلم (ج ١: ص ١٨٩) (٣) بالعين وآخره راء، وفي التيمية «القطان» وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٦ و ١٦٧) وقال عقبه «رواه مالك وسفيان بن عيينة والأوزاعي وعبد الرزاق عن معمر وابن اسحق لم يذكر أحدهم الأذان في حديث الزهري هذا ولم يسنده منهم أحد إلا الأوزاعي وأبان العطار عن معمر». ولا بأس عليهما من ذلك، فانها زيادة ثقة وهي مقبولة. وقد تأيدت رواية هشام و يونس عن الحسن عن عمران وبروايات حديث أبي قتادة وفيها كلها أنه أمر بالأذان *

وقد قال ^(١) بعضهم أنها حينئذ بين قرني الشيطان فالعلة موجودة * قال علي: وهذا تخديش في الرخام ^(٢)، ولم يقل عليه السلام: إن تأخير الصلاة من أجل كون الشمس بين قرني الشيطان، وإنما قال: «منزل حضر نافية الشيطان» وحضور الشيطان في منزل قوم هو — بلا شك من كل ذي فهم — غير كون الشمس بين قرني الشيطان: فظهر كذب هذا القائل يقينا. وبالله تعالى التوفيق * ووجه رابع هو: أنه حتى لو صح لهم أن تردده عليه السلام كان من أجل أن الشمس لم تكن ابضت بعد — وهذا لا يصح أبداً — لكن قوله في ذلك الحديث نفسه بعد صلاتهم: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» وفي بعض الفاظ الرواة «فليصلها حين يذكرها» —: ناسخاً لفعله في تأخير الصلاة لأنه بعده *

فان قيل ^(٣): فهلا جعلتموه ناسخاً لتحولهم عن المكان؟ قلنا: لا يجوز ذلك، لأن قوله عليه السلام: «إذا ذكرها» و«حين يذكرها»، قصد منه إلى زمان تأديتها، وليس فيه حكم لمكان ^(٤) تأديتها، فلا يكون للماليس فيه خلاف بحكمه أصلاً، وهذا غاية الحقيقة والبيان. والله الحمد * وأما حديث انس «تلك صلاة المنافقين» —: فلا حجة لهم فيه أصلاً، لوجوه *

أحدها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذم في ذلك الحديث تأخير الصلاة فقط وحده، وإنما ذم التأخير مع كونه ينقرها اربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلاً؛ وهذا بلا شك مذموم، أخر الصلاة أولم يؤخرها. وهذا مثل

(١) في المصرية «وقل» (٢) هكذا في المصرية بالخاء المعجمة، فان كان صواباً فمعناه أن المعتز بهذا كمن يحاول خدش الرخام الصلب بأظفاره، فلن يؤثر عمله في الرخام الصلب بأظفاره، فلن يؤثر عمله في الرخام ولكنه يؤدي نفسه. وفي اليمنية بالخاء المهملة. والله أعلم بالصواب (٣) في اليمنية «فانقلوا» (٤) في اليمنية «لزمان» وهو خطأ *

قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً) *

وأيضاً فإنه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بأن من أدرك من الصبح ركعة ومن العصر ركعة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقد أدرك الصلاتين ، فمن الباطل المحال أن يكون المدرك للصلاة عاصياً بها ومصلياً صلاة المنافقين ، ولا يختلف اثنان في أن من أدرك الصلاة في وقتها فقد أدى ما أمر ، وليس عاصياً ، وإن كان قد ترك الأفضل *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري أنا اسمعيل بن أبي خالد ثنا قيس بن أبي حازم سمعت جرير بن عبد الله يقول «كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لاتضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لاتغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى العصر والفجر^(١)» *

وبه إلى مسلم : حدثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شيبه عن وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ومسعر بن كدام أنهما سمعا أبا بكر بن عمار بن رؤية^(٢) عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى الفجر والعصر» . هكذا في الحديث نصاً *

قال علي : فاذ هذا كذلك فظاهر الخبر^(٣) أنه عليه السلام غنى من آخر صلاة لا يحل تأخيرها إلى ذلك الوقت ، وهذا في غير العصر بلا شك ، لكن

(١) هو في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٢) ينضم الراء مصغراً وفي اليعمنية «دوية» بالبدال

وهو خطأ والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٣) في اليعمنية «فظاهر الحديث» *

في الظهر المتعين تحريم تأخيرها الى ذلك الوقت^(١)، كما أخبر عليه السلام أن التفريط في اليقظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى*
فإن قالوا^(٢) في خبر أنس: «جلس يرقب»^(٣) وقت العصر «قلنا: نعم، وإذا أخر الظهر الى وقت العصر راقباً للعصر فقد عصى الله تعالى، فبطل تعلقهم بهذا أيضاً. والحمد لله رب العالمين *

وأما حديث ابن مسعود فحجة لنا عليهم ظاهرة، لأنه لم يعن ييقين إلا صلاة الجمعة تؤخر الى ذلك الوقت، بقوله «يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة» وأيضاً فإنه رضى الله عنه أجاز التطوع معهم اذا اصفرت الشمس، في ذلك الخبر نفسه، فصح أن ابن مسعود موافق لنا في هذا *

وأما حديث أبي ذر فكذلك أيضاً، وهو خبر موافق لنا، والله الحمد، لأن نصه^(٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يؤخرون الصلاة عن وقتها» وقد صح أن ما لم تغرب الشمس فهو وقت للدخول في صلاة العصر، وما لم تطلع الشمس فهو وقت للدخول في صلاة الصبح. فبطل تعلقهم بجميع الآثار. والله الحمد *

وأما قولهم: لعل قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح» كان قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة: - خطأ، لأن لعل لاحكم لها، وإنما هي ظن. وأيضاً فالبرهان قد صح أن^(٥) قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة» متأخر عن أخبار النهي أن أباهريرة هو روى «من أدرك ركعة» وهو متأخر الصبح

(١) قوله «لكن في الظهر» الى هنا سقط من المنيية وهو خطأ (٢) في المصرية «وان قالوا» (٣) في المنيية بجذف كلمة «يرقب» وهو خطأ (٤) في المنيية «لأن نفسه» وهو خطأ لا معنى له. (٥) في المنيية «وأيضاً فان البرهان قد صح بأن» الخ *

وروى أخبار النهى عمر بن الخطاب وعمر بن عبسة^(١)، وإسلامهما قديم .
وبالجملة فلا يقدح^(٢) في أحد الخبرين تأخره^(٣) ولا تقدمه ، إذا أمكن استعمالهما
وضم أحدهما إلى الآخر ، فالواجب الأخذ بجميعها كما قدمنا . وبالله تعالى
التوفيق *

وأما قولهم : إننا قد أجمعنا^(٤) على تغليب خبر النهى عن صوم يومى^(٥)
الفطر والنحر وأيام التشريق على أحاديث الأمر بقضاء رمضان والنذر
والكفارات ، فكذلك يجب أن تغلب^(٦) أخبار النهى عن الصلاة في
الأوقات المذكورة على أحاديث الأمر بقضاء الصلاة المنسية والنوم عنها^(٧)
والنذر وسائر ما أمر به من التطوع . : فهذا قياس ، والقياس كله باطل *
ولعل هذا يلزم من قال بالقياس من المالكيين والشافعيين ، إلا أنهم أيضا
يعارضون الحنفيين في هذا القياس ، بأن يقولوا لهم : أتم أول من نقض
هذا القياس ، ولم يطرده ، فأجزتم^(٨) صلاة عصر اليوم في الوقت المنهى عن
الصلاة فيه ، ولم تقيسوا عليه الصبح ، ولا قسموها على الصبح ، ثم زدم
ابطالا لهذا القياس ، فجعلتم بعض الوقت المنهى عن الصلاة فيه جملة يقضى
فيه الفرض^(٩) ويسجد فيه للتلاوة ويصلى فيه على الجنائز ولا يصلى فيه
صلاة مندورة ، وجعلتم بعضه لا يصلى فيه شيء من ذلك كله ، فلم تقيسوا
صلاة في بعض الوقت على صلاة في سائر ، وكان هذا أصح في القياس ،

(١) عبسة - بفتح العين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة ، وفي الأصلين «عبسة بن زادة
نون وهو خطأ وتحريف (٢) في المصرية «ولا يقدح» وفي النونية «فلا داح» بدون نقط ولا
معنى للنونية ، والمصرية أصح إلا أن الواو لا موضع لها في سياق الكلام ، فجمعنا بينهما وأرأينا
الصواب أن يكون «فلا يقدح» (٣) في المصرية «تأخير» وما هنا أصح . (٤) في النونية
«وأما قولهم إذا قد أجمعنا» وما هنا أصح (٥) في المصرية «يوم» وهو خطأ (٦) في المصرية
«تغلب» (٧) في النونية «والنوم عنها» وهو خطأ (٨) في المصرية «فأجزتم» وهو تصحيف
(٩) في النونية «تقضى فيه الفروض» *

وأولى من قياس حكم صلاة على صوم *

وأما قولهم لنا: لم فرقم بين الأمرين والنهيين؟ فجوابنا وبالله تعالى التوفيق: اننا فعلنا ذلك لأن النصوص جاءت مثبتة^(١) لتغليب أحاديث الأمر بالصلوات جملة على أحاديث النهي عن الصلاة في تلك الأوقات، وبعضها متأخر ناسخ للتقدم، ولم يأت نص أصلاً بتغليب الأمر بالصوم على أحاديث النهي، بل صح الاجماع المتيقن على وجوب تغليب النهي عن صيام يوم الفطر^(٢) والنحر^(٣) على أحاديث إيجاب القضاء والنذور والكفارات، وكان قوله عليه السلام في أيام التشريق إنها^(٤) «أيام أكل وشرب» موجبالأكل والشرب فيها، فلم يحز أن تصام بغير نص جلي فيها بخلاف ما جاء في الصلاة. وبالله تعالى التوفيق. فسقط كل ما شغبوا به والله الحمد *

وأما جواز ابتداء التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس، وجواز التطوع بعد الفجر ما لم تصل صلاة الفجر على كل حال: فلما حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ثنا شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف^(٥) عن وهب بن الاعدع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة» *

وهب بن الاعدع تابع ثقة مشهور. وسائر الرواة أشهر من أن يسأل عنهم. وهذه زيادة عدل لا يجوز تركها *

(١) من أول قوله «فجوابنا» الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ (٢) في النسخة «تغليب النهي على صيام الفطر» وهو خطأ (٣) في المصرية «وعلى» وزيادة الواو خطأ. (٤) في النسخة بخذف «أنها» يساف - بكسر الياء المثناة وتخفيف السين المهملة. ويقال «اساف» بالهمزة بدل الياء وهكذا هو في المصرية، وفي النسخة «يسار» بالراء في آخره وهو خطأ *

وأما من طلوع الفجر الى صلاة الصبح فلحديث عمرو بن عبسة^(١) الذى ذكرنا فى صدر هذه المسألة ، الذى فيه : «فصل^(٢) ماشئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح ، ثم أقصر حتى تطلع الشمس»*
وبما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر وابن السرح أنا ابن وهب عن يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبراه^(٣) عن عبد الرحمن بن عبد القارى^(٤) قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأه ما بين^(٥) صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل»*
قال على : والرواية فى أن «لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتى الفجر» ساقطة مطرحة^(٦) مكذوبة كلها ، لم يروها أحد إلا من طريق عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم^(٧) ، وهو هالك ، أو من طريق أبى بكر بن محمد ، وهو مجهول

(١) فى المصرية «عبسة» وهو خطأ (٢) فى اليمنية «فصل» باثبات الباء وهو لحن (٣) فى اليمنية «وأخبراه» وهو خطأ (٤) «عبد» بالتثنية ، و«القارى» بتشديد الباء نسبة الى أحد أجداده وهو الثارة ابن الدبش (٥) فى مسلم (ج ١ ص ٢٠٧) «فيما بين» (٦) فى لسان الميزان نقلا عن الحلى «مطروحة» وما هنا أحسن . (٧) أنعم - بفتح الهمزة واسكان النون وضم العين المهملة . وعبد الرحمن هذا هو الافريقى الذى باقر ببيعة مات سنة ١٥٦ وقد جاوز المائة ، وليس بها لك كإزعم ابن حزم ، وهو ثقة عدل أنكر وأعليه أحاديث ، وهذا ما لا يخلمونه أكثر الرواة . قال أبو داود : «قلت لأحمد بن صالح : يحتج بحديث الافريقى ؟ قال : نعم ، قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم» وقال الترمذى : «رأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره ويقول : هو مقارب الحديث» . وقال أحمد بن صالح أيضا : «من تكلم فى ابن أنعم فليس بمقبول ، ابن أنعم من الثقات» . وقال أبو العرب القيروانى : «كان ابن أنعم من أجله التابعين ، عدلا فى قضائه صليا ، أنكر وأعليه أحاديث» . وثقه سحرزى أيضا . وقال أبو بكر بن أبى داود : «انما تكلم الناس فى الافريقى وضعفوه لانه زوى عن مسلم بن يسار فقيس له : أين رأيته ؟ فقال :

لا يدري من هو، وليس هو ابن حزم، أو من طريق أبي هرون العبدى، وهو ساقط، أو من طريق يسار مولى ابن عمر، وهو مجهول ومذلس، عن كعب بن مرة ممن لا يدري من هو^(١).

بافر يقية، فقالوا، ما دخل مسلم بن يسارافر يقية قط، يعنون البصرى، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذى وكان الأفرى رجل صالحاً، وهذه الأقوال نقلناها من التهذيب، إلا أن كلمة أبي بكر بن أبى داود الأخيرة ففيها سقطة من الطبع في التهذيب صححناه من نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤١)

(١) قوله «عن كعب بن مرة» هكذا هو في الاصلين «عن» وكذلك نقله ابن حجر في لسان الميزان عن المؤلف، وهو خطأ في أصل الكتاب صوابه «وعن كعب بن مرة» بزيادة الواو أى انها اسنادان في أحدهما يسار مولى ابن عمر، وفى الآخر كعب، والدليل على هذا أن يسارا انما روى الحديث عن موله عبد الله بن عمر، كما سترى.

أما الحديث المذكور فان ابن حزم شط جدا في الحكم بكذبه. قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة المؤلف (ج ٤ : ص ٢٠١) : «ذكر نبذة من أغلاطه في وصف الرواة: قال في الكلام على حديث - لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر - الرواية في هذا الباب ساقطة معطروحة مكذوبة، فذكر منها طريق يسار مولى ابن عمر عن كعب بن مرة قال: ويسار مجهول ومذلس وكعب لا يدري من هو. قال القطب: يسار قال أبو زرعة ثقة». وأيضاً فقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣ : ص ١١١) من العليمة المنيرة «وقد أفرط ابن حزم فقال» الخوذ كركلام المؤلف.

وحديث يسار هذا رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٩٤) والدارقطنى من طريقه (ص ١٦١) والبيهقى (ج ٢ : ص ٤٦٥) من طريق وهيب عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحارث عن أبي علقمة مولى ابن عباس عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر. ورواه البيهقى أيضاً (ج ٢ : ص ٤٦٥) من طريق سليمان بن بلال عن قدامة عن أيوب بهذا. ورواه الترمذى (ج ١ : ص ٨٥) ومحمد بن نصر المروزى في قيام الليل (ص ٧٩) والبيهقى أيضاً (ج ٢ : ص ٤٦٥) من طريق الدراوردى عن قدامة بهذا الاسناد إلا أنه سمي شيخ قدامة «محمد بن الحصين» والفاظهم متقاربة.*

وأطولها لفظ البيهقى من طريق سليمان بن بلال. قال يسار: «قت أصلي بمد الفجر فصليت صلاة كثيرة، فخصبني عبد الله بن عمر، وقال: يا يسار كم صليت؟ قال قلت: لأدري، فقال عبد الله:

وقد قال هذا جماعة من السلف، يا رويانا من طريق وكيع عن أفلح ابن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كنا نأتى عائشة أم المؤمنين قبل

لادريت ! ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلى هذه الصلاة فتغيظ علينا تغيظا شديدا ، ثم قال : ليلغ شأهكم غايكم ، لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر » وكذلك هذه القصة في رواية المروزي والدارقطني ، وفي رواية ابى داود أن ابن عمر رأى يسارا يصلى فاخبره بالحديث . فلا أدري بمد هذا كيف يضعفه المؤلف بأن يسارا أمداس !! ، وما وصفه بهذا أحد ، ولو كان مدلسا فالقصة صريحة في أنه سمعه من ابن عمر فزال خوف التدليس .

واسناد الحديث كلهم ثقات ، وانما اختلفوا في محمد بن الحسين فقال الدارقطني مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات ، واختلفوا في اسمه هل هو محمد أو أيوب قليل الاثر ، فقد رجح أبو حاتم أنه « محمد » وكذلك ابن حجر وقال : « أما أبوه فهو حصين وكنيته أبو أيوب فلعل من سماه أيوب وقع له غير مسمى فسماه بكنية أبيه » وهو قريب جدا . فالضعف في هذه الاسانيد محتمل ، وقد جبرر روايته من طرق أخرى .

فان الحديث اذا روى من طريقين فيهما ضعف قليل وكان الضعف من قبل سوء الحفظ أو الخلق أو الرواية أيدت احدى الروايتين الاخرى . أما اذا كان الضعف من قبل عدم الوثوق بالراوى تهيمته في العدة فلا ولا كرامة بل لايزيده ذلك الاضعفا .

وأما طريق عبد الرحمن بن أنعم الافرى فقد روى المروزي في قيام الليل (ص ٧٩) من طريق عيسى بن يونس والدارقطني (ص ١٦١) والبيهقى (ج ٢ : ص ٦٥ ؛ ٤٦٦) من طريق فبيان الثوري والبيهقى أيضا (ج ٢ : ص ٦٥) من طريق ابن وهب كلهم عن الافرى عن عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الحبل عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : « لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر » وهذا اسناد صحيح على ما رجحناه في الافرى بقى انه ثقة وقد تأيد بحديث ابن عمر .

وأما طريق أبى بكر بن محمد فقد ذكرها ابن حجر في التلخيص (ص ٧١) نقلا عن الطبرانى من حديث عبد الرزاق عن أبى بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : « وينظر في سنده » ونقله الزيلعى في نصب الراية (ج ١ ص ١٣٤) عن الطبرانى باسناده ، ولغلة كلف حديث الافرى . وابو بكر هذا الذى فى الاسناد ظن ابن حجر فى مختصر نصب الراية أنه ابن أنى سبرة وأنا ارجح هذا لأنه معروف بالرواية عن موسى بن عقبة ومن شيوخ عبد الرزاق ، وهو « ابو بكر بن عبد الله بن محمد بن أنى سبرة » وقد ينسب الى جده وهو ضعيف جدا .

وأما طريقا أبى هرون العبدى وكعب بن مرة فلم أجدهما بعد طول التبع فالله اعلم بهما .

صلاة الفجر ، فأتيها يوم ما إذا هي تصلى ، فقلنا : ما هذه الصلاة ؟ فقالت : إني نمت عن حزبي فلم أكن لادعه *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري والمعتزم بن سليمان التيمي كلاهما عن ليث عن مجاهد قال : مر ابن مسعود برجلين يتكلمان بعد طلوع الفجر ، فقال : يا هذان إما أن تصليا وإما أن تسكنا *

وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح ^(١) : أن طاوسا قال لمجاهد : أتعقل ؟ إذا طلع الفجر فصل ما شئت *

وعن عبد الرزاق عن المعتزم بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال : صل بعد الفجر ما شئت *

ومن طريق شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه ^(٢) أنه كان لا يرى بأسا بأن يصلي بعد الفجر أكثر من ركعتين *

وروينا ذلك أيضا عن عطاء بن أبي رباح وغيره *

قال علي : والعجب كله من تعلق هؤلاء القوم بحديث عقبة بن عامر الجهني ، وفيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن تقبر فيهن موتى المسلمين وهي : حين تطلع ^(٣) الشمس بازغة ^(٤) حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب ، ولم يأت قط خبر يعارض ^(٥) هذا النهي أصلا ، ثم لا يبالون باطراحه ، فيجيزون أن تقبر الموتى في هذه الأوقات ، دون أن يكرهوا ذلك ، ثم يحرمون قضاء التطوع ، وبعضهم قضاء الفرض ، وقد جاءت النصوص معارضة لهذا النهي ^(٦) !! *

قال علي : ولا يحل دفن الموتى في هذه الساعات البتة . وأما الصلاة عليهم فجائزة بها ، للامر بذلك عموما *

(١) في البيهقي «عن أبي نجيح» وهو خطأ (٢) كلمة «عن أبيه» سقطت من المصرية وزدناها من البيهقي (٣) في البيهقي «حتى تطلع» وهو خطأ (٤) في البيهقي بمحذف «بازغة» (٥) في البيهقي «معارض» (٦) حديث عقبة بن عامر رواه الجماعة إلا البخاري

ولما حدثنا حمام بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن
أمين ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا سفيان هو ابن عيينة قال سمعت عبيد الله
بن عمر كرم مرة يقول: سمعت نافعا يقول: سمعت ابن عمر يقول: لست أنهى
أحدًا صلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار، ولكنى أفعل كما رأيت أصحابي
يفعلون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحروا بصلاتكم طلوع
الشمس ولا غروبها» ^(١) *

قال على: فأنما نهى عليه السلام عن تحى الصلاة والقصد اليها في هذين
الوقتين وفي وقت الاستواء فقط. وصح بهذا أن التطوع المأمور به والمندوب
اليه يصلى في هذه الأوقات هو عمل الصحابة رضى الله عنهم، لان ابن عمر
أخبر أنه ^(٢) إنما يفعل كما رأى أصحابه يفعلون، وهو كما ذكرنا عنه آفاً - يصلى
إثر الطواف بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس، وبعد العصر قبل
غروب الشمس ^(٣) *

وأما من رأى من أصحابنا النهى عن الصلاة بعد صلاة العصر ^(٤)
منسوخاً بصلاته ^(٥) عليه السلام الركعتين - فكان يصح هذا لولا حديث
وهب بن الاجدع الذى ذكرنا، من إباحته عليه السلام الصلاة بعد العصر
مادامت الشمس مرتفعة. فبطل النسخ فى ذلك، وصح أن النهى ليس إلا
عن القصد بالصلاة اذا اصفرت الشمس وضافت للغروب ^(٦) فقط. وبالله

(١) فى الموطأ (ص ٧٦) «مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم قال: لا يتحرى احدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» ورواه الشيخان من
طريق مالك. وفى البخارى من طريق حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال: «اصلى كما رأيت
اصحابي يصلون، لا أنهى احداً يصلى ليل ولا نهار ماشاء، غير ان لا تحروا واطلوع الشمس ولا
غروبها» انظر العيسى (ج ٥: ص ٨٣) والفتح (ج ٢: ص ٤١ و ٤٢) والاسناد الذى روى به،
المؤلف اسناد صحيح (٢) كلمة «انه» زدناها من اليمينه (٣) قوله «وبعد العصر» الخ سقط من
اليمينه (٤) فى اليمينه «بعد العصر» (٥) فى اليمينه «لصلاته» (٦) ضافت الشمس: مالت للغروب

تعالى التوفيق *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة قال سمعت من أبي الزبير قال: سمعت عبد الله ابن باباه ^(١) يحدث عن جبير بن مطعم أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» يابني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ^(٢) ساعة شاء من ليل أو نهار» *

قال علي: واسلام جبير متأخر جداً، إنما أسلم يوم الفتح. وهذا بلا شك بعد نهي عليه السلام عن الصلاة في الاوقات المذكورة فوجب استثناء كل ذلك من النهي. والله تعالى التوفيق *

٢٨٧ — مسألة ولا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي * لما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو كريب ثنا حسين ^(٣) الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تختصوا ^(٤) ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي». وذكر باقي الحديث *

٢٨٨ — مسألة. وخير الاعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله ومادوم عليه وان قل، وذلك أحب الينامن الزيادة عليه *

برهان ذلك قول الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وما كان عليه السلام ليدع الأفضل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

(١) باباه — بموحدين بينهما الف، ويقال: بابيه بفتح تانية بدل الالف الثانية، ويقال: بابي بحذف الهاء. (٢) في الأصل «أي» وصححه من النساء (ج ١: ص ٩٨) والحديث رواه الجماعة إلا الشيخان ورواه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وكافي الشوكاني (ج ٣: ص ١١٥) ورواه أيضاً البيهقي (ج ٢: ص ٦١٤) (٣) في المصرية «حسن» وهو خطأ (٤) في الاصلين «لا تختصوا» وصححه من مسلم (ج ١: ص ٣١٤ و ٣١٥) قال النووي وقد جاء هكذا بزيادة التاء *

محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى - ثنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا أيها الناس، عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملاوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل»^(١) *

٢٨٩ - مسألة صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفردا، وكل تطوع، فهو في البيوت أفضل منه في المساجد إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل^(٢) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر^(٣) بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وسوقه»^(٤) خمسًا وعشرين^(٥) درجة «وذ كبر باقى الحديث»^(٦) *

وهذا عموم لكل صلاة فرض أو تطوع *
وقد روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس: «أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فاكل منه، ثم قال: قوموا فلا صلى لكم، فقام رسول الله ﷺ، وصفت»^(٨)

(١) في مسلم (ج ١: ص ٢١٧) (٢) هنا بحاشية اليمنى ما نصه «قال ابن حزم ما كان عليه السلام ليدع الأفضل، وهذا في هذه الوجهة، ثم قال هنا: الجماعة أفضل للمتطوع وقد علم كل عالم أن عامة تنفل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان منفرداً، فعلى ما اصيل ابن حزم كيف كان يدع الافضل!! ففعلنا بهذا ان صلاة الجماعة تفضل بخمسة وعشرين درجة اذا كانت فرضة لا تطوعا» وهو نقد وجيه، وهو الحق (٣) في اليمنى «ثنامعاوية» وهو خطأ *

(٤) في أبي داود (ج ١: ص ٢١٩) «وصلاته في سوق» (٥) في اليمنى «خمسة وعشرين» وهو خطأ (٦) نسبة المنذرى أيضاً إلى البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه (٧) هكذا هو في البخارى (ج ١: ص ٦٠) من طريق مالك باثبات الباء وكذلك في مسلم من طريق أخرى (ج ١: ص ١٨٣) وانظر توجيهه في شرح العيني على البخارى (ج ٤: ص ١٠٩ و ١١٢). وفي اليمنى «فلا صلى» بخذف الباء وما هنا أصح (٧) في اليمنى «وصفت» بقاء واحدة وهو خطأ. والحديث رواه أيضاً أبو داود

أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا؛ فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين وانصرف»
وقد صلى عليه السلام بالناس في المسجد تطوعاً إذ أمهم على المنبر وفي بيت
عتبان بن مالك*.

وقد صلى ابن الزبير بالناس في المسجد الحرام ركعتين بعد العصر جماعة^(١).
وكذلك أنس أيضاً*.

وبه إلى أبي داود: ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن
إبراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد»^(٢) إلا المكتوبة*
وروي نافع بن عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر
والنعمان بن قيس: قال منصور: عن مجاهد قال لي أبو معمر: إذا صليت المكتوبة
فاجتمع إلى بيتك. وقال النعمان بن قيس ما رأيت عبيدة^(٣) السلمي، متطوعاً في
مسجد الحلي قط*.

وروي نافع بن المشي: ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا سفيان الثوري عن

والترمذي والنسائي كما في شرح العيني (١) في الخيرية «في جماعة» (٢) في الخيرية «في مسجدى»
وهذا الحديث لم أجده في أبي داود بهذا الاسناد واللفظ، ولكنه فيه (ج ١: ص ٥٤٢) من طريق
عبد الله بن سعيد عن أبي النضر، وفي النسائي (ج ١: ص ٢٣٧) من طريق موسى بن عقبة عن أبي
النضر، وفي مسلم (ج ١: ص ٢١٦) من الطريقين. ولفظ مسلم وأبي داود «فإن خير صلاة المرء
في بيته إلا المكتوبة» ولفظ النسائي مثلها إلا أنه قال «أفضل» بدل «خير». والرواية التي
هنا نسجها الشوكاني أيضاً إلى أحدي روايتي أبي داود باللفظ «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته
في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم نقل عن العراقي تصحيح أسناده (ج ٣: ص ٩٥) ورواه
الروزي في قيام رمضان (ص ٩٥) «حدثنا محمد بن يحيى ثنا معلى بن منصور عن سليمان بن بلال عن
إبراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله ﷺ في
يوئكم أفضل من صلاتكم في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم وجدته في أبي داود (ج ١: ص ٤٠٣)
كما رواه المؤلف إلا أن فيه «في مسجدى هذا» (٣) عبيدة: بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة

منصور عن هلال بن يساف^(١) عن ضمرة بن حبيب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: تطوع الرجل في بيته يز يد على تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاة الرجل وحده^(٢) *

وبه الى ابن المثنى: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسرا ئيل عن عمران بن مسلم^(٣) قال كان سويد بن غفلة لا يتطوع في المسجد *

وروي ناعن وكيع قال قال سفيان الثوري قال نسير بن ذعلوق^(٤) ما رايت الربيع بن خثيم^(٥) متطوعا في مسجد الحى قط *

وعن وسيع عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال سئل حذيفة بن اليمان عن

(١) في البنية «هلال بن يساف» وهو خطأ (٢) هكذا هو موقوف هنا وذكره المنذرى في الترغيب (ج ١: ص ١٥٩) وانقله «وعن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اراده رفعه قال: فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع. رواه البيهقي واسناده جيد ان شاء الله تعالى». وذكره ابن حجر في الاصابة (ج ٣: ص ٢٥٥) بلفظ قريب من هذا مرفوعا من حديث صحابي اسمه صهيب بن النعمان «ونسبه الى الطبراني والمعمري في اليوم والليلة. وكذلك نسبه الشوكاني (ج ٣: ص ٩٤) الى الطبراني في الكبير عن هذا الصحابي، ورواه ابن الاثير في اسد الغابة من طريق الطبراني عن المعمري عن ايوب الوزان عن محمد بن مصعب القرظي عن قيس بن الربيع عن منصور عن هلال بن يساف عن صهيب بن النعمان مرفوعا (ج ٣: ص ٣٣) فقد رجح الحديث الى منصور عن هلال، فرواية سفيان الثوري عن منصور - التي ذكرها المؤلف - ارجح جدا من رواية قيس لأن قيسا ضعيف من قبل حفظه، قال يعقوب بن ابي شيبة هو عند جميع اصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو ردىء الحفظ جدا مضطرب به كثير الخطأ ضعيف في روايته»، والراوى عن قيس هو محمد بن مصعب وهو اضعف منه، قال يحيى بن معين: «ليس بشيء» لم يكن من اصحاب الحديث كان مغفلا واما الثوري فانه امام حافظ كبير وبعد فاني ارجح ان الصحابي الذي سماه محمد بن مصعب وشيخه قيس «صهيب بن النعمان» لا وجود له، وانما هو خطأ وهما الذي بين في هذا الحديث او هو وجوده، ولم يذكره الذين ترجموا الصحابة الا بهذا الحديث والاسناد وقد ظهر الوهم فيه. والله اعلم (٣) هو الجعفي الكوفي الأعشى (٤) نسير بن ذعلوق وفتح السين المهملة - وذعلوق - بضم الذال المعجمة واسكان العين المهملة وضم اللام وآخره قاف (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة وفي البنية «خثم» وهو تصحيف *

التطوع في المسجد بعد الفريضة؟ فقال: إنى لأكرهه بينهم جميعا إذا اختلفوا*
وعن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العباس بن سعد^(١) قال: أدركت
الناس زمان عثمان بن عفان وهم يصلون الركعتين بعد المغرب في بيوتهم*
والتطوع بعد الجمعة وبعد سائر الصلوات سواء فيما ذكرنا. وكل ذلك جائز
في المسجد أيضا*

وقال أبو حنيفة وأصحابه: كل ذلك في المسجد أفضل*
وقال مالك كل ذلك في المسجد أفضل إلا بعد الجمعة فإنه كره التطوع في المسجد
بعد الجمعة. واحتج بعض أصحابه بأن هذا خوف الذريعة في أن يقضيها أهل البدع
الذين لا يعتدون بالصلاة مع الأئمة*
قال علي: وهذا غاية في الفساد من القول لأن المبتدع يفعل مثل ذلك أيضا في
مساجد الجماعات بسائر الصلوات ولا فرق. وأيضا: فهم قادرون على أن ينصرفوا
إلى بيوتهم فيقضونها هناك*

روينا من طريق أبي داود: ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج
أخبرني عطاء: أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة، فينماز^(٢) عن مصلاه الذي صلى فيه
الجمعة قليلا غير كثير، فيركع ركعتين ثم يمشی أنفـس^(٣) من ذلك فيصلي أربع
ركعات^(٤)، رأيته يصنع ذلك مرارا*

وعن محمد بن المثني: ثنا المعتمر بن سليمان التيمي قال سمعت عطاء بن السائب
يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان ابن مسعود يعلمنا أن نصلي بعد الجمعة

(١) في المصرية «عن ابن العباس بن سعد» واظنه خطأ وأنه هو العباس بن سهل بن سعد،
لأنه أدرك زمن عثمان ويروى عنه محمد بن إسحاق (٢) بالنون والميم والراء: انفعال من الميز
وهو الفصل، ومعنى ينماز عن مصلاه: يتخول عن مقامه الذي صلى فيه (٣) أي افسح وابد
قليلا (٤) في أبي داود (١ ج : ص ٤٤٠) فيركع أربع ركعات*

اربعاً فكننا صلى بعدها أربعاً، حتى جاء على بن أبي طالب فأمرنا أن نصلى بعدها ستاً، فنحن نصلى بعدها ستاً *

وقد حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا عمر بن دينار قبل أن تلقى الزهرى عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بعد الجمعة ركعتين» (١) *

٢٩٠ - مسألة وأفضل الوتر من آخر الليل، وتجزى ركعة واحدة، (٢) والوتر وتهجد الليل ينقسم على (٣) ثلاثة عشر وجهاً، أيها فعل أجزاءه، وأحبها إلينا وأفضلها: أن نصلى ثنتي عشرة ركعة، نسلم من كل ركعتين ثم نصلى ركعة واحدة ونسلم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القعنبى ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالليل ثلاث عشرة» (٤) ركعة، ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين (٥)، والوجه الثانى: أن يصلى ثمانى ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلى خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا فى آخرهن *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق ابن إبراهيم ثنا عبدة بن سليمان ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

(١) رواه الترمذى عن ابن أبي عمر عن سفيان، ومسلم (ج ١: ص ٢٤٠) عن ابن أبي شيبة وزهير وابن نمير جميعاً عن سفيان. ورواه أبو داود (ج ١: ص ٤٤٠) من طريق معمر عن الزهرى والبخارى (ج ١: ص ١٣٢) من طريق نافع عن ابن عمر. ونسبه المنذرى أيضاً للنسائى وابن ماجه. وفى ابن داود فى آخره زيادة «فى بيته» (٢) فى اليمين «وتجزى» واحدة (٣) فى اليمين بحذف «على» (٤) فى اليمين «ثلاثة عشرة» وهو خطأ (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥١٢)

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر منهن بخمس ركعات ، لا يجلس في شيء من الخمس إلا في آخرهن ، ثم يجلس ويسلم »*
والثالث : أن يصلي عشر ركعات ، يسلم من آخر كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين^(١) قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ^(٢) من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس^(٣) العتمة - إلى الفجر إحدى عشرة^(٤) ركعة ، يسلم من كل ركعتين^(٥) ، ثم يوتر^(٦) بواحدة »*

والرابع : أن يصلي ثمان ركعات ، يسلم من كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة * لما روينا من طريق مسلم : حدثنا محمد بن عباد ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل ؟ فقال : مثني مثني فاذا ، خشيت الصبح فأوتر بركعة^(٧) »*

والخامس : أن يصلي ثمان ركعات ، لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد إلا في آخرها ، فاذا جلس في آخرهن وتشهد ، قام دون أن يسلم ، فأتى بركعة

(١) في صحيح مسلم « عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم » (ج ١ : ص ٢٠٤) (٢) في المصرية « يصلي من أن يفرغ » وفي النسخة « يصلي بين أن يفرغ » وصحناه من مسلم (٣) في الاصلين « يدعوها الناس » وصحناه من مسلم (٤) في المصرية « احد عشرة » (٥) في الاصلين « يسلم بين كل ركعتين » وصحناه من مسلم (٦) في مسلم « ويوتر » (٧) في مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) *

واحدة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم *

لما روينا عن مسلم : حدثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي عن سعيد ابن أبي عروبة ^(١) عن قتادة عن زرارة بن أوفى ^(٢) أن سعد بن هشام بن عامر أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال له ابن عباس : ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : من ؟ قال : عائشة فذكر سعد : أنه دخل على عائشة أم المؤمنين فسألها عن وتر رسول الله ﷺ ؟ وأنها قالت له : إنه ^(٣) كان « يصلي تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . فلما أسن رسول الله ﷺ واخذه اللحم ^(٤) أوتر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعة الأولى ^(٥) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ^(٦) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عثمان بن عبد الله ثنا عبيد الله بن محمد ثنا حماد عن أبي حرة ^(٧) عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة : « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات ، يقعد في الثامنة ؛ ثم يقوم فيركع ركعة » *

والسادس : أن يصلي ست ركعات ، يسلم في آخر كل ركعتين ^(٨) منها ؛ ويوتر

(١) في البيهقي « شعيب بن أبي عروبة » وهو خطأ (٢) في البيهقي « زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ (٣) في البيهقي بخلف « أنه » (٤) في الاصلين « واخذ اللحم » وصححه من مسلم (٥) في الاصلين « مثل صنيعة في الأولى » وهو خطأ صححه من مسلم . والحديث في صحيح مسلم مطول وقد اختصره المؤلف جداً ، وانظره هناك (ج ١ : ص ٢٠٦ و ٢٠٧) في المصرية « حدثنا عبد الله بن ربيع » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاسناد الى النسائي مراراً (٧) أبو حرة — بضم الحاء المهملة وتشديد الراء — اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري . وفي البيهقي « ابن حرة » وهو خطأ (٨) في المصرية « أن يصلي ست ركعات ويسلم في آخر كل ركعة منها » وهو خطأ *

بسابعة. لقوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى ، فاذا خشيت الصبح فاوتر
بواحدة*»

والسابع: أن يصلى سبع ركعات؛ لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخر السادسة
منهن، ثم يقوم دون تسليم فيأتي بالسابعة؛ ثم يجلس ويتشهد ويسلم*
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني زكرياء
ابن يحيى^(١) ثنا اسحاق أنا معاذ بن هشام الدستوائي^(٢) ثنا أبي عن قتادة عن زرارة
ابن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله^(٣)
ﷺ لما كبر وضعف أوتر بسبع ركعات ، لا يقعد إلا في السادسة ، ثم ينهض
ولا يسلم فيصلى السابعة ، ثم يسلم تسليمه» وذكر الحديث*^(٤)
والثامن: أن يصلى سبع ركعات، لا يجلس جلوس تشهد إلا في آخرهن ،
فاذا كان في آخرهن جلس وتشهد وسلم*

لما روينا بالسند المذكور الى أحمد بن شعيب: أنا اسماعيل بن مسعود
الجحدري^(٥) أنا خالد بن الحارث ثنا سعيد بن أبي عروبة^(٦) ثنا قتادة عن
زرارة بن أوفى^(٧) عن سعد بن هشام بن عامر أن عائشة أم المؤمنين قالت: «لما

(١) في الاصلين «ذكر يابن اسحق» وهو خطأ صححناه من النسائي (ج ٢: ص ٢٥٠) ومن كتب
الرجال فانه ليس في رجال الكتب الستة من اسمه «ذكر يابن اسحق» الا المسكي، وهذا أقدم من
شيوخ عبد الرزاق وابن المبارك. وما ذكر يابن يحيى الذي هنا فهو المعروف بخياط السنة، وروى
عن اسحق بن ابراهيم بن راهويه، وروى عنه النسائي وهو من أقرانه وتوفي ذكر يابن سنة ٢٨٩
(٢) في التمنية «أنا معاذ بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين» وهو خطأ في اسم معاذ، جعل جده
عمرو وليس كذلك، وخطأ في حذف باقي الاسناد الى عائشة (٣) في التمنية «ان النبي» (٤) الحديث
في النسائي مطول واختصره المؤلف (٥) بفتح الجيم واسكان الحاء المهملة (٦) في النسائي
في هذا الحديث (ج ١ ص ٢٥٠) «حدثنا خالد ثنا شعيب عن قتادة» وخالد روى عن شعيب
وسعيد بن أبي عروبة وكلاهما يروى عن قتادة، وكلاهما يروى هذا الحديث عن قتادة. افلا حكم
بترجيح ما هنا على ما في النسائي ولا بترجيح ما هناك على ما هنا. والله اعلم (٧) في التمنية
«زرارة بن ابي اوفى» وهو خطأ*

أسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم^(١) صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ثم يصلى ركعتين بعد أن يسلم*.

والتاسع: أن يصلى أربع ركعات؛ يتشهد ويسلم من كل ركعتين؛ ثم يوتر بواحدة. لقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى؛ فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة»*.

والعاشر: أن يصلى خمس ركعات متصلات؛ لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخرهن*.

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا إسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس، لا يجلس^(٢) إلا في آخرهن»* قال علي: وقد قال بهذا بعض السلف كما، وينام طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء: أنه رأى عروة بن الزبير أوتر بخمس أو سبع^(٣) ما جلس لمثنى*.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كذلك يوتر أهل البيت بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن*.

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: الوتر كصلاة المغرب، إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة^(٤)*.

قال علي: قول ابن عباس هذا لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلانقول به إذ لا حجة إلا في رسول الله ﷺ، قوله أو عمله أو إقراره فقط*.

(١) هكذا هو هنا موافقا لما في النسائي «وأخذ اللحم» بحذف الضمير وهو صحيح جائز المدعى

(٢) في النسائي (ج: ١ ص: ٢٥٠) «ولا يجلس» (٣) في اليمنية «أو سبع» (٤) في اليمنية «عن ابن عباس أنه قال: إلا أنه لا يفعل إلا في الثالثة» وهذا كلام بخلاف ليس له معنى وما هنا هو الصواب*.

والوجه الحادى عشر: أن يصلى ثلاث ركعات، يجلس فى آخر الثانية منهن، ويتشهد ويسلم، ثم يأتى بركة واحدة، يتشهد فى آخرها ويسلم. لقوله عليه السلام «صلاة الليل مثنى مثنى، فاذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة». وهذا قول مالك* وقد روى بعض الناس فى هذا أثر من طريق الأوزاعى عن المطلب بن عبد الله: أنه سأل ابن عمر عن الوتر؟ فأمره أن يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم، فقال له الرجل: إني أخاف أن تكون البتيرة؟ فقال له ابن عمر: أترى يدسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) *

والثانى عشر: أن يصلى ثلاث ركعات، يجلس فى الثانية؛ ثم يقوم دون تسليم ويأتى بالثالثة، ثم يجلس ويتشهد ويسلم، لصلاة المغرب. وهو اختيار أبى حنيفة*.

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل ابن مسعود ثنا بشر بن المفضل ثنا سعيد بن أبى عروة عن قتادة عن زرارقة بن أوفى^(٢) عن سعد بن هشام بن عامر: أن عائشة أم المؤمنين حدثته «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم فى كعتى الوتر»^(٣) *

والثالث عشر: أن يركع ركعة واحدة فقط. وهو قول الشافعى وأبى سليمان وغيرهما*.

لما حدثناه حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا بكر ابن حماد ثنا مسدد ثنا يحيى هو ابن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا قتادة عن أبى مجلز

(١) رواه الطحاوى فى معانى الآثار (ج ١: ص ١٦٥) عن سليمان بن شعيب عن بشر بن بكر عن الأوزاعى قال: «حدثنى المطلب بن عبد الله الخزومى أن رجلاً سأل ابن عمر» فذكر الأثر بمعناه وكذلك ذكره المروزى (ص ١١٩) عن المطلب قال «أتى عبد الله بن عمر رجلاً فقال «الحزبى سماع المطلب من ابن عمر خلاف. والاسناد صحيح فان صحت الرواية التى هنا أنه هو الذى سأل ابن عمر كان الأثر صحيحاً. وهو الراجح عندى. (٢) فى اليمينة «ابن أبى أوفى» وهو خطأ (٣) فى اليمينة «لا يسلم الا فى ركعتى الوتر». وهو خطأ فاحش، والحديث فى النسائى (ج ١: ص ٢٤٨) *

قال : سألت ابن عباس وابن عمر عن الوتر ؟ فكل واحد منهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ركعة من آخر الليل» ^(١) .

وروي نافع بن سعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وغيرهم الوتر بواحدة فقط ، لا يزاد عليها شيء . وكذلك أيضا عن عثمان أمير المؤمنين وحذيفة وابن مسعود وابن عمر *

قال علي : هذا كل ما صح عندنا ؛ ولو صح عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة على هذا قلنا به . والله تعالى التوفيق *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء ^(٢) ولا في الحديث - على سقوطه - بيان ماهي البتراء ^(٣) ؟ . وقد روي نافع بن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : الثلاث بتراء ، يعني في الوتر . فعادت البتراء على المحتج بالخبر الكاذب فيها ^(٤) *

فان قيل : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «صلاة المغرب ^(٥) وتر النهار ، فاوتروا صلاة الليل» *

قيل لهم : ليس في هذا الخبر أن يكون وتر الليل ثلاثا كوتر النهار . وهذا كذب ممن ينسبه إلى أرواح رسول الله صلى الله عليه وسلم . فان قطعتم بذلك كذبكم وكنتم أيضا قد خالفتم ما قلتم ، لأنه يلزمكم أن تجهروا في الأولين وتسروا في الثالثة كالمغرب ؛ وأن تقتتوا ^(٦) في المغرب كما تقتنون في الوتر ، وأن لا تقتتوا ^(٧)

(١) رواه مسلم (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) والماروزي (ص ١١٨) والطحاوي (ج ١ ص ١٦٣) كلهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة به وإمام وأية شعبة عن قتادة فرواهما مسلم والطحاوي ولكن فيهما من حديث ابن عمر فقط ولم يذكرافيه ابن عباس (٢) في اليمينية «الس» بدون نقط وهو خطأ لا معنى له (٣) يطول الكلام على حديث البتراء - وهو ضعيف - فانظره في نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) ولسان البزان (ج ٤ ص ١٥٢) (٤) في اليمينية «وفيها» وزيادة الواو خطأ (٥) في اليمينية «فان قيل فانه قد صح انه عليه السلام قال : ان صلاة المغرب» الخ (٦) في اليمينية «وان تقتتوا» وهو خطأ أولغة (٧) في اليمينية «وان لا تقتتوا» بخلاف الهمزة وما هنا احسن .

في الوتر كما لا تقتنون في المغرب. والقياس كله باطل. والله تعالى التوفيق*
٢٩١ — مسألة والوتر آخر الليل أفضل. ومن أوتر في أوله خسن.

والصلاة بعد الوتر جائزة. ولا يعيد وتراً^(١) آخر. ولا يشفع بركة*

حدثنا عبد الله بن ربيع^(٢) ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا ابن أبي خلف^(٣) ثنا أبو زكرياء السيلحني ثنا حماد بن سلية عن ثابت البناني عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة: «أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: متى توتر؟ قال أول الليل^(٤) وقال لعمر: متى توتر؟ قال: آخر الليل^(٥). فقال عليه السلام لأبي بكر: أخذ هذا بالحذر^(٦). وقال لعمر: اخذ هذا بالقوة*»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هشام بن عمار عن يحيى - هو ابن حمزة قاضي دمشق - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عائشة أم المؤمنين «أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العشاء الآخرة ثمان ركعات ثم يوتر؛ ثم يصلي ركعتين؛ يقرأ فيهما وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع؛ ثم ركع^(٧) بعد ذلك ركعتي الفجر*

قال علي: وأما قوله عليه السلام «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً^(٨)» و«بادروا الصبح بالوتر^(٩)» فندب؛ لما قد بينا من أن الوتر ليس^(١٠) فرضاً، ومن

(١) في اليمنية «ولا بعد وتراً» وهو خطأ (٢) في المصرية «حدثنا محمد بن عبد الله بن ربيع» وهو خطأ، فان شيخ ابن حزم هو عبد الله بن ربيع، كما مضى مراراً وتكراراً أيضاً في الأحكام (٣) في المصرية «ابن أبي خلف» وهو خطأ واسمه محمد بن أحمد بن أبي خلف (٤) في أبي داود (ج ١: ص ٥٣٩) «أو تر من أول الليل» (٥) في أبي داود «أو تر آخر الليل» (٦) هكذا في بعض نسخ أبي داود، وفي بعضها «بالحزم» والحديث سكت عنه أبو داود والمندري واسناده صحيح (٧) في اليمنية «ثم يركع» (٨) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٤٠) وكذلك رواه البخاري ومسلم (٩) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) وقال «حسن صحيح» (١٠) في اليمنية «من أن الوتر غير ركعتي الفجر» وسقط منها ما بين قوله «الوتر» وقوله «غير

فعله عليه السلام إذ صلى ركعتين بعد الوتر غير ركعتي الفجر ولقوله عليه السلام
لا في هريرة: أن لا ينام إلا على وتر، فلا يجوز ترك بعض كلامه لبعض، وليس
هذا مكان نسخ لكنه أباحه كله. وبالله تعالى تأييد *

حدثنا عبد الله بن. يبيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن^(١) بكر ثنا أبو داود ثنا
مسدد ثنا ملازم بن عمر وثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق^(٢) قال: زارنا طلق بن
علي في رمضان، وأمسى عندنا فآط^(٣) ثم قام بنا تلك الليلة وأوتر^(٤) بنا، ثم انحدر
إلى مسجده فصلى بأصحابه، حتى إذا بقي الوتر قدم رجلا، فقال أوتر بأصحابك فإني
سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا وتران في ليلة»^(٥) وقد روى عن عثمان رضى الله
عنه وغيره شفع الوتر بركعة، إذا أراد أن يصلى بعد ما يوتر. ولا حجة إلا في رسول
الله ﷺ *

٢٩٢ — مسألة ويقرأ في الوتر^(٦) بما تيسر من القرآن مع أم القرآن، وإن
قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون
وقل هو الله أحد: فحسن، وإن اقتصر على أم القرآن فحسن،^(٧) وإن قرأ في ركعة
الوتر مع أم القرآن بمائة آية من النساء فحسن قال تعالى (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)

ركعتي الفجر « وهو سقط يختل به المعنى ويضطرب وما هنا هو الصواب (١) في اليمينية ثنا عبد الله
ابن ربيع ثنا عبد الملك ثنا بكر وهو خطأ وخطط (٢) في اليمينية عن قيس بن طلق بن علي في رمضان
وهو خطأ وسقط (٣) وفي أبي داود (ج ١: ص ٥٤٠) «في يوم من رمضان وأمسى عندنا
وأفطر» (٤) في اليمينية «أوتر» بحذف حرف العطف وهو خطأ. (٥) هذا على لغة بني الحارث
كقراءة من قرأ (إن هذان لساحران) قاله السيوطي والحديث رواه أيضا النسائي (ج ١: ص ٢٤٧)
عن هناد بن السرى عن ملازم بن عمرو وكهنا. وروى الترمذي المرفوع منه فقط (ج ١: ص ٩٤)
عن هناد عن ملازم، وقال: «حديث حسن غريب». وروى الطيالسي المرفوع أيضا (ص ٤١٧)
رقم ١٠٩٥ عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق ورواه المروزي (ص ١٢٨) عن محمد بن يحيى عن
الطيالسي (٦) في اليمينية «ولا يقرأ في الوتر» الخوز يادة «لا» خطأ غريب (٧) قوله وإن اقتصر
المحذوف من اليمينية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن أبي مجلز «أن أبا موسى الأشعري^(١) كان بين مكة والمدينة، فصلى العشاء ركعتين، ثم قام فصلى ركعة أو ترها، وقرأ فيها بمائة آية من النساء، وقال: ما ألوت^(٢) أن وضعت قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ، وأن أقرأ ما قرأ رسول الله ﷺ^(٣)»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا الحسين بن عيسى^(٤) ثنا أبو أسامة ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٥) قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، يقرأ فيهن^(٦) في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد^(٧)» *

٢٩٣ — مسألة^(٨) ويوتر المرء قائماً وقاعداً الغيبة عذر إن شاء، وعلى دابته * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري^(٩) ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن أبي اويس ثنا مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار قال^(١٠): كنت أسير مع

(١) كلمة «الأشعري» محذوفة من اليمنيه^(٢) أي ما قصرت ولا أبطأت. ووقعت هذه الكلمة في قيام الليل للمروزي «مالوت» وتكافئ صححه تكفاً غريباً في تأويلها تأتي بمال يفهم (٣) الحديث رواه أبو داود والطيالسي (ص ٦٩ رقم ٥١٢) عن ثابت أبي زيد عن عاصم الأحول ورواه احمد بن حنبل في مسنده (ج ١ ص ٤١٩) عن عبد الصمد عن ثابت عن عاصم. وهذه أسانيد صحيحة. ورواه النسائي (ج ١ ص ٢٥١) عن ابراهيم بن يعقوب عن أبي النعمان عن حماد بن سلمة عن عاصم. ورواه المروزي في قيام الليل (ص ١٢٧) وحذف المقرئ اسانده إذا اختصر الكتاب (٤) في المصرية «الحسن» وهو خطأ (٥) حذف «ابن عباس» من اليمنيه وهو خطأ (٦) كلمة فيهن ليس في النسائي (٧) الحديث في النسائي (ج ١ ص ٢٤٩) ورواه أيضاً ابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبه (٨) في اليمنيه بدل «مسألة» «قال علي» وما هنا أحسن (٩) في اليمنيه ثنا ابراهيم بن احمد الفربري وهو خطأ (١٠) في البخاري (ج ١ ص ١٤٠ و ١٤١) أنه قال *

ابن عمر ^(١) بطريق مكة فخشيت الصبح فنزلت ^(٢) فأوترت، ثم لحقته، فقال ابن عمر: أين كنت؟ فقلت: خشيت الصبح فنزلت فأوترت، فقال ابن عمر: أليس لك في رسول الله ^(٣) أسوة حسنة؟ قلت: بلى والله قال: «فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على راحلته ^(٤)» *

وعن جرير بن حازم سألت نافعاً مولى ابن عمر: أكان ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضل على سائر التطوع !!
وعن سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة ^(٥) عن أبيه: أن علي بن أبي طالب كان يوتر على راحلته *

وعن ابن جريج قلت لعطاء: أيوتر الرجل وهو جالس؟ قال: نعم *
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي: الوتر لا يقضى، ولا ينبغي تركه؛ وهو تطوع، وهو أشرف التطوع *
وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: الوتر والأضحى تطوع *
قال علي: لا خلاف في أن التطوع يصلية المرء جالسا إن شاء. كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي ^(٦) عن حفصة أم المؤمنين قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى في سبخته ^(٧) قاعدا قط ^(٨) حتى كان قبل موته بعام، فكان يصلي في سبخته قاعدا ^(٩)»
وبالله تعالى التوفيق *

(١) في البخاري مع عبد الله بن عمر (٢) في البخاري «قال سعيد: فلما خشيت الصبح نزلت» (٣) في المصرية زيادة «صلى الله عليه وسلم» (٤) في البخاري «على البعير» وليس في شيء من نسخه ما هنا فلم يهازلوا به للمؤلف (٥) ثوير بالتصغير وأبوه أبو فاختة اسمه «سعيد ابن علاقة الهاشمي». وفي اليمنية «ثوير عن أبي فاختة» وهو خطأ، وثوير هذا ضعيف (٦) في اليمنية «السلمي» وهو خطأ (٧) في اليمنية «سبحة» وهو خطأ (٨) كلمة «قط» زيادة من الموطأ (ص ٤٨) (٩) نسبه الزرقاني (ج ١: ص ٢٥٢ و ٢٥٣) إلى مسلم والترمذي من طريق مالك *

٢١٤ - مسألة، ويستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر، فان ختمه في أقل فحسن^(١). ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فان فعل ففي ثلاثة أيام^(٢)، لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك، ولا يجوز لاحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني القاسم بن زكرياء ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة^(٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر»^(٤)، قلت إني أجد قوة، قال: فأقرأ في عشرين ليلة، قلت إني أجد قوة، قال: فأقرأه في سبع، لا تزد^(٥) على ذلك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث ثنا همام بن يحيى ثنا قتادة عن يزيد بن عبد الله هو ابن الشخير - عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: «أنه قال لرسول الله ﷺ: (٦) في كم أقرأ. القرآن؟ قال: في شهر» ثم ذكر الحديث، وفيه أنه عليه السلام قال له: «أقرأ في سبع، قال: إني أقوى من^(٧) ذلك، قال عليه السلام: لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث^(٨)» *

فان قيل: فذكان عثمان يختم القرآن في ليلة. قلنا: قد ذكره ذلك ابن مسعود. وقال تعالى: (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله

(١) كلمة فحسن سقطت من اليمينية وهو خطأ (٢) في اليمينية «فان فعل ففي ثلاثة أيام» وما هنا أصح (٣) في اليمينية «مولى بني زهير» وهو خطأ (٤) في مسلم (ج ١: ص ٣١٩ و ٣٢٠) «في كل شهر» (٥) في مسلم «ولا تزد» (٦) في أبي داود «أنه قال يا رسول الله» (ج ١: ص ٥٢٧) (٧) كلمة ذلك سقطت من اليمينية وهو خطأ (٨) في أبي داود لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث والحديث سكت

واليوم الآخر) وسنة رسول الله ﷺ كما ذكرنا *

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة وسفيان كلاهما عن علي ابن بزيمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز^(١) *

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي ثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن في ركعة، وكان ابن مسعود يكره ذلك *

فان ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله^(٢) بن عمرو بن العاصي: «أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: كيف أقرأ القرآن؟ قال: اقرأه في يوم وليلة لا يزيد^(٣) على ذلك» فان رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة^(٤)، وعطاء قد اختلط بآخرة *

روينا هذا الخبر^(٥) نفسه من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: «أن رسول الله ﷺ قال له: اقرأ القرآن في شهر، قال: فناقضني وناقضته^(٦)» قال عطاء: فاختلفنا عن أبي، فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا خمسة^(٧) *

قال علي: فعطاء يعترف باختلافهم على أبيه، وأنه لم يحقق ما قال أبوہ.

عنه ابوداود والمندري^(١) من الرجز أي كأنه يقرأ الشعر، فلا يتفقه في معاني القرآن، وفي المصرية «زاجر» بتقديم الزاى وهو تصحيف. وهذا الأثر منقطع، فقد سبق أن قلنا ان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود شيئا. ^(٢) في اليمثية «عن أبيه عبد الله بن عمرو» وهو خطأ واضح ^(٣) هكذا في الاصلين وهو صحيح عربية ^(٤) في اليمثية «معلومة» وهو خطأ ^(٥) في اليمثية «ذلك الخبر» ^(٦) من المناقصة بالصاد المهملة، وفي المصرية «فناقضني وناقضته» بالمعجمة فيهما وهو تصحيف وفي اليمثية بالمهملة في الاولى والمعجمة في الثانية والاولى صواب والثانية خطأ ^(٧) رواه ابوداود (ج ١: ص ٥٢٦) من طريق حماد عن عطاء *

فان ذكروا أن داود عليه السلام كان يختم القرآن في ساعة . قلنا: قرآن داود هو الزبور لا هذا القرآن، وشريعته غير شريعتنا . وداود عليه السلام لم يبعث إلا الى قومه خاصة، لا الينا، ومحمد عليه السلام هو الذي بعث الينا، صح ذلك عن رسول الله ﷺ . وقال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) * وأما قيام الليل فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقم ليلة قط ^(١) حتى الصباح *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله ﷺ: «وأحب الصلاة الى الله تعالى ^(٢) صلاة داود: كان يرقد شطر الليل، ثم يقوم، ثم يرقد آخره، ثم يقوم ^(٣) ثلث الليل بعد شطره » ^(٤)

قال علي: فاذا أحب الصلاة إلى الله تعالى فما زاد على هذا فهو دون هذا بلا شك؛ فاذا كان دون هذا فهو عمل ضائع لا أجر فيه، فهو تكلف، وقد نهينا عن التكلف . وقد منع من قيام الليل كله سلمان ومعاذ وغيرهما *
٢٩٥ — مسألة . والجمهور والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهاراً مباح للرجال والنساء . إذ لم يأت منع من شيء من ذلك ، ولا إيجاب لشيء من ذلك في قرآن ولا سنة * *

(١) في اليمينية «لم يقم قط ليلة» (٢) قوله «وأحب الصلاة الى الله تعالى» حذف من اليمينية وهو خطأ (٣) في اليمينية «ثم يقوم» وهو خطأ (٤) اختلط على المؤلف حديثان باسنادين في مسلم فحديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ولفظه (ج ١: ٣٢٠) «وأحب الصلاة الى الله صلاة داود عليه السلام: كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه» ولفظ حديث ابن جرير مج عن عمرو بن دينار «وأحب الصلاة الى الله صلاة داود عليه السلام: كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثم يرقد آخره يقوم ثلث الليل بعد شطره» فدخل عليه حديث في حديث جاء باسناد الاول فجعله لالفظ

فان قيل: تخفض^(١) النساء قلنا ولم؟ ولم يختلف مسلمان في أن^(٢) سماع الناس كلام نساء رسول الله ﷺ مباح للرجال^(٣) ولا جاء نص في كراهة ذلك من سائر النساء^(٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٩٦ — مسألة والجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً حسن وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً حسن^(٥) للامام والفد *

برهان ذلك قول الله تعالى: (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)، وقد ذكرنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قراءتهما البقرة في صلاة الفجر في الركعتين وآل عمران كذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم *

٢٩٧ — مسألة وجائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عذر الى القبلة وراكبا حيث توجهت به ذابته الى القبلة وغيرها؛ الحضر^(٦) والسفر سواء^(٧) في كل ذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد^(٨) ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن منصور ثنا روح بن عبادة ثنا حسين^(٩) هو المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن الحصين: أنه سأل نبي الله ﷺ عن صلاة الرجل

الحديث الثاني (١) في اليمنية «بخفض» وما هنا أحسن (٢) في اليمنية «قلنا: ولم يختلف في أن» الخ؛ بـ «بخفض» لم وحذف «مسلمان» وهو خطأ (٣) «للرجال» حذف من اليمنية (٤) هنا بماشية اليمنية مانصه «قال الذهبي رحمه الله: نسأوه عليه السلام أمهاتنا بخلاف غيرهن» وهو تعقب غير جيد، فانهن رضي الله عنهن أمهاتنا ولكن في التعظيم والاکرام وحرمة زواجهن، فلا يباح لأحد أن يرى منهن ما يرى من أمه وأخته، وكما قال ابن حزم لا نجد دليلاً على أن صوت المرأة عورة كما يزعم الفقهاء رحمهم الله (٥) قوله «وكذلك» الى هنا سطة من اليمنية وهو خطأ (٦) في المصرية في الحضر الخ وزيادة في غير جيدة هنا (٧) في اليمنية «بخفض» سواء وهو خطأ (٨) في اليمنية ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد «وهو خطأ (٩) في المصرية «الحسين» وما هنا هو الموافق للبخاري

قاعدا^(١)؟ فقال عليه السلام: إن صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد*.

قال علي: لا يخرج من هذه الإباحة إلا مصلّي الفرض القادر على القيام أو على القعود فقط*.

وروينا من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلبه ابن عبد الرحمن عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً؛ فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع ثم سجد؛ ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك»^(٢).

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاذ بن معاذ العنبري عن حميد الطويل عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: «سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً فإذا قرأ قائماً^(٣) ركع قائماً؛ وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً*.

قال علي: كل هذا سنة ومباح؛ وكل ذلك قد فعله رسول الله ﷺ*.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري حدثنا البخاري ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا شيخان^(٤) هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن جابر بن عبد الله حدثه: «أن رسول الله ﷺ^(٥) كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة*.

(١) كلمة «قاعداً» زيادة من البخاري (ج ١: ص ١٥٦) (٢) لفظ الموطأ (ص ٤٨) «فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك» (٣) في مسلم (ج ١: ص ٢٠٣) «وكان إذا قرأ قائماً» (٤) بفتح الشين المعجمة واسكان الياء. وفي المصرية «سنان» وفي اليمينية «شيرا» وكلاهما خطأ (٥) في البخاري (ج ١: ص ١٥٤) «أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم*».

وبه الى البخارى: ثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام الدستوائى عن يحيى - هو ابن ابي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر قال: «كان النبي ﷺ يصلى^(١) على راحلته نحو المشرق، فاذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة» *

قال على: فهذا عموم الراكب أى شئ ركب، وفي كل حال من سفر أو حضر. وهذا العموم زائد على كل خبر ورد في هذا الباب، ولا يجوز تركه. وهو قول أبي يوسف وغيره *

ولم يأت في الراجل نص أن يتطوع ماشيا، والقياس باطل فلا يجوز ذلك لغير الراكب *

وقد روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال: كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حيثما توجهت بهم. وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما في السف والحضر. وبالله تعالى التوفيق *

٢٩٨ - مسألة ويكون سجود الركب وركوعه اذا صلى ايماء *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخارى ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن دينار قال: «كان عبد الله بن عمر يصلى^(٢) في السفر على راحلته أينما توجهت به، يومى ايماء، وذكرا بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعل»^(٣)

٢٩٩ - مسألة وأما صلاة الفرض فلا يحل لأحد أن يصليها إلا واقفا؛

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: حدثني جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الخ (٢) في اليمينة» عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله ابن عمر يصلى وهو خطأ وسقط (٣) في البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «على راحلته أينما توجهت يومى وذكرا عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل» *

إلا لعذر: من مرض، أو خوف من عدو ظالم؛ أو من حيوان؛ أو نحو ذلك؛ أو ضعف عن القيام كمن كان في سفينة؛ أو من صلى مؤتماً بامام مريض أو معذور فصلى قاعداً فإن هؤلاء يصلون قعوداً، فإن لم يقدر الامام على القعود ولا القيام صلى مضطجعا، وصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد، وإن كان في كلي^(١) الوجهين مذكر - يسمع الناس تكبير الامام - صلى إن شاء قائماً الى جنب الامام، وإن شاء صلى كما يصلي إمامه *

فاما الخائف والمريض فلقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد الله بكم العسر) ولقوله تعالى: (وقوموا لله قانتين) فأوجب الله تعالى القيام إلا عمن أسقطه عنه بالنص؛ وهذا في الخائف والمريض اجماع، مع أنه عليه السلام قد صلى الفريضة قاعداً المريض كان به ولو ثب برجله^(٢) *

وأما^(٣) من صلى خلف امام يصلي قاعداً لعذر، فإن الناس اختلفوا فيه. فقال مالك ومن قلده: لا يجوز أن يؤم المريض قاعداً الاصحاء، إلا رواية رواها عن الوليد بن مسلم موافقة لقول أبي حنيفة والشافعي * وقال أبو حنيفة والشافعي يؤم المريض قاعداً الاصحاء، إلا أنهم يصلون وراءه قياماً ولا بد. قال أبو حنيفة: ولا يؤم المصلي مضطجعا لعذر الاصحاء أصلاً *

وقال أبو سليمان واصحابنا: يؤم المريض قاعداً الاصحاء، ولا يصلون وراءه الا قعوداً كلهم ولا بد *

قال علي: وبهذا نأخذ إلا فيمن يصلي الى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم

(١) في المصرية «كلا» وكل صحيح لما ذكرنا سابقاً (٢) الوث، والوثاة والوثاة: وصم يصيب اللحم ولا يبلغ العظم فيرم. وفي الأصلين «لوثى» بالياء وهو خطأ قال الجوهرى: «والعامية» تقول لوثى (٣) جل في اليمينية هذا بد مسئلة ولا وجه له *

تكبير الامام؛ فانه مخير بين أن يصلى قاعدا وبين أن يصلى قائما *

قال علي: فظفر ناهل جاء في هذا عن رسول الله ﷺ بيان؟

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل الامام ليؤتم به» وذكر كلامه عليه السلام، وفيه ^(١): وإذا صلى جالسا فصلوا اجلسوا أجمعون ^(٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا المغيرة الحزامي ^(٣) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل ^(٤) الامام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فاذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالسا فصلوا اجلسوا أجمعون ^(٥)» *

وبه إلى مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو الربيع الزهراني وأبو كريب هو محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن نمير، قال أبو بكر ^(٦) واللفظ له: ثنا عبدة بن سليمان، وقال أبو الربيع: ثنا حماد بن زيد، وقال أبو كريب: ثنا عبد الله بن نمير، وقال محمد بن عبد الله: ثنا أبي، ثم اتفقوا كلهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصرى رسول الله ﷺ جالسا فصلوا بصلاته قياما، فأشار إليهم ^(٧): أن اجلسوا، فجلسوا، فلما انصرف قال:

(١) في اليمنية «ومنه» (٢) الحديث في البخاري (ج ١: ص ١٠٠) والموطأ (ص ٤٧) ومسلم (ج ١: ص ١٢١) (٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الزاى نسبة إلى «حزام» جد جده (٤) كلمة «جعل» محذوفة في الأصلين خطأ، وزدناها من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٢٢) (٥) رواه أيضا ابوداود بسناد آخر ولفظ أطول من هذا (ج ١: ص ٢٣٤ و٢٣٥) (٦) في اليمنية «قال علي» وهو خطأ. وانما هو «أبو بكر» يعني ابن أبي شيبه (٧) في الأصلين «فأشار إليهم» وهو خطأ في الرواية وفي الاستعمال، صححناه من مسلم (ج ١: ص ١٢١) *

انما جعل الإمام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا ، واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً

وروينا أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر : « اشكركم رسول الله ﷺ ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، فالتفت إلينا قائماً ، فأشار إلينا فقعدنا ، فصلينا بصلاته قعوداً فلما سلم قال : إن كنتم أنفأ تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا وائتموا بأمتكم ^(١) ، إن صلى قائماً فصلوا قائماً ، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً ^(٢) » *

ورواه أيضاً قيس بن أبي حازم وهمام بن منبه وأبو علقمة وأبيونس كلهم عن أبي هريرة

ورويناه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وعن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس وعائشة . ومن طريق الاسود عنهما . فصار نقل تواتر فوجب العلم . فلم يحز ^(٣) لاحد خلاف ذلك .

ف نظرنا فيما اعترض به المالكيون في منعهم من صلاة الجالس لمرض أو عذر للاصحاء ، فلم نجد لهم شيئاً أصلاً ، إلا أن قائلهم قال : هذا خصوص للنبي ﷺ ، واحتجوا في ذلك بما رويناه من طريق جابر الجعفي عن الشعبي ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن جابر عن الشعبي أن رسول الله ﷺ قال : لا يؤمن أحدكم بعدي جالساً .

قال علي : وهذا لا شيء . أما قولهم : ان هذا خصوص لرسول الله ﷺ فباطل ، لأن نص الحديث يكذب هذا القول ، لأنه عليه السلام قال فيه : « انما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فاذا صلى جالساً فصلوا جلوساً »

(١) كذا في الأصلين وفي صحيح مسلم بالجمع وهو صواب (٢) رواه مسلم (ج ١ : ص ١٢١)

عن قتادة ومحمد بن ربح عن الليث (٣) في اليمنية « ولم يحز » *

فصح أنه عليه السلام عم بذلك كل إمام بعده بلا إشكال. وقوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) تكذيب^(١) لكل من ادعى الخصوص في شيء من سنته وأفعاله عليه السلام، إلا أن يأتي على دعواه بنص صحيح أو أجماع متيقن.

وأما حديث الشعبي فباطل، لانه رواية جابر الجعفي الكذاب المشهور بالقول^(٢) برجة على رضى الله عنه، ومجالد وهو ضعيف، وهو مرسل مع ذلك^(٣) *

ومن العجب^(٤) أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير^(٥) لها، ولا يجحدون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً، فما نعلم^(٦) لاهل المدينة أصح من رواية سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وابن مسعود: ثم لا يبالون هنا بتغليب أقتن^(٧) رواية لاهل^(٨) الكوفة وأخبرها على أصح رواية لاهل المدينة، كالزهري عن أنس، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن عبد الله عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كلهم عن النبي ﷺ، وما بعد هذا عجب!! وأعجب^(٩) من ذلك أنهم يقولون: إن أفعاله عليه السلام كوامره، ثم لم يبالوا هنا بخلاف آخر فعل فعله عليه السلام فإن آخر صلاة صلاها عليه السلام بالناس

(١) في اليمينية «فكذب» وهو لا معنى له (٢) في اليمينية «جابر الجعفي اللذان المشهود بالقول» الخ وهو خلط من الناسخ (٣) حديث الشعبي رواه الدارقطني (ص ١٥٣) ثم قال: «لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك، والحديث لا تقوم به حجة» (٤) في اليمينية «ومن العجائب» (٥) من الغرائب أن ناسخ اليمينية أهمل الظاء في «نظير» ووضع تحتها نقطة دلالة على تأكيد أنها طاء مهملة، ولم أر — فيما رأيت — مثل هذا التصحيح المؤكد (٦) في اليمينية «فما يعلم» (٧) في اليمينية «تغليب أقتن» بدون نقط (٨) في المصرية «أهل» (٩) كلمة «واعجب» ساقطة من اليمينية *

قاعدا، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

فان قالوا ان صلاة القاعد ناقصة الفضل عن صلاة القائم، فكيف يؤم الصحيح؟ *

قلنا: انما يكون ناقص الفضل اذا لم يقدر على القيام أو قدر عليه ففسح له في القعود، وأما اذا اقترض عليه القعود فلا نقصان لفضل صلاته حينئذ. ثم ما في هذا مما يمنع أن يؤم الانقص فضلا من هو أتم فضلا في صلاته منه؟ وقد علمنا أن لا صلاة ^(١) لأحد أفضل من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اتم بأبي بكر وبعد الرحمن بن عوف وهما أنقص صلاة منه بلا شك. وقد يؤم عندكم المسافر - وصلاته ركعتان! - هذا ^(٢) المقيم - وفرضه أربع، فلم أجز تم ذلك ومنعتم هذا؟ لولا التحكم بلا برهان فسقط هذا القول. والله تعالى الحمد *

ثم رجعنا الى قول الشافعي وأبي حنيفة، فوجدناهم يدعون أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة جلوسا خلف الامام الجالس لعذر أو مرض منسوخ، فسألناهم: بماذا؟

فذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن عبد الله بن يونس ثنا زائدة ثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة قال: دخلت على عائشة أم المؤمنين فسألتها ^(٣) عن مرض رسول الله ﷺ؟ فذكرت الخبر؛ وفيه: عهده ﷺ الى أبي بكر بالصلاة؛ وأن أبا بكر ^(٤) صلى بالناس تلك الأيام، ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة فخرج بين رجله، أحدهما العباس،

(١) في المصرية «لا صلاة» بحذف «أن» (٢) كلمة «هذا» مستغلة من المصرية

(٣) في اليمنية «فسألناها» وفي صحيح مسلم «فقلت لها الاتحدثنيني عن مرض رسول الله

صلى الله عليه وسلم»؟ والحديث فيه مطول (ج ١: ص ١٢٢ و ١٢٣) (٤) في اليمنية «عمره صلى الله

تعالى عليه وسلم وأن أبا بكر» الخ وهو خطأ *

لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلى بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأوما إليه النبي صلى الله عليه وسلم: أن لا يتأخر، وقال لهما: أجلساني إلى جنبه، فأجلسناه إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلى وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون^(١) بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد^(٢)، فذكر عبيد الله بن عبد الله أنه عرض هذا الحديث على ابن عباس فلم ينكر منه شيئا *

وبه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: «لما نزل رسول الله ﷺ قال: مروا أبابكر فليصل بالناس» فذكرت الحديث - وفيه: «فلما دخل أبو بكر^(٣) في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فقام يهادى^(٤) بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه فذهب^(٥) يتأخر فأوما إليه رسول الله ﷺ: أقم^(٦) مكانك فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلى بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر» *

وبه إلى مسلم: حدثنا منجاب بن الحارث التميمي أنا ابن مسهر - هو على - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه: «كان رسول الله ﷺ يصلى بالناس، وأبو بكر يسمعهم التكبير»^(٧) قال على: فنظرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لائضا^(٨) ولا دليلا على ما دعوه من نسخ الأمر بأن يصلى الأصحاء قعودا خلف الإمام المصلى قاعدا لعذر،

(١) كلمة «يصلون» زيادة من مسلم (٢) في اليمينية سقط من لفظ الحديث ما أضع المعنى (٣) لفظ «أبو بكر» ليس في صحيح مسلم (٤) في الأصلين «يتهادى» وصحناه من مسلم (ج ١: ص ١٢٣ و ١٢٤) (٥) في الأصلين «ذهب» وصحناه من مسلم (٦) في الأصلين «قم» (٧) في مسلم (ج ١: ص ١٢٤) (٨) في اليمينية «فلم نجد فيه لائضا» *

إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن^(١) الناس صلوا خلفه عليه السلام قياماً حاشا ،
أبا بكر المسمع الناس^(٢) تكبيره فقط . فلم تجز مخالفة يقين أمره عليه السلام
بالنقل المتواتر بأن يصلى الناس جلوساً — : لظن كاذب لا يصح أبداً ، بل
لا يحل البتة أن يظن بالصحابة رضى الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام ،*

فكيف وفي نص لفظ الحديث دليل بين على أنهم لم يصلوا إلا قعوداً !
وذلك لان فيه : ان الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ، وبالضرورة ندرى
أنهم لو كانوا قياماً وأبو بكر قائم لما اقتدى بصلاته إلا الصف الاول فقط ،
وأما سائر الصفوف فلا ، لأنهم كانوا لا يرونه ، لان الصف الاول
يحجبهم عنه ، والصفوف خلفه عليه السلام كانت مرصوفة ، لا متباعدة
ولا متقطعة . فاذا في نص الخبر ولفظه : أنهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ،
فهذا خبر عن جميعهم ، فصح أنهم كانوا في حال يرونه كلهم ، فيصح لهم
الاقتداء بصلاته ، ولا يكون ذلك البتة إلا في حال قعودهم ، ولا يجوز تخصيص
لفظ الخبر ولا حمله على المجاز إلا بنص جلي^(٣) *

ثم لو كان في الحديث نصاً^(٤) : أنهم صلوا قياماً — وهذا لا يوجد أبداً -
لما كان فيه^(٥) دليل على النسخ البتة ، بل كان^(٦) يكون حينئذ إباحة فقط ،
وبيان أن ذلك الامر المتقدم ندب ولا مزيد كما قلنا في المذكر إنه جائز له أن

(١) في اليمنية «فان» وهو خطأ (٢) في اليمنية «المسمع للناس» (٣) في هذا الكلام
مغالطة وتكافؤ غيران . ثم ماذا يقول ابن حزم في كل الصلوات التي امر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فيها الناس وكان قائماً وكانوا قياماً يزعم انه لم يكن يقتدى به إلا الصف الأول فقط
(٤) في اليمنية «ثم لو كان الحديث نصاً» (٥) في اليمنية «لما كان في ذلك» (٦) في المصرية
«بل لو كان» وزيادة «لو» خطأ *

يصلى قاعدا أو قائما، وفي الصف إن شاء أو إلى جنب الإمام^(١) *
فبطل ما تعلقوا به جملة، وظهر تناقض أبي حنيفة في إجازته أن يصل

(١) ذهب كثير من علماء الحديث إلى أن صلاة المأموم قاعدا منسوخة، منهم البخاري في صحيحه (ج ١: ص ١٠٠) قال بعد حديث أنس: «قال أبو عبد الله قُل الحِمْدُ قَوْلُهُ: إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ لِي بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرَةِ لِأَخْرَجَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وادَّعى ابن حبان الإجماع على صلاة المأموم جالسًا أتباعا لإمامه، فقال فيما نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ٢٤٨) «وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعدا كان على المأمومين أن يصلوا قعودا، وافتى به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حنيفة وتيس بن قهدة، ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا بأسناد متصل ولا منقطع، فكان إجماعا، والإجماع عندنا إجماع الصحابة، وقد افتى به من التابعين جابر بن زيد، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافه، بأسناد صحيح ولاواه، فكان إجماعا من التابعين أيضا، وأول من أبطل ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم، وأخذ عنه حماد بن أبي سلمة، ثم أخذ عنه حماد أبو حنيفة ثم عنه أصحابه، وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال عليه السلام: لا يؤمن أحد بعدى جالسًا. وهذا الوصح أسناده لكان مرسلًا، والمرسل عندنا مالم يروسيان، لأننا قبلنا إرسال تابعي وإن كان ثقة للزمنا قبول مثله عن أتباع التابعين، وإذا قبلنا لمناقبوله من أتباع أتباع التابعين، ويؤدي ذلك إلى أن يقبل من كل أحد إذا قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي هذا نقض الشريعة. والعجب أن أبا حنيفة يجرح جابر الجعفي ويكذبه ثم لم يضره الأمر جعل محتج بحديثه» ثم كلام ابن حبان ودعوى النسخ يرد هاتين إحداهما بالأمر بالقعود والفاظها، فإن تأكيد الأمر بالقعود بأعلى الفاظ التأكيد مع الإنكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم — يبعد معهما النسخ إلا أن ورد نص صريح يدل على إغنائهم من الأمر السابق وإن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت، وهيات أن يوجد هذا النص، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة ولا يدل على شيء مما أرادوا، ثم أن في الأحاديث التصريح بإيجاب صلاة المأموم قاعدا مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به، ولا يزال الإمام أماما والمأموم ملازمًا بالانتماء به في كل أفعال صلاته، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه لأنه جنة للصليين، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتهم في أركان الصلاة. ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس — إذا صلى جالسًا — من طاعة الأئمة الواجبة أبدا — إذهي من طاعة الله. فقد روى الطيالسي (ص ٣٣٦ رقم ٢٥٧٧)

الريض (١) قاعدا بالاصحاء قياماً — ومنعه أن يصلي المريض مضطجعا
الاصحاء، ولا فرق في ذلك أصلاً *

وقد اعترض بعض الناس في هذا الخبر بأنه قد روى: أن أبا بكر هو كان
لامام، وذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب
أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل ثنا حميد عن أنس قال: «آخر صلاة صلاها رسول الله
ﷺ مع القوم: صلى في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر» *

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا محمد بن المثني حدثني بكر بن عيسى قال سمعت شعبة
يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة: «أن أبا بكر صلى
بالناس ورسول الله ﷺ في الصف» *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن اصبح ثنا محمد بن
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار (٢) ثنا بدل بن المحبر (٣) ثنا شعبة عن موسى بن
أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة: «أن أبا بكر صلى
بالناس ورسول الله ﷺ خلفه» *

قال علي: ولا متعلق لهم بهذا، لانهما صلاتان متغايرتان بلا شك، احدهما:
التي رواها الاسود عن عائشة، وعبيد الله عنها وعن ابن عباس، صفتها: أنه
عليه السلام إمام الناس، والناس خلفه، وأبو بكر رضى الله عنه عن يمينه

والطحاوي من طريقه (ج ١: ص ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال: «سمعت أبا علقمة
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اطاعني فقد اطاع الله، ومن عصاني فقد
عصى الله، ومن اطاع الأمير فقد اطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني، فإن صلى قاعداً فصلوا
قعوداً» الحديث وهذا اسناد صحيح على شرط مسلم وقد أخرج الشيخان أوله. وهذا أقوى
في رد دعوى النسخ، والحمد لله على توفيقه (١) كلمة «الريض» سقعت من اليمانية
(٢) في اليمانية «ثنا أحمد بن عون الله ثنا محمد بن بشار» وحذف من بينهما. وهو
خطأ ظاهر (٣) بدل بالباء والدال المهملة المفتوحين. والمحبر بضم الميم وفتح الحاء المهملة
وفتح الباء الواحدة المشددة. واسناد هذا الحديث صحيح *

عليه السلام، في موقف المأموم، يسمع الناس تكبير النبي ﷺ. والصلاة الثانية: التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة، وحيد عن أنس صفتها: أنه عليه السلام كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس فارتفع الاشكال جملة،^(١) * وليست صلاة واحدة في الدهر فيحمل ذلك على التعارض، بل في كل يوم خمس صلوات، ومرضه عليه السلام كان مدة اثني عشر يوماً مرت فيها ستون صلاة أو نحو ذلك. *

وقد اعترض قوم في هذا الخبر برواية ساقطة واهية، انفرد بها اسرائيل - وهو ضعيف - عن أبي اسحاق عن أرقم بن شرحبيل - وليس بمشهور الحال فيها: «أن رسول الله ﷺ استتم من حيث انتهى أبو بكر من القراءة» قال: واتتم لا تقولون بهذا *

قال على: والجواب^(٢) وبالله تعالى التوفيق: أن هذه الرواية المطرحة لا يعارض بها ما رواه مثل ابراهيم عن الاسود عن عائشة، وعبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس^(٣) *

وأيضاً: فلو صح هذا الفعل لقلنا به ولحملناه على أنه عليه السلام قرأ أم القرآن التي لا بد منها والتي لا صلاة لمن لم يقرأ بها، وإن لم يذكُر أنه قرأها،^(٤) كما لا بد من الطهارة وإن لم تذكر في الحديث، ومن القبلة ومن التكبير وإن لم

(١) قال ابن جبان في صحيحه - فيما نقله عنه الأريفي في نصب الراية (ج ١: ص ٢٤٧ و ٢٤٨): «أقول وبالله التوفيق: أن هذه الاخبار كلها صحيحة ليس فيها تعارض فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد في احدهما كان اماماً وفي الأخرى كان مأموماً. والدليل على ذلك ان في خبر عبيد الله بن عبد الله عن عائشة انه عليه السلام خرج بين رجلين: العباس وعلى وفي خبر مسروق عنها انه عليه السلام خرج بين بريرة وثوية» وهذا واضح ودقيق (٢) في اليمينية «الجواب» (٣) في المصرية «وعبيد الله بن عبد الله بن عباس» وهو خطأ (٤) قوله «وان لم يذكُر» الخ محذوف من اليمينية *

يذكر في الحديث ، ثم بدأ عليه السلام بالقراءة في السورة من حيث وقف أبو بكر ، وهذا حسن جدا مباح جيد*
وأيضاً : فإن عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها كانت عملة الظهر ، وهي سر ، فبطل ما رواه اسرائيل ^(١) *

وأيضاً : فلو بطل هذا الخبر من صلاته عليه السلام في مرضه الذي مات فيه ، لخلص أمره عليه السلام المصلين خلفه في مرضه ^(٢) - إذ سقط من فرس فوثئت ^(٣) رجله الطاهرة بالقعود ، وبالصلاة خلف الامام الجالس جلوساً ، الذي رويناه من طريق أنس وأبي هريرة وجابر وعائشة وابن عمر

(١) حديث اسرائيل رواه الدارقطني (ص ١٥٣) من طريق يحيى بن آدم عن قيس بن الربيع عن عبد الله بن أبي السفر عن عبد الله بن الارقم بن شرحبيل - كذا في الدارقطني وهو خطأ صوابه : الارقم بن شرحبيل - عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب . وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ من المكان الذي انتهى أبو بكر من السورة » وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف . ورواه البزار من هذا الطريق وقال « لانعلم هذا الكلام يروى الا من هذا الوجه بهذا الاسناد » نقله عنه ازيلعى (ج ١ : ص ٢٤٩) وتعقبه بان ابن ماجه رواه باسناد آخر . وهو في ابن ماجه (ج ١ : ص ١٩٣) عن علي بن محمد عن وكيع عن اسرائيل عن أبي اسحق عن الارقم بن شرحبيل عن ابن عباس مطولاً وفي آخره « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر . قال وكيع : وكذا السنة » . ونقل شارحه عن البخاري انه قال « لاندكر لابي اسحق سمعا من أرقم بن شرحبيل » وقد ضعف المؤلف هذا الاسناد باسرائيل بن يونس بن أبي اسحق . وأخطأ في ذلك جداً فان اسرائيل ثقة روى له الشيخان . وهو أوثق من روى عن جده أبي اسحق . قال ابن مهدي « اسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة والثوري » . ولذلك قال ابن حجر في التهذيب . « وأطلق ابن حزم ضعف اسرائيل ورد به حديثاً من حديثه فما صنع شيئاً » . وأما أرقم فهو ثقة معروف من أشراف الناس وحديثه صحيح . وتعليل البخاري ليس مما يتبع عليه لانه يشترط شرطاً معروفاً خالفه فيه عامة العلماء بالحديث . (٢) في اليمينية « في موضعه » بدل « في مرضه » وهو سخط (٣) في الاصلين « فوثئت » وهو خطأ

باقيا لامعارض له، ولا معترض فيه لاحد^(١). والله تعالى الحمد *

قال علي: وبمثل قولنا يقول جمهور السلف رضى الله عنهم . كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة أنه قال : الامام أمين ، فان صلى قائما فاصلوا قياماً ، وإن صلى قاعدا فاصلوا قعوداً * ومن طريق حماد بن سلمة ثنا يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي الزبير قال : ان جابر بن عبد الله كان به وجع فصرى^(٢) بأصحابه قاعدا وأصحابه قعوداً^(٣) * وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه : أن أسيد بن الحضير اشتكى فكان يؤم قومه جالسا *

قال ابن عيينة: وأخبرني اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أخبرني قيس بن قهد^(٤) الانصارى: «أن إمامهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ فكان يؤمنا جالسا ونحن جلوس»^(٥) *

قال علي : فهو لاء أبو هريرة وجابر وأسيد وكل من معهم من الصحابة ، وعلى عهد رسول الله ﷺ في غير مسجده ، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا ، كلهم يرى إمامة الجالس للصحاء ، ولم ير وعن أحد منهم خلاف لابي هريرة وغيره في أن يصلي الاصحاء وراءه جلوساً *

(١) في اليمنية بخذف « فيه لاحد » (٢) في اليمنية « كان وجماً يصلى » (٣) قال ابن حجر في الفتح (ج ٢ : ص ١٢٠) « روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن جابر انه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوامعه جلوساً . وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك . واسناده صحيح أيضاً » (٤) قهد بالقاف . وفي اليمنية بدون نقط . وفي المصرية بالفاء وهو خطأ (٥) أثر ابن قهدرواه عبد الرزاق كما ذكر ابن حجر في الفتح والشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣ : ص ٢١١) ونقل عن العراقي انه قال « اسناده صحيح » وقال ابن حجر أيضاً (ج ٢ : ص ١١٩) « وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والاسانيد عنهم بذلك صحيحة . أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم »

وروي ناعن عطاء: أنه ^(١) أمر الأصحاء بالصلاة خلف القاعد *
وعن عبد الرزاق: ما رأيت الناس إلا على أن الإمام إذا صلى قاعدا صلى من
خلفه قعوداً؛ قال، وهي السنة عن غير واحد ^(٢) *

وروي ناعن عباس بن عبد العظيم العنبري قال: سمعت عفان بن مسلم قال
أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح، فقال إنا أحيينا اليوم سنة من سنن
رسول الله ﷺ، قلنا: ماهي يا أبا اسماعيل؟ قال: كان إمامنا مريضاً، فصلى بنا
جالساً، فصلينا خلفه جلوساً *

وبإمامة الجالس للأصحاء يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي والشافعي
وأبو ثور وأحمد بن حنبل ^(٣) وإسحاق بن راهويه وداود ^(٤) وجمهور أصحاب
الحديث. وما نعلم أحداً من التابعين منع من جواز صلاة المريض قاعداً
بالأصحاء، إلا شيئاً ^(٥) روى عن المغيرة بن مقسم ^(٦) أنه قال: أكره ذلك. وليس هذا
منعاً من جوازها ^(٧) *

قال علي: وقال زفر بن الهذيل: يصلي المريض الذي لا يقدر على القيام
ولا على القعود بالأصحاء مضطجعاً، إلا أنه رأى أن يصلوا وراءه قياماً.
قال علي: وهذا خطأ، بل لا يصلون وراءه إلا مضطجعين مومنين، لقول
رسول الله ﷺ: «أما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». وهذا عموم
مانع للاختلاف على الإمام جملة، وليس في قوله عليه السلام: «إذا كبر فكبروا»
وإذا رفع فارفعوا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا

(١) في اليمينية بحذف «أنه» (٢) في اليمينية «عن واحد» بحذف «غير»
وهو خطأ (٣) في اليمينية «وأحمد» بحذف «ابن حنبل» (٤) لم يذكر «داود»
في اليمينية (٥) في اليمينية «الشيء» (٦) مقسم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح
السين المهملة. والمغيرة ليس من التابعين — كما يفهم من كلام ابن حزم — ولكنه من
أتباعهم مات بعد سنة ١٣٣ (٧) سبق أن نقلنا من كلام ابن حبان أن المغيرة أول من
منع من الجلوس خلف الإمام الجالس.

ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً» - :بما منع من أن يأتوا به في غير هذه الوجوه فوجب الائتمام به في كل حال، إلا حالاً خصها نص أو إجماع فقط *

وأما المريض خلف الصحيح، فإن الصحيح يصلى قائماً، والمريض يأتى به ^(١) جالساً أو مضطجعا، لأن رسول الله ﷺ في آخر صلاة صلاحها مع الناس في ^(٢) جماعة صلى قاعداً خلف أبي بكر، وأبو بكر قائم، وذلك بعد أمره عليه السلام بأن لا يختلف على الإمام. ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». والله تعالى التوفيق *

٣٠٠ — مسألة. ولا يحل لأحد أن يصلى الفرض راكباً ولا ماشياً إلا في حال الخوف فقط، وسواء خاف طالباً له بحق أو بغير حق، أو خاف ناراً أو سيلاً أو حيواناً عادياً أو مطراً أو فوت رفقة أو تأخراً عن بلوغ محله أو غير ذلك *

لقول الله تعالى: (فان خفتم فرجالاً أو ركبانا فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلاة). فلن يفسح تعالى في الصلاة راكباً أو راجلاً ماشياً إلا لمن خاف، ولم يخص عز وجل خوفاً من خوف، فلا يجوز، تخصيصه أصلاً.

والعجب أن المالكين منعوا من الصلاة كذلك إلا من خاف طالباً، ^(٣) وهم يقولون في قطاع الطريق المفسدين في الأرض: أن مباح لهم أكل الميتة والمحرمات في حال تهاديهم على قطع الطريق وقتل المسلمين فيها!! فخصوا ^(٤) ما مع الله تعالى بلاديل، وأتوا إلى قول الله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير

(١) في اليمينية « والمريض يصلى يأتى به » وزيادة « يصلى » لاداعي لها
(٢) في اليمينية بحذف « في » (٣) في اليمينية « الامن خاف ظالمًا » (٤) في اليمينية « وقتل المسلمين فليخصوا » وهو خطأ ليس له معنى

متجانف لاثم) والى قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه). فقالوا: نعم، ومن اضطر متجانفا لاثم و باغيا و عاديا. وهذا عظيم جدا *
وأما أبو حنيفة فإنه أجاز القصر للمسافر في معصية، فيلزمه أن يكون هذا مثله، إذ هو من أصحاب القياس وأما نحن فما اتبعنا الا النص فقط ^(١).
وبالله تعالى التوفيق.

٣٠١ — مسألة. وماعمله المرء في صلاته مما يبيح له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز، ولا تبطل صلاته بذلك وكذلك المحاربة للظالم، واطفاء النار العادية وانقاذ المسلم، وفتح الباب، قل ذلك العمل أم كثر * ^(٢)
وكل ما تعتمد المرء عمله في صلاته مما لم يبيح له عمله فيها بطلت صلاته بذلك قل ذلك العمل أم كثر ^(٣). وكل ما فعله المرء ناسيا في صلاته مما لم ^(٤) يبيح له فعله فصلاته تامة، وليس عليه الاسجود السهو فقط، قل ذلك العمل أم كثر * ^(٥)
وقال أبو حنيفة: لا يجوز لاحد أن يصلي وهو يقاتل، لكن يدعون الصلاة وان خرج وقتها، وان ذهبت صلاتان أو أكثر، فاذا ذهب ^(٦) القتال قضوها *
ورأى أن الكلام ناسيا يبطل الصلاة، كما يبطلها العمد، ^(٧) ورأى السلام من الصلاة ^(٨) عمدا يبطلها قبل وقت وجوبه، فان كان بالنسيان ^(٩) لم تبطل به الصلاة. قال: ^(١٠) فلو أراد مرید أن يمر بين يدي المصلي فقال المصلي سبحان الله أو أشار بيده ليرده كرهت ذلك، ولا تبطل صلاته بذلك. فلو قال له قاتل فلا ما فقال له المصلي: سبحان الله بطلت صلاته. فلو عطس المصلي

(١) في اليمينية «وأما نحن فأنما اتبعنا النصوص فقط» (٢) في المصرية «أو كثر» (٣) في المصرية «قل العمل أو كثر» (٤) في اليمينية «مالم» وهو خطأ (٥) في المصرية «أو كثر» (٦) في اليمينية «فان ذهب» (٧) في المصرية «كما يبطلها بالعمد» وزيادة الباء خطأ (٨) قوله «من الصلاة» محذوف في اليمينية (٩) في اليمينية «بنسيان» (١٠) في اليمينية «قالوا» وما هنا أحسن *

فقال: الحمد لله، وحرك بذلك لسانه بطلت صلاته. ومن دعا لأنسان أو عليه فسماه بطلت صلاته*.

ورأى الحدث بالغلبة - من الغائط والبول - لا تبطل به الصلاة^(١) ولكى تبطل به الطهارة فقط*.

ورأى من أخرج من بين أسنانه طعاما بلسانه فابتلعه عامدا: أن صلاته تامة، وحد بعض أصحابه ذلك بمقدار الحصة*.

قال: وإن بدأ الصلاة راكبا ثم أمن فزول بنى، فإن بدأها نازلا ثم خاف فركب بطلت صلاته*.

ورأى قتل القملة والبرغوث في الصلاة لا تبطل به الصلاة*.

ورأى النفخ في الصلاة يبطل الصلاة*.

ورأى سائر الأعمال التي تبطل الصلاة بالعمد تبطلها بالنسيان*.

ورأى مالك الكلام والسلام والعمل: كل ذلك يبطل الصلاة بالعمد، بعض ذلك يحذفه بطلان الصلاة بالكثير من ذلك دون القليل، وبعضه بالقليل والكثير*.

ورأى أيضاً الكلام والعمل والسلام بالنسيان لا يبطل شئ منه الصلاة، فإن كثرت بالنسيان بطلت به الصلاة، واختلف عنه في النفخ^(٢)، هل تبطل به الصلاة أم لا؟*.

ورأى أن المصلى إذا بلغ في صلاته مائة أسنانه الحبة ونحوها عمدا فصلاته تامة فإن كان أكثر من ذلك بطلت صلاته*.

ولم ير التسبيح العارض يعرض يبطل الصلاة^(٣)، وكرهه قول المصلى إذا عطس: «الحمد لله» ولم تبطل صلاته بذلك*.

(١) كلمة «الصلاة» محذوفة من المصرية (٢) في اليمنية «فاختلف عنه بالنفخ» وهو خطأ (٣) في اليمنية «ولم أرى النسخ للعارض يكون يبطل الصلاة» وهذا خطأ وخلق من الناسخ*.

وكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة، ولم يرها تبطل وإن تعمد ذلك ^(١)
وأجاز للصلي رمي العصفور في الصلاة، ولم يرها تبطل بذلك*
وأمر المحارب أن يصلي إيماء، فإن ابتداء الصلاة راكبا لخوف ثم أمن فنزل،
أو ابتدأها نازلا ^(٢) ثم خاف فركب - بنى في كل ذلك، وصلاته تامة*
وقال الشافعي: إن اضطرب المحارب إلى القتال، فله أن يضرب الضربة
و يطعن الطعنة، فإن تابع الضرب والطعن بطلت صلاته. فإن صلى مبتدئا
للصلاة وهو راكب ثم أمن فنزل بنى على صلاته، إلا أن يحول وجهه عن القبلة
فتبطل صلاته. فإن بدأ الصلاة نازلا ثم حدث خوف فركب بطلت صلاته
وابتدأها*

قال: ومن خرج من بين أسنانه طعام يجرى مجرى الريق فابتلعه ولم يملك غير
ذلك فصلاته تامة، فإن مضغه بطلت صلاته ولم يهر التسييح ولا التصفيق ينقصان
الصلاة. ورأى قتل الحية والعقرب في الصلاة مباحا، وكل عمل خفيف جاء بمثله
أثر لم يقطعها. ورأى العمل الكثير والمشى الكثير بالنسيان يبطل الصلاة*
قال علي: وهذه كلها أقوال ^(٣) متناقضة متخاذلة بلا برهان*

وأعجب ذلك ^(٤) الفرق بين العمل القليل والكثير بلا دليل. ثم ماهو
القليل وما هو الكثير؟ لقد علمنا أنه لا قليل إلا وهو كثير بالإضافة إلى ماهو
أقل منه، ولا كثير إلا وهو قليل بالإضافة إلى ماهو أكثر منه. وكل ذلك رأى
فاسد بلا برهان، لا من قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع
ولا قياس ولا قول صاحب ولا احتياط ولا رأى يصح!!*
فمن الأشياء المباحة في الصلاة الالتفات لمن أحسن بشيء*

(١) في اليمنية «لم يرها تبطل بذلك» (٢) في اليمنية «وأما المحارب أن يصلي إيماء كان
ابتداء الصلاة راكبا لخوف ثم أمن فنزل أراها نازلا» وهو كلام لا معنى له (٣) في اليمنية
«كل هذه أقوال» (٤) في المصرية «وأعجب من ذلك» وهو خطأ*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال: «ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، وحانت الصلاة، فجاء^(٢) المؤمن إلى أبي بكر وقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ قال: نعم، فصلى أبو بكر فخار رسول الله^(٣) صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة^(٤)، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك^(٥)، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف^(٦) وتقدم رسول الله ﷺ فصلى، فلما انصرف قال: يا أبا بكر، ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟ قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلى بين يدي رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: مالي رأيكم أكثرتم من التصفيق؟^(٧) من نابه شيء في صلاته فليسبح، فانه إذا سبح التفت إليه»*

وبه إلى أبي داود: حدثنا عمرو بن عون أنا حماد بن زيد عن أبي حازم^(٨) ابن دينار عن سهل بن سعد — فذكر هذا الحديث نفسه، وفي آخره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا نابكم شيء في الصلاة^(٩) فليسبح الرجال

(١) في الأصلين «وجاءت» وصححه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٤ و ٣٥٥) (٢) في الأصلين «وجاء» (٣) في اليمينية «النبي» (٤) من قوله «فصفق الناس» إلى هنا حذف من اليمينية (٥) هذه زيادة من أبي داود (٦) في اليمينية «حتى استوى الصف» وهو خطأ (٧) في المصرية «أكثرتم التصفيق» بخذف «من» وفي اليمينية بخذف «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفيها أيضا «مالي أراكم» وكل ذلك خطأ. والتصفيق هو التصفيق (٨) في اليمينية «عن أبي حازم» وهو خطأ (٩) في الأصلين «شيء من الصلاة» وصححه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٥ و ٣٥٦) وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم والنسائي وروى ابن ماجه منه «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» (ج ١: ص ١٦٦) وهو في النسائي (ج ١: ص ١٢٧ و ١٢٦) *

وليصفح النساء»*

ففي هذا الحديث إباحة التسييح على كل حال ، وإباحة حمد الله تعالى على كل حال ، وبطلان قول من منع من ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أبا بكر و راءه يحمد الله تعالى رافعا يديه على مامن به عليه ، فلم تبطل بذلك صلاته *

وفيه أن التصفيق نهى عنه الرجال ، وأمر به النساء فيما نابهن في الصلاة ، فان صفق الرجل في صلاته عالما بالنهي بطلت صلاته ، لأنه فعل في صلاته مانهى عنه ، فلم يصل كما أمر ، وان سبحت المرأة فلم تنه عن التسييح ، بل هو ذكر لله تعالى حسن ، وان صفحت فحسن ، فان كان ذلك عبثا ولغير نائب فهو عمل في الصلاة نهينا عنه ، ومن فعل في صلاته ما لم يبح له فلم يصل كما أمر . *

وفيه إباحة الالتفات للنائب ينوب في الصلاة ، فمن التفت عبثا لغير نائب بطلت صلاته ، لأنه فعل ما لم يبح له *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أناسو يد بن نصر أنا عبد الله - هو ابن المبارك - عن يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري قال : سمعت أبا الاحوص يحدثنا في مجلس سعيد بن المسيب ، وابن المسيب جالس : أنه سمع أبا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فاذا صرف وجهه انصرف عنه » ^(١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أناسو يد بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زائدة ^(٢) عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في

(١) هذا الحديث رواه أيضا الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٣٦) من طريق الليث

عن يونس وصححه هو والذهبي (٢) في اليمينة «زائد» وهو خطأ *

الصلاة؟ فقال: اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة^(١) *.

قال على: من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة فقد تركه ولم يرض عمله، وإذا لم يرض عمله فهو غير مقبول بلا شك، وقد أيقنا^(٢) ان الالتفات الذى نهى الله تعالى عنه وسخطه هو^(٣) غير الالتفات الذى أمر به، وعلينا أن من اختلاس الشيطان بعض صلاته فلم يتمها، وإذا لم يتمها فلم يصل *

وروينا عن وكيع عن المعلى بن عوفان^(٤) عن أبي وائل عن ابن مسعود: لا يقطع الصلاة الالتفات *

وعن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود: لا يزال الله تعالى مقبلاً على العبد بوجهه ما لم يلتفت أو يحدث يعنى في الصلاة *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر: يدعى قوم يوم القيامة المنقوصين، الذى ينقص احدهم صلاته ووضوءه والتفاتة *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن مجاهد قال: أربع من لم تكن في صلاته تمت صلاته، فذكر منها: الالتفات، والاشارة باليد وبالرأس للحاجة، والاستماع الى ما يأتيه وهو في صلاته لحاجة في دينه أو دنياه. فكل هذا مباح في الصلاة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) الحديثان في النسائي (ج ١: ص ١٧٧) وحديث أبي ذر نسبة ابن تيمية في المنتقى الى احمد وابن داود، وحديث عائشة نسبة أيضاً اليهما والى البخارى، انظار الشوكاني (ج ٢: ص ٣٧٨)
(٢) في اليمينية «وقد اتفقنا» وما هنا أصح وأحسن (٣) في المصرية «فهو» ولا موضع لفاء هنا
(٤) في المصرية «العلاء بن غزوان» وفي اليمينية «المعلى بن غزوان» وكلاهما خطأ، صححناه من التاريخ الصغير للبخارى (ص ١٧٤) واليزان (ج ٣: ص ١٨٦) ولسان الميزان (ج ٦: ص ٦٤) والمعلى هذا أسدى كوفى، وهو ابن أخى أبي وائل. قال البخارى: «روى عنه وكيع منكر الحديث، ويقال انه روى عن شقيق عن عبد الله أنه شهد صفين، وهذا لأصل له، لأن عبد الله مات قبل عثمان وقبل صفين» وقال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الذهبي: «كان من غلاة الشيعة» *

أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو - هو ابن الحارث - عن بكير - هو ابن الأشج - عن كريب - هو مولى ابن عباس - أن أم سلمة أخبرته قالت: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما - يعني الركعتين بعد العصر^(١) ثم رأيته يصليهما، فأرسلت إليه الجارية^(٢) فقلت: قومي بحجبه فقولي: تقول أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك^(٣) تنهى عن هاتين الركعتين، وأراك تصليهما، فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية، فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال: يا بنت^(٤) أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر» وذكرت الحديث^(٥) *

وقد ذكرنا قبل اشارته عليه السلام بيده إذ صلى وهو جالس الى المصلين وراءه قياماً ينههم عن القيام . والاشارة برد السلام باليد والرأس في الصلاة جائزة^(٦) *

كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك^(٧) أن رسول الله ﷺ كان يشير في الصلاة^(٨) . وهذا عموم في كل ماناب *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة ثنا الليث هو ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر: «أنه أدرك رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فأشار إلى، فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت على

(١) في اليمينية «يعني عن الركعتين بعد العصر» وهو على النسختين تفسير من المؤلف ليس من أصل الحديث (٢) في اليمينية «فارسات الجارية» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج: ١ ص ٢٢٩) (٣) في مسلم «أني اسمعك» (٤) في المصرية «يا بنت» وما هنا هو الموافق لمسلم (٥) الحديث في مسلم مطول، واختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٦) في اليمينية «والاشارة برد السلام أو اليد في الصلاة جائزة» وهو سقط وخطأ (٧) في اليمينية بخذف «ابن مالك» (٨) رواه ابو داود (ج: ١ ص: ٣٥٦) من طريق عبد الرزاق وصحح الشوكاني

أنفأ وأنا أصلى^(١)» *

حدثنا حمام ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا زيد بن أسلم قال قال ابن عمر : « ذهب رسول الله ﷺ الى مسجد بنى عمر وبن عوف بقاء ليصلى فيه ، فدخل عليه رجال من الانصار يسلون عليه ؛ فسألت صهيياً وكان معه : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم ؟ قال : كان يشير اليهم »^(٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا قتبية أن^(٣) الليث بن سعد حدثهم عن بكير عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صهيب قال « مررت برسول الله ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه »^(٤) فرد إشارة *

اسناده (ج ٢ : ص ٣٧٧) وهو صحيح كما قال (١) اختصره المؤلف ، وهو فى النسائى (ج ١ : ص ١٧٧) واسناده صحيح . ورواه أبو داود باسناد آخر عن أنس الزبيري (ج ١ : ص ٣٤٨) ونسبه المنذرى لسلم والترمذى وابن ماجه أيضا (٢) الحديث رواه النسائى عن محمد بن منصور المسكى (ج ١ : ص ١٧٧) وابن ماجه عن علي بن محمد الطنافسى (ج ١ : ص ١٦٥) والدارمى عن يحيى بن حسان (ص ١١٩) كاهم عن سفيان بن عيينة ، ورواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٨) والترمذى (ج ١ : ص ٧٤ و ٧٥) كلاهما من طريق نافع عن ابن عمر ، الآن عندهما أن ابن عمر سأل بلالا بدلا من صهيب ، وزعم الترمذى وتبعه الشوكافى (ج ٢ : ص ٣٧٨) أنهما قصتان مختلفتان ، ولا دليل يؤيده ، بل الظاهر أنها قصة واحدة ، فى المدونة (ج ١ : ص ١٠٠) « ابن وهب عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بقاء فسمعت به الانصار فجاءوا يسلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فقلت لبلال أولصهيب : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلون عليه ؟ وهو يصلى قال : يشير بيديه » والترمذى وأبو داود أنما رواه من طريق هشام بن سعد عن نافع ، فظهر أن القصة واحدة وأنما الشك من ابن عمر ، ثم صار الرواة يذكر بعضهم صهيياً وبعضهم بلالا (٣) فى المصرية « وأن » وزيادة الواو خطأ لا معنى لها (٤) زيادة من أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٧ و ٣٤٨) والحديث رواه أيضا الترمذى (ج ١ : ص ٧٤) والنسائى (ج ١ : ص ١٧٧) وحسنه الترمذى

قال على : قال بعض الناس : لعل هذه الاشارة نهى لهم *
 قال على : هذا الكذب ، اذ لو كان كذلك ^(١) لنهاهم إثر فراغه *
 وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أبي رافع قال
 رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وإن أحدهم ليشهد ^(٢) على الشهادة وهو
 قائم يصلي *

وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة العدوية : أن عائشة أم المؤمنين
 كانت تأمر خادمها أن تقسم المرقعة ، فتمر بها وهي في الصلاة فتشير إليها :
 أن زيدي ، وتأمر بالشئ للسكين توميء به وهي في الصلاة *
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن خيشمة بن
 عبد الرحمن قال : رأيت ابن عمر يشير إلى أول رجل في الصف - ورأى خلا
 أن تقدم *

وعن وكيع عن أبيه عن عاصم الاحول عن معاذة العدوية : أن عائشة
 أم المؤمنين أو مأت وهي في الصلاة إلى نسوة : أن كلن *
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن أبي ليلى عن الحكم
 ابن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أتني لأعدها للرجل عندي يدأ أن
 يعدلني في الصلاة *

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : يمر بي انسان فأقول :
 سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثا فيقبل ، فأقول له يدي : أين تذهب ؟
 فيقول : إلى كذا وكذا ، وأنا في المكتوبة ، هل انقطعت صلاتي ؟ قال : لا ،
 ولكن أكرهه ، قلت : فأسجد للسهو ؟ قال : لا *

وعن حماد بن سلمة عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة أم المؤمنين :

(١) في اليمنية « اذ لو كان ذلك » (٢) في المصرية « يشهد » *

انها قامت الى الصلاة في درع وخمار، فأشارت الى الملحفة فناولتها^(١)، وكان عندها نسوة فأومأت اليهن بشيء من طعام بيدها، تغنى وهى تصلى*
وعن حماد بن سبلة عن ثابت البناني عن أبي رافع قال: كان يحجى الرجلان الى الرجل من اصحاب رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فيشهد انه على الشهادة، فيصغى لها سمعه، فإذا فرغ أيومى برأسه اى: نعم*
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قال: اذا كان أحدكم في الصلاة فسلم عليه فلا يتكلمن، وليسراشارة، فان ذلك رده*
فان ذكر ذاكر قوله عليه السلام «لا غرار في صلاة ولا تسليم»^(٢)

(١) في الأصلين «فتولتها» ولكن لم تنقط التاء الاولى في اليمين وكلاهما خطأ، وهذا الاثر لم أجده في كتاب آخر، وأرجح أن صوابه «فناولتها» وأن يكون أصل رسمه «فتولتها» على قاعدة رسم المصحف في حذف الالف من مواضع كثيرة، نحو «قاتل . يقاتلوكم . كتاب» رسمت في المصحف «قتل . يقتلوكم . كتب» وهو كثير جداً.
(٢) رواه احمد بن حنبل في المسند (ج ٢ : ص ٤٦١) عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا غرار في صلاة ولا تسليم» - وقع في المسند «لا غرار» وهو خطأ مطبعي - ورواه ابو داود (ج ١ : ص ٣٤٨) عن احمد ورواه الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٦٤) والبيهقي في السنن (ج ٢ : ص ٢٦٠) عن الحاكم من طريق احمد، قال الحاكم «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي، وهو كما قال، ويظهر لي أن سبب عدم اخراج الشيخين له مع صحة اسناده شك بعض الرواة في رفعه، فقد رواه ابو داود (ج ١ : ص ٣٤٩) من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي مالك عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أراه رفعه قال: «لا غرار في تسليم ولا صلاة»، قال ابو داود: «ورواه ابن فضيل على لفظ ابن مهدي ولم يرفعه» وهذه علة غير قادحة في صحته فالرفع زيادة مقبولة من الثقة، ومن أوثق من عبد الرحمن بن مهدي ١٩ وشك معاوية في الرفع لا يؤثر، فالوائق مقدم على الشاك، خصوصاً اذا كان حافظاً غير واهم. ووقع في نسخة أبي داود «لا غرار في الصلاة ولا تسليم» وأنا

قيل: ليس هذا نهياً عن رد السلام في الصلاة بالاشارة، ولا يفهم هذا

أرجح جداً أن زيادة «أل» هذه خطأ من النساخ لأنها لا توجد في المسند ولا في المستدرك ولا في البيهقي وقد روياه عن المسند، بل ولا في البيهقي اذ رواه عن سنن أبي داود. وقد اختلف في معناه، فنقل أبو داود عن أحمد قال: «يعني فيما أرى أن لا تسلم ولا يسلم عليك ويفر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك» وهذا المعنى يصلح على الرواية التي فيها زيادة «أل»، ولم أجد ما يؤيدها، وعلى الرواية الأخرى اذا كانت «ولا تسليم» بفتح الميم. أما اذا كان بجرها فلا، لأنه يكون عطفاً على «صلاة»، قال في اللسان: «قال أبو عبيد: الفرار في الصلاة النقصان في ركوعها وسجودها وطهورها وهو أن لا يتم ركوعها وسجودها، قال أبو عبيد: فمعنى الحديث: لا غرار في صلاة: أي لا ينقص من ركوعها ولا من سجودها ولا من أركانها، كقول سلمان: الصلاة مكيال فن وفي له ومن طفف فقد علمتم ما قل الله في المطففين، قل: وأما الفرار في التسليم فزاه أن يقول له: السلام عليكم، فيرد عليه الآخر وعليكم ولا يقول: وعليكم السلام. هذا من التهذيب. قال ابن سيده: وأما الفرار في التسليم فزاه أن يقول: سلام عليك، أو يرد فيقول وعليك، ولا يقول: وعليكم، وقيل: لا غرار في الصلاة ولا تسليم فيها، أي لا قيل من النوم في الصلاة ولا تسليم أي لا يسلم المصلي ولا يسلم عليه. قال ابن الأثير: ويروى بالنصب والجر فن جره كان معطوفاً على الصلاة ومن نصب كان معطوفاً على الفرار ويكون المعنى: لا تنقص ولا تسليم في صلاة، لأن الكلام في الصلاة بغير كلامها لا يجوز» اه كلام اللسان. وقال ابن التركاني في الجوهر النقي «لا يلزم من نفي الفرار عن الصلاة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضا للأخبار المبيحة للتسليم والرد بالاشارة وحتى يحتاج الى الترجيح، بل الفرار النقصان، والفرار في الصلاة نقصان سجودها وركوعها وجميع أركانها، والفرار في التسليم أن يقول المحبب وعليك ولا يقول وعليكم السلام.

قال أبو الاشبال عفا الله عنه: انما أطلت نقل كلامهم في معناه لأنني لم أجد أحداً من الشراح وفي الكلام فيه، والراجح عندي أن المراد نفي الفرار عن الصلاة وعن التسليم، وتكون الرواية الراجحة بجر تسليم لأن الرواية الأخرى بنصبها — ان سحت يلزم منها التقديم والتأخير وأن الاصل «لا غرار ولا تسليم في صلاة» وهو مخالف لظاهر الكلام فلا ينبغي نحوه الا لضرورة أو قرينة، ثم ان الرواية الأخرى التي

من هذا اللفظ، والدعوى مردودة ^(١) إلا برهان *
 والترويح لمن آذاه الحر، لقول الله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فلو تروح عبثاً بطلت صلاته *

وروينا عن محمد بن المثنى عن محمد بن أبي عدي عن أشعث هو ابن عبد الملك الحمرائي ^(٢) - قال: كان الحسن لا يرى بأساً بالترويح في الصلاة * وعن مجاهد: أنه كان يتروح في الصلاة ويمسح العرق * ومن ذلك إمامته عن كل ما يؤذيه ويشغله عن توفية ^(٣) صلاته حقها؛ لما ذكرنا *

وكذلك سقوط ثوب، أو حرك بدن، أو قلع بثرة، أو مس ريق، أو وضع دواء، أو رباط منحل: إذا كان كل ذلك يؤذيه فواجب عليه إصلاح شأنه ليتفرغ لصلاته *

روينا عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: إذا رأى الإنسان في ثوبه دمماً وهو في الصلاة فأنصرف يغسله أتم صلى ^(٤) ما بقى على ماضى ما لم يتكلم * قال على: وما لم ينحرف عن القبلة عامداً *

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يتحرك في صلاته إلا أن

رواها معاوية بن هشام بالشك في رفع الحديث لفظاً ما عند أبي داود والحاكم والبيهقي « لا غرار في تسليم ولا صلاة » فهي تؤيد أن التسليم معطوف على الصلاة وأن الغرار منفي عنه كما هو منفي عنها، وهذا ينصر قول ابن حزم في أنه ليس منها عن رد السلام في الصلاة بالإشارة. والحمد لله رب العالمين (١) في المصرية « مردود » وهو خطأ (٢) في المصرية « هو أبو عبد الملك » وهو خطأ. والحمرائي بضم الحاء المهملة واسكان الميم وفتح الراء نسبة إلى حمزان، اسم شخص (٣) في المصرية « توفيته » (٤) كذا في الاصلين ويحتمل أن يكون صحيحاً بجعل « صلى » الخيائناً لمعنى « أتم » ونصوير آله *

يصلح ثوباً أو يحك جلدًا *

وأما من استرخى ثوبه حتى مس كعبه ففرض عليه أن يرفعه ، لئلا يصلي مسبلاً عامداً فتبطل صلاته *

وحث النخامة من حائط المسجد الذي في قبلته ، لما حدثناه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر قال : « رأى النبي ﷺ نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس ، فحتها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحدكم قبل وجهه في الصلاة » .^(١) *

وقتل الحية والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور والفار والوزغ - صغارها وكبارها - : مباح في الصلاة *

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير عن ضمضم بن جوس^(٢) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب »^(٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سألت رجلاً ابن عمر : ما يقتل المحرم من الدواب ؟ فقال ابن عمر : حدثني إحدى نسوة النبي عليه السلام أنه ﷺ :

(١) في البخاري (ج ١ : ص ١٠٦) (٢) جوس - بالجمجمة المفتوحة والواو الساكنة وآخره سين مهملة ، وفي اليمينية « حرس » وهو خطأ (٣) في أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦) ونسبه المنذري للترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي « حديث حسن صحيح » (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٣٣٥) « ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم » (٥) في اليمينية « إحدى نسوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عليه السلام » وفي مسلم « إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان » الخ *

« كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحديا ^(١) والغراب والحية » قال: وفي الصلاة أيضا *

قال علي: كل نساء النبي ﷺ ثقات فواضل عند الله عز وجل، مقدسات ييقن، ولا يمكن البتة أن يغيب على ابن عمر ^(٢) علمهن ولا علم واحدة منهن ^(٣) *

فإن تأذى بوزغة أو برغوث أو قملة فواجب عليه دفعهن عن نفسه. فإن كان في دفعه ^(٤) قتلهن دون تكلف عمل شاغل عن الصلاة فلا حرج في ذلك، لا تناقذرونا عنه ﷺ الأمر بقتل الوزغ من طريق أبي هريرة وسعد ابن أبي وقاص وأم شريك، ولا يجوز له التفل في الصلاة، ولا أن يشتغل بربط برغوث أو قملة في ثوبه، إذا لضرورة إلى ذلك، ولا جاء النص بإباحته، ولا طلب قتل من لم يؤمر بقتله فيها، لقوله ﷺ: «ان في الصلاة لشغلا» * ومن خطر ^(٥) عليه مسكين نخشى فوته فله أن يناوله صدقة وهو يصلي. ولو خشى على نعليه أو خفيه مطرا أو أذى أو سرقه فله أن يحصنهما ^(٦) ويزيلهما عن مكان الخوف، لأن رسول الله ﷺ نهى عن اضاعة المال. ولو كان بحضرته أو عنده شيء فطلبه صاحبه فليشر له إليه، أو ليناوله إياه، لأنها أمانة تؤدى إلى أهلها، قال عز وجل: (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). وإنما هذا إذا خشى

(١) بضم الحاء، وفتح الدال وتشديد الياء وبعدها الف: هي الحداة، وزعم أبو حاتم أن أهل الحجاز يخطئون فيقولون لهذا الطائر الحديا وهو خطأ ويجمعونه الحداى وهو خطأ. هكذا نقله عنه في اللسان. وفي الكلمة لثلاث كثيرة. انظر اللسان ومشارك الأنوار للقاضي عياض (٢) في اليمينية «عن ابن عمر» (٣) الزوجة التي حدثت ابن عمر بهذا هي حفصة كما صرح بذلك في رواية ابنه سالم عنه عند مسلم (ج ١: ص ٣٣٥) وفي رواية أخرى فيه أيضا التصريح من ابن عمر بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يله سمعه منه ثم نسيه فحدث به عن حفصة (٤) في اليمينية «رقعة» وهو تصحيف (٥) في اليمينية «حضر» (٦) في اليمينية «يحصنهما» وهو تصحيف *

ضياع الشيء أو فوت صاحبه ، فإذا لم يخش ذلك فلا يفعل ، إلا ^(١) حتى يتم الصلاة *

ومن صف قدميه أوراوح بينهما فذلك جائز ، لأنه كله قيام . ومن أن في صلاته ، فإن كان من شدة مرض غالب ^(٢) لا يقدر منه على أكثر ؛ فلا شيء عليه . لقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فإن تعمد له غير ضرورة بطلت صلاته ، لأنه لم يأت النص باباحته *

ومن صلى وفي فمه دينار أو درهم أو لؤلؤة أو في كفه حرير أو ذهب أو غير ذلك مما عليه حفظه - : فذلك جائز له *

ودفع المار بين يدي المصلي وسترته ومقاتلته إن أبى - : حق واجب على المصلي ، فإن وافق ذلك موت المار دون تعمد من المصلي لقتله فهو هدر ، ولادية فيه ولا قود ولا كفارة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ^(٣) ثنا سليمان بن المغيرة ثنا ابن هلال - يعني حميدا - قال : قال لي أبو صالح السمان : بينما أنا مع أبي سعيد الخدري يصلي ^(٤) يوم الجمعة إلى شيء يستره من الناس إذ جاء رجل ^(٥) شاب من بني أبي معيط أراد أن يجتاز بين يديه ، فدفع في نحره ، فنظر فلم يجد مساغا إلا بين يدي أبي سعيد ، فعاد دفع في نحره أشد من الدفعة الأولى ، فثقل قائما فقال من أبي سعيد ، ثم زاحم الناس فخرج ، فدخل على مروان فشكا إليه مالمق ، ودخل أبو سعيد على مروان ، فقال له مروان : مالك ولابن أخيك ؟ جاء يشكوك ! فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله ﷺ

(١) في التمنية بجذف «إلا» (٢) في التمنية « غائب » وهو خطأ (٣) في التمنية « شيبان بن كروح » وهو خطأ غريب (٤) في المصرية « نصلي » وهو تصحيف (٥) كلمة « رجل » زيادة من مسلم (ج ١ : ص ١٤٣ و ١٤٤) *

يقول: «إذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز^(١) بين يديه فليدفع في نحره، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان» *

فان ذكر وا قول مالك : بلغنى أن رجلا جاء الى عثمان بن عفان برجل كسر أنفه، فقال نمر بين يدي في الصلاة، وقد بلغنى ما سمعت في المار بين يدي المصلى، فقال له عثمان: فما صنعت أشد يا ابن أخي! ضيعت^(٢) الصلاة وكسرت أنفه !!^(٣) *

قال علي: هذا بلاغ لا يصح، ولو صح لما كان إلا على المخالف، لانه ليس فيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أقاده من كسر أنفه، وحتى لو كان ذلك فيه لما كان في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ. وقد رأى مقاتلته وضربه أبو سعيد الخدرى وغيره *

وحمل المصلى صغيرا على عنقه أو المشى^(٤) به الى حمله حاجة جائز *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن أبي عمر ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان سمعا عامر بن عبد الله ابن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصارى قال: «رأيت رسول الله ﷺ يؤم الناس وأمامة بنت أبي العاصى — وهى بنت زينب ابنة^(٥) رسول الله ﷺ — على عاتقه، فاذا ركع وضعها، واذا رفع من السجود أعادها» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود

(١) فى الأصلين «فأراد أحد يجتاز» بحذف «أن» و صححناه من مسلم (٢) فى التمنية «صنعت» وهو تصحيف (٣) هذا البلاغ لم أجده فى الموطأ ولا فى المدونة (٤) فى الأصلين «أو السببه» ولم نفهم معناه فظننا أن كلمة «المشى» أقرب. ثم لا تزال الجملة مضطربة ومعناها غير مفهوم، ولعل صوابها «أو المشى به ان كانت بالمصلى الى حمله حاجة — : جائز» والله أعلم (٥) فى مسلم (ج ١ : ص ١٥٢) «وهى ابنة زينب بنت» *

ثنا يحيى بن خلف ثنا عبد الله بن علي ثنا محمد - يعني ابن اسحاق^(١) - عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقى عن ابي قتادة صاحب رسول الله ﷺ قال: «بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر او العصر، وقد دعاه^(٢) بلال للصلاة^(٣) اذ خرج علينا^(٤) وامامة بنت ابي العاص - بنت ابنه رسول الله ﷺ - على عاتقه^(٥)، فقام رسول الله ﷺ في مصلاه، فقمنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى اذا اراد رسول الله ﷺ ان يركع اخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى اذا فرغ من سجوده ثم قام^(٦) اخذها فردها في مكانها، فزال رسول الله ﷺ يفعل^(٧) ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته*»

وبهذا يقول الشافعي وابو سليمان. وهذان الحديثان يثبتان كذب من خالفهما، وادعى انه كان في نافلة، وكل ما فعله عليه السلام فهو غاية الخشوع وكل ما خالفه فهو الباطل، وان ظنه المخطيء خشوعا*
وهذا الخبر بلا شك كان بعد قول رسول الله ﷺ لابن مسعود: «ان في الصلاة، لشغلا»، لان هذا القول منه عليه السلام كان قبل بدر، إثر مجيء ابن مسعود من بلاد الحبشة، ولم ترز ينب المدينة وابنتها إلا بعد بدر، بالاخبار الثابتة في ذلك*
ومن ركب على ظهره صغير وهو يصلي فتوقف لذلك فحسن*
ومن استراب بتطويل الامام في سجوده فليرفع رأسه ليستعلم هل خفي عنه تكبير الامام اولا؟ لانه مأمور باتباع الامام، فان رآه لم يرفع فليعد الى السجود، ولا شيء عليه لانه فعل ما امر به من مراعاة حال الامام*»

(١) في التمنية «ثنا عبد الله بن محمد يعني ابن اسحاق» وهو خطأ (٢) في المصرية «دعا» بخذف الضمير وهو خطأ لأنه مثبت في التمنية وفي ابى داود (ج ١ : ص ٣٤٥ و ٣٤٦) (٣) في الأصلين «بالصلاة» وصحناه من أبى داود (٤) في ابى داود «الينا» (٥) في ابى داود «بنت ابنته على عاتقه» (٦) في الأصلين «وقام» (٧) في أبى داود «يصنع»
(١٢٢ - ج ٣ المحلى)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أبو القاسم^(١)
عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي ثنا يزيد بن هرون أنا جرير
ابن حازم ثنا محمد بن أبي يعقوب البصري عن^(٢) عبد الله بن شداد عن أبيه^(٣)
قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء^(٤) وهو حامل
حسنا أو حسينا^(٥) فوضعه^(٦) ثم كبر للصلاة فصلى، فسجد بين ظهرائي^(٧)
صلاته سجدة أطالها، فرفعت رأسي، فإذا الصبي على ظهره عليه السلام وهو
ساجد، فرجعت إلى سجودي، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال أناس^(٨)
يا رسول الله أنك سجدت بين ظهرائي^(٩) صلاتك سجدة أطلتها، حتى ظننا أنه
قد حدث أمر أو أنه يوحى إليك؟ فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن، ولكن
أبى ارتحلني فكرهت أن أعمله حتى يقضى حاجته*»

وتحريرك من خشى المصلى نومه وإدارة من كان^(١٠) على اليسار إلى اليمين
مباح^(١١) كل ذلك في الصلاة*»

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك^(١٢)
أنا الضحاك - هو ابن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس
عن ابن عباس قال: «بت ليلة عند خالتي ميمونة بنت الحارث، فقلت لها: إذا قام

-
- (١) هي كنية عبد الرحمن، ذكرت في اليمينية فقط، وليست مذكورة في النساء
(٢) في اليمينية «ثنا» وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١: ص ١٧١ و ١٧٢)
(٣) في اليمينية بمخنف «عن أبيه» وهو خطأ (٤) في اليمينية «صلاة العشي» وهو
خطأ واضح (٥) في اليمينية «حسنا أو حسنا» (٦) في النساء «فتقدم النبي صلى
الله عليه وسلم فوضعه» (٧) أي في أثناها، وفي الأصلين «ظهرى» وهو خطأ
(٨) في النساء «فلما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلاة قال الناس»
(٩) في الأصلين «ظهرى» (١٠) في اليمينية «من مكان» وهو خطأ (١١) كلمة «مباح»
زائدة من اليمينية (١٢) في اليمينية «محمد بن أبي فديك» وهو هو *

رسول الله ﷺ فأيقظني، فقام رسول الله ﷺ فقممت الى جنبه الايسر، فاخذ يدي (١) فجعلني من شقه الايمن، فجعلت اذا أغفيت اخذ (٢) بشحمة اذني»
وذ كر باقي الحديث *

ويدعو المصلي في صلاته في سجوده وقيامه وجلسه بما أحب، بما ليس معصية، ويسمى في دعائه من أحب. وقد دعا رسول الله ﷺ على عصية ورعل وذكوان، ودعا للوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسليمة بن هشام، يسميهم بأسمائهم، وما نهى عليه السلام قط عن هذا ولا نهى هو عنه، وقال عليه السلام في السجود: «أخلصوا فيه الدعاء» أو نحو هذا، وقال: «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء (٣) أعجبه اليه» وسند كرها بأسانيدها ان شاء الله تعالى في صفة أعمال الصلاة *

وكل منكر رآه المرء في الصلاة ففرض عليه انكاره، ولا تنقطع بذلك صلاته، لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق، وفاعل الحق محسن، ما لم يمنع من شيء منه نص أو إجماع. وقال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) *

ومن جملة ذلك اطفاء النار المشتعلة، وانقاذ الصغير والمجنون والمقعّد والنائم من نار أو من حنش أو سبع أو انسان عاد، أو من سيل (٤)، والمحاربة لمن أراد المصلي أو أراد مسلماً بظلم، وشدا لا سير الكافر أو الظالم إلا أن يمنع من شيء من ذلك نص أو إجماع. ومن فرق بين شيء من ذلك فقد أخطأ، وقال بلا برهان *

وروينا من طريق البخاري: حدثنا آدم ثنا شعبه ثنا الازرق بن قيس قال

(١) في الأصلين «بيده» وهو خطأ صححناه من مسلم (ج ١ : ص ٢١٢) (٢) في الأصلين «ياخذ» وما هنا هو الذي في مسلم (٣) في المصرية «في الدعاء». والذي في البخاري (ج ١ : ص ١١٩) «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو» (٤) في اليمنية «أو انسان عادي أو من سبيل» وهو خطأ *

كنا بالاهواز نقاتل الحرورية، فبينما^(١) أنا على جرف^(٢) نهر اذا رجل يصلى ولجام^(٣) دابته في يده، فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها، قال شعبة وهو أبو برزة الاسلى، فجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، فلما انصرف الشيخ قال اني سمعت قولكم^(٤)، واني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات او سبع غزوات^(٥) وشهدت تيسيره، واني كنت أراجع مع دابتي^(٦) أحب الى من أن أذهبها ترجع الى ما ألفها فيشق على^(٧) *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى^(٨) عن الأزرق بن قيس^(٩) ان أبا برزة الاسلى خاف على دابته الاسد فمشى اليها، وهو في الصلاة *
وبه الى معمر عن قتادة: سأله رجل قال: تدخل الشاة بيتي وأنا أصلي فأطأني رأسي فأخذ القصبه^(١٠) فاضرب بها بها؟ قال قتادة: لا بأس به *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سليمان التيمي عن الحسن البصرى في القملة يقتلها الرجل في الصلاة^(١١) *

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٦٨) و (ج ٢: ص ١٤٤ منيرة) «فبينما» (٢) بضم الجيم والراء . وفي الأصلين بالحاء، وهو تصحيف (٣) في البخارى «واذا لجام» (٤) في المصرية «فلما انصرف الشيخ قال اى قولكم» وهو خطأ لا معنى له، وفي اليمينية «فلما انصرف قال الشيخ اني سمعت قولكم» وما هنا هو الموافق للبخارى (٥) في البخارى زيادة «او ثمان» (٦) في البخارى «واني ان كنت ان اراجع مع دابتي» (٧) رواه ايضا العياشى (ص ١٢٥ نمرة ٩٢٧) عن شعبة، والبيهقى (ج ٢: ص ٢٦٦) من طريق آدم عن شعبة، ورواه البخارى (ج ٣: ص ١٤٤) في الأدب عن ابى النعمان عن حماد بن زيد عن الأزرق بن قيس (٨) قوله «عن الزهرى» زيادة من اليمينية (٩) في اليمينية «عن الأزرق وابن قيس» وهو خطأ واضح (١٠) في اليمينية «العصية» (١١) اين باقى الأثر؟! ولم أجده فى شيء من الكتب، ووجدت فى المغنى لابن قدامة — وهو صنو الحلى — «فان قتلها — يعنى القملة — فلا بأس، لأن انساناً كان يقتل القمل والبراغيث فى الصلاة، وكان الحسن يقتل القمل، وقال الاوزاعى: تركه احب الى، وكان عمر يقتل القمل فى الصلاة» (ج ١: ص ٦٦٧) *

قال علي: وكذلك من خاف على ماله أو سرقته نعله أو خفه أو غير ذلك فله ان يتبع السارق فينتزع منه متاعه*.

ولا يضر في كل ما ذكرنا اضطرار من استدبار القبلة وكثرة العمل وقتله، مالم يتكلم، فان كان إماماً أو مأموماً فطمع بشيء من ادراك الصلاة بعد تمام حاجته، أو بانتظار الناس له - يرجع ولا بد، كما فعل رسول الله ﷺ، إذ كبر ناسياً وهو جنب فذكر فخرج فاغتسل ورجع فأتى الصلاة، وكما فعل يومئذ اليعديين*.

فان لم يرج بادراك شيء^(١) من الصلاة، أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه، أتم صلاته^(٢) حين تمام حاجته في أول مكان تجوز له فيه الصلاة، ولا يحل له أن يخطو خطوة واحدة لغير رجوع الى الصلاة، أو لزوال عن مكان لا تجوز فيه الصلاة*.

فلو رجا بصلاة في جماعة أخرى أقرب منها فليدخل فيها، فأخر صلاة صلاها أهل الاسلام^(٣) مع رسول الله ﷺ فبأما من: بدأ أبو بكر وأتم رسول الله ﷺ ومن رغب عن سنة رسول الله ﷺ التي أجمع عليها جميع الصحابة رضي الله عنهم، أو لهم عن آخرهم، معه عليه السلام وقد رأى من

(١) في اليمينية «فان لم يرج تارك شيء» الخ وهو خطأ سخي، و«رجا» فعل متعد بنفسه وقد عده المؤلف هنا بعد أسطر بالحرف، ولا أعرف وجهه، ولم أجده نصاً يؤيد هذا الاستعمال (٢) في الأصلين «أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه أو كان قد أتم صلاته» الخ وهو خطأ، إما بالزيادة وإما بالنقص، ولذلك حذفنا قوله «أو كان قد» لأن قوله «أتم صلاته» الخ جواب الشرط في قوله «فان لم يرج» الخ والمعنى المراد ظاهر، وهو أن هذا المصلي واجب عليه إتمام صلاته بعد ما أتم ماعمله على قدر الضرورة، فان كان لديه رجا ان يدرك الصلاة مع الجماعة التي كان فيها عادليها وان يأمن من ادراكها أتم صلاته حيث انتهى عمله الضروري الى آخر ما زعمه المؤلف. ويحتمل أن يكون سقط من النسخ شيء بعد قوله «أو كان قد» فيكون صورة الثالثة، ثم يأتي بعده قوله «أتم صلاته» الخ وهو جواب الشرط (٣) في اليمينية «فلو رجا بصلاة صلاها أهل الاسلام» وسقط ما في ثنائه، وهو خطأ ضاع معه المعنى المراد*.

يخطئ^(١) مرقو يصيب أخرى: فاخير له في ذلك. ونسأل الله العافية والتوفيق لما يرضيه. آمين *

قال أبو محمد: وكل من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له^(٢) الى دليل على ذلك، ولا بد له ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن يحكم في ذلك برأيه حدافا فاسدا ليس هو أولى به من غيره بغير ذلك التحديد، فيحصل على التحكم بالباطل، وأن يشرع في الدين ما لم يأذن به الله. وإما أن لا يحكم في ذلك حدا، فيحصل على اقبح الحيرة في أهم أعمال دينه، وعلى أن لا يدري ما تبطل به صلاته مما لا تبطل به. وهذا هو الجهل المتعوذ بالله منه *

ونسأله عن عمل عمل: أهذا مما يبيح في الصلاة^(٣)؟ أو ما لم يبيح فيها؟ ولا سبيل الى وجه ثالث. فان قال: هو مما يبيح فيها، لزمه أن قليله وكثيره مباح، وهو قولنا فيما^(٤) جاء البرهان باباحته فيها، وان قال: هو ما لم يبيح فيها، لزمه أن قليله وكثيره غير مباح فيها، وهو قولنا^(٥) فيما لم يأت البرهان باباحته فيها. فان قالوا: يبيح قليله ولم يبيح كثيره. قلنا: هذه دعوى كاذبة مفتقرة الى دليل، فها توارهانكم على صحة هذه الدعوى أولا، ثم على بيان حد القليل المباح من الكثير المحظور، ولا سبيل الى شيء من ذلك *

قال على: ومشى المصلى الى فتح الباب للمستفتح حسن لا يضر الصلاة شيئا *
حدثنا حمام ثنا عباس بن اصبع ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن محمد البرقي القاضي ثنا ابو معمر ثنا عبد الوارث^(٦) ثنا برد ابو العلاء هو ابن سنان —

(١) في اليمنية « ومن رغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأى من يخطئ »
وهو خطأ وسقط (٢) في اليمنية بخذف « له » (٣) في المصرية « ونسأله عن عمل عمل هذا مما يبيح له في الصلاة » وما هنا احسن (٤) في اليمنية « فا » وهو خطأ (٥) في اليمنية « وهذا قولنا » (٦) في اليمنية « ثنا ابو معمر عبد الوارث » وهو خطأ لأن ابامعمر هو عبد الله بن عمرو بن ابى الحجاج المقرئ المقيم، وعبد الوارث هو ابن سعيد العنبري التنوري، وابو معمر تلميذه وراويته *

عن الزهري عن عروة قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي، فاستفتح الباب، والباب في القبلة، فيجىء فيفتح الباب ثم يعود في صلاته» *
قال ابن أئمن: وحدثناه أبو بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا برد
ابن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي
وعليه باب مغلق فبغت فاستفتحته فمشى ففتح لي ثم رجعت إلى مصلاه» ^(١) *
قال علي: ورواه يزيد بن زريع قال ثنا برد ثنا الزهري، يذكره *
قال علي: فالمشى لما ذكرنا ^(٢) مباح، ولم يوقف عليه السلام على مشى
من مشى *

ومسح الحصى في الصلاة مرة واحدة جائز ونكرهه، فان زاد عامدا
بطلت صلاته *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا
مسدد ثنا سفيان عن الزهري عن أبي الاحوص أنه سمع أبا ذر يروي عن
رسول الله ﷺ قال اذا قام أحدكم إلى الصلاة فان الرحمة تواجهه، فلا يمسح
الحصى ^(٣) *

وبه إلى أبي داود: ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى هو

(١) في اليمينية «إلى صلاته» وما هنا صحيح. والحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦)
والترمذي (ج ١ : ص ١١٧) والنسائي (ج ١ : ص ١٧٨) — وفيه ان الصلاة كانت
تطوعا — والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٥ و ٢٦٦) وقال الترمذي «حسن غريب» وماذا لك
الا لا نفراد برد بن سنان به فيما روى، لأنني لم أجده من غير روايته وبرد ثقة صدوق
في الحديث، ومن تسكلم فيه فأما رماه بأنه كان يرى القدر، وما هذا بسبب لضعف حديثه،
وفي قولي ان الحديث صحيح (٢) في المصرية «فالشي لما ذكرنا كما ذكرنا» ولا داعي لهذه
الزيادة (٣) نسبة المنذري أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه، ونسبه ابن حجر في التهذيب
(ج ١٢ : ص ٦) إلى ابن خزيمة وابن جبان في صحيحهما *

ابن ابي كثير - عن ابي سلمة عن معيقب^(١) أن النبي ﷺ قال: «لا تمسح - يعنى الحصى - وأنت تصلى، فإن كنت لا بدفاعاً فواحدة^(٢)» *.

قال على: فإن احتجوا بهذا فى الفرق بين القليل والكثير، قلنا هذا فى مسح الحصى المنهى عنه جملة، المستثنى منه الواحدة فقط، فقولوا لنا: ماذا تقيسون على هذا الخبر؟ الاعمال المباحة جملة بالنصر ص؟ أم الاعمال المنهى عنها جملة؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا: بل الاعمال المباحة جملة، قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل *

أول ذلك: أنه قياس المباح على المحذور، وهذا باطل عند صاحب كل قياس، لأنه قياس الشيء على ضده؛ وإنما القياس عند القائلين به: قياس الشيء على نظيره جملة، أو على نظيره فى العلة التى هى علامة الحكم بزعمهم *

وأيضاً: فانتم تديحون الخطوتين والثلاث فى الصلاة، والضربة والضربتين، وأخذ الماء ببناء من الجاية لمن عليه الحدث فى الصلاة، وهذا أكثر من المرة الواحدة، فظهر بطلان قياسكم^(٣)، وتحرمون ما زاد على ما ذكرنا، واستقاء الماء من البئر لمن عليه الحدث فى الصلاة. فلاح أنكم لم تعلقوا بقياس أصلاً *

فان قالوا: بل قسنا الاعمال المنهى عنها^(٤) على هذا الخبر. قلنا لهم:

- (١) فى المصرية «عن ابي سلمة هو معيقب» وهو خطأ فاحش، فان اباسلمة هو ابن عبد الرحمن ابن عوف وهو من التابعين ومعيقب - بضم الميم وفتح العين المهملة واسكان الياء وكسر القاف وبعدها ياء مشناة ثم باء موحدة صحابى قديم من السابقين الاولين، هاجر الهجرتين وشهد بدرًا وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله ابو بكر وعمر على بيت المال
- (٢) فى آخره عند ابي داود زيادة «تسوية الحصى» أى لأجل تسوية الحصى او بدل من واحدة، والحديث نسبه المنذرى للكتب الستة، وهذا الذى قبله فى ابي داود (ج ١ : ص ٣٥٦ و ٣٥٧) (٣) فى اليمنية «قياسهم» وما هنا اصح واجود
- (٤) فى الأصلين «المنهى عليها» وهو خطأ *

فأبجوا ادخال الابرة في خياطة الثوب مرة واحدة؛ وقدح النار بالزند بضربة واحدة، وأبجوا الطمة واحدة للخادم، ورد مرمى الحائك ^(١) مرة واحدة، وقد اديم بضربة واحدة، والتذلية بجمرة واحدة، كل ذلك في الصلاة، وهم لا يقولون بهذا. فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق *

قال علي: فإن ذكروا ^(٢) مارو ينامن طريق يعقوب بن عتبة بن الاخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «التسبيح للرجال، يعني في الصلاة، والتصفيق للنساء، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعدها، يعني في الصلاة» ^(٣) *

قال أبو داود: هذا الحديث وهم، ولو صح لوجب ضمه الى الاخبار الثابتة ^(٤) التي ذكرنا قبل؛ من إشارة النبي ﷺ في الصلاة بأن يرد السلام وإلى الخادم في أن تستأخر عنه؛ وكل ما بالمرء إلى الإشارة به وإليه ضرورة، فتخرج تلك

(١) في اليمينية «مرمى الحائط» واظن ان ما هنا هو الصواب (٢) في اليمينية «مسألة» فان ذكروا الخ وما هنا اصح، فالسلام تابع السلام السابق ولا يصلح ان يكون مسألة مستقلة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣٥٦) فليعدها يعني الصلاة» وهذا الحديث رواه ايضا الدارقطني باسناد بين (ص ١٩٥ و ١٩٦) والطحاوي (ج ١ : ٢٦٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٢) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٣٧٧) للبراز أيضا قال الدارقطني «قل لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول، وآخر الحديث زيادة في الحديث ولعله من قول ابن أسحق، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشير في الصلاة رواه أنس وجابر وغيرها» ودعوى ابن بكر بن أبي داود ان أباعطفان مجهول دعوى مردودة فانه ثقة معروف وثقة النسائي وابن معين وروى له مسلم في صحيحه، ولعل في الحديث وهما كقائل ابوه أبو داود، قال الشوكاني «وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغير رد السلام والحاجة جمعاً بين الأدلة» وهذا أعدل وأقرب، وإليه يشير صنيع المؤلف (٤) كلمة «الثابتة» محذوفة من اليمينية *

الاشارات ^(١) بالنصوص التي فيها، وتبقى كل إشارة لم يأت باباحتها نص على التحريم؛ كالأشارة بالبيع وبالمساومة، وبما ذاعملت، والاستخبار وغير ذلك، فهذا هو العمل الذي لا يجوز غيره لو صح هذا الخبر - وهو قولنا والله الحمد - لأن الاشارات أنواع مختلفة، فما أبيع منها بالنص كان مباحاً، وما لم يبيع منها بالنص كان محرماً، فكيف والحديث لا يصح! والله تعالى التوفيق *

٣٠٢ — مسألة ومن خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها فكل عمل عمله من بيع أو ابتياع أو هبة أو طلاق أو نكاح أو غير ذلك فهو باطل مردود، لانه في حكم الصلاة، ولو ذكر لعاد إليها، ولا خلاف في أن هذه الافعال كلها محرمة في الصلاة ^(٢). فكل ما وقع منها ^(٣) في هذه الحال فهو غير الفعل الجائز اللازم المأمور به أو المباح بلا شك. وإذا هو غير الجائز فهو غير جائز بلا شك، وقد قال رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وهذا عمل ليس عليه أمره عليه السلام، فهو مردود بلا شك * فلو ذكر أنه لم يتم صلاته ففعل شيئاً من ذلك لزمه، لانه بذكره وقصده الى عمل ما ذكرنا خرج عن الصلاة، وإذا خرج عن الصلاة فقد حصل في حال تنفذ فيها هذه الافعال كلها، وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته فهي أيضاً نافذة لازمة؛ لانه بانتقاض طهارته خرج عن الصلاة، فوقع ذلك منه في غير الصلاة. والله تعالى التوفيق *

٣٠٣ — مسألة ومن خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها، معصية أو غير معصية، أو صلى مصراً على الكبائر: فصلاته تامة *
حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في المصرية «الاشارة» وما هنا اصح (٢) قوله «في الصلاة» محذوف من البيهية
(٣) كلمة «منها» حذفت من البيهية *

ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا معاذ بن هشام - هو الدستوائي - قال حدثني أبي ^(١) عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلة ابن عبد الرحمن ^(٢) أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط؛ حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضى الأذان أقبل فاذا ثوب بالصلاة، ^(٣) أدبر، فاذا قضى الشوب أقبل، حتى يخطر ^(٤) بين المرء ونفسه، يقول: إذ كر كذا إذ كر كذا ^(٥)، لما لم يكن يذكر، حتى يظل ^(٦) الرجل إن يدرى كم صلى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس» * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن زرارة بن أوفى ^(٧) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي ما لم تتكلم به وتعمل ^(٨) به؛ وبما حدثت به أنفسها ^(٩)» *

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من هم بسيئة فلم يعملها لم تكن عليه» فصح أن كل ذلك لا يؤثر في الصلاة، وأنه لا يبطل الصلاة إلا قول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك، أو القصد إلى تبديل نية الصلاة المأمور بها في الصلاة، التي لا تصح الصلاة إلا بها، وهي النية لأداء تلك الصلاة باسمها وعينها، فمن لم ينو كذلك قاصدا إلى ذلك فلم يصل كما أمر، *

(١) قوله «قال حدثني أبي» سقط من الأصلين خطأ، وصحناه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٢) في التمنية «ثنا سلمة بن عبد الرحمن» وهو خطأ (٣) في مسلم «فاذا ثوب بها» بإعادة الضمير على الصلاة مع أنها لم يسبق ذكرها، ولكنها معلومة من سياق الكلام (٤) في مسلم «أقبل يخطر» بخذف «حتى» (٥) في الأصلين «اذ كر كذا وكذا» وصحناه من مسلم (٦) في التمنية «حتى يظل» وهو خطأ (٧) في التمنية «عن زرارة بن أوفى» وهو خطأ تكرر فيها مرارا (٨) في أبي داود (ج ٢ ص ٢٣٢) «عالم تتكلم به أو تعمل به» وفي التمنية كما هنا إلا أن فيها «تكلم» بخذف إحدى التاءين (٩) الحديث نسبة لاندري لباقي الكتب الستة *

ورويانا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب : اني لاحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة *

وقد افترض عز وجل التوبة على العاصين ، وأمروا بالصلاة مع ذلك ، قال الله تعالى : (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات) . وييقن ندرى أنه تعالى انما خاطب بهذا المصرين ، لأن التائب لاسيئة له . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) وهذا كله إجماع ، إلا قوماً خالفوا الإجماع - من أهل البدع - قالوا : لا تقبل توبة من عمل سوء حتى يتوب من كل عمل سوء ، فلزمهم ^(١) أن لا تقبل التوبة من تعمد ترك الصلاة وترك الزكاة وترك الصوم ، نعم ولا من ترك التوحيد إلا بالتوبة من تعمد كل سيئة . فحصلوا على الأمر بترك الصلاة والزكاة والصوم وجميع أعمال البر . وهذا خروج عن الاسلام . ونعوذ بالله من الخذلان *

٣٠٤ - مسألة ومن كان راكباً على حمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك - فقد رعى الصلاة قائماً فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً ، يوفى ركوعه وسجوده وجلوسه حقها *

لانه انما أمر بالقيام في الصلاة والركوع والسجود والجلوس والطمأنينة والاعتدال في كل ذلك مع استقبال الكعبة ولا بد ، فاذا وفي كل ذلك حقه فقد صلى بما أمر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « حينما ادركتك الصلاة فصل » وليس شيء من هذا لما وضع منها عن الصلاة فيها ^(٢) *

والعجب كله ممن يحرم الصلاة كما ذكرنا على المحمل ^(٣) ولم يأت بالنهي عن ذلك نص ، وهو يبيحها في أعطان الابل والحمام والمقبرة والى القبر !!

(١) في المنيمة « من كل سوء عمل فيلزمهم » (٢) في المنيمة « منياً على الصلاة » وهو خطأ (٣) قوله « والعجب » الى هنا سقط من المنيمة وجعل موضعه بياض *

والنص قد صرح بالنهي عن الصلاة في هذه المواضع !! *
فإن عجز عن إتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القبلة - في الأحوال التي ذكرنا - ففرض عليه النزول إلى الأرض والصلاة كما أمر، إلا من ضرورة تمنعه من النزول؛ من خوف على نفسه أو ماله؛ فليصل كما هو كما يقدر، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) *

٣٠٥ - مسألة ومن تعمد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبداً. فلو نسيه أحببنا له أن يقضيه أبداً متى ما ذكره، ولو بعد أعوام *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «الوتر ركعة من آخر الليل» *

حدثنا حمام ثنا ابن المفرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر، فأوتروا قبل أن تصبحوا» ^(١) *

(١) روى أبو داود (ج ١ : ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١ : ص ٩٣) والمروزي في الوتر (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١) كلهم من طريق ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «بادروا الصبح بالوتر» ولفظ الحاكم «بادروا بالوتر قبل الصبح» وصححه الترمذي والحاكم والذهبي ورواه أيضاً مسلم في صحيحه باللفظ الأول (ج ١ ص ٢٠٨) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٧٨) من طريق عبد الله بن شقيق عن ابن عمر. وأما الرواية التي هنا - رواية عبد الرزاق - فقد رواها الترمذي من طريقه (ج ١ : ص ٩٤) وقال «سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ» وسليمان بن موسى هو الأموي الأشدق فقيه أهل الشام ثقة صحيح الحديث، وقد روى البيهقي هذا الحديث (ج ٢ ص ٤٧٨) من طريق

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقى ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا صالح بن معاذ ثنا يحيى بن أبي بكير عن معاوية بن قرة عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: «من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له» ^(١) *

حجاج بن محمد عن ابن جريج «أخبرني سليمان بن موسى ثنا نافع ان ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وتراً فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الوتر قبل الفجر» . فهذه الرواية المينة المفسرة مع الروايات السابقة تدل عندى على أن الحديث المرفوع الذى هنا انما هو من قول ابن عمر ، قاله استنباطا من الحديثين المرفوعين فى الأمر بجعل الوتر آخر صلاة الليل وبالأمر بمبادرة الصبح بالوتر ، وأن من جعله مرفوعا فقد وهما أو سهى . والله أعلم (١) صالح بن معاذ فى اسناد الحديث لم أجده ترجمه . ويحيى بن أبي بكير ان كان هكذا بالتصغير كما فى المصرية فإظنه أدرك معاوية بن قرة ، لأنه مات سنة ٢٠٨ أو ٢٠٩ ومعاوية مات سنة ١١٣ ، وان كان «يحيى بن أبي بكر» بالتكبير — كفى اليمينه — فلم أجده ترجمه أيضا . وعلى كل الحالات فى أشك جدافى رواية هذا الحديث بهذا الاسناد ويخيل الى أن فى اصل المصنف خطأ او فى اصل كتاب البزار ، فقد روى البيهقى (ج ٢ : ص ٤٧٩) من طريق خالد بن أبي كريمة قال : «حدثنى معاوية بن قرة عن الأغر المزني أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله انى أصبحت ولم أوتر ؟» قال : انما الوتر بالليل ثلاث مرات أو أربع ، قم فأوتر » ونقله أيضا الشوكانى (ج ٣ ص ٥٧ و ٥٨) عن المعجم الكبير للطبرانى بنحوه ، وخالد وثقه أحمد وأبو داود وغيرهما واختلفت الروايات فيه عن ابن معين فرة وثقه ومرة ضعفه ، فهذا الحديث عن الأغر غير الذى رواه البزار ، ويخالفه فى ظاهره ، ولم أجدهما يؤيد رواة البزار أصلا . وقد روى مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) والمروزى (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١) والبيهقى (ج ٢ : ص ٤٧٨) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى مرفوعا «أوتر وأقبل أن تصبحوا» ونسبه أيضا فى المنتقى (شوكانى ج ٣ ص ٤٩) للترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد ، وروى البيهقى (ج ٢ ص ٤٧٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١ و ٣٠٢) من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له» رواه الطيالسي (ص ٢٩٢ رقم ٢١٩٢) عن

وأما من نسيه فهو داخل تحت قوله عليه السلام: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» وهذا عموم^(١) يدخل فيه كل صلاة فرض ونافلة، فهو بالفرض أمر فرض؛ وهو بالنافلة^(٢) أمر ندب وحض، لأن النافلة لا تكون فرضاً *

وهذه الآثار تبطل قول من قال: من تعمد ترك صلاة الوتر حتى يطلع الفجر فإنه يصلي الوتر، وقول من قال^(٣): إن ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فقد بطلت صلاته، إلا أن يخاف فوت صلاة الصبح فليتماد^(٤) فيها وليبدأ بها. وهذا قول أبي حنيفة؛ وهو مع خلافه للسنة قول لا دليل عليه، لا من نظر ولا من احتياط، لأنه يبطل الفرض المأمور باتمامه من أجل نافلة؛ وقد قال عز وجل: (ولا تبطلوا أعمالكم) *

٣٠٦ — مسألة ومن صلى الوتر قبل صلاة العتمة فهي باطلة أو ملغاة لأنه أتى بالوتر قبل وقته، والشرائع لا تجزئ إلا في وقتها، لا قبل وقتها ولا بعده والله تعالى التوفيق *

٣٠٧ — مسألة ووقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني إلى

هشام عن عمارة عن أبي سعيد: وقال البيهقي «ورواية يحيى بن أبي كثير كأنها أشبه» وهذا تعليل غير قاطع في صحة رواية قتادة، وقد صححها الحاكم والذهبي. فهذه الروايات ترجع عندي إلى رواية البراء خطأ، وإن الحديث حديث أبي سعيد، لا حديث الأغر المزني. وقد روى أبو داود (ج ١: ص ٥٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٠) من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «من نام عن وتره أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره» وصححه الحاكم والذهبي ونقل الشوكاني (ج ٣: ص ٥٧) تصحيحه عن العراقي، وإسناده صحيح، وقد رواه المروزي والترمذي وابن ماجه بإسناد آخر فيه ضعف. وهذا الحديث يؤيد ما ذهب إليه المصنف من قضاء الوتر للناسي والنائم. وهو الحق الذي يجمع به بين الأدلة (١) في اليمين «فدخل» (٢) في المصرية «وهو في النافلة» (٣) من أول قوله «من تعمد ترك صلاة الوتر» إلى هنا سقط من اليمينية (٤) في اليمينية «فليتمادى» *

ان تقام صلاة الصبح. هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة ^(١) *

٣٠٨ - مسألة فمن سمع إقامة صلاة الصبح وعلم ^(٢) أنه إن اشتغل ^(٣) بركعتي الفجر فاتته من صلاة الصبح ولو التكبير - : فلا يحل له أن يشتغل بهما ، فان فعل فقد عصي الله تعالى . وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت صلاة الصبح فقد بطلت الركعتان ، ولا فائدة له في أن يسلم منهما ، ولو لم يبق عليه منهما الا السلام ^(٤) ، لكن يدخل بابتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو . فاذا أتم صلاة الصبح فان شاء ركعها وان شاء لم يركعها ^(٥) . وهكذا يفعل كل من دخل في نافلة وأقيمت عليه صلاة الفريضة *

وقال أبو حنيفة : من دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة للصبح فان طمع ان يدرك مع الامام ركعة من صلاة الصبح وتقوته أخرى فليصل ركعتي الفجر ، ثم يدخل مع الامام ، وان خشى ألا يدرك مع الامام ولا ركعة فليبدأ بالدخول مع الامام ، ولا يقضى ركعتي الفجر بعد ذلك *

وقال مالك : إن كان قد دخل المسجد وأقيمت الصلاة أو وجد ^(٦) الامام في الصلاة فلا يركع ركعتي الفجر ، ولكن يدخل مع الامام ، فاذا طلعت الشمس

(١) تنبيه * من أول هذا الكتاب - المحلى - اعتمدنا في مراجعتنا في صحيح البخاري على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٨٠ وهى التى صححها العلامة الكبير سيد المصححين على الاطلاق المرحوم الشيخ محمد قطعة العدوى ، وتقع فى ثلاث مجلدات ، وهى التى نرمر الى صحفها فيما كتبناه من الحواشى . وأما الآن من أول المسألة (رقم ٣٠٨) فاننا جئنا مرا اجبتنا على النسخة التى يعطىها الأستاذ الشيخ محمد منير الدمشقى - ناشر المحلى - وقد ظهر كل أجزاءها . (٢) فى الاصلين «أوعلم» وهو خطأ ظاهر (٣) فى اليمينية أنه اشتغل » بحذف «إن» وهو خطأ ، (٤) فى اليمينية «غير السلام» (٥) فى المصرية «فان شاء ركعها وإن شاء لم يركعها» بافراء الضمير فيها ، وفى اليمينية «فان شاء لم يركعها » بحذف القسم الاول . وكلاهما خطأ (٦) فى المصرية «ووجد» وهو خطأ *

فان شاء فليقضهما . واما ^(١) ان كان خارج المسجد فعلم بالاقامة أو بأن الامام في الصلاة : فان رجا ان يدرك مع الامام ركعة فليركع ركعتي الفجر خارج المسجد ، ثم ليدخل مع الامام ، وان لم يرج ذلك فليدخل مع الامام . وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : ما تعلم لقول ابي حنيفة ومالك حجة ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ، ولا من قياس ، ولا من قول صاحب أصلا ^(٢) *

فان شغبوا بأنه قد روى عن ابن مسعود : انه دخل المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر ^(٣) وعن ابن عمر أنه أتى المسجد لصلاة الصبح فوجد الامام يصلي فدخل بيت حفصة فصلى ركعتين ثم دخل في صلاة الامام فلم يقسم ابن مسعود ولا ابن عمر تقسيمهم ، من رجاء إدراك ركعة أو عدم رجاء ذلك . ولا يجحدون هذا عن متقدم أبدا . والثابت عن ابن عمر مثل قولنا *

فان قالوا : قد جاء عن النبي ﷺ « من أدرك مع الامام ركعة من الصلاة

فقد أدرك الصلاة » قلنا : نعم ، هذا حق ، وانما هذا فيمن فاتته ^(٤) الصلاة

ولم يأت إلا والامام فيها . وأما من كان حاضرا لاقامة الصلاة فترك الدخول

مع الامام أو اشتغل بقراءة قرآن أو بذكر الله تعالى أو بابتداء تطوع :-

فلا يختلف اثنان من أهل الاسلام في أنه عاص الله تعالى متلاعب بالصلاة .

فما الفرق بين هذا وبين اشتغاله بركعتي الفجر لو أنصفوا ؟!

فان موها بأن ابن مسعود قد فعل ذلك . قيل لهم : أما المالكيون فقد

(١) في اليمينية « فأما » (٢) في اليمينية « ولا من إجماع ولا من نظر صاحب ولا قياس

أصلا » وهو خلط ظاهر (٣) في اليمينية « ركعة الفجر » وهو خطأ (٤) في اليمينية « فيمن

تأنيه » وهو أكثر من الخطأ *

خالفوه في هذا الفعل ^(١) نفسه، فلم يروا لمن دخل المسجد والامام يصلى أن يشتغل بركعتي الفجر، فلا متعلق لهم بابن مسعود . وأما الخنفيون فقد خالفوا فعله أيضا في هذه المسألة، فقد قسموا تقسيما لم يأت عن ابن مسعود، وابن مسعود يرى التطبيق في الصلاة، وهم لا يرونه، وابن مسعود يرى أن لا تعتق أم الولد ^(٢) إلا من حصه ولدها من الميراث، وهم لا يرون ذلك . وقد خالفوا ابن مسعود حيث وافق السنة ولا يحل خلافه، وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم - : في عشرات من القضايا، بل لعلم خالفوه كذلك في مئين من القضايا . وقد خالف ابن مسعود في هذه المسألة طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل *

فلما عرى قولهم من حجة أصلا رجعنا الى قولنا، فوجدنا البرهان على وجوبه وصحته ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ومسلم بن إبراهيم والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن المتوكل، قال أحمد : ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن ورقاء وقال مسلم : ثنا حماد بن سلمة، وقال الحسن : ثنا يزيد بن هرون وأبو عاصم، قال يزيد : عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني، وقال أبو عاصم : عن ابن جريج، وقال محمد : ثنا عبد الرزاق ثنا زكريا بن اسحاق، ثم اتفق ورقاء وحماد بن سلمة وأيوب السخيتاني وابن جريج وزكريا بن اسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ^(٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في اليمينة «القول» وما هنا أحسن (٢) في اليمينة «أم ولد» (٣) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٨٩) ونسبه المنذرى إلى مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه، ورواه أحمد في المسند (ج ٢ : ص ٣٣١ و ٣٥٢ و ٤٥٥ و ٥١٧ و ٥٣١) والداؤمى (ص ١٢٧ و ١٢٨)

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن بحنة هو عبد الله بن مالك قال: « أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي والمؤذن يقيم، فقال: أتصلي الصبح أربعاً؟ »^(١) *

وبه الى مسلم: ثنا هير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: « دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة، فصلى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال: يا فلان، بأي الصلاتين اعتددت؟ أصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟ »^(٢) *

ورويانا أيضاً من طريق حجاج بن المنهال: ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاهما عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس بمثله، وفيه: أنه صلى الركعتين خلف الناس^(٣) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن صالح بن رستم — هو أبو عامر الخزاز —^(٤) عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: « أقيمت الصلاة ولم أكن

(١) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) ورواه أيضاً البخاري (ج ١: ص ٢٦٧ و ٢٦٨ منسيرة) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨١) (٢) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) ورواه أيضاً أبو داود (ج ١: ص ٤٨٨) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) وأحمد في المسند (ج ٥: ص ٨٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) (٣) رواية حماد بن سلمة لم أجدها، ورواية حماد بن زيد في أبي داود ولكن ليس فيها هذا اللفظ، وفي رواية البيهقي من طريق عبد الواحد بن زياد عن عاصم «فصلى ركعتين قبل أن يصل الى الصف» وهي تدل على هذا المعنى (٤) الخزاز يفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي وآخره زاي ثانية. وفي المصرية «الخران» وفي اليمنية «الجرار» وكلاهما تصحيف *

صليت الركعتين يعني صلاة الصبح وركعتي الفجر، قال ابن عباس: فقامت لأصليهما فجذني وقال: أتريد أن تصلى الصبح أربعاً؟^(١) قيل لأبي عامر: النبي ﷺ قتل ابن عباس؟ قال: نعم*

قال علي: فهذه^(٢) نصوص منقولة نقل التواتر، لا يحل لأحد خلافها، وقد حمل اتباع الهوى بعضهم على أن قال: إن عمر بن دينار قد اضطرب^(٣) عليه في هذا الحديث، فرواه عنه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد فأوقفوه على أبي هريرة^(٤) *

قال علي: وهذا إما كان ينبغي لقائله أن يتقى الله تعالى أولاً، ثم يستحي من الناس ثانية، ولا يأتي بهذه الفضيحة! لأن المحتجين بهذا مصرحون بأن قول الصاحب حجة. فبيك لو لم يسند: أما كان يجب أن ترجع إماماً قول أبي هريرة على قول ابن مسعود؛ أو قول ابن مسعود على قول أبي هريرة؟ فكيف^(٥) وليس ما ذكرنا يضر الحديث شيئاً! لأن ابن جريج وأيوب وزكريا ابن اسحاق ليسوا بدون سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد! فكيف والذي أسنده من طريق حماد بن سلمة أو ثقف وأضطرب من الذي أوقفه عنه! وأيوب لو انفرد لكان حجة على جميعهم. فكيف وكل ذلك حق

(١) رواه أيضاً الطيالسي (ص ٣٥٨ رقم ٢٧٣٦) عن أبي عامر الخزاز، ورواه البيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) من طريق الطيالسي ورواه الحاكم (ج ١: ص ٣٠٧) من طريق سعيد بن منصور عن وكيع بإسناده، ومن طريق الضر بن شميل عن أبي عامر، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي. ونسبه أيضاً العلامة عبد الرحمن المباركفوري الهندي في شرح الترمذي (ج ١: ص ٣٢٣) إلى البزار وأبي يعلى وابن حبان في صحيحه (٢) في اليمينية «ان هذه» (٣) حذف من اليمينية قوله «قد اضطرب» فاختل فيها معنى الكلام (٤) الرواية الموقوفة في صحيح مسلم وغيره، وهي لا يعلل بها المرفوع بل كل صحيح كما قال ابن حزم، وتلذذ رجح أنه موقوف هو الطحاوي في مداني الآثار وقد أخطأ في ذلك (٥) في المصرية «وكيف» *

وهو أن عمر بن دينار رواه عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، وعن عطاء عن أبي هريرة أنه أقي به، فحدث به على كل ذلك *

ثم لولم يأت حديث أبي هريرة أصلاً لكان في حديث ابن سرجس وابن بحينة وابن عباس كفاية لمن نصح نفسه ولم يتبع هواه في تقليد^(١) من لا يغني عنه من الله شيئاً. ونصر الباطل بما أمكن من الكلام الغث *

فكيف وقد روينا بأصح طريق عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار، ولا تسرعوا؛ فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا^(٢)». فهذا فرض للدخول مع الامام كيفما وجد، وتحريم للاشتغال بشيء عن ذلك^(٣) *

واعترض بعضهم في حديث ابن سرجس وابن بحينة بضحكة أخرى، وهي أن قال: لعل رسول الله ﷺ إنما أنكر عليه أن يصلحهما مختلطاً بالناس !!! *

قال علي: وهذا كذب مجرد، ومجاهرة سمجة لأن في الحديث نفسه أنه لم يصلحهما^(٤) إلا خلف الناس في جانب المسجد، كما يأمر من قلدهم^(٥) في باطلهم فكيف ولولم يكن هذا المكان مما يوضح كذب هذا القائل قول رسول الله ﷺ: «بأي الصلاتين اعتددت؟ أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟» و«أتصلي الصبح أربعاً؟» لأن من الباطل الممتنع أن يقول له^(٦) النبي ﷺ هذا القول وهو لم ينكر عليه إلا صلاته الركعتين مختلطاً بالناس ومتصلابهم^(٧) فيسكت

(١) في اليمينية «في تعليل» وهو خطأ (٢) الحديث في مسلم (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) بالفاظ تؤدي هذا المعنى، وأما اللفظ الذي هنا فإنه يحتاج إلى بحث عنه (٣) في اليمينية «من ذلك» وما هنا أحسن (٤) في اليمينية «في الحديث نفسه أمر لمن يصلحها» وهو خطأ (٥) في المصرية «قلده» وفي اليمينية «قلده» وكلاهما خطأ ظاهر (٦) كلمة «له» محذوفة من اليمينية (٧) قوله ومتصلابهم سقط من اليمينية *

عليه السلام عما أنكر من المنكر ويهتف بما لم يذ كر من لفظه!! وقد أعاذ الله تعالى نبيه عن هذا التخليط الذى لا يليق بذي مسكة إلا بمثل من أطلق هذا* وأيضاً: فإنه ظن مكذوب مجرد، ولا فرق بين من قال هذا وبين من قال: لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنكر عليه لأنه كان بلا وضوء أولاته كان يلبس ثوب حرير، ومثل هذه الظنون لا يتعذر على من استسهل^(١) الكذب فى الدين وعلى النبي ﷺ *

فان قيل: إنه عليه السلام لم يذ كر من هذا شيئاً، قيل: ولا ذ كر عليه السلام اختلاطه بالناس ولا اتصاله بهم، وإنما نص عليه السلام على انكاره الصلاة التى صلاها وهو عليه السلام يصلى الصبح فقط* وأيضاً فان الله تعالى يقول منكرأ على من فعل ما أنكره عليه: (أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير). ولا يختلف اثنان فى أن الفريضة خير من النافلة، وهم يأمرونه بأن يستبدل النافلة التى هى أدنى ببعض الفريضة الذى هو خير من النافلة، مع معصيتهم السنن التى أوردنا *

وبما قلناه يقول جمهور من السلف: كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن جابر عن الحسن بن مسافر^(٢) عن سويد بن غفلة أن عمر ابن الخطاب كان يضرب الناس على الصلاة بعد الإقامة* وعن معمر عن أيوب السخيتانى عن نافع: أن ابن عمر رأى رجلاً يصلى والمؤذن يقيم، فقال له ابن عمر: أتصلى الصبح أربعاً؟!^(٣) * وعن وكيع عن الفضيل^(٤) بن غزوان عن نافع عن ابن عمر: أنه جاء الى

(١) فى اليمينية «استعمل» (٢) أما جابر فالراجح أنه ابن يزيد الجعفى وهو غير ثقة، وأما الحسن بن مسافر فإدري من هو؟ ولا وجدت له ترجمة أو ذ كرأ فى شيء من الكتب. وهذا الأثر ذ كره البيهقى (ج ٢: ص ٤٨٣) بدون اسناد (٣) رواه البيهقى أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، وفيه أن ابن عمر حبس الرجل (٤) «الفضيل» بضم الفاء مصنف وفى اليمينية «الفضلي» وهو خطأ *

القرم وهم في صلاة الغداة ولم يصل ركعتي الفجر، فدخل معهم، فلما ضحى^(١) قام فصلاهما^(٢) *

وعن أبي هريرة: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة *

وعن معمر عن أيوب السخيتاني قال: كان محمد بن سيرين يكره أن تصلي ركعتا الفجر عند إقامة صلاة الصبح، وقال: أتصليهما وقد فرضت^(٣) الصلاة؟! *

وبه إلى معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه: أنه كان إذا أقيمت الصلاة ولم يركع ركعتي الفجر صلى مع الإمام، فاذا فرغ ركعها بعد الصبح^(٤) *

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي: في الذي يجد الإمام يصلي ولم يركع ركعتي الفجر، قال: يبدأ بالمكتوبة وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن صفوان ابن موهب^(٥) أخبره أنه سمع مسلم بن عقيل^(٦) يقول للناس وهم يصلون وقد أقيمت الصلاة: ويلكم، لا صلاة إذا أقيمت الصلاة! *

وعن عبد الرزاق وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن

(١) يقال: أضحينا صرنا في الضحى: وأما «ضحى» بالتضعيف فلم أجده بهذا المعنى ولكنه ليس ممتنعاً فيما أرى، فأنهم قالوا: ضحى الرجل تغدى بالضحى، وضحى غنمه رعاها بالضحى، وضحينا بني فلان اتيناهم ضحى، وضحى بالشاة ذبحها ضحى النحر، فهذا كله يدل على أن فعل «ضحى» بالتضعيف إنما هو في أصل للدخول أو الفعل في وقت الضحى.

(٢) رواه البيهقي بمعناه من طريق أيوب عن نافع (ج ٢: ص ٤٨٤) ورواه مالك في الموطأ (ص ٤٥) بلاغا عن ابن عمر. (٣) في التيمية «عرضت» (٤) في التيمية «مع الصبح» وهو خطأ (٥) في المصرية «صفوان بن وهب» وهو خطأ. وصفوان ابن موهب هذا ذكره ابن حبان في الثقات. (٦) هو مسلم بن عقيل بن أبي طالب، ذكره ابن حجر في التهذيب في ترجمة صفوان بن موهب، وذكره ابن سعد في الطبقات في أولاد عقيل (ج ٤: ص ١) (٢٩) وأن الحسين أرسله من مكة إلى الكوفة يبايع له الناس فقتله عبيد الله بن زياد وصلبه. والقصة مفصلة في تاريخ الطبري (ج ٥) *

منصور بن المعتمر عن فضيل عن سعيد بن جبير أنه قال: اقطع صلاتك عند الإقامة *

وعن حماد بن سلمة عن هشام ^(١) بن عروة قال: جاء ابن أخ لعروة فأراد أن يصلي ركعتي الفجر والمؤذن يقيم، فجزه عروة *
فصح أن من بدأ ^(٢) في تطوع ركعتي الفجر أو الوتر أو غيرهما فأقيمت صلاة الصبح أو غيرهما فقد بطلت الصلاة التي كان فيها، بالنصوص التي ذكرناها *
فإن قيل: قال الله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم). قلنا: نعم هذا حق، وما هو أبطلها؛ ولو تعدد إبطالها لكان مسيئاً، ولكن الله عز وجل أبطلها عليه ^(٣) كما تبطل بالحدث، وبمرور ما يبطل الصلاة مروره ونحو ذلك *
وأما قضاء الركعتين فلقوله عليه السلام: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، وهذا عموم *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن معين ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان ^(٤) عن أبي حازم عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن ركعتي الفجر، فصلاهما بعد ما طلعت الشمس» ^(٥) فهذا عليه السلام لم يبدأ بهما قبل الفرض *
وبه إلى ابن أيمن: ^(٦) ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد الغداة ركعتين، فقال: يا رسول الله، لم أكن صليت ركعتي الفجر،

(١) من أول قوله «عن سعيد بن جبير» إلى هنا سقط من اليمينه فصار «عن فضيل ابن عروة» الخ وهو خطأ غريب (٢) في اليمينه «فصح ما بدأ» وهو خلط (٣) قوله «أبطلها عليه» سقط من اليمينه خطأ (٤) في المصرية «عن زيد بن كيسان» وهو خطأ (٥) رواه مسلم (ج ١: ص ١٨٩) والبيهقي (ج ٤: ص ٤٨٣ و ٤٨٤) وغيرها (٦) قوله «وبه إلى ابن أيمن» موضعه يبايض في اليمينه *

نصليتهما الآن، فلم يقل له ^(١) عليه السلام شيئا ^(٢) *

(١) كلمة «له» سقطت من اليمنية (٢) الحديث نقله الشوكاني (ج ٣: ص ٣١) عن المؤلف، ونقل عن العراقي أنه قال «أسنده حسن» وروى الترمذي (ج ١: ص ٨٦) من طريق الدرر أوردى عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن قيس قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة فصليت معه الصبح، ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني أصلي قال: مهلا يا قيس، أصلاتان معاً؟! قلت: يا رسول الله اني لم أكن ركعت ركعتي الفجر، قال: فلاذن» ورواه ابوداود (ج ١: ص ٤٨٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٣) واحمد (ج ٥: ص ٤٤٧) والحاكم (ج ١: ص ٢٧٥) كلهم من طريق ابن نمير عن سعد بن سعيد، وعندهم أن قيس بن عمرو قال: «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي» الخوفي آخره «فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الترمذي «حديث محمد ابن إبراهيم لا نعرفه إلا من حديث سعد بن سعيد، قال سفيان بن عيينة سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث، وإنما يروى هذا الحديث مراسلاً — ثم قال — وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: وقيس هو جد يحيى بن سعيد، ويقال هو قيس بن عمرو ويقال ابن قيس، وأسند هذا الحديث ليس بمتصل، محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس» وكذلك أعله ابوداود بالارسال، ورواه الحاكم والبيهقي من طريق الربيع بن سليمان عن أسد بن موسى عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده، وهذا اسناد صحيح جداً، ونسبه الشوكاني أيضاً إلى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، ونسبه ابن حجر في الإصابة (ج ٥: ص ٢٦١) إلى ابن منده من طريق أسد بن موسى، وقال ابن منده «غريب تفرد به أسد موصولاً» وهذا كاف في تقوية الاسانيد الأخرى ان صح انها رسالة وقد ظهر من هذه الروايات ان رواية المؤلف عن عطاء عن رجل من الانصار هي الرسالة لأن عطاء لم يروه عن صحابي وإنما رواه عن سعد بن سعيد كما ذكره الترمذي وكما رواه ابوداود ايضاً. وروى احمد ايضاً (ج ٥: ص ٤٤٧) عن عبد الرزاق «انا ابن جريج قال وسمعت عبد الله بن سعيد اخاي يحيى بن سعيد يحدث عن جده» الخ وهذا ايضاً مؤيد للروايات الأخرى، الا اني لم أجده ترجمة لعبد الله هذا ولم يذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة — مع انه على شرطه — ومع انه ذكر الحديث من طريقه في الإصابة *

ومن طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية قال: رأيت ابن عمر
صلاهما صلى ركعتي الفجر حين صلى الامام ^(١) *
وعن ابن جريج عن عطية: اذا أخطأت ^(٢) أن تركهما قبل الصبح
فاركعهما بعد الصبح *

قال عبدالرزاق: رأيت ابن جريج يركع ركعتي الفجر في مسجد صنعاء بعد
ماسلم الامام. وبه يقول طاوس وغيره. فلو تعمدا تركها الى أن تقام الصلاة
فلا سبيل له الى قضائها، لان وقتها قد خرج. وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٩ - مسألة ومن نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس
فلا أفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح، كما فعل رسول الله ﷺ
في حديث أبي قتادة، وقد ذكرناه باسناده في باب التطوع بعد طلوع الشمس
وقبله وعند غروبها. وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي وداود
وأصحابهم. ولم ير ذلك مالك. وما نعلم لقوله حجة، لانه خلاف الثابت عن
رسول الله ﷺ *

٣١٠ - مسألة والكلام قبل صلاة الصبح مباح وبعدها: وكرهه
أبو حنيفة مذيطلع ^(٣) الفجر الى أن تطلع الشمس *
قال علي: هذا باطل، لانه لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة؛ فهذان الوقتان
في ذلك كسائر الأوقات ولا فرق. وانما ^(٤) منع الله تعالى من الكلام في الصلاة
وحين حضور الخطبة فقط. وأباحه فيما عدا ذلك. (ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) *

(١) كذا في الاصل والمراد انه صلاهما بعد صلاة الامام كما هو ظاهر، وكما يدل عليه نهيه عن
صلاتهما والمؤذن يقيم في الاثر الماضي عنه قريبا (٢) من أول قوله «صلاهما» في الاثر السابق
الى هنا سقط من اليمينه فاختلط الكلام وصار «رأيت ابن عمر أن تركهما» الخ وهو لا معنى له
(٣) في اليمينه «من يطلع» وهو خطأ (٤) في المصرية «وقد» بدل «وانما» *

٣١١ — مسألة ومن دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض التي هو في وقتها أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة فابتدأ فأقيمت الصلاة - : فالواجب أن يبني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة، فان كان قد صلى منهار كعة فأكثر فكذلك، فاذا أتم هو صلاته جالس وانتظر سلام الامام فسلم معه * برهان ذلك أنه ابتداء الصلاة كما أمر، ومن فعل ما أمر فقد أحسن، وقد قال عز وجل: (ما على المحسنين من سبيل) فاذهو كذلك ثم وجدا ما مقرر علىه أن يأتيهم به، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الامام ليؤتم به» ولأنكاره عليه السلام على من صلى لنفسه والامام يصلي بالناس، فهذا لا يجوز إلا حيث أجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط. وليس ذلك إلا لمن له عذر فطول عليه الامام فقط، على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى. ولا يضره أن يكبر قبل إمامه اذا كان تكبيره بحق، ومخالفتنا يجيز لمن كبر ثم استخلف الامام من كبر بعده أن يأتيهم بهذا المستخلف الذي كبر مأموه قبله *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم والاعمش ^(١) كلاهما عن ابراهيم النخعي أنه قال في رجل دخل في مسجد ^(٢) يرى أنهم قد صلوا فصل ركعتين من المكتوبة ثم أقيمت الصلاة - : قال ابراهيم يدخل مع الامام فيصل ركعتين ^(٣) ثم يسلم ثم يجعل الباقيتين تطوعا. فقيل لابراهيم: ما شعرت أن أحدا يفعل ذلك ^(٤)؟ فقال ابراهيم: ان هذا كان يفعله من كان قبلكم ^(٥) *

قال على: هذا خبر عن الصحابة رضي الله عنهم وعن أكبر التابعين رحمة الله عليهم. وقد روي عن جماعة من التابعين رضي الله عنهم: أنهم كانوا يرون لمن

(١) في اليمينية «عن المغيرة بن مقسم عن الاعمش» وهو خطأ (٢) قوله «في مسجد» سقط من اليمينية (٣) في اليمينية «ثم صلى ركعتين وهو خطأ أو شبهه (٤) في اليمينية «يفعل هذا» (٥) قوله «من كان قبلكم» سقط من اليمينية وهو خطأ *

افتتح صلاة تطوع فأقيمت عليه الفريضة أن يدخلوا في المكتوبة وأصلين بتطوعهم بها، فإذا رأوا ذلك في التطوع فهو عندهم في المكتوبة أو وجب بلا شك: منهم نافع بن جبير بن مطعم والحسن وقتادة وغيرهم. وليس هذا قياساً، بل هو باب واحد، ونتيجة برهان واحد، كما ذكرنا. ولا يحل ذلك عندنا في التطوع، لما ذكرنا قبل من ^(١) انقطاعها إذا أقيمت الصلاة. وبالله تعالى التوفيق*

٣١٢ — مسألة ولا يجوز له أن يسلم قبل الامام إلا العذر، مثل أن يكون بدأ ^(٢) في قضاء صلاة فائتة أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها، فإن هذا يأتهم بالامام في صلاته التي هو فيها، فإذا أتمها سلم ثم دخل خلف الامام في الصلاة التي الامام فيها ^(٣)، فإذا سلم الامام قام فقصى ما بقى عليه منها*

لان رسول الله ﷺ إنما قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» والتي دخل فيها مكتوبة، فلا يجوز له قطعها، ولا يجوز له مخالفة الامام، ^(٤) لنهى النبي ﷺ عن ذلك بقوله: «بأى صلاتيك اعتددت» منكر على من فعل ذلك. ولقوله عليه السلام «انما الامام جنة، فلا تختلفوا عليه» فإذا قضى صلاته ففرض عليه الائتمام بالامام في الصلاة التي يصلها الامام، ولا سبيل له الى ذلك إلا بالسلم، فيسلم ولا بد، أو يكون ^(٥) مسافراً يدخل في صلاة مقيم ويخاف من لاعلم له إن قعد ينتظر سلام الامام ^(٦)، فهذا يسلم ولا بد، لانه

(١) كلمة «من» سقطت خطأ من اليمنية (٢) في اليمنية «دخل» بدل «بدأ» (٣) في اليمنية «في الصلاة وراعى الامام فيها» وهو خطأ (٤) في اليمنية «والتي دخل فيها مكتوبة فلا يجوز له مخالفة الامام» وما هنا اصح، وفي هذا الاستدلال مغالطة او غلط من ابن حزم، لان قوله صلى الله عليه وسلم «المكتوبة» انما يدل على الصلاة المكتوبة المعهودة التي أقيمت، ولو كان كما قال ابن حزم لحاء الحديث بخذف «ال» وهو واضح (٥) في المصرية ويكون بخذف الهمزة وهو خطأ (٦) في المصرية «ان قعد منتظراً السلام» وما هنا أوضح*

مضطر الى ذلك، ثم ياتم بالامام متطوعا، ونحو هذا. وبالله تعالى التوفيق.*
 ٣١٣ — مسألة فان كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يأتساعن
 ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة - فالتى بدأ بها باطل^(١)
 فاسدة، لا تجزئه، وعليه أن يدخل في التي أقيمت، ولا معنى لأن يسلم من
 التي بدأ، لانه ليس في صلاة. برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: «من عمل
 عملا ليس عليه أمرنا فهو رد». وهذا كان عليه فرض الصلاة في جماعة، لما
 نذره في بابه ان شاء الله تعالى، فاذا لم يفعل فقد عمل عملا ليس عليه أمر الله
 تعالى، فهو مردود.*

باب الاذان^(٢)

٣١٤ — مسألة لا يجوز^(٣) أن يؤذن للصلاة قبل دخول وقتها
 إلا صلاة الصبح فقط، فانه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار
 ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار^(٤) أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ويطلع
 الفجر قبل ابتداء الثاني في الاذان^(٥). ولا بد لها من أذان ثان بعد الفجر،
 ولا يجوز لها الاذان الذي كان قبل الفجر، لانه أذان سحر، لا أذان للصلاة.
 ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذي ذكرنا.*

فروينا^(٦) من طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهيدي عن عبد الرحمن
 ابن محمد المحاربي عن اسماعيل بن مسلم، قلت للحسن البصري: يا أبا سعيد، الرجل
 يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس؟ فغضب وقال: علوج فراغ لو أدر بهم عمر بن

(١) سبق المؤلف مرارا هنا وفي الاحكام انه يستعمل لفظ «باعتل» وصفا للمذكر
 والمؤنث على السواء، وهو جائز صحيح (٢) في اليمينية «الأذان» (٣) في المصرية «ولا يجوز»
 وحذف الواو احسن (٤) المنار: العلم يحمل للطريق أو للحدين الأرضيين من طين أو تراب،
 والمسار ايضا حجة الطريق. وما السى يؤذن عليها فهي المنارة والمئذنة (٥) في اليمينية
 قبل ابتداء الثاني الأذان (٦) في اليمينية «ورويننا» *

الخطاب لا وجع جنوبهم! من أذن قبل الفجر فأنما صلى أهل ذلك المسجد بأقامة لأذان فيه ^(١) *

وبه إلى محمد بن المثنى: عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الحسن ابن عمرو ^(٢) عن فضيل عن إبراهيم النخعي: أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر * وعن وكيع عن شريك عن علي بن علي ^(٣) عن إبراهيم النخعي قال: سمع علقمة ابن قيس مؤذناً بليل فقال: لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله ﷺ ^(٤)، لو نام على فراشه لكان خيراً له *

ومن طريق زيد الياحي ^(٥) عن إبراهيم النخعي قال: كانوا إذا أذن المؤذن بليل قالوا له: اتق الله وأعد أذانك *

قال علي: هذه حكاية عن الصحابة رضي الله عنهم وأكابر التابعين *

روينا ^(٦) من طريق أبي داود: ثنا أيوب بن منصور ثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد ^(٧) عن نافع مولى ابن عمر عن مؤذن لعمر بن الخطاب

(١) في اليمينية «لأذان فيها» وفيها أيضاً سقط في بعض كلمات من السند ومن الأثر وموضع ما يابض ونقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ١٥٠) عن الإمام القاسم بن ثابت السرقسطي في غريب الحديث اثرنا نحوه من طريق أبي سفيان السعدي - وهو طريف بن شهاب - عن الحسن: «انه سمع مؤذناً أذن بليل فقال: علوج تبارى الديوك، وهل كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما يطلع الفجر؟» ولقد اذن بلال بليل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فنادى: ان العبد قد نام» وإسماعيل بن مسلم في اسناد مارواه المؤلف يغلب على ظني أنه «إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري» وهو ضعيف وإن كان فقيهاً مفتياً. (٢) في اليمينية «عن سفيان الثوري ابن عمرو» وهو خطأ (٣) هو علي بن علي بن نجاد - بكسر النون وتخفيف الجيم الشكري، كان مالك بن دينار يسميه زاهر الرب، وقال الفضل بن دكين وعفان: «كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم» (٤) في اليمينية «سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٥) زيد - بالباء الموحدة مصغر - هو ابن الحارث بن عبد الكريم، والياحي نسبة إلى «يام» بطن من همدان. (٦) في اليمينية بخذف كلمة «روينا» وهو خطأ (٧) في اليمينية «بن أبي زياد» وهو خطأ *

يقال له مسروح أذن قبل الصبح فأمره عمر بأن ينادى: ألا إن العبد نام ^(١) *
ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق
السبيعي عن الأسود بن يزيد قال قلت لعائشة أم المؤمنين: متى توترين؟ قالت:
بين الأذان والإقامة، وما كانوا يؤذنون ^(٢) حتي يصبحوا ^(٣) *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا عبيد الله بن عمر ^(٤) أخبرني نافع قال:
ما كانوا يؤذنون حتي يطلع الفجر *

فهذه أقوال أئمة أهل ^(٥) المدينة: عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ونافع
وغيرهم، وهم أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم فوجد عملاً لا يدرى أصله، ولا يجوز
فيه دعوى نقل التواتر عن مثله أصلاً، لأن الروايات عن هؤلاء الثقات مبطله لهذه
الدعوى التي لا تصح، ولا يعجز عنها أحد *

والذي ذكرناه قول أبي حنيفة وسفيان الثوري *
وقال مالك والاوزاعي والشافعي: يؤذن لصلاة الصبح بليل. ولا
يؤذن لغيرها إلا بعد دخول الوقت *

قال: على احتج هؤلاء بالأخبار الثابتة من أن بلالاً كان يؤذن بليل ^(٦) *
قال على: وهذا حق، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان الصلاة،
ولا قبل الفجر بليل طويل، وكان يؤذن آخر بعد طلوع الفجر *
برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن

(١) انظر الكلام عليه مطولاً في نصب الراية (ج ١: ص ١٤٩) وشرح أبي داود
(ج ١: ص ٢٠٩ و ٢١٠). وسيدكره المؤلف بمقتل من طريق أبي داود مرفوعاً
وأن المؤذن بلال (٢) في المصرية «يؤذنون» وهو لحن (٣) قول الزبلي (ج ١: ص
١٤٩): «روى عن عائشة أنها قالت: ما كان المؤذن يؤذن حتي يطلع الفجر، أخرجه
أبو الشيخ الأصبهاني عن وكيع عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود عنها» (٤) في اليمنية
«عبد الله بن عمر» وهو خطأ (٥) كلمة «أهل» محدوفة من اليمنية (٦) قوله «قل
على: احتج» الى هنا سقط من اليمنية وهو خطأ *

أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير بن معاوية ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي^(١) عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره،^(٢) فانه يؤذن أو ينادي بليل ليرجع قائمكم، وينبه^(٣) نائمكم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب ابن ابراهيم ثنا حفص عن عبيد الله^(٤) بن عمر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق^(٥) عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: « اذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، قلت: ولم يكن^(٦) بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال: « إن بلالا أذن قبل طلوع الفجر، فأمر رسول الله ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام، ألا إن العبد نام، فرجع فنادى، ألا إن العبد نام » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني^(٧) ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: « أن النبي ﷺ كان اذا غزا بنا قوما لم يكن يغير^(٨) بنا حتى يصبح وينظر،

(١) في التمنية «أبي عثمان الهذلي» وهو خطأ (٢) كلمة « بليل » -حذفت في الأصلين وهو خطأ، وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٢٥٥) (٣) في البخاري « ولينبه » بزيادة اللام (٤) في التمنية « حفص بن عبيد الله » وهو خطأ (٥) كلمة «الصديق» ليست في التمنية (٦) في التمنية « فلم يكن » وهو خطأ ، والصواب ما هنا وهو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٠٥) (٧) في التمنية « الهذلي » وهو خطأ (٨) في البخاري (ج ١ ص ٢٥١) « بغزو » وما هنا هو رواية الأصيلي كما في الفتح (ج ٢ ص ٦١) *

فان سمع أذاناً كف عنهم، وان لم يسمع أذاناً أغار عليهم*
قال علي: فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز أن يكون قبل الفجر^(١)*
ورويناه أيضاً من طريق حفصة وعائشة أمي المؤمنين، فصار نقل تواتر
يوجب العلم؛*

وعن مالك بن الحويرث وسلمة الجرمي^(٢) مسنداً أيضاً*
ولم يأت قط في شيء من الآثار التي احتجوا بها ولا غيرها أنه عليه السلام
اكتفى بذلك الأذان لصلاة الصبح، بل في كلها وفي غيرها^(٣) أنه كان
هنا لك أذان آخر بعد الفجر، والقوم أصحاب قياس بزعمهم، ومن كبارهم
من يقول: إن القياس أولى من خبر الواحد، وهناتركوا قياس الأذان
للفجر على الأذان لسائر الصلوات، ولم يتعلقوا بخبر أصلاً - لا صحيح ولا
سقيم - في أن ذلك الأذان يحجز عن آخر لصلاة الصبح*

قال علي: ويقال لمن رأى أن الأذان^(٤) لصلاة الصبح يحجز قبل
الفجر: ^(٥) أخبرنا عن أول الوقت الذي يحجز فيه الأذان لها من الليل؟
فان لم يجدوا^(٦) حداً في ذلك لزمهم أن يحجز إثر غروب الشمس، لانه
ليل بلا شك، وهم لا يقولون بهذا*

فان قالوا: أول الأوقات التي يحجز فيها الأذان لصلاة الصبح من

(١) في اليمينية «فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز قبل الصلاة» (٢) سلمة، بفتح السين
المهملة وكسر اللام، والجرمي، بفتح الجيم وإسكان الراء وهو سلمة بن قيس بن نفع، صحابي
وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. وحديثه الذي أشار اليه المؤلف رواه البخاري وسيأتي
قريباً (٣) في المصرية «أو في غيرها» وهو خطأ (٤) في اليمينية «ويقال رأى
الأذان» وهو خطأ (٥) في اليمينية «قبل ثلث الليل» وسياق ما يأتي من الكلام يدل على
انه خطأ وأن الصواب ما هنا (٦) في اليمينية «يجدوا» بالجيم وما هنا أحسن وأصح*

الليل هو أثر نصف الليل الاول . أو قالوا : هو ^(١) في أول الثلث الآخر من الليل قلنا لهم : هذه دعوى مفتقرة الى دليل . ومثل هذا لا يحل القول به على الله تعالى في دينه . *

وهم يقولون : إن وقت صلاة العتمة يمتد ^(٢) الى وقت طلوع الفجر ، ويرون للحائض تطهر قبل الفجر أن تصلى العشاء ^(٣) الآخرة والمغرب ، فقد أجازوا الأذان لصلاة الصبح في وقت صلاة العتمة ، فمن أين لهم أن يخصوا بذلك بعض وقت صلاة العتمة ^(٤) دون جميع وقتها ؟ انعم ووقت صلاة المغرب أيضا ؟ فان قالوا : لا نجز ذلك إلا في آخر الليل . قيل لهم : ومن أين لكم هذا ؟ وليس هذا في شيء من الأخبار إلا الخبر الذي أخذنا به ، وهو الذى فيه تحديد وقت ذلك الأذان ^(٥) . والله تعالى التوفيق *

٣١٥ مسألة ولا تجزى ، صلاة فريضة في جماعة - اثنين فصاعداً - إلا بأذان وإقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أولنسيان ، متى قضيت ؛ السفر والحضر سوا في كل ذلك . فان صلى شيئاً ^(٦) من ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظهر والعصر بعرفة ، والمغرب والعتمة بمزدلفة ؛ ^(٧) فانهما يجمعان بأذان لكل صلاة وإقامة للصلايتين معاً ، للآثر في ذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ^(٨) ثنا البخاري ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي

(١) في اليمينية بخذف « هو » (٢) في اليمينية « ممتد » (٣) في اليمينية ويؤذن للحائض تطهر قبل الفجر العشاء « وهو سقط يفسد الكلام » (٤) في اليمينية بخذف « بعض » وفي المصرية بخذف صلاة فجمعنا بينهما (٥) في اليمينية « وتر ذلك الأذان » وهو خطأ سخي . (٦) في المصرية « شيء » على جعل « صلى » لما لم يسم فاعله (٧) في المصرية « بالمزدلفة » (٨) في اليمينية « إبراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ *

ثنا أيوب هو السخيتاني عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث قال : « أتينا رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه أنه عليه السلام قال لهم : « ارجعوا إلى أهلهم فأقيموا فيهم وعلوهم ومروهم ، وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ^(١) » *

وروينا ^(٢) أيضاً باسناد في غاية الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني أن عمرو بن سلمة الجرمي أخبره عن أبيه ، وكان وافد قومه على النبي ﷺ ، أن رسول الله ^(٣) ﷺ قال له : « صلوا صلاة كذا في حين كذا ^(٤) ، وصلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم قرآناً ^(٥) » *

قال علي : فصح بهذين الخبرين وجوب الأذان ولا بد ؛ وأنه لا يكون إلا بعد حضور الصلاة في وقتها ، عموماً لكل صلاة ، ودخلت الإقامة في هذا الأمر ، *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية ^(٦) هو اسماعيل عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « بين كل اذانين صلاة لمن شاء ^(٧) » *

وايضاً : فقد صرح أنه عليه السلام أمر بلالا بأن يوتر الإقامة كما نذكر بعد هنا إن شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٨) (٢) في الأصلين « ورويناه » وهو خطأ ظاهر
(٣) في اليمنية وكان يأذن قومه ان رسول الله ﷺ الخ وهو خطأ (٤) قوله « في حين كذا » سقط من اليمنية خطأ (٥) في اليمنية « أكبركم قرآناً » وهو تصحيف ، والحديث في البخاري (ج ٥ : ص ٣٠٦ و ٣٠٧) مطول (٦) في المصرية « ابن عينة وهو خطأ (٧) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٩٥) والحديث رواه باقي الجماعة *

ثنا محمد بن يوسف — هو الفريابي — ثنا سفيان — هو الثوري — عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال: «أتى رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجتما فاذا ثما أقيما ^(٢) ثم ليؤمكما أكبركما» *

فان قيل: إنما هذا في السفر. قلنا: لا، بل في الخروج، وهذا يقتضي الخروج من عنده عليه السلام لشأنهما، وهذا كله عموم لكل صلاة فرض: مقضية كما ذكرنا، أو غير مقضية. *

وقد جاء في هذا أيضا بيان يرفع التمويه والايهام، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: «شغلنا المشركون عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس يوم الخندق» ^(٣) قال: وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل ^(٤) فانزل الله تعالى: (وكفى الله المؤمنين القتال). فامر رسول الله بلالا فأذن للظهر فصلاها في وقتها، ثم أذن للعصر فصلاها في وقتها ^(٥)، ثم أذن للمغرب فصلاها في وقتها. *

(١) في البخارى «أتى رجلان النبي» بحذف «الى» (ج ١: ص ٢٥٧ و ٢٥٨)
 (٢) في اليمينية «وأقيما» وما هنا هو الموافق للبخارى (٣) في النسائي «شغلنا المشركون يوم الخندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس» (ج ١: ص ١٠٧) (٤) في المصرية بحذف «ما نزل» وفي اليمينية «قبل أن ينزل في الصلاة ما نزل» فصححناها من النسائي (٥) في النسائي «فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها، ثم أقام للعصر فصلاها كما كان يصليها في وقتها» وما هنا أحسن لأن النسائي جعل عنوان الباب على هذا الحديث «الأذان للفائت من الصلوات» ولعل رواية المؤلف عن رواية أخرى لسنن النسائي *

قال على وهذا الخبر زائد على كل خبر ورد في هذه القصة ، والاخذ بالزيادة واجب . *

ورويانا عن عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : صليت لنفسى الصلاة فنسيت أن أقيم لها ؟ قال عد لصلاتك أقم لها ثم أعد ^(١) . *
ومن طريق محمد بن المثني : ثنا ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : اذا نسيت الاقامة في السفر فأعد الصلاة . *

ومن قال بوجوب الاذان والاقامة فرضا أبو سليمان وأصحابه ، وما نعلم لمن لم يرد ذلك فرضا حجة أصلا ، ولولم يكن الاستحلال رسول الله ﷺ دماء من لم يسمع عندهم أذانا وأموالهم وسبلهم — : لكفى ^(٢) في وجوب فرض ذلك . وهو اجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة رضي الله عنهم بلا شك ، فهذا هو اجماع المقتطوع على صحته ، لا الدعاوى الكاذبة التي لا يعجز أحد عن ادعائها ، اذ لم يزع ^(٣) عن ذلك ورع أوحياه . وبالله تعالى التوفيق *

٣١٦ - مسألة ولا يلزم المنفرد اذان ولا إقامة ، فان أذن وأقام فحسن ، لان النص لم يرد بإيجاب الاذان إلا على الاثنين فصاعداً ، وانما قلنا : ان فعل فحسن ، ^(٤) لأنه ذكر الله تعالى ، وقديدعو الى الصلاة من لعله يسمعه من مؤمنى الجن ، ولا يجوز ^(٥) الا في الوقت *

٣١٧ - مسألة ولا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة ، وهذا لا خلاف فيه ، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وأيضاً فان النص قد جاء بان المرأة تقطع صلاة الرجل

(١) في اليمينية « ثم عد » (٢) في اليمينية « يكف » وهو خطأ (٣) في اليمينية « لم يردعه » (٤) قوله « لأن النص لم يرد » الى هنا سقط من اليمينية (٥) في المصرية « فلا يجوز » وما هنا أحسن *

إذا قامت أمامه ، على ما نذكر بعد هذا في بابها إن شاء الله تعالى ، مع قوله عليه السلام : «الامام جنة» وحكمه عليه السلام بأن تكون وراء الرجل ولا بد في الصلاة ، وإن الامام يقف أمام المأمومين ولا بد ، أو مع المأموم في صف واحد على ما نذكر إن شاء الله تعالى في مواضعه . ومن هذه النصوص يثبت بطلان امامة المرأة للرجل وللرجال يقينا *

٣١٨ — مسألة فإن حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن . لما قد صح من أنهن كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ وهو عالم بذلك *
٣١٩ — مسألة فإن صلين جماعة وأمتن ^(١) امرأة منهن فحسن لانه لم يأت نص يمنع من ذلك : ولا يقطع بعضهن صلاة بعض ، لقول رسول الله ﷺ : «خير صفوف النساء آخرها» ^(٢) *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري ^(٣) عن مسيرة بن حبيب النهدي — هو أبو خازم ^(٤) — عن ريطة الحنفية : أن عائشة أم المؤمنين أمتن في صلاة الفريضة ^(٥) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن زياد بن لاحق ^(٦) عن تيممة بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت نساء في الفريضة في المغرب ، وقامت وسطهن ، وجهرت بالقراءة : *

(١) في اليمينية «فأمتن» ^(٢) في اليمينية بخذف قوله «آخرها» وهو خطأ . وفي المصرية «في أن خير صفوف النساء آخرها» وزيادة «في أن» لاداعي اليها ولا معنى لها . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) وأبي داود (ج ١ : ص ٢٥٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة (٣) قوله «روينا من طريق» إلى هنا سقط من اليمينية خطأ ^(٤) في اليمينية «مسيرة بن حبيب الهذلي» وهو خطأ . وفي الاصلين «أبو خازم» بالخاء المهملة وهو تصحيف ، وصحته بالخاء المعجمة (٥) رواه الدارقطني (ص ١٥٥) من طريق سفيان ونسبه شارحه إلى مصنف عبد الرزاق وحكي تصحيحه عن النووي وهو صحيح . (٦) في اليمينية «زيد بن الاحوص» ولا أعرف أيتهما أصح ولم أجده ترجمته ولا تيممة بنت سلمة فيبحث عنهما *

وعن عبد الرزاق ^(١) عن سفيان الثوري عن عمار الدهني ^(٢) عن حبيزة بنت حصين ^(٣) قالت: امتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت بيننا: ^(٤) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن - وهي خيرة، ^(٥) هو اسمها، ثقة مشهورة - حدثهم: أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمن ^(٦) في رمضان، وتقوم معهن في الصف ^(٧) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن عائشة أم المؤمنين كانت تؤم النساء في التطوع وتقوم وسطهن في الصف ^(٨) . *

(١) قوله «عن عبد الرزاق» سقط من اليمينية (٢) بفهم الدال المهملة وإسكان الهاء وبعدها نون (٣) حبيزة وحصين بالتصغير فيهما (٤) رواه ابن سعد (ج ٨ : ص ٣٥٦) عن سفيان، ورواه الدارقطني (ص: ١٥٥) من طريق عبد الرحمن عن سفيان، وقال شارحه: «أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما والشافعي في مسنده قالوا ثلاثهم: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني» الخ ثم نقل عن النووي تصحيحه . وابن سعد والدارقطني لم يبينوا أن كان سفيان هو ابن عيينة أو الثوري، وكلاهما يروى عن عمار الدهني، والظاهر أنه ابن عيينة لأن ابن سعد لم أجد ما يدل على أنه يروى عن الثوري، وقد صرح ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) أنه ابن عيينة في اسناد عبد الرزاق والدارقطني، فيظهر لي أن المؤلف خطأ في زعمه أنه الثوري ويؤيد هذا أن الحديث في مسند الشافعي المطبوع بهامش الام (ج ٦: ص ٨٢ وفيه «أخبرنا ابن عيينة» (٥) في اليمينية «عن الحسن بن أبي الحسن» الخ بحذف «ام» وهو خطأ . وخيرة بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء وفتح الراء (٦) في المصرية «تؤمن» وهو خطأ (٧) هذا الاثر نقله شارح الدارقطني (ص: ١٥٥) عن مصنف ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد عن قتادة (٨) روى الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٠٣ و ٢٠٤) من طريق ليث عن عطاء عن عائشة «أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن» *

وعن عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: تؤم المرأة النساء في التطوع ^(١)؛ تقوم وسطهن . *
وروى عن ابن عمر: أنه كان يأمر جارية له تؤم نساءه ^(٢) في ليالي رمضان *

ومن التابعين: رونا ^(٣) عن ابن جريج عن عطاء، وعن ابن مجاهد عن أبيه، عن سفیان الثوري عن ابراهيم النخعي والشعبي، وعن وكيع عن الربيع ^(٤) عن الحسن البصري، قالوا كلهم بإجازة إمامة المرأة للنساء وتقوم وسطهن. قال عطاء ومجاهد والحسن: في الفريضة والتطوع، ولم يمنع من ذلك غيرهم، وهو قول قتادة والاوزاعي وسفيان الثوري وإسحاق وأبي ثور وجمهور أصحاب الحديث؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ابن حنبل وداود وأصحابهم *

وقال سليمان بن يسار ومالك بن أنس: لا تؤم المرأة النساء في فرض ولا نافلة. وهذا قول لا دليل على صحته، وخلاف لطائفة من الصحابة لا يعلم لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف؛ وهم يشيعون هذا إذا وافق تقليدهم * بل صلاة المرأة ^(٥) بالنساء داخل تحت قول رسول الله ﷺ «إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة» *

فان قيل: فهلا جعلتم ذلك فرضاً، بقوله عليه السلام: «إذا حضرت الصلاة فليؤمكم أكرمكم»؟ قلنا: لو كان هذا لكان جائزاً أن تؤمنا، وهذا محال، وهذا خطاب منه عليه السلام لا يتوجه البتة إلى نساء لا رجل معهن،

(١) قوله «في التطوع» سقط من اليمنية (٢) في المصرية «بنسائه» (٣) كلمة «روينا» سقطت من المصرية (٤) الربيع هو ابن صبيح، وكلاهما بالتكثير، وهو مختلف في ضعفه والراجح أنه لا بأس به مع صلاحه وصدقه، ولم يكن الحديث من صناعته فكان يهيم فيما يرى كثيراً كما قال ابن حبان (٥) في اليمنية «كل صلاة المرأة» *

لانه لحن في العربية متيقن، ومن المحال الممتنع أن يكون عليه السلام يلحن *
 ٣٢٠ — مسألة ولا اذان على النساء ولا اقامة، فان اذن وأقمن

فحسن. برهان ذلك أن أمر رسول الله ﷺ بالاذان إنما هو لمن افترض عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في جماعة، بقوله عليه السلام: « فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » وليس النساء ممن أمرن بذلك. فاذا هو قد صح فالأذان ذكر الله تعالى، والاقامة كذلك، فهما في وقتها فعل حسن وروينا عن ابن جريج عن عطاء: تقيم المرأة لنفسها. وقال طاوس: كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم ^(١) *

٣٢١ — مسألة ولا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأئمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد، إذا عرف أنهم يردن الصلاة ولا يحل لهن أن يخرجن متطيبات ولا في ثياب حسان، فان فعلت فليمنعها، وصلاتهن في الجماعة أفضل من صلاتهن منفردات *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أنى وعبد الله بن إدريس قال ثنا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ^(٢) » *

وبه الى مسلم: ثنا حرمله بن يحيى ثنا ابن وهب أنا يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا تمنعوا نساءكم المساجد اذا استأذنكم ^(٣) » اليها *

(١) الى هنا آخر المجلد الأول الذي تفضل باعارته لنا الرجل الكامل النبيل السيد محمد نصيف مين أعيان جدة وهذا الجلد هو الذي كنا نشير اليه باسم «النسخة اليعمنية» اه ادارة (٢) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٢٩) (٣) في الاصل «لا تمنعوا إماءكم المساجد ان استأذنكم» وصحجناه من مسلم (ج ١ ص ١٢٩) *

فقال له بلال ابنه؛ والله لنمنعن، فأقبل عليه عبدالله بن عمر فسهب سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط، قال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعن*.

وبه الى مسلم: ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا النساء من الخروج بالليل الى المساجد»^(١) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفیان - هو ابن عيينة - عن محمد ابن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولا يخرجن إلا وهن ثقلات» *

قال علي: والتفلة السيئة الريح والبرة^(٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً»^(٣) *

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف

(١) في مسلم «من الخروج الى المساجد بالليل» (٢) الحديث رواه أبو داود أيضاً (ج ١: ص ٢٢٢) ونسبه في المتن (الشوكاني ج ٣: ص ١٦٠) لسنند أحمد. والتفلة بفتح التاء وكسر الفاء وفتح اللام. (٣) في مسلم (ج ١: ص ١٣٠) *

النساء متلفعات^(١) بمروطهن ما يعرفن من الغلس^(٢) *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي^(٣) - هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر عن رسول الله ﷺ قال خير صفوف الرجال المتقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المتقدم، وخيرها المؤخر، يامعشر النساء إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال، من ضيق الازر،^(٤) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق حدثني ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عمرو - هو أبو معمر - ثنا عبد الوارث بن سعيد - هو الثوري - ثنا أيوب - هو السخيتي - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: لو تركنا هذا الباب للنساء فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات^(٥) *
و به الى أبي داود، حدثنا قتبية ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث^(٦)
عن بكير - هو ابن الأشج - عن نافع قال: ^(٧) إن عمر بن الخطاب كان ينهى

(١) حكي الزرقاني في شرح الموطأ (ج ١: ص ١٩) انه رواه يحيى وجماعة بقاء بن ورواه كثيرون «متلفعات» بقاء ثم عين مهملة وعزاء عياض لأكثر رواة الموطأ. (٢) الحديث رواه أيضاً الشيخان وغيرهما. من طريق مالك. (٣) في الأصل «حسن بن علي» وهو خطأ (٤) هذا اسناده صحيح، وقدرناه أيضاً احمد في مسنده (ج ٣: ص ٢٩٣) عن عبد الصمد عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو اسناده صحيح. وفي لفظ احمد «المتقدم» في الموضعين بدل «المتقدم» ولعله أصح. ولم أجد حديث جابر في غير هذين الكتابين - المحلى والمسند - وروى مسلم (ج ١: ص ١٢٩) وأبو داود (ج ١: ص ٢٥٣) من حديث ابن هريرة مرفوعاً «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» ورواه أيضاً الدارمي والترمذي والنسائي وابن ماجه (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٧٥) وكذا الذي بعده (٦) في الأصل «عن عمر بن الحارث» وهو خطأ (٧) في الأصل «عن بكير ابن الأشج أن عمر بن الخطاب الخ والتصحیح من أبي داود *

أن يدخل من باب النساء *

قال علي: لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين^(١) بتعب لا يجدى عليهن زيادة فضل أو يحطهن من الفضل، وهذا ليس نصحاً، وهو عليه السلام يقول: «الدين النصيحة» وحاشاله عليه السلام من ذلك؛ بل هو أنصح الخلق لأئمة، ولو كان ذلك لما افترض عليه السلام أن لا يمنعن، ولما أمرهن بالخروج تفلات. وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض *

وقال أبو حنيفة ومالك: صلاتهن في بيوتهن أفضل. وكره أبو حنيفة خروجهن إلى المساجد لصلاة الجماعة وللجمعة وفي العيدين، ورخص للعجوز خاصة في العشاء الآخرة والفجر، وقد روى عنه أنه لم يكره خروجهن في العيدين *

وقال مالك: لا تمنعن من الخروج إلى المساجد، وأباح للمتجالة^(٢) شهود العيدين والاستسقاء، وقال: تخرج الشابة إلى المسجد المرة بعد المرة، قال: والمتجالة تخرج إلى المسجد ولا تكثر التردد *

قال علي: وشغب من كره ذلك برواية رويها عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: لورأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل^(٣) *

وبحديث روى عن عبد الحميد بن المنذر الانصارى عن عمته أوجدته

(١) رسم في الأصل بدون نقط، وهذا أقرب ما يناسب رسمه (٢) التجال التعاضم وتجالت المرأة أي استت وكبرت فهي متجالة (٣) متفق عليه، وانظر الشوكاني (ج ٣: ص ١٦١) وصحيح مسلم (ج ١: ص ١٣٠) *

أم حميد أن النبي ﷺ قال: «أن صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك معي»^(١) .

(١) نقل ابن الأثير في أسد الغابة (ج ٥ : ص ٥٧٨) عن ابن أبي عاصم «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي عن أبيه عن جدته أم حميد أنها قالت : قلت يا رسول الله ، يمنعنا أزواجنا أن نصلي معك ، ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن ، وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » وذكره ابن حجر في الإصابة (ج ٨ : ص ٢٢٦) ونسبه أيضا إلى بقي بن مخلد من هذا الطريق — ووقع فيها «تي» بالثناة وصوابه «بي» بالموحدة . وروى أحمد في المسند (ج ٦ : ص ٣٧١) «ثنا هرون ثنا عبد الله ابن وهب قال حدثني داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الأنصاري عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدي قال فأمرت فبني لها مسجداً أقصى شيء من بيتهما وأظلمه ، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل» ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢ : ص ٧٩١) من طريق هارون بن معروف عن ابن وهب — ووقع فيه «ابن وهيب» وهو خطأ — ونسبه ابن حجر في الإصابة من هذا الطريق إلى ابن أبي خيثمة . وهذا اسناد صحيح . داود بن قيس ثقة حافظ ، وعبد الله بن سويد الأنصاري الحارثي له صحبة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ويظهر من كلام ابن حجر أنه يرجح أن يكونا شخصين : أحدهما صحابي ، والآخر تابعي وهو الذي هنا وعمته أم حميد ، وعلى كل فهو ثقة ، والحديث صحيح . ونقل الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن ابن حجر أنه قال : «اسناده حسن» ويؤيد معناه ما رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٩) من طريق يزيد بن هرون عن العوام بن حوشب «حدثني حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن» قال الحاكم : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعا بالعوام ابن حوشب ، وقد صح سماع حبيب من ابن عمر ، ولم يخرجاه فيه الزيادة : وبيوتهن خير لهن» ووافقه الذهبي . ثم روى له الحاكم شاهدا مرفوعا «خير مساجد النساء قمر بيوتهن» من

وبحديث روى من ط يق عبد الله بن رجاء الغداني ^(١) أنا جرير بن حازم عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ قال: «لأن تصلى المرأة في مخدعها أعظم لأجرها من أن تصلى في بيتها، وأن تصلى في بيتها أعظم لأجرها من أن تصلى في دارها، وأن تصلى في دارها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد قومها، وأن تصلى في مسجد قومها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد جماعة، وأن تصلى في مسجد جماعة خير لها من أن تخرج إلى الصلاة يوم العيد». *

وقال بعضهم: لعل أمر رسول الله ﷺ بخروجهن يوم العيد إنما كان أرباباً للعدو لقلّة المسلمين يومئذ ليكثروا في عين من يراهم *

قال على: وهذه عظيمة، لأنها كذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول بلا علم، وهو عليه السلام قدين أن أمره بخروجهن ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحيض المصلى، فأف لمن كذب قول النبي ﷺ واقترى كذبة برأيه! ثم إن هذا القول مع كونه كذباً بحتاً ^(٢) فهو بارد سخيف جداً، لأنه عليه السلام لم يكن بحضرة عسكر فيهرب عليهم، ولم يكن معه عدو إلا المنافقون ويهود المدينة، الذين يدرون أنهم نساء، فاعجبوا لهذا التخليط !! *

قال على: أما ما حدثت عائشة فلاحجة فيه لوجوه: *

أولها: أنه عليه السلام لم يدرك ما أحدثن، فلم يمنعن، فإذا لم يمنعن فمنعهن بدعة وخطأ، وهذا كما قال تعالى: (يأينس النبي من يأت منكّن

حديث دراج ابن السمح عن السائب عن مولاته أم سلمة، وإسناده حسن (١) بضم النين المعجمة وفتح الدال المخففة نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة وهو صدوق أتى عليه أبو زرعة وقال أبو حاتم «كان ثقة رصياً» وقال ابن المديني «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء» (٢) في الأصل — وهو النسخة المصرية وحدها — «كذب بحت» وهو لحن *

بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) . فما اتين قط بفاحشة مبينة ، ولا ضوعف لهن العذاب والحمد لله رب العالمين . وكقوله تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) فلم يؤمنوا فلم يفتح عليهم . *

وما نعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتاج بقول قائل : لو كان كذا : لكان كذا — : على إيجاب المالم يكن ، الشيء الذي لو كان لكان ذلك الآخر *
 ووجه ثان : وهو أن الله تعالى قد علم ما يحدث النساء ، ومن أنكر هذا فقد كفر ، فلم يوح قط إلى نبيه صلى الله عليه وسلم بمنعهن من أجل ما استحدثته ، ولا أوحى تعالى قط إليه : أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهن من المساجد ، فاذم يفعل الله تعالى هذا فالتعلق بمثل هذا القول هجئة وخطأ *

ووجه ثالث : وهو أننا ما ندري ما أحدث النساء بمالم يحدثن في عهد رسول الله ﷺ ، ولا شيء أعظم في أحداثهن من الزنا ، فقد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ ، ورجم فيه وجلد ، فما منع النساء من أجل ذلك قط ، وتحريم الزنا على الرجال كتحريمه على النساء ولا فرق ، فما الذي جعل الزنا سبياً يمنعهن من المساجد ؟ ! ولم يجعله سبياً إلى منع الرجال من المساجد ؟ ! هذا تعليل ما رضى الله تعالى ولا رسوله ﷺ *

ووجه رابع : وهو أن الأحداث إنما هو لبعض النساء بلا شك دون بعض ، ومن المحال منع الخير عن من لم يحدث من أجل من أحدث ، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيسمع له ويطاع ، وقد قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى) . *

ووجه خامس : وهو أنه إن كان الأحداث سبياً إلى منعهن من

المسجد فالأولى ان يكون سببا الى منعهم من السوق ومن كل طريق بلا شك ، فلم خص هؤلاء القوم منعهم من المسجد من أجل إحدائهم ، دون منعهم من سائر الطرق؟! بل قد أباح لهم أبو حنيفة السفر وحدها ، والمسير في الفياق والفلات مسافة يومين ونصف ، ولم يكره لها ذلك ، وهكذا فليكن التخليط . *

ووجه سادس : وهو أن عائشة رضى الله عنها لم تمنعهم من أجل ذلك ، ولا قالت : امنعوهن لما أحدثن ، بل أخبرت أنه عليه السلام لو عاش لمنعهن ، وهذا هو نص قولنا ، ونحن نقول : لو منعهم عليه السلام لمنعناهن ، فاذ لم يمنعهم فلا تمنعهم ، فاحصلوا إلا على خلاف السنن وخلاف عائشة رضى الله عنها ، والكذب بايهاهم من يقلدهم أنها منعت من خروج النساء بكلامها ذلك ، وهى لم تفعل . نعوذ بالله من الخذلان : *

وأما حديث عبد الحميد بن المنذر فهو مجهول لا يدري من هو ؟ ولا يجوز أن ترك روايات الثقات المتواترة برواية من لا يدري من هو *
وأما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط ، وليس بحجة ، هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس وغيره ^(١) .

ثم لو صح هذا الخبر وخبر عبد الله بن رجاء الغداني - وهما لا يصحان - لكان على أمورهما ^(٢) معارضة للاخبار الثابتة التي أوردنا ، ولأمره عليه السلام بخروجهن ، حتى ذوات الخدور والحيض الى مشاهدة صلاة العيد ، وأمر من لاجلباب لها أن تستعير من غيرها جلبابا لذلك *

ولما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثني أن عمرو بن عاصم الكلبي حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله

(١) سبق الكلام عليه وأنهم وثقوه وقد احتج به البخارى (٢) كذا بالأصل

ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، و صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها ^(١) » *

قال علي : يريد بلا شك مسجد محلتها ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لو أراد عليه السلام مسجد بيتها لكان قائلا : صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها ، وحاشا له عليه السلام أن يقول المحال ، فاذا ذلك كذلك فقد صح أن أحد الحكمين منسوخ: *

إما قوله: « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » وحضه عليه السلام على خروجهن الى العيد والى المسجد — : منسوخ بقوله : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ومن خروجها الى صلاة العيد » وإما قوله عليه السلام: « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدنا ، و صلاتها في مسجدنا أفضل من خروجها الى صلاة العيد » منسوخ بقوله عليه السلام: « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » وحضه على خروجها الى صلاة العيد ، *

لا بد من أحد هذين الأمرين ، ولا يجوز أن نقطع على نسخ خبر صحيح إلا بحجة *

فنظرنا في ذلك فوجدنا خروجهن الى المسجد والمصلين عملا زائدا على

(١) هكذا رواه المؤلف « و صلاتها في مسجدنا » وقد تصحفت عليه السكامة والحديث في أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٣) بلفظ « و صلاتها في نخدعها » وكذلك نقله الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن أبي داود ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٠٩) من طريق عمرو بن عاصم السكاني ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . ومورق بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة . والمخدع — بضم الميم وتفتح وتكسر مع فتح الدال في الكل — هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير يحفظ فيه الأمتعة النفيسة *

الصلاة، وكلفة في الاسحار والظلمة والزحمة^(١) والهواجر الحارة، وفي المطر والبرد، فلو كان فضل هذا العمل الزائد منسوخا لم يخل ضرورة من أحد وجهين لاثالث لهما: إما أن تكون صلاتها في المسجد والمصلى مساوية لصلاتها في بيتها، فيكون هذا العمل كله لغوا وباطلا، وتكلفا وعناء ولا يمكن غير ذلك أصلا، وهم لا يقولون بهذا، أو تكون صلاتها في المساجد والمصلى منحة الفضل عن صلاتها في بيتها كما يقول المخالفون، فيكون العمل المذكور كله أثما حاطا من الفضل ولا بد، اذ لا يحط من الفضل في صلاة ما عن تلك الصلاة بعينها عمل زائد إلا وهو محرم، ولا يمكن غير هذا؛ وليس هذا من باب ترك أعمال مستحبة في الصلاة، فيحط ذلك من الاجر لو عملها، فهذا لم يأت باثم لكن ترك أعمال بر، وأما من عمل عملا تكلفه في صلاته فأثلف بعض أجره الذي كان يتحصل له لو لم يعمل، وأحبط بعض عمله: فهذا عمل محرم بلا شك، لا يمكن غير هذا؛ وليس في الكراهة اثم أصلا، ولا احباط عمل، بل فيه^(٢) عدم الاجر والوزر معاً؛ وإنما الاثم إحباط على الحرام فقط^(٣) *

وقد اتفق جميع أهل الارض أن رسول الله ﷺ لم يمنع النساء قط الصلاة معه في مسجده إلى أن مات عليه السلام، ولا الخلفاء الراشدون بعده، فصح أنه عمل غير منسوخ، فاذا شك في هذا فهو عمل بر، ولولا ذلك ما أقره عليه السلام، ولا تركن يتكلفه بلا منفعة، بل بمضرة، وهذا العسر والاذى، لا النصيحة، واذا شك في هذا فهو الناسخ وغيره المنسوخ. هذا الوصح ذاك الحديثان، فكيف وهما لا يصحان *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة:

(١) الزحمة الزحام وهي فصيحة (٢) الأحسن أن يكون «فيها» (٣) كذا في الأصل

أن عمر بن الخطاب أمر سليمان بن أبي حثمة ^(١) أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان ^(٢) *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : أن عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها : والله انك لتعلمين أني ما أحب هذا ، فقالت : والله لا أنتهي حتى تنهاني ! قال عمر : فاني لا أنهاك ، فلقد طعن عمر يوم طعن وانها لفي المسجد ^(٣) *

قال علي : ما كان أمير المؤمنين يمتنع من نهيا عن خروجها الى المسجد لو علم أنه لا أجر لها فيه ، فكيف لو علم أنه يحط من أجرها ويحبط عملها . ولا حجة لهم في قوله لها : إني لا أحب ذلك ، لأن ميل النفس للاثم فيه ، وقد علم الله تعالى أن كل مسلم — لولا خوف الله تعالى لأحب الأكل اذا جاع في رمضان ، والشرب فيه اذا عطش ، والنوم في الغدوات الباردة في الليل القصير عن القيام الى الصلوات ، ووطء كل جارية حسناء يراها المرء ، فحبب المرء الشيء المحظور لاجر عليه فيه ، ولا يقدر على صرف قلبه عنه ، وانما الشأن في صبره أو عمله فقط ، قال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم) *

(١) في نسخة من المنسوخ عن الأصل «سليمان بن أبي خيثمة» وفي أخرى «سليمان بن أبي حمد» وكلاهما خطأ (٢) رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٥ : ص ١٦ و ١٧) عن يزيد ابن هرون عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه ، وهو اسناد صحيح والذي هنا منقطع * (٣) هذا مرسل ، لأن الزهري لم يدرك عمر ، ورواه ابن سعد في الطبقات بمعناه (ج ٨ : ص ١٩٥) عن الواقدي عن معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وهو موصول والواقدي فيه ضعف ، ونقل ابن حجر نحوه في الاصابة (ج ٨ : ص ١٣٧) عن ابن منده من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن سالم *

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن عمرو الثقفي عن عرجة^(١): أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان، فيجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً، فأمرني فأتمت النساء *

قال علي: والشوَاب وغيرهن سواء. وبالله تعالى التوفيق *

٣٢٢ — مسألة ولا يؤذن ولا يقام لشيء من النوافل، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد، ولا لصلاة فرض على الكفاية، كصلاة الجنازة، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة. وهذا مما لا يعلم فيه خلاف إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان والإقامة لصلاة العيدين، وهو بدعة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بأذان ولا إقامة لشيء من ذلك، على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى *

قال علي: الأذان والإقامة أمر بالمجئء إلى الصلاة، وليس يجب ذلك إلا في الفرائض المتعينة، ولا يلزم ذلك في النوافل، فلا أذان فيها ولا إقامة وإعلام الناس بذلك تنبيه على خير، وقد جاء ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى *

٣٢٣ — مسألة، ولا يجوز أن يؤذن ويقيم إلا رجل بالغ عاقل مسلم مؤدٍ لألفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذانه لسكر أو نحو ذلك، فإذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده، ويجزئ أذان الفاسق، والعدل أحب إلينا، والصيت أفضل * برهان ذلك أن النساء لم يخاطبن بالأذان للرجال، لقول رسول الله ﷺ: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»، أو أكثركم قرأنا «فإنما أمر

(١) أما عرجة فهو ابن عبد الله الثقفي ويقال السلمي، وأما عمرو الثقفي ومحمد بن عمار فلم أعرفهما؛ والأثر لم أجده من رواية أخرى *

بالأذان من ألزم الصلاة في جماعة، وهم الرجال فقط، لا النساء على ما ذكرنا قبل *
والصبي والمجنون والذاهب (١) العقل بسكر غير مخاطبين في هذه
الأحوال، وقد قال النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر الصبي والمجنون
والنائم. والأذان مأثور به كما ذكرنا، فلا يجزىء أدائه إلا من مخاطب
به بنية أدائه ما أمر به، وغير الفرض لا يجزىء عن الفرض *

فان قيل: فانكم تجيزون لمن أذن لأهل مسجد أن يؤذن لأهل مسجد
آخر في تلك الصلاة نفسها، وهذا تطوع منه *
قلنا: نعم، وهو وإن كان تطوعاً منه، فهو من أحدهم المأمورين بإقامة
الأذان والامامة والاقامة لمن معه، فهو في ذلك كله مؤدى فرض، وإذا
تأدى الفرض، فالأذان فعل خير لا يمنع الصديان منه، لأنه ذكر لله تعالى
وتطوع وبر *

وأما الكافر فليس أحداً ولا مؤمناً، وإنما ألزمنا أن يؤذن لنا أحداً *
وأما من لم يؤد ألقاظ الأذان متعمداً فلم يؤذن كما أمر، ولا أتى بألقاظ
الأذان التي أمر بها، فهذا لم يؤذن أصلاً *
فان لم يقدر على أكثر من ذلك للثغة أو لكثرة أجزاء أذانه، لقول
الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فهذا غير مكلف إلا ما قدر عليه
فقط، وسواء كان هنالك من يؤدى ألقاظ الأذان أو لم يكن، وكان أفضل
لو أذن المحسن *

وأما الفاسق فانه أحداً بلا شك، لأنه مسلم، فهو داخل تحت قوله
عليه السلام: «ليؤذن لكم أحداً» ولا خلاف في اختيار العدل *
وأما الصيت: فلان الأذان أمر بالمجىء إلى الصلاة: فاسماع المأمورين

(١) في نسخة منسوخة من الأصل «والزاهل» ولعل صوابها «والذاهل»

أولى، ولقول رسول الله ﷺ لأبي مخذورة: «ارجع فارفع صوتك»^(١) وهذا أمر برفع الصوت. فلو تعدد المؤذن أن لا يرفع صوته لم يجزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمشقة لم يلزمه، لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال عليه السلام ما قد ذكرناه باسناد: «إذ نادى بالصلاة ادبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين» فالاجتهاد في طرد الشيطان فعل حسن. وبالله تعالى التوفيق *

وصح عن النبي ﷺ: «لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جان ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» رويناه من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة^(٢) المازني الانصاري عن أبيه عن ابي سعيد الخدري مسنداً. وبالله تعالى التوفيق *

٣٢٤ — مسألة ولا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً، فإن كان ذلك فالمؤذن هو المبتدىء، والداخل عليه مسمى لا أجر له، وما يبعد عنه الاثم، والواجب منعه. فإن بدءاً معاً فالأذان للصيت الاحسن تأدية. وجائز أن يؤذن جماعة واحداً بعد واحد للمغرب وغيرها سواء في كل ذلك، فإن تشاحوا وهم سواء في التأدية والصوت والفضل والمعرفة بالاوقات أقرع بينهم، سواء عظمت أقطار المسجد أو لم تعظم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا سعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»^(٣) *

(١) ستأتي بعض طرق حديث ابي مخذورة في المسألة رقم ٣٣١ والطريق التي فيها هذه الكلمة رواها ابو داود (ج ١ : ص ١٩٢) بلفظ «ثم ارجع فد من صوتك»
(٢) في الأصل «ابن ابي ربيعة» وهو خطأ، صحناه من الموطأ (ص ٢٣) ومن التهذيب.
(٣) في البخاري (ج ١ : ص ٢٥٣) *

قال علي: لو جاز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهام لغواً لا وجه له ، وحاش لله من هذا ، ولو كان الصف الاول لمن بادر بالمجيء لكان الاستهام لا معنى له ، لانه لا يمنع أحد من البدار ، وانما الاستهام فيما يضيق فلا يحمل الا بعض الناس دون بعض ، لا يمكن البتة غير هذا . وقد أقرع سعد بن أبي وقاص بين المتشاحين في الاذان ، اذ قتل المؤمن يوم القادسية ولو جاز اذان اثنين فصاعداً لكان أصحاب رسول الله ﷺ أحق الناس بان لا يضيعوا فضله ، فما فعلوا ذلك ، وما كان لرسول الله ﷺ إلا مؤذانان فقط *
 ٣٢٥ — مسألة ويجزى الاذان والاقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة وجنبا والى غير القبلة . وأفضل ذلك أن لا يؤذن إلا قائماً الى القبلة على طهارة . وهو قول أبي حنيفة وسفيان ومالك في الاذان خاصة وهو قول داود وغيرهم في كل ذلك *

وانما قلنا ذلك لانه لم يأت عن شيء من هذا نهى من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فصح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فهو مباح . وانما تخيرنا أن يؤذن ويقيم على طهارة قائماً الى القبلة لانه عمل أهل الاسلام قديماً وحديثاً *

٣٢٦ — مسألة ومن عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى ، وإن سمع عاطساً يحمد الله تعالى ففرض عليه أن يشمته في أذانه واقامته ، وان سلم عليه في أذانه واقامته ففرض عليه أن يرد بالكلام *

ثم الكلام المباح كله جائز في نفس الاذان والاقامة *
 قال الله تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) فلم يخص تعالى حالاً من حال *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) قال: «إذ عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال؛ وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم» ^(٢) فلم تخص النصوص حال الاذان والاقامة من غيرهما، ولا جاء نهى قط عن الكلام في نفس الاذان، وما نعلم حجة لمن منع ذلك أصلاً * فان قالوا: قسناه على الصلاة. قلنا: فاتم تجيزون الاذان بلا وضوء؛ فإين قياسه على الصلاة؟! *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: «رأيت بلالا يؤذن ويدور، فأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة حمراء» ^(٣) *

ورويناه عن وكيع عن محمد بن طلحة عن جامع بن شداد عن موسى ابن عبد الله بن يزيد الخطمي ^(٤) عن سليمان بن صرد ^(٥) صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يؤذن للعسكر فكان يأمر غلامه في أذانه

(١) في أبي داود (ج ٤: ص ٤٦٧) «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) قال المنذرى «وأخرجه البخارى والنسائى» نقله شارح أبى داود (٣) رواه احمد في المسند (ج ٤: ص ٣٠٨) عن عبد الرزاق، ورواه الترمذى (ج ١: ص ٤١) عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقيل حسن صحيح. ورواه الدارمى (ص ١٤١) عن محمد بن يوسف عن سفيان ومن طريق أخرى ثم قال «حديث الثورى اصح» وانظر الكلام على الحديث وطريقه في البيهقى (ج ١: ص ٣٩٥ و ٣٩٦) وفي الشوكانى (ج ٢: ص ٢٨ الى ٣١) وادرجه جحيفة بالتصنيف، ووقع في الشوكانى - دبيع الادارة المنيرة - بالتكبير خطأ (٤) بفتح الخاء المعجمة واسكان العاء المهملة (٥) بضم الصاد المهملة وفتح الراء. وسليان هذا قتل في حربه مع ابن زياد سنة ٦٥ وله ٩٣ سنة، وكان له سن عالية وشرف في قومه *

بالحاجة (١) *

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح (٢) عن الحسن البصري قال : لا بأس أن يتكلم في أذانه للحاجة *

وعن وكيع عن سفیان الثوري عن نسير بن ذعلوق : (٣) رأيت ابن عمر يؤذن على بعيره *

٣٢٧ — مسألة ولا تجوز الأجرة على الأذان ، فان فعل ولم يؤذن إلا للأجرة لم يجز أذانه ، ولا أجزاء الصلاة به ، وجائز أن يعطى على سبيل البر ، وأن يرزقه الامام كذلك *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني — عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص : « آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أتخذ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا » (٤) *

(١) رواه أيضا البيهقي (ج ١ : ص ٣٩٨) من طريق عبد الله بن رجاء عن محمد بن طلحة (٢) الربيع وصبيح بفتح أولهما بوزن أمير (٣) نسير — بضم النون وفتح السين المؤملة — وفي الأصل « بشر » وهو خطأ ، وذعلوق ، بضم الذال المعجمة واسكان العين المهملة وضم اللام وآخره قاف (٤) الحديث من هذا الطريق رواه الترمذي (ج ١ : ص ٤٤) من رواية عبر عن أشعث وحسنه ، ورواه أحمد في المسند (ج ٤ : ص ٢١٦ و ٢١٧) وأبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) والنسائي (ج ١ : ص ١٠٩) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٩) والبيهقي (ج ١ : ص ٤٢٩) كلهم من طريق سعيد الجري عن أبي العلاء عن مطرف بن عبد الله عن عثمان بن أبي العاص أنه قال : « يا رسول الله اجعلني امام قومي ، قال : أنت امامهم واقتد بأضعفهم ، واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » وهذا اسناد في غاية الصحة ، وقدره مسلم (ج ١ ص ١٣٥) الأمر بالتخفيف موسى بن طلحة عن عثمان فاختصر الحديث لأن ابن سعد رواه كماه من طريق موسى (ج ٧ ص ٢٧) فالحديث صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم *

(م ١٩ — ج ٣ المحلى)

وهو قول أبي حنيفة وغيره ؛ وقال مالك : لا باس باخذ الأجرة على ذلك . وهذا خلاف النص *

روينا عن وكيع عن المسعودي — هو أبو عميس عتبة بن عبد الله — عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ^(١) — قال : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الاذان وقراءة القرآن والمقاسم ^(٢) والقضاء *

وعن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبيعي عن يحيى البكاء قال رأيت ابن عمر يقول لرجل : اني لأبغضك في الله ، ثم قال لأصحابه : انه يتغنى في أذانه ويأخذ عليه أجرا ^(٣) *

وقد قال الله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) . وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فحرم تعالى أكل الأموال إلا لتجارة ، فكل مال فهو حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع متيقن . فلو لم يأت النهي عن أخذ الأجر على الاذان لكان حراما بهذه الجملة . وبالله تعالى التوفيق . ولا يعرف لابن عمر في هذا مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهم يشنعون هذا إذا وافق تقليدهم : وأما إن أعطى على سبيل البر فهو فضل ، وقد قال تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) *

(١) كذا بالأصل ، وأنا أرجح جدا أنه خطأ وأن صوابه «عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود» فإن الأثر نقله الشوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) عن ابن مسعود نقلا عن شرح الترمذي لابن سيد الناس . وعلى كل فليس هذا بحجة سواء أكان من قول القاسم أو من قول ابن مسعود والقاسم لم يسمع من جده عبد الله بن مسعود بل حديثه عنه مرسل (٢) هكذا هي هنا وفي نيل الأوطار ، ولعلها «والغانم» ولكني لم أجد الأثر في كتاب آخر حتى أرجح احداها (٣) رواء الطحاوي (ج ٢ : ص ٢٧٠) من طريق حماد بن سلمة عن يحيى البكاء : «أن رجلا قال لابن عمر : اني احبك في الله» فقال له ابن عمر : لكني أبغضك في الله ، لأنك تبغى في أذانك أجرا وتأخذ على الاذان أجرا» ونسبه الشوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) لابن حبان *

٣٢٨ — مسألة ومن كان في المسجد فاندفع الاذان ^(١) لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عثمان بن حكيم ثنا جعفر بن عوف عن أبي عميس أنا أبو صخرة، هو جامع بن شداد — عن أبي الشعثاء قال: خرج رجل من المسجد بعد ما نودي للصلاة، فقال أبو هريرة: «أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ^(٢)» *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسحاق ثنا محمد بن يوسف ثنا الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: «قال: أقيمت الصلاة ^(٣) فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب، ثم قال: على مكانكم، فرجع واغتسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء فصلى بهم» وقال عز وجل: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) *

٣٢٩ — مسألة وجائز أن يقيم غير الذي أذن، لأنه لم يأت عن ذلك نهى يصح، والآخر المروي «انما يقيم من أذن» إنما جاء من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو هالك ^(٤) *

(١) كذا في الأصل، ومن معاني الدفع ابتداء السير، ففعل المؤلف استعمله في معنى الابتداء مطلقا، وما نرى له وجه صحة، ولله دليل يؤيده، ثم ان «دفع» بمعنى بدأ في السير — فعل لازم، واندفع مطاوع للمتعدى (٢) رواه النسائي (ج ١: ص ١١١) (٣) في الأصل «أقيمت الصفوف» وهو خطأ صححناه من البخاري (ج ١: ص ٢٦١) منيرة (٤) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ليس ضعيفا بل هو ثقة، وكان البخاري يقوى أمره كاحكامه عنه الترمذي (ج ١: ص ٤٢) وهذا الحديث طويل ويرى بعضه أبوداود والترمذي وابن ماجه، وكذلك أحمد في المسند ولم يروه بطوله على سعة المسند ولكن رواه المزي في التهذيب مطولا ونقله الذي طبع تهذيب التهذيب على حاشيته (ج ٣: ص ٣٥٩) وأرجع في الكلام على اسناده الى الشوكاني (ج ٢: ص ٤١) *

٣٣٠ — مسألة ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء سواء ، من أول الاذان الى آخره وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة فرض أو نافلة ، حاشا قول المؤذن « حى على الصلاة حى على الفلاح » فانه لا يقولها في الصلاة ، ويقولها في غير صلاة ، فاذا أتم الصلاة فليقل ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن سبله المرادى ثنا عبد الله بن وهب عن حيوة ^(١) وسعيد بن أبي أيوب عن كعب ابن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول : « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فانه ^(٢) من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرأ ، ثم سلوا الله الى الوسيلة ، فانها منزلة في الجنة لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الى الوسيلة حلت عليه الشفاعة » *

ورويناه أيضاً من طريق مالك عن الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبي سعيد الخدرى . ^(٣) فلم يخص عليه السلام كونه في صلاة من غير كونه فيها *

وانما قلنا : لا يقول في الصلاة « حى على الصلاة حى على الفلاح » لانه تكليم للناس يدعون به الى الصلاة ، وسائر الأذان ذكر لله تعالى ، والصلاة موضع ذكر الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الياء المثناة وفتح الواو ، وفي الأصل « خيرة » وهو خطأ وحيوة هو ابن شريح بن صفوان المصرى (٢) في الأصل « فان » بحذف الضمير ، وصححناه من مسلم (ج ١ : ص ١١٣) (٣) في الموطأ (ص ٢٣) مرفوعاً مختصراً وكذلك رواه البيهقى (ج ١ : ص ٤٠٨) والبخارى (ج ١ : ص ٢٥٢) ومسلم (ج ١ : ص ١١٣) *

احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علي — عن حجاج الصواف عن يحيى ابن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم قال: « بينا أنا ^(١) أصلي مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفي آخره: ان رسول الله ﷺ قال: « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، انما هو التسييح والتكبير وقرائة القرآن، أو كما قال عليه السلام » * فان قال سامع الأذان: « لاحول ولا قوة الا بالله » مكان: « حتى على الصلاة حتى على الفلاح » فحسن *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرني مجاهد بن موسى حدثني حجاج قال قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن يحيى ^(٢) أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال: إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال المؤذن، حتى إذا قال: « حتى على الصلاة » قال: « لاحول ولا قوة الا بالله » فلما قال: « حتى على الفلاح » قال: « لاحول ولا قوة الا بالله » ثم قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ^(٣) » *

٣٣١ — مسألة وصفة الأذان معروفة، وأحب ذلك إلينا أذان أهل مكة وهو *

الله أكبر الله أكبر : الله أكبر الله أكبر، أربع مرات، أشهد ان

(١) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٥١) (٢) في الأصل « عمر بن يحيى » وهو خطأ، صححه من النسائي (ج ١: ص ١٠٩ و ١١٠) ومن التهذيب (٣) الحديث رواه البخاري (ج ١: ص ٢٥٢) مختصراً وفيه حذف بعض الاسناد وكذلك البيهقي (ج ١: ص ٤٩٩) وروى نحوه مرفوعاً من حديث عمر بن الخطاب مسلم (ج ١: ص ١١٣) وإبرداود (ج ١: ص ٢٠٧) *

لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، ثم يرفع صوته فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، حتى على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله *

وأذان أهل المدينة كما وصفنا سواء سواء إلا أنه لا يقول في أول أذانه «الله أكبر الله أكبر» إلا مرتين فقط *

وأذان أهل الكوفة كما وصفنا أذان أهل مكة إلا أنهم لا يقولون «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله» إلا مرتين مرتين فقط *.

وان أذن مؤذن بأذان أهل المدينة أو بأذان أهل الكوفة فحسن *
وإن زاد في صلاة الصبح بعد حتى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فحسن *

وانما نخيرنا أذان أهل مكة لان فيه زيادة ذكر الله تعالى على أذان أهل المدينة وأذان أهل الكوفة، ففيه ترجيع «الله أكبر» وفيه ترجيع «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله» وهذه زيادة خير لا تحقر، أقل ما يجب لها ستون حسنة *

وأیضا فانه قد روينا من طرق، منها ما حدثناه حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان المنقرى البصرى ثنا حفص بن عمر الحوضى ثنا همام بن يحيى أن عامر بن عبد الواحد الأحول حدثه أن مكحول الشامي حدثه أن ابن محيرز حدثه أن أبا محذورة حدثه: «أن رسول الله ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة، والاقامة سبع عشرة كلمة» ثم وصف الأذان الذى ذكرنا حرفاً حرفاً ^(١) *

(١) رواه أبو داود مطولاً (ج ١: ص ١٩١ و ١٩٢) من طريق همام *

وحدثناه أيضا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب
اخبرني ابراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد ثنا حجاج عن ابن جريج
أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة أن ابن محيريز أخبره -
وكان يتيما في حجر أبي مخذورة - قال : قلت لأبي مخذورة : اني خارج الى
الشأم ، وأخشى أن أسأل عن تأذنيك ، فأخبرني ، فذكر له أن رسول الله
ﷺ علمه الاذان كما ذكرنا نصاً ^(١) *

وقد جاءت أيضاً آثار مثل هذه بمثل أذان أهل المدينة وأذان أهل
الكوفة ، إلا أن هذه زائدة عليها تربيعاً وترجيحاً ، وزيادة الرواة العدول
لا يجوز تركها ، إلا أن تكون على التخيير ، فيكون الأخذ بالزيادة أفضل ،
لأنها زيادة ذكر وخير *

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عمران بن
مسلم عن سويد بن غفلة : أنه أرسل الى مؤذن له : لا تثوب في شيء من
الصلاة الا الفجر ، فاذا بلغت «حى على الفلاح» فقل : «الصلاة خير من النوم
الصلاة خير من النوم» فانه أذان بلال *

قال على : سويد بن غفلة من أكبر التابعين ، قدم بعد موت النبي ﷺ
بخمسة ليال او نحوها ، وأدرك جميع الصحابة الباقيين بعد موته عليه السلام *
وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن أبي جعفر المؤذن عن أبي سليمان
عن أبي مخذورة : أنه كان اذا بلغ «حى على الفلاح» في الفجر قال «الصلاة

(١) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) بطوله. واختصره المؤلف . وقدر واه الشافعي
في الأم معلولا (ج ١ : ص ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج ورواه الدارقطني
(ص ٨٦) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٣) من طريق الشافعي ، وقد أوفينا السلام على طريقته
والفاظه في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي *

خير من النوم، الصلاة خير من النوم^(١)» *

قال علي: لم يؤذن بلال لأحد بعد رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام للظهر أو العصر فقط، ولم يشفع الأذان فيها أيضا^(٢) *
وأما الإقامة فهي «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» *

برهان ذلك أن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر^(٣) الإقامة إلا الإقامة^(٤)» *
حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال: كان بلال يوتر الإقامة ويشي الأذان؛ إلأ قوله «قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة» *

قال علي: قد ذكرنا ما لا يختلف فيه اثنان من أهل النقل: أن بلالا رضي الله عنه لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام، ولم يتم أذانه فيها؛ فصار هذا الخبر مسنداً صحيح الإسناد، وضح أن الأمر له رسول الله ﷺ، لا أحد غيره *

(١) رواه البيهقي معلقاً بدون إسناد عن سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي مخذولة (ج ١: ص ٤٢٢) (٢) هذا هو الراجح جداً وقيل إنه أذن مدة خلافة أبي بكر، وانظر البيهقي (ج ١: ص ٤١٩ و ٤٢٠) ونصب الراية (ج ١: ص ١٥٤) (٣) في الأصل «ويوتر» بحذف «أن» وصححه من البخاري (ج ١: ص ٢٥٠) (٤) الحديث رواه البخاري ومسلم بأسانيد متعددة ورواه أبو داود (ج ١: ص ١٩٨ و ١٩٩) وباقي الكتب الستة. وقد أكثر البيهقي من ذكر أسانيد (ج ١: ص ٤١٢ و ٤١٣) وفي بعضها التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بلالا بذلك وهو باسنادين صحيحين *

وقال الحنفيون : الاقامة مثنى مثنى ، واختلف عنهم في تفسير ذلك ، فروى زفر عن أبي حنيفة كما ذكرنا في قول « الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر » أربع مرات في ابتداء الاذان ، وفي ابتداء الاقامة كذلك أيضا ، وعلى هذه الرواية هم الحنفيون اليوم *

وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة في تلا الامرين الاذان والاقامة الله اكبر الله اكبر « في ابتدائهما مرتين فقط . وقد جاء حديث بمثل رواية أبي يوسف في الاذان ، وما نعلم خبراً قط روى في قول « الله اكبر الله اكبر » أربع مرات في اول الاقامة ^(١) ، ولولا أنها ذكر الله تعالى لوجب ابطال الاقامة بها ؛ وابطال صلاة من صلى بتلك الاقامة ؛ ولكن هذه الزيادة بمنزلة من زاد في الاقامة « لاحول ولا قوة الا بالله » أو غير ذلك مما ليس من الاقامة في شيء . *

وقال المالكيون : الاقامة كلها وتر ، إلا الله اكبر الله اكبر « فانه يكرر ؛ ولا يقال « قد قامت الصلاة » إلا مرة واحدة *

قال علي : الاذان منقول نقل الكافة بمكة وبالمدينة وبالكوفة ، لانه لم يمر باهل الاسلام - منذ نزل الاذان على رسول الله ﷺ ، الى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه - يوم إلا وهم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجدهم خمس مرات فأكثر ، فمثل هذا لا يجوز ان ينسى ولا أن يحرف ، *

(١) هنا بهامش الأصل مانصه : « بل قد روى أبو داود حديثين ، أحدهما من طريق معاذ بن جبل ، والآخر من طريق ابن محير يزعم اني محدودة ، كلاهما وفي الاقامة « الله اكبر الله اكبر » أربع مرات ، إلا ان في حديث معاذ عن عبد الله بن زيد — : المسعودي ، وفي الآخر مكحولاه وانظر الحديثين في أبي داود (ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ و ص ١٩٧ و ١٩٨)

فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن بها ^(١) على عهد رسول الله ﷺ بلا شك، وكان الأذان بمكة على عهد رسول الله ﷺ يسمعه عليه السلام اذ حج، ثم يسمعه أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، بعده عليه السلام، وسكنها أمير المؤمنين ابن الزبير تسع سنين وهو بقیة الصحابة، والعمال من قبله بالمدينة والكوفة - : فمن الباطل الممتنع المحال الذى لا يحل أن يظن بهم رضى الله عنهم أن أهل مكة بدلوا الأذان وسمعه أحد هؤلاء الخلفاء رضى الله عنهم أو بلغه والخلافة بيده - : فلم يغير، هذا ما لا يظنه مسلم، ولو جاز ذلك لجاز بحضرتهم بالمدينة ولا فرق، *

وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضى الله عنهم وتداولها عمال عمر بن الخطاب، وعمال عثمان رضى الله عنهما، كأبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وعمار، والمغيرة، وسعد بن أبي وقاص، ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون فى كل يوم سفرهم ^(٢) خمس مرات، الى أن بنوها وسكنوها، فمن الباطل المحال أن يحال ^(٣) الأذان بحضرة من ذكرنا ويخفى ذلك على عمر وعثمان، أو يعلبه أحدهما فيقره ولا ينكره * ثم سكن الكوفة على بن أبي طالب الى أن مات ونفذ العمال من قبله الى مكة والمدينة، ثم الحسن ابنه رضى الله عنه، الى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله تعالى، فمن المحال أن يغير الأذان ولا ينكر تغييره على والحسن ولو جاز ذلك على لجاز مثله على أبي بكر وعمر وعثمان، وحاشا لهم من هذا، فما يظن هذا بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلاً *

فان قالوا: ليس أذان مكة ولا أذان الكوفة نقل كافة. قيل لهم: فان قالوا لكم: بل أذان أهل المدينة ليس هو نقل كافة فما الفرق؟ فان ادعوا فى هذا

(١) فى الأصل «فلولا أن كل هذه الوجوه فقد كان يؤذن به» وهو خطأ (٢) كذا

بالاصل (٣) يحال: يعنى يغير *

محالا ادعى عليهم مثله *

فان قالوا : إن أذان أهل مكة وأهل الكوفة يرجع الى قوم محصور عددهم . قيل لهم : وأذان أهل المدينة يرجع الى ثلاثة رجال لأكثر : مالك وابن الماجشون وابن أبي ذئب فقط ، وإنما أخذه أصحاب هؤلاء عن هؤلاء فقط *

فان قالوا : لم يختلف في الاذان بالتثنية . قيل لهم : هذا الكذب البحت روى معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر الاذان ثلاثاً ثلاثاً^(١) . وروى ابن جريج عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يثنى الإقامة فيبطل بهذا ييقن البطلان فيما يحتاج به المالكيون^(٢) لاختيارهم في الاذان بأنه نقل الكفاة إلى رسول الله ﷺ . فصح يقيناً أن لأذان أهل مكة من ذلك ما لأذان أهل المدينة سواء سواء . وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك ما لأذان أهل مكة وأذان أهل المدينة ولا فرق *

فان قالوا : لم يغير ذلك الصحابة ، لكن غير بعدهم * قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة ، فهو على التابعين بالمدينة أجوز ، فما كان بالمدينة في التابعين كعلقمة والأسود وسويد بن غفلة والرحيل^(٣) ومسروق ونباتة^(٤) وسلمان بن ربيعة^(٥) وغيرهم ، فكل هؤلاء أقتى في حياة عمر بن الخطاب ، وما يرتفع أحد من تابعي أهل المدينة على

(١) هذه رواية غريبة جداً وقدرى مثلها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٢) كذا في الاصل والمراد ظاهر (٣) كذا في الاصل ولم أعرف من هو ؟ بعد تقلب الرسم على كل ما يحتمله من أنواع التصحيف ، وليس في الرواة من اسمه «الرحيل» إلا الرحيل بن معاوية الكوفي ، وهو يروى عن أبي اسحق السبيعي وإبي الزبير وحيد الطويل فهو من أهل القرن الثاني ومتأخر جداً عن عمر (٤) بضم النون ، وهو نباتة الوالي وكان معلماً على عهد عمر كما قال ابن حبان وأبو حاتم (٥) في الاصل «سليمان» وهو خطأ ، وهو سلمان الخليل لأنه كان يلى الخيول في خلافة عمر ، ويقال : إن له حجة

طاوس وعطاء ومجاهد ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم تبديل عمود الدين *
فان هبطوا الى تابعى التابعين؛ فما يجوز شيء من ذلك على سفيان
الثورى وابن جريج الا جاز مثله على مالك، فماله على هذين فضل، لافى علم
ولا فى ورع، ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم شيء من هذا *

فان رجعوا الى الولاة، فان الولاة، على مكة والمدينة والكوفة انما
كانوا ينفذون من الشام من عهد معاوية الى صدر زمان أبى حنيفة وسفيان
ومالك، ثم من الأنبار وبغداد فى باقى أيام هؤلاء، فلا يجوز شيء من ذلك
على والى مكة والكوفة الا جاز مثله على والى المدينة، وكلها قد وليها الصالح
والفاسق، كالْحِجَاج، وحيش^(١) بن دلجة وطارق^(٢) وخالد القسرى وما هنالك
من كل من لا خير، فما جاز من ذلك عليهم بمكة والكوفة فهو جائز عليهم
بالمدينة سواء سواء *

بل الأمر أقرب الى الامتناع بمكة؛ لان وفود جميع أهل الارض
يردونها^(٣) كل سنة، فما كان ليخفى ذلك أصلا على الناس، وما قال هذا
أحد قط والحمد لله *

فان رجعوا الى الروايات، فالروايات كما ذكرنا متقاربة إلا قول
أبى حنيفة المشهور فى الإقامة، فما جاءت به قط رواية *

وليس هذا من المد والصاع والوسق فى شيء، لأن كل مد أو قفيز
أحدث بالمدينة وبالكوفة فقد عرف، كما عرف بالمدينة مد هشام الذى
أحدث، والمد الذى ذكره مالك فى موطنه: ان الصاع هو مد وثلاث بالمد
الآخر، وكمد أهل الكوفة الحجاجى، وكصاع عمر بن الخطاب، ولا

(١) الحجاج معروف وحيش بن دلجة وطارق بن عمرو أخبارهما فى تاريخ الطبرى (ج ٧
ص ٨٤ و ٨٥ و ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٠٥) (٢) هو خالد بن عبد الله القسرى — بنتح القاف
واسكان السين المهملة — وفى الاصل «القسرى» وهو تصحيف وأخباره فى الطبرى
والاغنى والتهذيب (٣) فى الاصل «يردونها» وهو خطأ *

خرج في إحداث الأمير أو غيره مداً أو صاعاً لبعض حاجته . وبقى مد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ووسقه منقولا اليه نقل الكفاة اليه^(١) صلى الله عليه وسلم *

والعجب أن مال الكارأي كفارة الظهار خاصة بمد هشام المحدث ! على اختلاف أصحابه فيه ، فاشهب وابن وهب وابن القاسم يقول أحدهم : هو^(٢) مد ونصف ، ويقول الآخر : هو مدان غير ثلث ، ويقول غيرهم : هو مدان !!^(٣) *

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال : أذان أبي محذورة متأخر ، فقلنا : نعم ، وأحسن طرده موافق لاختيارنا . والله الحمد . فإن قالوا : إن فيه ثنية الإقامة . قلنا : نعم ، ، ولسنا ننسّر ثنيتها ، إلا أن ثنيتها كان الامر الاول ، وإفرادها كان الامر الآخر بلا شك .^(٤) *

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : « أن عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام ، فأتي النبي ﷺ فأخبره ، قال : علمه بلالا ، فقام بلال فأذن مثني وأقام مثني^(٥) » *

(١) كذا بالأصل بتكرار « اليه » مرتين والأولى حذف الاولى (٢) في الاصل « وهو » وزيادة الواو لا معنى لها (٣) انظر الموطأ (ص ١٢٤) وشرح الزرقاني (ج ٢ ص : ٨١ و ٨٢) وشرحنا على الخراج ليحيى بن آدم (رقم ٤٧١ و ٤٨١) (٤) انظر البيهقي (ج ١ ص : ٤٢١) (٥) هذا جزء من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان تارة يقول « حدثنا أصحابنا » وتارة « حدثنا أصحاب محمد » وتارة بلفظ « عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ » وتارة « عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد » والحديث واحد والقصة واحدة ، وقد ضعفه المؤلف في الاحكام (ج ٦ ص ٧١) فأخطأ ، وصححه هنا أصاب ، وحقنا طرده فيما علقناه على الاحكام ولم تكن رأينا تصحيح المؤلف له الا فيما نقله عنه ابن حجر وابن الترمذي ، فالحمد لله على التوفيق *

قال على : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين ، فصح أن
ثنية الاقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الامر ، وعبد الرحمن بن
ابى ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضى
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم يقيين . والله تعالى الحمد *

إلا أن الافضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا
بان يوترها إلا الاقامة . والصحيح الآخر أولى بالاخذ عما لا يبلغ درجته *
وقد قال بعض متأخرى المالكيين : معنى « الا اقامة » أى إلا
« الله أكبر » !! وهذا جرى منهم على عادتهم فى الكذب ، وما سمي أحد
قط قول « الله أكبر » اقامة ، لافى لغة ولا فى شريعة ، فكيف وقد
جاء مبيناً أنه « قد قامت الصلاة » ، كما ذكرناه *

وقال الحنفيون : إن الامر لبلال بأن يوتر الاقامة هو بمن بعد
رسول الله ﷺ ، وهذا لحاق منهم بالروافض الناسيين الى أبى بكر وعمر
تبديل دين الاسلام ، ولعن الله من يقول هذا ، فما يقوله مسلم *
فان قالوا : قد رويتم من طريق حيوة عن الاسود : أن بلالا كان
يثنى الاقامة . قلنا : نعم ؛ وأنس روى : أن بلالا أمر بوترها ، وأنس سمع
أذان بلال بلا شك ، ولم يسمعه الاسود قط يؤذن ولا يقيم فصح أن معنى
قول الاسود : أن بلالا كان يثنى الاقامة يريد قوله « قد قامت الصلاة »
حتى يتفق قوله مع رواية أنس فى ذلك *

قال على : وقال بعض الحنفيين : لعل أمر رسول الله ﷺ أبا محذورة
أن يقول « أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً
رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله » انما كان لاجل أنه كان خفض به
صوته ، لا لانه من حكم الاذان *

قال على : وهذا كذب على رسول الله ﷺ مجرد ، لانه عليه السلام

لو علم أن هذا الترجيع ليس من نفس الاذان لنبأ عليه^(١)، ولما تركه البتة يقول ذلك خافضا صوته في ابتداء الاذان، فليس هو كلمة واحدة، بل أربع قضايا، الاثنان منها ست كلمات ست كلمات، والاثنان خمس كلمات خمس كلمات، فمن الكذب البحت — الذي يستحق فيه صاحبه أن يتبوأ مقعده من النار — أن يدع رسول الله ﷺ بأبأ محذورة يأتي بكل ذلك خافض الصوت، وليس خفضه من حكم الاذان، فاذا تركه على الخطأ ولم ينهه زاد في اضلاله، بأن يأمره بأن يعيد ذلك رافعا صوته، ولا يعلمه أن تكرر ذلك ليس من الاذان، وما ندرى كيف ينطلق بهذا لسان مسلم! أو ينشرح له صدره! فكيف والآثار — التي هي أحسن ما روى في ذلك — جاءت مينة بأن نبي الله ﷺ عليه الاذان كذلك نصا، كلمة كلمة، تسع عشرة كلمة!!! فوضح كذب هؤلاء القائلين جهاراً*:

وقال بعضهم: لما رأينا ما كان في الاذان في موضعين كان في الموضع الثاني على نصف ما هو عليه في الموضع الاول، ألا ترى أنه يقال في أول الاذان «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين، ويقال في آخره «لا إله إلا الله» مرة، وكان التكبير مما يتكرر في الاذان، وكان التكبير في آخر الاذان مرتين، والقياس أن يكون في أول الاذان أربعا!!! *
قال علي: اذا كان هذا الهوس عندكم حقا فان التكبير مربع في أول الاذان كما تقول، فالواجب أن يكون «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله» مربعا أيضا في التكبير، وأن لا يثنى من الاذان إلا ما اتفق على أن يثنى، كما لا يفرد منه إلا ما اتفق على افراذه، وهو «لا إله إلا الله» فقط، فيكون أول الاذان ثلاث قضايا مربعات، ثم يتلوها ثلاث

(١) «نبأ» يتعدى بنفسه وبالباء، وأما تعديته بحرف «على» فلم أجد دليلا عليها *

قضايا مثنيات . ثم توتر ذلك قضية سابعة مفردة ، فهذا هذر أفلح من هذركم ؛ فينبغي أن تلتزموه !!! *

وأما المالكيون ، فانهم اذا قاسوا المستحاضة على المصراة ، والنفخ ، في الصلاة على (ولا تقل لهما أف) والمرأة ذات الزوج في مالها على المريض المخوف عليه الموت ، وفرج المتزوجة على يد السارق ، وسائر تلك القياسات التي لا شيء أسقط منها ولا أغث — : فهذان القياسان أدخل في المعقول عند كل ذى مسكة عقل ، فينبغي لهم أن يلتزموها ، إن كانوا من أهل القياس ؛ وإلا فليتركوا تلك المقاييس السخيفة ، فهو أحظى لهم في الدين وأدخل في المعقول !! ! وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعض المالكيين : لما كانت « لا إله الا الله » تقال في آخر الأذان مرة واحدة — : وجب أن تكون الإقامة كلها كذلك ، إلا ما اتفق عليه من التكبير فيها . فقلنا لهم : لما لم يكن ما ذكرتم ^(١) حجة في افراد الأذان لم يكن حجة في افراد الإقامة . وأيضا : فانه لما كان التكبير في الإقامة يثنى باتفاق منا ومنكم — : وجب أن يثنى سائر الإقامة ، الا ما اتفق عليه وهو التهليل في آخرها فقط . أو لما كان التكبير في الإقامة يقال أربع مرات وجب أن يكون في الإقامة أيضا يقال مرتين ، ليكون فيها ترييع يخرج منه الى تثنية الى افراد . وكل هذا هوس ، إنما أوردناه ليرى أهل التصحيح فساد القياس وبطلانه *

وقد صح عن ابن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف : أنهم كانوا يقولون في أذانهم « حى على خير العمل » ولا نقول به ، لأنه لم يصح عن النبي ﷺ ، ولا حجة في أحد دونه . ولقد كان يلزم من يقول في مثل هذا عن صاحب : مثل هذا لا يقال بالرأى — : أن يأخذ بقول ابن عمر في هذا ،

فهو عنه ثابت باصح اسناد ^(١) *

وقال الحسن بن حي : يقال في العتمة « الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم » ولا نقول بهذا أيضا ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ *
 ٣٣٢ — مسألة ولا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله ، فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام ، ولا صلى باذان ولا اقامة *

قال علي : هي أربعة أشياء تنازع الناس فيها : الوضوء والاذان والاقامة والطواف بالبيت ، فقال أبو حنيفة : يجوز تنكيس كل ذلك . وقال مالك لا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ولا الطواف ، وقال في أحد قوله وأشهرهما : يجوز تنكيس الوضوء . وقال الشافعي : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك *

قال علي : لا يشك أحد في أن رسول الله ﷺ علم الناس الاذان ، ولولا ذلك ما تكنوهما ولا ابتدعوها ، فاذلاشك في ذلك فانما علمهما عليه السلام مرتين ^(٢) كما هما ، أولا فأولا ، يأمر الذي يعلمه بأن يقول ما يلقيه ، ثم الذي بعده من القول ، الى انقضاءهما ، فاذ هذا كذلك فلا يحل لاحد مخالفة أمره ﷺ في تقديم ما آخر أو تأخير ما قدم . وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٣ : — مسألة فان كان برد شديد أو مطر رش فصاعدا ، فيجب ان يزيد المؤذن في أذانه بعد « حى على الفلاح » أو بعد ذلك ^(٣) « أأصلوا

(١) رواية ذلك عن ابن عمر رواها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤ و ٤٢٥) وكذلك عن علي ابن الحسين ثم قال « وهذه اللفظة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بالالا وأباحذورة ، ونحن نكره الزيادة فيه » (٢) في الاصل « مرتين » وهو خطأ لا يناسب بساط القول (٣) كذا في الأصل ، ولا نرى فائدة هنا لقوله « أو بعد ذلك » إلا ان كان سقط شيء من الكلام *

في الرحال». وهذا الحكم واحد في الحضر والسفر *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر: أنه أذن بضجنان ^(١) بين مكة والمدينة فقال: «صلوا في الرحال» ثم قال ابن عمر: «كان النبي ﷺ يأمر مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة أو ذات الريح أن يقول: صلوا في الرحال» ^(٢) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السختياني وعاصم الأحول وعبد الحميد صاحب الزبادي كلهم عن عبد الله بن الحارث قال: خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ ^(٣) فلما بلغ المؤذن «حى على الصلاة» أمره أن ينادى «الصلاة في الرحال» فنظر القوم بعضهم الى بعض، فقال لهم: كأنكم أنكرتم ^(٤) هذا! قد فعل هذا من هو خير مني، وانها لعزيمة ^(٥) وهو قول أصحابنا * ٣٣٤ :- مسألة والكلام جائز بين الاقامة والصلاة، طال الكلام أو قصر، ولا تعاد الاقامة لذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحمداني ثنا أبو اسحاق البلخي

(١) بفتح الضاد المعجمة واسكان الجيم وهو جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا (٢) رواه أبو داود (ج ١: ص ٤١٠ و ٤١١) بأسانيد كثيرة والبيهقي (ج ١: ص ٣٩٨) ونسبه المنذرى للبخارى ومسلم (٣) بفتح الراء واسكان الدال المهملة وآخره غين معجمة، وفي بعض الروايات «رزغ» بالزاي بدل الدال والمراد المطر أو العطين (٤) في نسخة منقولة عن الأصل «أنكرتم» وفي أخرى عنه «أكبرتم» واخترنا الأولى لأن في رواية لأبي داود «فكان الناس استنكروا ذلك» (٥) يعني الجمعة بدليل قوله «خطبنا» وللتصريح بذلك في روايات أخرى، وانظر الكلام عليه في فتح الباري (ج ٢: ص ٦٦ و ٦٧) والعين الطبعة النيرية (ج ٥: ص ١٢٦ و ١٢٨) وأبي داود (ج ١: ص ٤١٠ و ٤١٢) *

ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا عبد العزيز - هو ابن صهيب - عن أنس بن مالك قال: «أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلا في جانب المسجد، فقام إلى الصلاة حتى نام الناس» (١) *

وقد ذكرنا إقامة المسلمين للصلاة وتذكره عليه السلام أنه جنب ورجوعه واغتساله ثم بحيه وصلاته بالناس *

ولادليل يوجب إعادة الإقامة أصلا، ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة أو أحدث فانه يتوضأ ولا تعاد الإقامة لذلك، ويكلف من فرق بين قليل العمل وكثيره، وقليل الكلام وكثيره - : أن يأتي على صحة قوله بدليل، ثم على حد القليل من ذلك من الكثير، ولا سبيل له إلى ذلك أصلا. وبالله تعالى التوفيق *

(أوقات الصلاة)

٣٣٥ : — مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد : أول وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل . فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلا ، ولا يحزى بذلك ثم يتأدى وقتها إلى أن يكون ظل كل شئ مثله ، لا يعد في ذلك الظل الذي كان له في أول زوال الشمس ، لكن يعد ما زاد على ذلك فاذا كبر الانسان لصلاة الظهر حين ذلك فما قبله فقد أدرك صلاة الظهر بلا ضرورة *

فاذا زاد الظل المذكور على ما ذكرنا — بما قل أو كثر فقد بطل وقت الدخول في صلاة الظهر ، إلا للمسافر المجد فقط ، ودخل أول وقت العصر

(١) في جميع روايات البخاري «حتى نام القوم» وكذلك في أغلب روايات الحديث ولم أرفيه في شيء من الروايات لفظ «نام الناس» فلهذا رواية للأندلسيين في البخاري . وانظر البخاري (ج ١ ص ٢٦٢) والعيني (ج ٥ ص ١٥٧ و ١٥٨) *

فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك لم تجزه إلا يوم عرفة بعرفة فقط ، ثم يتبادى وقت الدخول في العصر الى أن تغرب الشمس كلها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصفر الشمس إلا لعذر . ومن كبر للعصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر *

فاذا غاب جميع القرص فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب . ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتبادى وقت صلاة المغرب الى أن يغيب الشفق الذي هو الحمرة — فمن كبر للمغرب قبل أن يغيب آخر حمرة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهة ولا ضرورة *

فاذا غربت حمرة الشفق كلها فقد بطل وقت الدخول في صلاة المغرب إلا للمسافر المجد وبمزدلفة ليلة يوم النحر فقط ، ودخل وقت صلاة العشاء الآخرة ، وهي العتمة . ومن كبر لها ومن الحمرة في الأفق شيء لم يجزه . ثم يتبادى وقت صلاة العتمة الى انقضاء نصف الليل الأول ، وابتداء النصف الثاني . فمن كبر لها في أول النصف الثاني من الليل فقد أدرك صلاة العتمة بلا كراهة ولا ضرورة فاذا زاد على ذلك فقد خرج وقت الدخول في صلاة العتمة *

فاذا طلع الفجر الثاني فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ؛ فلو كبر لها قبل ذلك لم يجزه . ويتبادى وقتها الى أن يطلع أول قرص الشمس ، فمن كبر لها قبل طلوع أول القرص فقد أدرك صلاة الصبح ، إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أول القرص إلا لعذر ، فاذا طلع أول القرص فقد بطل وقت الدخول في صلاة الصبح *

فاذا خرج وقت كل صلاة ذكرناها لم يجز أن يصليها ، لاصبي يبلغ ، ولا حائض تطهر ، ولا كافر يسلم ، ولا يصلي هؤلاء إلا ما أدركوا في

الأوقات المذكورة *

وأما المسافر فانه ان زالت له الشمس وهو نازل أو غربت له الشمس وهو نازل - فهو كما ذكرنا في وقت الظهر والمغرب ولا فرق، يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد، فان زالت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر الظهر الى أول الوقت الذي ذكرنا للعصر، ثم يجمع الظهر والعصر، وإن غابت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر المغرب الى أول وقت العتمة، ثم يجمع بين المغرب والعتمة *

وأما بعرفة - يوم عرفة خاصة - فانه يصلي الظهر في وقتها، ثم يصلي العصر اذا سلم من الظهر في وقت الظهر *

وأما بمزدلفة - ليلة يوم النحر خاصة - فانه لا يصلي المغرب إلا بمزدلفة أى وقت جاءها، فان جاءها في وقت العتمة صلاها ثم صلى العتمة *

وأما الناسي للصلاة والنائم عنها فان وقتها متبادأبداً لا بد، * ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرنا، ولا يجزئها أن فعل ذلك، ولا أن يقدمها قبل وقتها الذي ذكرنا، ولا يجزئها أن فعل ذلك * وقال أبو حنيفة في أحد قوله: أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه، ووقت العتمة المستحب الى ثلث الليل والى نصفه، ويمتد الى طلوع الفجر، وان كره تأخيرها اليه، ولم يجز تأخير الظهر الى وقت العصر ولا تأخير المغرب الى وقت العتمة - : للمسافر المجد *

ورأى مالك للبريض الذي يخاف ذهاب عقله وللمسافر الذي يريد الرحيل - : أن يقدم العصر الى وقت الظهر، والعتمة الى وقت المغرب، ورأى لمساجد الجماعة - في المطر والظلمة - أن تؤخر المغرب قليلا وتقدم العتمة الى وقت المغرب، ولا يتنفل بينهما، ولم ير ذلك لحوف عدو، ولا رأى ذلك في نهار المطر في الظهر والعصر، ورأى وقت الظهر والعصر يمتدان

الى غروب الشمس بادر اك الظهر وركعة من العصر قبل غروب جميعها ،
ورأى وقت المغرب والعتمة يمتدان الى أن يدرك المغرب وركعة من العتمة
قبل طلوع الفجر الثانى *

ورأى الشافعى الجمع بين الظهر والعصر فى وسط وقت الظهر ، وبين
المغرب والعتمة فى وسط وقت المغرب :- لمساجد الجماعات خاصة فى المطر ،
ورأى وقت الظهر والعصر مشتركا ^(١) ممتدا الى غروب الشمس ، ووقت
المغرب والعتمة مشتركا ^(٢) ممتدا الى طلوع الفجر *

هذا مع قوله وقول مالك : إنه ليس للمغرب إلا وقت واحد . وهذه
اقوال ظاهرة التناقض بلا برهان *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو خليفة الفضل بن
الحباب الجمحى ثنا أبو الوليد الطيالسى - هو هشام بن عبد الملك - أنا همام -
هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبى أيوب المراغى ^(٣) عن عبد الله بن عمرو
ابن العاصى : « أن رسول الله ﷺ سأل رجل عن وقت صلاة الظهر ؟
فقال رسول الله ﷺ : وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل
الرجل كطوله ، مالم تحضر العصر ، ووقت العصر مالم تغرب الشمس ؛
ووقت المغرب مالم يغرب الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت
الفجر من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس ^(٤) » *

(٢٠١) فى نسخة منقولة عن الأصل « مشتركا » وفى أخرى عنه « مستدركا » فاخترنا
الاولى لانها أصح ، ولان الشافعى يقول باشتراك الوقتين فى كل صلاتين منها حال العذر
بالجمع فى السفر والمطر (٣) فى صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٠) « واسمه يحيى بن مالك الازدى
ويقال المراغى ، والمراغ حتى من الازد » (٤) رواه مسلم وأبو داود (ج ١ : ص ١٥٤)
والنسائى (ج ١ : ص ٩٠ و ٩١) والبيهقى (ج ١ : ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٧١) وعندهم
جميعا فى وقت العصر « مالم تصفر الشمس » ولعل ما هنا رواية أخرى يؤيدها رواية للبيهقى
مالم يحضر المغرب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن
نمير ثنا أبي ثنا بدر بن عثمان ثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه
عن رسول الله ﷺ: « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة ؟ فلم يرد
عليه شيئا فأقام الفجر ^(١) حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم
بعضا ، ثم أمره فأقام بالظهر ^(٢) حين زالت الشمس ، والقائل يقول : قد
اتصف النهار ، وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره فأقام بالعصر ^(٣) والشمس
مرتفعة ، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء
حين غاب الشفق ، ثم آخر الفجر من الغد حتي انصرف منها والقائل
يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتي كان قريبا من
وقت العصر بالامس ، ثم آخر العصر حتي انصرف منها والقائل يقول :
قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتي كان عند سقوط الشفق ،
ثم آخر العشاء حتي كان ثلث الليل الأول ؛ ثم أصبح فدعا ^(٤) السائل فقال :
الوقت بين هذين ^(٥) » *

وقد روينا هذا الخبر من طريق أبي داود عن مسدد عن عبد الله بن
داود الخريبي ^(٦) عن بدر بن عثمان باسناده وفيه « فلما كان من الغد ^(٧) صلى
الفجر فانصرف فقلنا : طلعت ^(٨) الشمس ، وأقام الظهر في وقت العصر
الذي كان قبله ، وصلى العصر وقد اصفرت الشمس أو قال : أمسى » *

(١) لفظ « الفجر » زدناه من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧١) (٢) في الاصل « الظهر » وصحناه
من مسلم (٣) في الاصل « العصر » (٤) في الاصل « ثم دعا » وصحناه من مسلم
(٥) رواه أبو داود (ج ١ : ص ١٥٤) كإسناد كره المؤلف والنسائي (ج ١ : ص ٩١)
والبيهقي (ج ١ : ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٧٠ و ٣٧١) (٦) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء.
سكن الخريبة — وهي محلة بالبصرة — فنسب اليها (٧) لفظ « من » زدناه من أبي داود *
(٧) في أبي داود « أطلعت » بزيادة الهمزة

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير ومحمد بن وضاح قال ابن زهير : حدثني أبي ، وقال ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قال زهير وأبو بكر وابن نمير : ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : « إن للصلاة أولا وآخرا ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها ، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق ، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق ، وإن آخر وقتها حين يتصف الليل ، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس ^(١) » .

قال علي : لم يخف علينا اعتلال من اعتل في حديث عبد الله بن عمرو بن قتادة أسنده مرة وأوقفه أخرى ^(٢) ، وهذا ليس بعلّة ، بل هو قوة للحديث ، إذا كان صاحب يرويه مرة عن النبي ﷺ ويفتي به أخرى وهذا جهل من تعلل بهذا ، وقول لا برهان عليه ، وإنما هو ظن قلده من ظنه * وكذلك لم يخف علينا من تعلل في حديث أبي هريرة بأن محمد بن فضيل أخطأ فيه ، وإنما هو موقوف على مجاهد ، وهذا أيضا دعوى كاذبة بلا برهان ، وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف ^(٣) *

(١) الحديث رواه الترمذى (ج ١ : ص ٣٢٢ و ٣٣) والبيهقى (ج ١ : ص ٣٧٥ و ٣٧٦) وقوله في المغرب والعشاء « الأفق » و « الشفق » هو في الموضعين في الترمذى والبيهقى « الأفق » وفي بعض نسخ الترمذى « الشفق » في الأولى فقط والمراد واحد (٢) الرواية بوقفه في النسائى والبيهقى (٣) الذى علل الحديث بهذا هو البخارى ، قال الترمذى : « سمعت محمدا يقول : حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضيل » ثم روى الموقوف على مجاهد ، والحق ما قال ابن حزم رحمه الله والحديث صحيح *

قال علي : وهذه أحاديث صحاح ، بأسانيد جيد ، من رواية الثقات فواجب الأخذ بالزائد ؛ والذي فيه « أن النبي ﷺ أقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله » ليس فيه حجة لمن قال باشتراك^(١) وقتيهما ، لأنه عليه السلام قد نص على أن « وقت الظهر مالم تحضر العصر » ونص عليه السلام على بطلان الاشتراك *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت — هو البنانى — عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال قال رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى . فلا بد من جمعها كلها لصحتها »

فصح أنه عليه السلام كبر في اليوم الثاني للظهر في آخر وقتها ، فصار مصليا لها في وقت العصر وهذا حسن *

والخبر الذي فيه « ووقت العصر مالم تغب الشمس » زائد على سائر الأخبار ، وزيادة العدل واجب قبولها ، وكذلك هو زائد على الخبر الذي قد ذكرناه قبل باسناده وفيه « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » *

وهذا الخبر زائد على الآثار التي فيها « ووقت العصر مالم تصفر الشمس » ولا يحل ترك زيادة العدل *

وهذه الأخبار كلها زائدة على الأخبار التي فيها « أنه ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني في الوقت الذي صلاها فيه بالأمس وقتا واحدا » *
وهذه الأخبار كلها مبطلّة قول مالك والشافعي : إنه ليس للمغرب إلا

(١) في نسخة منسوخة من الأصل « باستدراك » وهو خطأ *

وقت واحد، وهو قول يبطل من جهات : *

منها ما قد صح مما سنده إن شاء الله تعالى من أنه عليه السلام «قرأ في صلاة المغرب سورة الأعراف وسورة الطور والمرسلات» فلو كان ما قالوه لكان عليه السلام مصلياً لها في غير وقتها، وحاش لله من هذا * وأيضاً فإن المساجد تختلف، فبعضها لا منار لها، وهى ضيقة الساحة جداً، فيؤذن المؤذن مسرعاً ويصلى، وبعضها واسعة الصحن كالجوامع الكبار، وعالية المنار، فيؤذن المؤذن مسترسلاً ثم ينزل، فلا سبيل أن يقيم الصلاة إلا وأئمة المساجد قد أتموا، هذا أمر مشاهد في جميع المدن . فعلى قول المالكيين والشافعيين كان يجب أن هؤلاء لم يصلوا المغرب في وقتها *

وأيضاً فيسألون : متى ينقضى وقتها عنكم ؟ فلا يأتون بحد أصلاً . ومن الباطل أن تكون شريعة محدودة لا يدرك أحد حدها ، حاشا لله من هذا * وهذه الأخبار أيضاً تبطل قول من قال باشتراك وقت الظهر والعصر ، وباشتراك وقت المغرب والعشاء ، ولم يأت خبر يعارضها في هذا أصلاً * وحكم عرفة والمزدلفة حكم في ذلك اليوم وتلك الليلة في ذينك الموضوعين فقط *

برهان ذلك : أنهم كلهم يجمعون — بلا خلاف — على أن إماماً لو صلى الظهر بعرفة في وقت الظهر ، ثم آخر العصر إلى وقت العصر ، حكمهما في غير ذلك اليوم . في غير ذلك المكان ، أو صلى المغرب تلك الليلة في إثر غروب الشمس قبل المزدلفة — : لكان مخطئاً مسيئاً ، وعند بعضهم فاسد الصلاة *

فصح أنهم خالفوا القياس والنصوص . أما النصوص فقد ذكرناها * وأما القياس : فإن وجه القياس — لو كان القياس حقاً — أن يجوز وأن

يلزم في غير عرفة ومزدلفة ما يجوز ويلزم في عرفة ومزدلفة في ذلك اليوم وتلك الليلة ، فيكون الحكم أن تصلي العصر أبدا في أول وقت الظهر ، وأن تؤخر المغرب أبدا الى بعد غروب الشفق ، وهم كلهم مجمعون على المنع من هذا ، وانه لا يجوز ، فظهر أنهم لم يقيسوا قولهم في اشتراك الأوقات على حكم يوم عرفة بعرفة وليلة مزدلفة بمزدلفة *

حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن السرح أخبرني ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل ^(١) عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان اذا عجل عليه السفر ^(٢) يؤخر الظهر الى أول وقت العصر ^(٣) فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق » . وهكذا روينا من طريق ابن عمر أيضا « اذا جده السفر ^(٤) » *

وهذا الخبر يقضى على كل خبر جاء بأنه عليه السلام جمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء في السفر ، ولا سبيل الى وجود خبر يخالف ما ذكرنا *

وأما في غير السفر فلا سبيل البتة الى وجود خبر فيه الجمع بتقديم العصر الى وقت الظهر ، ولا بتأخير الظهر الى أن يكبر لها في وقت العصر ، ولا بتأخير المغرب الى أن يكبر لها بعد مغيب الشفق ، ولا بتقديم العتمة الى قبل غروب الشفق ، فاذا لا سبيل الى هذا فن قطع بهذه الصفة على تلك

(١) في الاصل « حدثني اسماعيل » وهو خطأ صححناه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٦)

(٢) في مسلم « عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عجل عليه السفر » بحذف « كان »

(٣) في الاصل « الى وقت العصر » بحذف « أول » وزدناها من مسلم (٤) حديث ابن عمر

في مسلم بلفظ « اذا جده السفر » *

الأخبار التي فيها الجمع، فقد أقدم على الكذب ومخالفة السنن الثابتة *
ونحن نرى الجمع بين الظهر والعصر ثم بين المغرب والعشاء أبدا بلا
ضرورة ولا عذر ولا مخالفة للسنن، لكن بأن يؤخر الظهر كما فعل رسول الله
ﷺ إلى آخر وقتها، فيبتدأ في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر،
فيؤذن للعصر ويقام وتصلى في وقتها، وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها،
فيكبر لها في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العشاء، فيؤذن لها ويقام
وتصلى العشاء في وقتها *

فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها، وموافقة يقين الحق
في أن تؤدى كل صلاة في وقتها . والله الحمد *
فإن ادعوا العمل بالجمع بالمدينة، فلاحجة في عمل الحسن بن زيد ^(١)،
ولا يجدون عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم صفة الجمع الذي يراه
مالك والشافعي، وقد أنكره الليث وغيره *

والعجب أن أصح حديث في الجمع، هو ما روينا من طريق مالك
عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «صلى لنا ^(٢) رسول الله
ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير ^(٣) خوف
ولا سفر» قال مالك: أرى ذلك في مطر *

وما روينا من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «جمع رسول الله ﷺ بين
الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة، من غير خوف ولا مطر،
قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته ^(٤)» *

(١) الراجح أنه يريد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وهو مدني من
شيوخ مالك وولى المدينة خمس سنين (٢) كلمة «لنا» زيادة من الموطأ (ص ٥٠ و ٥١)
(٣) في الموطأ «من غير خوف» (٤) رواه مسلم بأسانيد متعددة (ج ١: ص ١٩٦ و ١٩٧)
ونسبه في المتقي للجماعة البخاري وابن ماجه *

قال على : والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا ، وليس فى هذين الخبرين خلاف لقولنا ، والله الحمد ، ولا صفة الجمع ، فبطل التعلق بهما علينا *

فان ذكر ذا كر حديث مالك عن أبى الزبير عن أبى الطفيل : أن معاذ بن جبل أخبرهم ^(١) : « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ فى غزوة تبوك ^(٢) فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ^(٣) ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً » *

فهذا أيضاً كما قلنا : ليس فيه صفة الجمع على ما يقولون ، فليسوا أولى بظاھرہ منا ^(٤) *

وهذا أيضاً خبر رويناه من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ كان فى غزوة تبوك اذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وإن ترحل قبل أن تزيع الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وإن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن يغيب الشفق أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم يجمع بينهما ^(٥) » *

فهذا خبر ساقط لانه من رواية هشام بن سعد وهو ضعيف ^(٦) * وأيضاً فلو صح لما كان مخالفاً لقولنا ، لانه ليس فيه بيان أنه عليه السلام عجل العصر قبل وقتها ، والعتمة قبل وقتها ، ومن تأمل لفظ الخبر

(١) فى الموطأ (ص ٥٠) « أخبره » (٢) فى الموطأ « عام تبوك » (٣) زيادة من الموطأ (٤) واسكنه صريح فى أنه كان يجمع بين الصلاتين وهو نازل غير جاد به السير (٥) رواه إبراهيم بن عوف (ج ١ : ص ٤٦٨) من طريق الفضل بن فضالة والليث (٦) هشام ضعيفه محتمل وحديثه حسن وليس خبره ساقطاً بمره *

رأى ذلك واضحا، والحمد لله . وإنما هي ظنون أعملوها ، فزل فيها من زل
بغير تثبت *

وهكذا القول سواء سواء في الحديث الذى رويناه من طريق الليث
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل « أن النبي ﷺ
كان فى غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها
الى العصر ، فيصليها جميعا ، واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر
والعصر جميعا ثم سار ، وكان اذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى
يصلها مع العشاء ، واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع
المغرب ^(١) » *

فان هذا الحديث أوردى حديث فى هذا الباب لوجهه :
أولها : أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ،
ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سماعا من أبي الطفيل *
والثاني : أن أبا الطفيل صاحب راية المختار ، وذكر أنه كان يقول
بالرجعة ^(٢) *

والثالث أننا رويناه عن محمد بن اسماعيل البخارى - مؤلف الصحيح -
أنه قال : قلت لقتيبة : مع من ثبتت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب
عن ابى الطفيل ؟ يعنى هذا الحديث الذى ذكرنا بعينه ، قال : فقال لى قتيبة :
كتبته مع خالد المدائنى ، قال البخارى : كان خالد المدائنى يدخل الأحاديث

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٧٣) والترمذى (ج ١ : ص ١٧٩ و ١١٠) بنحوه كلاهما عن
قتيبة بن سعيد عن الليث . قال الترمذى « حديث حسن غريب تفرد به قتيبة ، لا نعرف أحدا
رواه عن الليث غيره » وقال ابوداود « لم يرو هذا الحديث الا قتيبة وحده » (٢) ابوالطفيل
عاصم بن وائلة من ثقات التابعين الفضلاء ومارماه أحد بالقول بالرجعة وما أسند المؤلف هذا
عمن يوثق به *

على الشيوخ، يريد: أنه كان يدخل في روايتهم ما ليس منها ^(١) *
ثم لوصح لما كان فيه خلاف لقولنا، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام قدم
العصر الى وقت الظهر؛ ولأنه عليه السلام قدم العتمة الى وقت المغرب ^(٢) *
فبطل كل ما تعلقوا به في اشتراك الوقتين، وفي تقديم صلاة الى وقت
التي قبلها؛ وتأخيرها الى وقت غيرها بالرأى والظن، لاسيما مع نصه عليه
السلام على أن «وقت الظهر مالم تحضر العصر» وان «آخر وقت المغرب
مالم يغرب الأفق، وأول وقت العشاء اذا غاب الأفق» فهذا نص يبطل
الاشترك جملة *

وما الناسى والنائم فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ: «من نام
عن صلاة أونسيافليصلها اذا ذكرها» فصح أن وقتها تمتد للناسى وللنائم
أبدا، وكذلك وقت الظهر والمغرب ممتد للمجد في السير، وفي مزدلفة ليلة
النحر، ووقت العصر منتقل يوم عرفة بعرفة؛ وانتقال الأوقات أوتماذيا
أوحدها لا يجوز أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا قياساً
في شيء مما قالوه على ما بينا *

وأما قول أبي حنيفة: إن وقت الظهر يمتد الى أن يصير ظل كل شيء
مثليه وحينئذ يدخل وقت العصر - فانهم احتجوا بحديث ذكر أن
أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم رواه عن أبي مسعود: «أن جبرائيل نزل
على رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثله ^(٣) وأمره بصلاة الظهر ^(٤)».

(١) خالد بن القاسم المدائني أبو الهيثم لم يكن ثقة، ولكن هل قال قتيبة انه روى
عنه الحديث، أو هو كتبه عن الليث وكتبه معه خالد؟ وماذا يكون من هذا؟ ثقة كتب حديثاً
سمعه من شيخه وكتبه معه آخر أيا كان، أف يكون من هذا أن حديث الثقة ساقط لأن
الضعيف رواه معه؟ (٢) بل صح هذا في لفظ الترمذي في هذا الحديث، فان فيه «عجل
العصر الى الظهر» و«عجل العشاء الى المغرب» (٣) في الاصل «مثليه» وهو خطأ
(٤) رواه البيهقي (ج ١: ص ٣٦٥) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ١١٦) و

قالوا: فيتعين أنه يدرى أمره بابتداء الصلاة بعد ذلك^(١)؛ لأن الظل لا يستقر * قال علي . وهذا لاحجة لهم فيه ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن أبا بكر هذا لم يولد إلا بعد موت أبي مسعود ، والثاني أنهم جروا فيه على عادة لهم في توثيب أحكام الأحاديث إلى ما ليس فيها ، وترك ما فيها ، وذلك أنه ليس في هذا الخبر لا إشارة ولا دليل ولا معنى يوجب امتداد وقت الظهر إلى أن يكون ظل كل شيء مثليه ، ولا فيه أنه عليه السلام ابتداء الصلاة بعد زيادة الظل على المثل ، ولو صح هذا الخبر لما كان فيه الاجواز ابتداء الصلاة حين يصير ظل كل شيء مثله ، وهو الوقت الذي أمره فيه جبريل بأن يصلى الظهر فيه ، لا فيما بعده *

وذكر بعض مقلديه الحديث الصحيح المشهور من طريق ايوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « مثلكم ومثل أهل الكتاب » ثم ذكر عليه السلام « الأجراء الذين عملوا من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ، فعملت اليهود ، ثم الذين عملوا من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ، فعملت النصارى ثم الذين عملوا من العصر إلى مغيب الشمس على قيراطين ، وهم نحن ، فغضبت اليهود والنصارى ، فقالوا : مالنا أكثر عملا وأقل عطاء ؟ فقال : هل نقصتكم من حقكم ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلي أوتيته من أشاء » *

والحديث الصحيح أيضا المأثور من طريق أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ بمثل هذا ، وفيه : « أن المستأجر لهم قال للذين عملوا إلى حين صلاة العصر : أكلوا بقية عملكم فانما بقي من النهار شيء يسير » *

(١١٧) إلى اسحق بن راهويه والبيهقي في المعرفة والطبراني ، وانظر الكلام فيه هناك ، والحديث بهذا الإسناد ضعيف كما قال المؤلف (١) كذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفا أو خطأ والمراد ظاهر *

فقال المحتج بهذين الخبرين: لو كان وقت الظهر يخرج بالزيادة على ظل المثل ويدخل حينئذ وقت العصر - : لكان مقدار وقت العصر مثل مقدار وقت الظهر ، وهذا خلاف ما في ذينك الخبرين *

قال أبو محمد : وهذا بما قلنا من تلك العوائد الملعونة ، والايهام بتوثيب الاحاديث عما فيها الى ما ليس فيها *

وبيان ذلك : أنه ليس في شيء من هذين الخبرين - لا بدليل ولا نص - ان وقت العصر أوسع من وقت الظهر ، وانما فيه أن اليهود والنصارى قالوا : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً ، فمن أضل وأخزى في المعاد ممن جعل قول اليهود والنصارى الذي لم يصدقه رسول الله ﷺ ^(١) *

وأيضاً فإنه يخالف قول رسول الله ﷺ حجة يرد بها تمويهاً وتحيلاً ^(٢) نص قوله عليه السلام « ان وقت الظهر مادام ظل الرجل كظوله ما لم تحضر العصر » فكيف والذي قالت اليهود لا يخالف ما حده النبي ﷺ ، وهو أنهم عملوا من أول النهار الى وقت العصر ، وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاء : وهذا صحيح ، لأن الوقت الذي عملوه كلهم أكثر مما عملناه نحن ، بل الذي عملت كل طائفة أكثر من الذي عملناه نحن ، والذي من أول الزوال الى أن يبلغ ظل كل شيء مثله - في كل زمان ومكان - أكثر مما في حين زيادة الظل على المثل الى غروب الشمس ، والذي أخذ به كل طائفة أقل مما أخذنا . وفي الحديث الآخر « انما بقى من النهار شيء يسير » وهذا حق ، لأن من وقت العصر الى آخر النهار يسير بالاضافة الى ما هو أكثر من أول النهار الى وقت العصر ، نعم وبلاضافة أيضاً الى وقت الظهر على

(١) كذا في الأصل وبظهوره سقط منه هنا كلمة «حجة» أو «دليلاً» أو نحو ذلك

(٢) كذا بالأصل وهو غير واضح وان كان المراد مفهوماً *

قولنا، لأن كل شيء فهو بلا شك يسير اذا أضيف الى ما هو أكثر منه .
فبطل تمويههم بهذين الخبرين . والله الحمد *

قال علي : ولو قال قائل : إنه عليه السلام إنما عني ^(١) آخر أوقات العصر
وهو مقدار تكبيرة قبل غروب آخر القرص - لصدق، لأنه عليه السلام
قد نص على أنه بعث والساعة كهاتين، وضم أصبعه الى الأخرى، وأتانا
في الامم كالشعرة البيضاء في الثور الاسود . فهذا أولى ما حمل عليه قول
رسول الله ﷺ، لتتفق أخباره كلها، بل لا يجوز غير هذا أصلاً . وبالله
تعالى التوفيق *

وأما قوله . قول مالك والشافعي : ان وقت العتمة يمتد الى طلوع
الفجر، وزاد مالك والشافعي امتداد صلاة المغرب الى ذلك الوقت - : فخطأ .
ظاهر، لأنه دعوى بلا دليل، وخلاف لجميع الأحاديث، وأولها عن
آخرها، وما كان هكذا فهو ساقط ييقن . وقد احتج في هذا بعض من ذهب
الى ذلك من أصحابنا بقول رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة، أن
تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وراموا بهذا اتصال وقت العتمة
بوقت صلاة الصبح *

فان هذا لا يدل على ما قالوه أصلاً، وهم مجمعون معنا - . بلا خلاف من
أحد من الامة - أن وقت صلاة الفجر لا يمتد الى وقت صلاة الظهر . فصح
أن هذا الخبر لا يدل على اتصال وقت كل صلاة بوقت التي بعدها، وإنما
فيه معصية من أخر صلاة الى وقت غيرها فقط، سواء اتصل آخر وقتها
بأول الثانية لها، أم لم يتصل، وليس فيه أنه لا يكون مفراطاً أيضاً من أخرها
الى خروج وقتها وان لم يدخل وقت أخرى، ولا أنه يكون مفراطاً، بل

(١) في الأصل « انه عليه السلام انه إنما عني » الخ وزيادة « انه » مرة ثانية

هو مسكوت عنه في هذا الخبر، ولكن يئانه في سائر الأخبار التي فيها نص على خروج وقت كل صلاة، والضرورة توجب أن من تعدى بكل عمل وقته الذي حده الله تعالى لذلك العمل فقد تعدى حدود الله، وقال تعالى: (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) *

فكل من قدم صلاة قبل وقتها الذي حده الله تعالى لها وعلقها به وأمر بان تقام فيه ونهى عن التفريط في ذلك، أو أخرها عن ذلك الوقت - فقد تعدى حدود الله تعالى، فهو ظالم عاص، وهذا لا خلاف فيه من أحد من الحاضرين من المخالفين *

وأما تعمد تأخيرها عن وقتها فمعصية باجماع من تقدم وتأخر، مقطوع عليه متيقن. ومن شبه الصلاة بالدين، لزمه إجازة تقديمها قبل وقتها، كالدين يقدم قبل أجله فهو حسن، ولزمه أن يقول بعصيان من أخرها عامدا قادرا عن وقتها، كالدين يمتل بأدائه عن وقته بغير عذر، وهذا هو القياس في هذا الباب وقد خالفوه. فان ادعوا إجماعا على قولهم كذبوا، فقد صح عن بعض السلف جواز تقديم الصلاة قبل وقتها، وما جاز قط عند أحد تعمد تأخيرها عن وقتها بغير عذر. وبالله تعالى التوفيق *

وأما إنكار أبي حنيفة تأخير المسافر الذي جد به السير ولم ينزل قبل الزوال ولا بعده صلاة الظهر إلى وقت العصر كغيره وتأخير المغرب كذلك إلى وقت العتمة كغيره - فهو خلاف مجرد للسنن الثابتة في ذلك. رواها أنس وابن عمر بأصح طريق، وقد ذكرنا رواية أنس؛ وغنينا بها عن ذكر رواية ابن عمر *

ولا أعجب من قول بعض المقلدين له في حديث ابن عمر «فلما كان بعد غروب الشفق نزل فصلي المغرب ثم العتمة» فقال هذا المفتون: إنما أراد قبل غروب الشفق، فقال: بعد غروب الشفق على المقاربة!! واحتج

بقول الله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وقول رسول الله ﷺ « فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فانه أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت » !!!
قال على : وهذه مجاهرة لا ينبغي أن يستسهلها ذور ع وحياء ، أن يقول الثقة « بعد غروب الشفق » فيقول قائل : إنما أراد قبل غروب الشفق !
ومن سلك هذه الطريقة دخل في طريق الروافض الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويفسرون الجبت والطاغوت وأن تذبحوا بقرة على ما هم أولى به ! وفي هذا بطلان جميع الشريعة ، وبطلان جميع المعقول ، والسفسطة المجردة ، ونعوذ بالله من البلاء *

وأما قوله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن) فليس كما ظن ، بل هو على حقيقته ، ومراد الله تعالى أجل الكون في العدة ، لا أجل انقضائها ، لا يجوز غير ذلك أصلا ، وحاش لله أن يأمر بالباطل . وكذلك قوله عليه السلام « لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت » أيضا حقيقة على ظاهره . وما أذان ابن أم مكتوم إلا بعد الفجر ، وأمر الاصباح ؛ لاقبلهما ، ولو كان ماضيه لحرم الأكل قبل طلوع الفجر ، وهذا مالا يقولونه ، ولا يقوله مسلم *

وأما قول مالك بتقديم المريض — الذى يخشى ذهاب عقله — العصر إلى وقت الظهر ، والعتمة إلى وقت المغرب — : نخطأ ظاهر ، ولا يخلو وقت الظهر من أن يكون أيضا وقتا للعصر ، ويكون وقت المغرب وقتا للعتمة ، أو لا يكون شيئا من ذلك . فان كان وقت كل واحدة من الظهر والمغرب وقتا للعصر وللعتمة أيضا — : فتقديم العتمة إلى وقت المغرب — الذى هو وقت لها — وتقديم وقت العصر إلى وقت الظهر — الذى هو وقت لها أيضا — جائز لغير المريض ، لأنه يصلي

العتمة والعصر أيضا في وقتيهما ، وهذا ما لا يقوله ، وإن كان وقت الظهر ليس وقتا للعصر ، ووقت المغرب ليس وقتا للعتمة — : فقد أباح له أن يصلي صلاة قبل وقتها ، وهذا لا يجوز ، ولئن جاز ذلك في هاتين الصلاتين ليجوزن ذلك له أيضا في تقديم الظهر قبل الزوال ، وتقديم المغرب قبل غروب الشمس ، وتقديم الصبح قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقوله . فقد ظهر التناقض *

فإن قال : ليس وقت الظهر وقتا للعصر إلا للمريض الذي يخشى ذهاب عقله : كلف الدليل على هذا التخصيص المدعى بلا برهان ، والذي لا يعجز عن مثله أحد ولا سبيل له إليه . وقد ذكرنا بطلان قول جميعهم في الجمع وفي اشتراك الوقتين . وبالله تعالى التوفيق *

وهنا حديث ننبه عليه ، لثلاثين ظان أننا أغفلناه ، وأن فيه معنى زائدا ^(١) ، وهو حديث رويناه من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة لمغيب القمر ليلة ثالثة ^(٢) « *

قال علي : بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد نعله إلا أبو بشر ، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث ، وقد وثق وتكلم فيه ، وهو إلى الجهالة أقرب . وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه ، وليس مشهور الحال في الرواة ^(٣) . ولوصح لما كانت فيه حجة في أن هذا هو أول وقت العتمة ،

(١) في الأصل « زائد » وهو لحن (٢) الحديث رواه الدارمي (ص ١٠٣) وأبو داود (ج ١ : ص ١٦١) والترمذي (ج ١ : ص ٣٥) والنسائي (ج ١ : ص ٩٢) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٤ و ١٩٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٧٣ و ٤٤٨) وصححه الحاكم . وفي اسناد الحديث كلام طويل في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ورجحنا هناك صحته والحمد لله (٣) هنا بهامش الأصل مانصه : « وروى عنه أيضا شعبة بن الحجاج ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه في الجرح والتعديل ، وذكر عن يحيى بن معين توثيقه ، فقد ارتفعت عنه الجهالة ، وحبيب خرج

بل قد يجوز ان يدخل وقتها قبل ذلك ، والقمر يغيب ليلة ثالثة في كل زمان
ومكان بعد ذهاب ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات
تلك الليلة المجزأة على ثنى عشرة ساعة ، والشفق الذى هو الحرة يغيب قبل
سقوط القمر فى الليلة الثالثة بحين كبير جدا ، والشفق الذى هو البياض
يتأخر مغيبه بعد سقوط القمر ليلة ثالثة ساعة ونصفاً من الساعات
المذكورة ^(١) . فليس فى هذا الخبر — لوصح — حجة فى شىء أصلاً بما يختلف ،
وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٦ — مسألة وتعجيل جميع الصلوات فى أول أوقاتها أفضل
على كل حال؛ حاشا العتمة ، فان تأخيرها الى آخر وقتها فى كل حال وكل زمان
أفضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم أولى ؛ وحاشا الظهر للجماعة
خاصة فى شدة الحر خاصة ، فالإبراد بها الى آخر وقتها أفضل *
برهان ذلك قول الله تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) وقال تعالى
(والسابقون السابقون أولئك المقربون فى جنات النعيم) فالمسارعة الى الخير
والمسابقة اليه أفضل بنص القرآن *

حدثنا محمد بن اسماعيل العذرى القاضى بالثغر ومحمد بن عيسى قاضى
طرطوشة ^(٢) قالوا ثنا محمد بن علي المطوعى الرازى ثنا محمد بن عبد الله الحاكم
بنيسابور ثنا أبو عمر وعثمان بن أحمد السماك ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان
ابن عمر ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني

له مسلم وثقة ابن حبان « اه (١) قسم المؤلف كل ليلة — طالت أو قصرت — الى اثنتى عشرة
ساعة ، ولاداعى لكل هذا ، فان الساعة سيختلف مقدارها ، وأما ساعات عصرنا المعروفة
التي هى جزء من أربع وعشرين من اليوم واليلة معا — فان الليل يختلف عدد ساعاته ، وقد
حققنا فى شرحنا على التحقيق أن الحديث صحيح ولكن النعمان أخطأ فى تقديره رحمه الله
(٢) بفتح الطاء الاولى واسكان الراء وضم الطاء الثانية وبدالواوشين معجمة مفتوحة ، وهى
مدينة كانت بالاندلس شرقى بلنسية وقرطبة قرية من البحر ، أخذها الافرنج سنة ٥٤٣ * »

عن عبد الله بن مسعود قال: « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : اى العمل أفضل ؟ قال : الصلوة في أول وقتها ، قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله ؛ قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين » ^(١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة اخبرني سيار بن سلامة قال : سمعت أبي يسأل أبا برزة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو برزة : « كان عليه السلام لا يالى بعض تأخيرها الى نصف الليل - يعنى العشاء الآخرة - ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها ^(٢) ، وكان يصلى الظهر حين تزول الشمس ، والعصر حين يذهب ^(٣) الرجل الى أقصى المدينة والشمس حية ، وكان يصلى الصبح فينصرف الرجل فينظر الى وجه جليسه الذى يعرف فيعرفه ، وكان يقرأ فيها بالسنتين الى المائة » والأحاديث في هذا كثيرة جدا *

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب واسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتمر - عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن نافع عن ابن عمر : « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة ، فخرج الينا حين ذهب ثلثه أو بعده - يعنى ثلث الليل ^(٤) فقال : انكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ،

(١) هذا رواه المؤلف من طريق الحاكم كما ترى ، وهو في المستدرک (ج ١ : ص ١٨٨ و ١٨٩) هذا الاسناد وبأسانيد أخرى وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي عن الحاكم (ج ١ : ص ٤٣٤) (٢) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١ : ص ١٧٨ و ١٧٩) «والحديث» وهو خطأ. والصواب ما هنا وهو الموافق لطبع الاستانة (ج ٢ : ص ١١٩) والنسخة مخطوطة مصححة عندى (٣) في جميع نسخ مسلم «والعصر يذهب» بمحذف كلمة «حين» (٤) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٦ و ١٧٧) «حين ذهب ثلث الليل أو بعده» وكذلك هو

ولولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ، ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى » *

وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه سمع انس بن مالك ^(١) يقول : « آخر رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة الى شطر الليل ، أو كاد يذهب شطر الليل » *

ومن طريق أم كلثوم بنت ابى بكر عن أختها عائشة : « أتم رسول الله ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل ^(٢) » *

قال على : اذا ذهب نصف الليل فقد ذهب عامة الليل . وهذه الاخبار زائدة على كل خبر *

وبالسند المذكور إلى مسلم : حدثني محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت مهاجرا أبا الحسن يحدث أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن أبى ذر قال : « أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبي ﷺ : أبرد أبرد ، أو قال : انتظرا انتظرا ، إن شدة الحر من فيح جهنم ، فاذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، قال أبوذر : حتى رأينا فيء التلول ^(٣) » *

قال على : وإنما لم يحمل هذا الأمر على الوجوب لما رويناه بالسند المذكور الى مسلم : ثنا أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية ثنا أبو اسحاق

في باقى نسخه (١) فى المنسوخ عن الأصل «وقدر وينا من طريق ثابت البناني أنه لأمر المؤذن فأقام وصلى وقدر وينا من إلى سمع أنس بن مالك» وهو خطأ غريب لا معنى له ، وظاهر من هذا أن كاتب الأصل بعد أن كتب «ثابت البناني أنه» أخطأ فزاد ما بعده إلى قوله «وقدرو ينام» فوضع على ما أخطأ بزيادته كلتي «لا» و«إلى» في أوله وآخره كمادة الناسخين القدماء فجاء من نسخ عن الأصل فأدرج الحرفين في الأصل وجعله كله كلاما واحدا ، والصواب ما صنعتناه كما يعرفه كل ذى خبرة بالكتب القديمة واصطلاح ناسخين ما وعادتهم . وحديث ثابت عن أنس في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٧) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٦) (٣) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٢) *

السيدي عن سعيد بن وهب عن خباب : « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة الرمضاء ^(١) فلم يشكنا » قلت لأبي اسحاق : أفى الظهر في تعجيلها ؟ قال : نعم *

وقد جاء نحو ما تخيرناه في الأوقات عن السلف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع ابن جبير بن مطعم : أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري : أن صل الظهر اذا زالت الشمس وأبرد *

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن سيرين عن المهاجر : أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري : ان صل الظهر حين تزيغ الشمس او حين تدرك ^(٢) وصل العصر والشمس بيضاء نقية ، وصل صلاة المغرب حين تغرب الشمس وصل صلاة العشاء من العشاء الى نصف الليل أى حين تبيت ^(٣) وصل صلاة الفجر بغلس أو بسواد ، وأطل القراءة ^(٤) *

ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا ابو الربيع الزهراني ثنا حماد - هو ابن زيد - عن الزبير بن الخريت ^(٥) عن عبد الله بن شقيق : خطبنا ابن عباس

(١) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٣) « أتينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء » (٢) رسم في الأصل قريمان هذا بدون اعجام وذا لنا أن هذا أقرب ما يفهم منه فليحذر (٣) رسم في الأصل أيضا بدون اعجام (٤) هذان الأثران عن عمر باسنادهما ونفذهما لم أجدهما ، إلا أن مالكا روى في أول الموطأ - وفي وقوت الصلاة - نحوها عن عه أبي سهيل بن مالك عن أبيه وعن هشام بن عروة عن أبيه ، وروى البيهقي نحوها باسناد متعددة (ج ١ : ص ٣٧٠ و ٣٧٦ و ٤٤٥ و ٤٥٦) إلا أن في (ص ٣٧٦) من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد ، فينظر أيهما الصحيح ؟ هل هو مجاهد أو مهاجر ؟ أوها اسنادان وطريقان ؟ الله اعلم (٥) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة *

يوما بعد العصر حتى غربت الشمس ^(١) وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة، فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني ^(٢) الصلاة الصلاة فقال له ابن عباس: أتعلنى بالسنة لأملك! : «رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء» *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن عثمان ابن عبدالله بن موهب: سمعت أبا هريرة سئل عن تفريط الصلاة؟ فقال: أن تؤخرها الى التي بعدها *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ان الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله» فقلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم ^(٣) *

قال علي: هذا الحديث والذي فيه «انما التفريط في اليقظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى» يكذبان قول من أقدم بالعظيمة فقال: إن رسول الله ﷺ ترك صلاة العصر يوم الخندق ذا كرا لها حتى غابت الشمس، لأنه لو كان ذلك لكان عليه السلام قد تعمد حالا من الحرمان صار فيها كمالو وتر أهله وماله، قاصدا الى مآذمه من التفريط. وهذا لا يقوله مسلم *

وبه الى ابن جريج: قلت لعطاء: إمام يؤخر العصر، أصليها معه؟ قال:

(١) في الأصل «وخطبنا ابن عباس حين غربت الشمس» وصححه من مسلم (ج ١: ص ١٩٧)
(٢) زيادة من صحيح مسلم (٣) الحديث رواه مالك في الموطأ (ص ٤) عن نافع عن ابن عمر وليس فيه تفسير نافع هذا وفسره الأوزاعي في أبي داود (ج ١: ص ١٦٠ و ١٦١) بأن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء. وقول نافع أرجح، وتأيد برور وده مرفوعا عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج عن نافع عن ابن عمر كما نقله الزرقاني (ج ١: ص ٢٩) *

نعم ، الجماعة أحب الى ، قلت : وإن اصفرت الشمس للغروب ولحقت برؤس الجبال ؟ قال : نعم ، مالم تنب . قال ابن جريج : لو كان طائوس يعجل العصر ويؤخرها ، أخبرني إبراهيم بن ميسرة عنه : أنه كان يؤخر العصر حتى تصفر الشمس جدا *

وأما الآخر الذي فيه « لا تزال أمتي بخير مالم يؤخروا الصلاة إلى اشتباك النجوم ، فإنه لا يصح ، لأنه مرسل ، لم يسند إلا من طريق الصلت بن بهرام ^(١) »

وقال أبو حنيفة : وقت صلاة الفجر حين يطالع الفجر المعترض إلى أن تطلع الشمس ، يعني إثر سلامه منها ، قال : وتأخيرها أحب الى من التغليس بها ، لأنه أكثر للجماعة ، ووقت الظهر من حين تـول الشمس

(١) الصلت بن بهرام ثقة ، ولكن ليس له ذكر في أئمة ، من أسانيد هذا الحديث فقد رواه أحمد بن حنبل (ج ٥ : ص ٤١٧) عن اسماعيل بن علية عن محمد بن اسحق « حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سريث بن عبد الله البرقي عن أبي أيوب » فذكره وفيه قصة . ورواه أيضاً عن محمد بن أبي عدي عن محمد بن اسحق (ص ٤٢١ و ٤٢٢) ورواه أيضاً عن حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي أيوب . وجهالة الرجل في هذا الاسناد لا تضر وقد عرف في الاسناد الاول . ومحمد بن اسحق ثقة وقد صرح بالتحديث فلا خوف من تدليس ، ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٦١) والحاكم (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١) والبيهقي (ج ١ ص ٣٧٠) كلهم من طريق محمد بن اسحق ، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٢١) والحاكم (ج ١ ص ١٩١) من حديث العباس بن عبد المطلب ، وصححه الحاكم بإسناده ، وقال ابن ماجه : « سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد فذهبت أنا وأبو بكر الاعين الى العوام بن عبيد بن العوام فأخرج إلينا أصل أبيه فاذا الحديث فيه » وهذا كله يدل على خطأ المؤلف في رد الحديث وأن الصلت بن بهرام لم ينفرد بإسناده ان كانت له فيه رواية لم نرها . وزجح ان المؤلف شبه له ودخل عليه حديث في حديث .

إلى أن يكون الظل دون القامتين ، والتهجير بها في الشتاء أحب إلى ؛ وأن يبرد بها في الصيف أعجب إلى ، ووقت العصر اذا كان الظل قامتين إلى قبل أن تغيب الشمس ، يريد أن يكبر لها قبل تمام غروب الشمس ، وتأخيرها أحب إليه ما لم تصفر الشمس ، ووقت المغرب مذ تغرب الشمس إلى أن يغيب الشفق ، وتعجيلها أحب إليه ، ووقت العتمة مذ يغيب الشفق إلى نصف الليل ، وتأخيرها أفضل ، ووقتها يمتد إلى طلوع الفجر *

قال على : كل ما قال مما خالفناه فيه فقد أبدينا بالبرهان سقوط قوله ، إلا تأخير الصبح ، فإنه احتج في ذلك بخبر^(١) من طريق محمود بن لبيد عن رافع ابن خديج أن رسول الله ﷺ قال : « أسفروا بصلاة الغداة ، فإنه أعظم لأجركم » أسفروا بالفجر ، فكلما أسفرتم فإنه أعظم للأجر » أو « لأجركم » قال على : محمود بن لبيد ثقة ، وهو محمود بن الربيع بن لبيد^(٢) ، والخبر

- (١) سقط من الأصل قوله « بخبر » وقد زدناه لأن به يتسق الكلام ويصح .
 (٢) هنا بهامش الأصل ما نصه : « محمود بن لبيد » ليس محمود بن الربيع ، وقد وهم في ذلك أبو بكر بن العربي ، فذكر أن محمود بن لبيد هذا الذي روى عنه عاصم بن عمر بن قتادة : عقل حجة مجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بئر دارهم ، وليس كذلك بل هما اثنان : أحدهما محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، نسبه ابن سعد وكناهه بأبنيم ، وقال : أمه جميلة بنت أبي صعصعة بن زيد بن عوف بن مبذول من بني مازن بن النجار . وذكره ابن أبي خيثمة فكناهه أبا محمد ، لا يعرف لعاصم بن عمرو رواية عنه ، وإنما روى عنه الزهرى ورجاء بن حيوة . والآخر محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأشهلي ، راوى هذا الحديث ، مدنى ، كان أحد العلماء له رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، أثبت له البخارى حجة وأنكرها أبو حاتم ، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين . وأما الأول فله حجة ورؤية ، ولا رواية له عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وقد وثقا معاً فوثق ابن الربيع يحيى بن معين ، ووثق ابن لبيد أبو زرعة ، فيما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمتهما . وقال أبو عمر : ابن لبيد أسن من ابن الربيع وأولى بأن

صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله عليه السلام في التعليل، حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن، أو حين يعرف الرجل وجهه جليسه الذي كان يعرفه، وأن هذا كان مداوم عليه من عمله عليه السلام: صح أن الاسفار المأمورة إنما هو بأن ينقضى طلوع الفجر ولا يصلي على شك منه* فان قيل: إنه لأجر في غير هذا، بل ما فيه إلا الاثم، قلنا: هذا لا ينكر في لغة العرب، لأن الله تعالى يقول: (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم) ولا خير في خلاف ذلك. ومن الباطل أن يكون رسول الله ﷺ يكلف أمته وأصحابه المشقة في ترك النوم أذ ما يكون، وخروج الرجال والنساء إلى صلاة الصبح: عملاً فيه مشقة وكلفة وحطية من الأجر، ويمنعهم الفضل والأجر مع الراحة، حاش لله تعالى من هذا، فهذا ضد النصيحة، وعين الغش والحرص والظلم* وما ندرهم تعلقوا في هذا إلا برواية عن ابن مسعود في التعليل بصلاة الصبح حين انشق الفجر يوم النحر، وقوله رضى الله عنه: إنها صلاة حولت عن وقتها في ذلك اليوم في ذلك المكان^(١) وهذا خبر مسقط لقولهم جملة، لأنهم مخالفون له جملة، إذ قولهم الذي لا خلاف عنهم فيه أن التعليل بها في أول الفجر ليس صلاة لها في غير وقتها، بل هو وقتها عندهم فن أضل من يموه بحديث هو مخالف له، ويوهم خصمه أنه حجة له* وأما قولهم في اختيار^(٢) تأخير العصر فقول مخالف للقرآن في المسارعة إلى الخير - ولجميع السنن ولجميع السلف، وللقياس على قوله في صلاة الظهر والمغرب*

يذكر في الصحابة منه « اه وهذا صحيح وأظن أن خطأ ابن حزم وابن العربي إنما تبعاه في ابن خزيمة كما نقله عنه ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٦٧) (١) انظر الشوكاني (ج ١ ص ٤٢٣) (٢) في الأصل « في أخبار » وهو خطأ

وقال مالك: وقت الظهر والعصر الى غروب الشمس، ووقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر، والصبح الى طلوع الشمس، وأحب اليه في الصبح التغليس، وأحب اليه في صلاة الظهر أن تصلى في البرد والحر اذا فاء الفى ذراعا. وأحب إليه أن تصلى العصر والشمس بيضاء نقية؛ وتعجيل المغرب إلا للمسافر. فلا بأس بان تمد الميلىن ونحوهما. والعمة أثر مغيب الشفق قليلا *

قال على: أما قوله فى اتصال وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب الى صلاة الذير نقول مخالف لجميع السنن، ولا نعلمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم، ولا عن أحد من التابعين، إلا عن عطاء وحده. وأما قوله فى وقت العمة فلا نعلم اختياره أيضا عن أحد من السلف. وأما قوله فى وقت الظهر فانه عول على الرواية عن عمر رضى الله عنه: أن صل الظهر اذا فاء الفى ذراعا، وقد ذكرنا الروايات المترادفة عن عمر رضى الله عنه بان تصلى اذا زاغت الشمس وأن يردد بها، روى ذلك عنه عائشة أم المؤمنين، وابنه عبد الله؛ ونافع بن جبير، ومهاجر أبو الحسن،^(١) وأبو العالية، وعروة بن الزبير، وأبو عثمان النهدي، ومالك جد مالك ابن أنس وروته عائشة مسندا، ومن فعل أبى بكر أيضا، وروناه أيضا عن على بن أبى طالب وأبى هريرة وابن مسعود وغيرهم *

وان ذكروا أنه قد روى عن ابن عباس: وقت العمة الى صلاة الفجر، وعن أبى هريرة: الافراط فى العمة الى صلاة الفجر — فانهم قد خالفوا ذلك الأثر عن ابن عباس لأن فيه: وقت الظهر الى وقت العصر؛ ووقت

(١) سبق قبل قليل أن ذكر المؤلف رواية مهاجر عن عمر وشككتنا فيها وقد تيقنا من كلامه هنا انه خطأ وأن الصواب ما ذكرناه هناك « محمد بن سيرين عن مجاهد » فإن مهاجرا أبى الحسن من صغار التابعين ومن طبقة محمد بن سيرين *

المغرب إلى وقت العشاء. وإذا اختلف الصحابة فالرجوع ^(١) إلى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من القرآن والسنة، قال تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) *

٣٣٧ — ﴿فصل﴾ قال علي : وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان ، لأن الشمس تأخذ في الزوال في أول الساعة السابعة ويأخذ ظل القائم في الزيادة على مثل القائم — بعد طرح ظل الزوال — في صدر الساعة العاشرة ، أما في خمسها الأول إلى ثلثها الأول ، لا يتجاوز ذلك أصلاً في كل زمان ومكان *

ووقت صلاة الصبح مساو لوقت صلاة المغرب أبداً في كل زمان ومكان ؛ لأن الذي من طلوع الفجر الثاني إلى أول طلوع الشمس كالذي من آخر غروب الشمس إلى غروب الشفق الذي هو الحمرة أبداً في كل وقت ومكان ، يتسع في الصيف ويضيق في الشتاء ، لكبر القوس وصغره ، ووقت هاتين الصلاتين أبداً هو أقل من وقت الظهر ووقت العصر ، لأن وقت الظهر هو ربع النهار وزيادة . فهو أبداً ثلاث ساعات وشيء من الساعات المختلفة ، ووقت العصر ربع النهار غير شيء ، فهو أبداً ثلاث ساعات غير شيء من الساعات المختلفة ، ولا يبلغ ذلك وقت المغرب ولا وقت الصبح ، وأكثر ما يكون وقت كل صلاة منهما ساعتين ، وقد يكون ساعة واحدة وربع ساعة من الساعات المختلفة ، وهي التي يكون منها في أطول يوم من السنة ، وأقصر يوم من السنة — : اثنتا عشرة ، فهي تختلف لذلك في طولها وقصرها ؛ وفي الهيئة أيضاً كذلك ولا فرق . وأوسعها كلها وقت العتمة لانه أزيد من ثلث الليل أو ثلث الليل ومقدار تكبيرة في كل زمان ومكان وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٨ — مسألة الشفق والفجر قال على: الفجر فجران، والشفق شفقان ، والفجر الأول هو المستطيل المستدق صاعداً في الفلك كذنب السرحان ، وتحدث بعده ظلمة في الأفق ، لا يحرم الأكل ولا الشرب على الصائم ، ولا يدخل به وقت صلاة الصبح . هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة كلها *

والآخر هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان ، ينتقل بانتقالها ، وهو مقدمة ضوءها ، ويزداد بياضه ، وربما كان فيه توريد بحمرة بديعة ، ويتبينه يدخل وقت الصوم ووقت الاذان لصلاة الصبح ووقت صلاتها . فاما دخول وقت الصلاة بتبينه فلا خلاف فيه من أحد من الأمة *

وأما الشفقان ، فأحدهما الحمرة والثاني البياض ، فوقت المغرب عند ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم — : يخرج ويدخل وقت صلاة العتمة بمغيب الحمرة ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق ، إلا أن أحمد قال : يستحب — في الحضر خاصة دون السفر — أن لا يصلى إلا إذا غاب البياض ، ليكون على يقين من مغيب الحمرة ، فقد توارى الجدران . وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور : لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة إلا بمغيب البياض *

قال : على قد صح أن رسول الله ﷺ حدد خروج وقت المغرب ودخول وقت العتمة بمغيب نور الشفق ، والشفق يقع في اللغة على الحمرة وعلى البياض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن يخص قوله عليه السلام بغير نص ولا إجماع ، فوجب أنه إذا غاب ما يسمى شفقاً فقد خرج وقت المغرب ودخل وقت العتمة ، ولم يقل عليه السلام قط : حتى يغيب

كل ما يسمى شفقا *

وبرهان قاطع ، وهو : أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ حد وقت العتمة بأن أوله إذا غاب الشفق وآخره ثلث الليل الأول ، وروى أيضا نصف الليل ، وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس : أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول ، وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت فيه ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقين . فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض بلا شك ^(١) ، فاذ ذلك كذلك فلا قول أصلا إلا أنه الحجرة يقين ، اذ قد بطل كونه البياض *

واحتج من قلد أبا حنيفة بأن قال : إذا صلينا عند غروب البياض فحن على يقين — باجماع — أننا قد صلينا عند الوقت ، وإن صلينا قبل ذلك فلم نصل يقين إجماع في الوقت *

قال على : هذا ليس شيئا ، لأنه إن التزموه أبطل عليهم جمهور مذهبهم فيقال مثل هذا في الوضوء بالنيذ ، وفي الاستنشاق والاستنثار وقراءة أم القرآن والطمأنينة ، وكل ما اختلف فيه مما يبطل الصوم والحج ، ومما تجب فيه الزكاة ، فيلزمهم أن لا يؤدوا عملا من الشريعة الا حتى لا يختلف اثنان في أنهم قد أدوه كما أمروا ، ومع هذا لا يصح لهم من مذهبهم جزء من مائة جزء بلا شك *

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي العتمة

(١) هذه القطعة من أبداع حجج ابن حزم وأمتنها ، وقد نقل معناها الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٤١١) عن شرح الترمذى لابن سيد الناس وانا أظن أنه أخذها عن ابن حزم ، ويكاد يكون لفقاهما متحداً

لسقوط القمر ليلة ثالثة ، ولو كان لكان أعظم حجة لنا ، لان الشفق الأبيض يبقى بعد هذه مدة طويلة بلا خلاف *

واحج بعضهم بالاثر : « ان رسول الله ﷺ كان يصلى العشاء الآخرة اذا اسود الليل » وبقاء البياض يمنع من سواد الأفق *
قال على : وهذا خطأ ، لانه يصلى العتمة مع بياض القمر ، وهو أمتع من سواد الأفق على أصولهم : من البياض الباقي بعد الحمرة ، الذى لا يمنع من سواد الأفق ، لقلته ودقته *

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلى العتمة لسقوط القمر ليلة ثالثة . وهذا لا حجة لهم فيه ، لاتنا لا نمنع من ذلك ، ولا من تأخيرها الى نصف الليل ، بل هو أفضل ، وليس فى هذا المنع من دخول وقتها قبل ذلك *

وذكروا حديثا ساقطا موضوعا ، فيه « أنه عليه السلام صلى العتمة قبل غروب الشفق ^(١) » وهذا لو صح — ومعاذ الله من ذلك — لما كان فيه إلا جواز الصلاة قبل وقتها ، وهو خلاف قولهم وقولنا *
وذكروا عن ثعلب : ان الشفق البياض *

قال على : لسنا ننكر أن الشفق البياض والشفق الحمرة ، وليس ثعلب حجة فى الشريعة الا فى نقله ، فهو ثقة ، وأما فى رأيه فلا *

(١) هذا الحديث لم أجده ، إلا أن البيهقى أشار اليه فى السنن فقال : « والذى رواه سليمان بن موسى عن عطاء بن أبى رباح عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى أوقات الصلوات : ثم صلى العشاء قبل غيوبة الشفق — يخالف لسائر الروايات » (ج ١ ص ٣٧٣) ولكنه روى حديث سليمان فى (ص ٣٧٢) بلفظ « ثم صلى المغرب قبل غيوبة الشفق » . ونقل الشوكانى بهذا حديث النعمان بن بشير أن ابن العربى قال : « هو صحيح وصلى قبل غيوبة الشفق » (ج ١ ص ٤١١) *

وأظرف ذلك احتجاج بعضهم بأن الشفق مشتق من الشفقة وهي الرقة، ويقال: ثوب شفيق اذا كان رقيقاً، قالوا: والبياض أحق بهذا لأنها أجزاء رقيقة تبقى بعد الحمرة!!! *

قال علي: وهذا هوس ناهيك به!! فان قيل لهم: بل الحمرة أولى به، لأنها تتولد عن الاشفاق والحياء، وكل هذا تخليط هو في الهزل أدخل منه في الجدد *

وقال بعضهم: لما كان وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الثاني وجب أن يدخل وقت صلاة العتمة بالشفق الثاني. فعورضوا بأنه لما كان الفجر فجرين، وكان دخول وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الذي معه الحمرة - وجب أن يكون دخول وقت العتمة بالشفق الذي معه الحمرة *

وقالوا أيضاً: لما كانت الحمرة ^(١) التي هي مقدمة طلوع الشمس لا تأثير لها في خروج وقت صلاة الفجر - وجب أن يكون أيضاً لا تأثير لها في خروج وقت المغرب. فعورضوا بأنه لما كانت الطوالع ثلاثة، والغوارب ثلاثة وكان الحكم في دخول وقت صلاة الصبح للأوسط من الطوالع - : وجب أن يكون الحكم في دخول صلاة العتمة للأوسط من الغوارب *

وهذه كلها تخاليط ودعاو فاسدة متكاذبة، وانما أوردناها ليعلم من أنعم الله تعالى عليه بان هداه لابطال القياس في الدين -: عظيم ^(٢) نعمة الله تعالى عليه في ذلك، وليتبصر من غلط فقال به. وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

٣٣٩ - مسألة ومن كبر لصلاة فرض وهو شاك هل دخل وقتها ام لا لم تجزه، سواء وافق الوقت أم لم يوافقه، لانه صلاها بخلاف ما أمر،

(١) في الأصل « لما كان الحمرة » (٢) في الأصل « بأن هذه لأبطال القياس في الدين عظيم » الخ وهو لا معنى له، والصواب ما صححه الله وهو ظاهر *

وانما أمر أن يتدبها في وقتها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٣٤٠ - مسألة فلو بدأها وهو عند نفسه موقن بأن وقتها قد دخل
فاذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضا ، لانه لم يصلها كما أمر ، ولا يجزئه
إلا حتى يوقن أنه الوقت ؛ ويكون الوقت قد دخل . وبالله تعالى التوفيق *
٣٤١ - مسألة كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة
الصبح إلا بان يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين
تكبيره لصلاة الصبح ؛ وسواء . عندنا ترك الضجعة عمدا أو نسيانا ،
وسواء صلاها في وقتها ؛ أو صلاها قاضيا لها من نسيان أو عمد نوم ، فان لم يصل
ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن الضجعة على اليمين
لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك حسب طاقته فقط *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن
الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن عمر ^(١) بن ميسرة ثنا عبد الواحد
هو ابن زياد - ثنا الاعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل
الصبح فلا يضطجع على يمينه » فقال له مروان بن الحكم : ما يجزى أحدنا
ممشاه الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال أبو هريرة : لا ، فبلغ ذلك
ابن عمر ، فقال : أكثر أبو هريرة على نفسه ، فقيل لابن عمر عندها : تنكر
شيئا مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتراً وجبنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة ؛ فقال
فسأ ذنبي إن كنت حفظت ونسوا ^(٢) ؟ *

(١) في الأصل « عبدالله » وهو خطأ . وفي التهذيب « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ
أيضاً ، وصححه من أبي داود (ج ١ ص ٤٨٨) ومن التقريب والخلاصة (٢) نقل شارح
أبي داود أن الترمذي أخرجه واران النووي صححه على شرط الشيخين *

ورويانا من طريق وكيع عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن قبيصة بن ذؤيب قال: مر بي أبو الدرداء من آخر الليل وأنا أصلي فقال: أفضل بضجعة بين صلاة الليل وصلاة النهار ^(١) *

قال علي: وقد أوضحنا أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض، حتي يأتي نص آخر أو اجماع متيقن غير مدعى بالباطل -: على أنه ندب، فنقف عنده، وإذا تنازع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فالرد الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ *

فان قالوا: قد ورد إنكار الضجعة عن ابن مسعود، قلنا: نعم، وخالفه أبو هريرة، ومع أبي هريرة سنة رسول الله ﷺ من أمره وعمله، وان كان إنكار ابن مسعود حجة على غيره من الصحابة رضى الله تعالى عنهم -: فقد أنكر رضى الله عنه وضع الأيدي على الركب في الصلاة وضرب اليدين على ذلك، وقد أنكر قصر الصلاة إلا في حج أو عمرة أو جهاد، وأنكر قراءة القرآن في ليلة، فالتفتم إنكاره ^(٢) فالآن استدركتم هذه السنة ١٩؟ وقالوا لو كانت الضجعة فرضا لما خفيت على ابن مسعود وابن عمر، فقلنا لهم: فهلا قلتم مثل هذا في اتمام عثمان رضى الله تعالى عنه بمنى؛ واطمام عائشة وسعد رضى الله عنهما؟ فقولوا: لو كان قصر الصلاة سنة ما خفى على هؤلاء وهلا قلتم: لو كان الجلوس في آخر الصلاة فرضا ما خفى على ابن أبي طالب رضى الله عنه حين يقول: إذا رفعت رأسك من آخر صلاتك من السجود فقد تمت صلاتك، فان شئت فقم، وان شئت فاقعد؟ ومثل هذا كثير جدا، وانما هو شيء يفزعون اليه إذا ضاق بهم المجال! ثم هم أول تارك له! وبالله تعالى التوفيق *

(١) وهل ركعتا الفجر من صلاة الليل ١١؟ (٢) استعمل المؤلف «التفت» متدياً بنفسه، ومأرايت دليلا لذلك، وقد استعمله كذلك أيضاً في الأحكام (ج ٧ ص ١٠٤)

فان قالوا : فبطلت صلاة من لم يضطجع من الصحابة رضى الله عنهم وغيرهم ؟ قلنا : إن المجتهد مأجور يصلى وان خفى عليه النص ، وانما الحكم فيمن قامت عليه الحجة فعند ، ثم نعكس قولهم عليهم ، فنقول للبالكيين والشافعيين : أترى بطلت صلاة ابن مسعود ومن وافقه إذ كان يصلى ولا يرى الوضوء من مس الذكر ؟! ونقول للحنفيين : أترى صلاة ابن عمر وأبا هريرة فاسدة إذ كانا يصليان وقد خرج من أنف أحدهما دم ، ومن بثرة بوجه الآخر دم فلم يتوضأ لذلك ؟! ونقول لجميعهم : أترون صلاة عثمان وعلى وطلحة والزبير وابن عباس وأبي بن كعب وأبي أيوب وزيد وغيرهم كانت فاسدة إذ كانوا يرون أن من وطئ ولم ينزل فلا غسل عليه ويفتون بذلك ؟! ومثل هذا كثير جدا ، يعود على من لم يكن بيده حجة غير التشنيع ، وهو عائد عليهم ، لأنهم أشد خلافاً على الصحابة منا ، وسؤالهم هذا لازم لأبي هريرة كلزومه لنا ولا فرق *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن » ^(١) *

قال على : رويناه من طريق حماد بن سلية عن ثابت البناني : أن أبا موسى الأشعري وأصحابه كانوا إذا صلوا ركعتي الفجر اضطجعوا *

ومن طريق الحجاج بن المنهال عن جرير بن حازم عن محمد بن سيرين قال : أنبت : أن أبارافع وأنس بن مالك وأبا موسى كانوا يضطجعون على أيمنهم إذا صلوا ركعتي الفجر *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث - هو ابن عثمان -

أنه حدثه قال كان الرجل يحجى وعمر بن الخطاب يصلى بالناس الصبح فيصلى ركعتين فى مؤخر المسجد ويضع جنبه فى الأرض ويدخل معه فى الصلاة (١) *

وذكر عبد الرحمن بن زيد فى كتاب السبعة (٢): أنهم - يعنى سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبى بكر وعروة بن الزبير وأبى بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان ابن يسار - كانوا يضطجعون على أيمانهم بين ركعتى الفجر وصلاة الصبح * فان عجز فقد قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . وقال عليه السلام « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » * وحكم الناسى ههنا كحكم العامد ، لأن من نسى عملاً مفترضاً من الصلاة والطهارة فعليه أن يأتي به ، لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر ، إلا أن يأتى نص بسقوط ذلك عنه *

وانما يكون النسيان بخلاف العمد فى حكمين : أحدهما سقوط الأثم جملة هنا وفى كل مكان ، والثانى من زاد عملاً لا يجوز له ناسياً وكان قد أوفى جميع عمله الذى أمر به ، فان هذا قد عمل ما أمر ، وكان ما زاد بالنسيان لغوا لا حكم له *

فان أدرك إعادة الصلاة فى الوقت لزمه أن يضطجع ويعيد الفريضة وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خروج الوقت لم يقدر على الاعادة ، لما ذكرنا قبل ، ولا يجزئه أن يأتى بالضجعة بعد الصلاة ، لأنه ليس ذلك موضعها ، ولا

(١) كيف يحتج المؤلف بهذا وهو يرى أن من شرع فى النافلة بعد إقامة الصلاة فصلاته باطلة وكذلك اذا أقيمت وهو فى النافلة كما سبق ؟ (٢) عبد الرحمن بن زيد هذا لا أعرف من هو ؟ ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٨٢ وهو ضعيف جداً . ولعله ألف كتاباً فى فتاوى الفقهاء السبعة وأقوالهم ، وما سمعنا بهذا الكتاب قط .

يجزى عمل شيء في غير مكانه، ولا في غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به، لان هذا كله هو غير العمل المأمور به على هذه الأحوال. وبالله تعالى التوفيق (١) *

٣٤٢: - مسألة ومن فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم فنختار له إذا ذكرها - وإن بعد طلوع الشمس بقریب أو بعيد - أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح *

وفرض على كل من غفل عن صلاة بنوم أو بنسيان ثم ذكرها أن يزول عن مكانه الذي كان بجسمه فيه الى مكان آخر، ولو المكان المتصل بذلك المكان فما زاد *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان - هو ابن يزيد العطار - ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «تحولوا

(١) أفرط ابن حزم في التنال جداً في هذه المسئلة وقال قولاً لم يسبقه اليه أحد ولا ينعمه فيه اى دليل! فالأحاديث الواردة في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ظاهر منها ان المراد بها أن يستريح المصلي بعد طول صلاة الليل لينشط لصلاة الفريضة. ثم لو سلمنا له ان الحديث الذي فيه الأمر بالضجعة يدل على وجوبها فن ابن يخلص له ان الوجوب معناه الشرطية وان من لم يضطجع لم تجزئه صلاة الغداة ١٤. اللهم غفرا، وما كل واجب بشرط. ثم ان عائشة روت ما يدل على ان هذه الضجعة انما هي استراحة لا انتظار الصلاة فقط. في البخارى (ج ٢ ص: ١٢٧) ومسلم (ج ١ ص: ٢٠٥) من طريق ابى سلمة عن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع» واللفظ لمسلم وهو صريح في المعنى الذى قلنا او كالصريح. وبعد فقد أفاض القول في هذا البحث العلامة ابو العلي شمس الحق العظيم آبادى الهندى في كتابه (إعلام اهل العصر بأحكام ركعتي الفجر) (ص: ١٤ - ٢٠) فارجع اليه.

عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، فأمر بلالا فاذن وأقام فصلى ^(١) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا
محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا الأسود بن شيبان
ثنا خالد بن سمير ثنا عبد الله بن رباح ثنا أبو قتادة الأنصاري قال : « بعث
رسول الله ﷺ جيش الأمراء ، فلم توقفنا إلا الشمس طالعة ، فقمنا وهلين
لصلاتنا ، فقال النبي ﷺ : رويدا رويدا ، حتي تعالت الشمس ، قال
رسول الله ﷺ : من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليركعهما ، فقام من
يركعهما ^(٢) ومن لم يكن يركعهما ، ثم أمر رسول الله ﷺ أن ينادي بالصلاة
فيؤذن لها ^(٣) فقام رسول الله ﷺ فصلى بنا » وذكر الحديث *

قال علي : فان قيل : ليس في هذا الخبر ذكر الضجعة . قلنا : قد يسكت
عنها الراوي . كما يسكت عن الوضوء . وعما لا بد منه من ذكر التكبير
للاحرام والسلام ^(٤) وغير ذلك ، وقد يكون هذا الخبر قبل أن يأمر عليه
السلام بالضجعة ، وليس جميع السنن مذكورة في حديث واحد ولا في
آية واحدة ولا في سورة واحدة ، والتعلل بها قدح في جميع الشريعة : أولها
عن آخرها ، فليس منها شيء إلا وهو مسكوت عنه في أحاديث كثيرة وفي
آيات كثيرة ، فكل من تعلل في أمر رسول الله ﷺ بالأذان للصلاة المنسية
وفي أمره بصلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الفريضة وفي أمره عليه السلام
بالتأني والامنا ^(٥) والتحول - بما لم يقله رسول الله ﷺ - : فقد كذب على

(١) في أبي داود (ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧) « وصلى » (٢) في أبي داود (ج ١ ص ١٦٨) « فقام من كان يركعهما » (٣) في نسخة أخرى عن الأصل « فيؤذن بها »
وفي أبي داود « فؤدى بها » . وقد سبق الكلام على هذا الحديث في المسألة ٢٨٦
(٤) في الأصل (وللسلام) وهو خطأ (٥) كذا رسم في الأصل بدون إعجام وما
نعرف صحته *

رسول الله ﷺ، وقوله ما لم يقل، وأقرى عليه بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار. وقد ذكر الأذان لها وصلى ركعتين قبلها - : حماد عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة *

فان قيل : قد روى في بعض ألفاظ هذا الخبر : أنه عليه السلام قال لهم حينئذ « من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها » : قلنا : نعم قد روى هذا اللفظ ، وروى « ليصلها أحدكم من الغداة لوقتها » وروى « فاذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها اذا ذكرها ومن الغد للوقت » وروى « أنهم قالوا : يا رسول الله ، أنقضها لميقاتها من الغد » ؟ وأنهم قالوا : ألا نصلى كذا وكذا صلاة ؟ قال : « لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم » وكل هذا صحيح ومتفق المعنى ، وإنما يشكل من هذه الألفاظ « من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها » وإذا تؤمل ^(١) فلا اشكال فيه ، لأن الضمير في لغة العرب راجع الى أقرب مذكور إلا بدليل ، فالضمير في « معها » راجع الى الغداة ، لا الى الصلاة ، أى فليقض مع الغداة مثل هذه الصلاة التى يصلى ، بلا زيادة عليها ، أى فليؤد ما عليه من الصلاة مثل ما فعل كل يوم ، فتتفق الألفاظ كلها على معنى واحد ، لا يجوز غير ذلك ^(٢) . وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٣ - مسألة - صفة الصلاة وما لا تجزى إلا به لا تجزى أحد صلاة إلا بثياب طاهرة وجسد طاهر فى مكان طاهر *

قال على : قد ذكرنا الأشياء المفترض اجتنابها ، فمن صلى غير محتجب لها فلم يصل كما أمر ، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ بكنس ما كان يصلى عليه ، وبأن تطيب المساجد وتنظف لقوله عليه السلام الذى سند كره إن شاء الله تعالى باسناده : « وجعلت لى كل أرض طيبة مسجدا و طهوراً »

(١) فى الأصل « تأمل » وهو خطأ ظاهر (٢) انظر المحلى فى المسألة رقم (٢٨٦) والأحكام

وقال تعالى : (وثيابك فطهر) . ومن ادعى أن المراد بذلك القلب — : فقد خص الآية بدعواه بلا برهان ، والأصل في اللغة التي بها نزل القرآن : أن الثياب هي الملبوسة والمتوطأة ^(١) ، ولا ينقل عن ذلك إلى القلب والعرض إلا بدليل ، ولا حال للانسان إلا حالان ، لا ثالث لهما : حال الصلاة وحال غير الصلاة ، ولا يختلف اثنان في أنه لا يخرج ^(٢) من في بدنه شيء واجب اجتنابه وفي ثيابه أو في مقعده في حال غير الصلاة ، وإنما الكلام : هل ذلك مباح في الصلاة أم لا ؟ فإذا خرجت حال غير الصلاة بالاجماع المتيقن لم يبق حيث تستعمل أو امر الله تعالى ورسوله ﷺ إلا للصلاة ؛ فهذا فرض فيها وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٤ — مسألة — فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن **كبر** سالما في كل ما ذكرنا مما أصابه بعد ذلك — : فإن علم بذلك أزال الثوب وإن بقي عريانا ، ما لم يؤذه البرد ، وزال عن ذلك المكان ، وأزالها عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتمادى على صلاته وأجزأه ، ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن نسي حتى عمل عملا مفترضا عليه من صلاته ألغى ، وأتم الصلاة ، وآتي بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد للسهو ، وإن كان ذلك بعد أن سلم ، ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت أعاد الصلاة متى ذكر ، فإن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لولم يأت به لم تبطل به صلاته ، مثل قراءة السورة التي مع أم القرآن أو مازاد على الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجدين والرفع من الركوع والجلوس بعد التشهد — : فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط *
فإن تعمد ما ذكرنا بطلت صلاته ، وكان كمن لم يصل ولا فرق ، لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها ، فصح الآن أن الناسي يعيد أبدا ، لقول رسول الله

(١) في اللسان « وتوطأه ووطأه كوطئه » (٢) خرج من باب تعب

ﷺ : « من نسى صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » والناسى هو الذى علم الشيء ثم نسيه ، وبعض الصلاة بنص حكم اللغة والضرورة ، وهكذا الحكم فيمن نسى الطهارة أو بعض أعضائه أو نسى ستر عورته ، فإن ابتدأ صلاته كذلك أعادها أبدا ، وصح أن العامد لا يقدر على الصلاة إلا فى وقتها ، وكل ما ذكرنا فى ذلك سواء * .

وأما الجاهل ، وهو الذى لا يعلم الشيء إلا فى صلاته أو بعدها ، كمن كان فى ثيابه أو فى بدنه أو فى مكانه شيء فرض اجتنابه لم يعلم به ، فإنه يعيد كل ماصلى كذلك فى الوقت كذلك ، وكذلك من انكشفت عورته وهو لا يرى ، وكذلك من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم علمها ، فإن هؤلاء لإعادة عليهم إلا فى الوقت فقط لا بعد الوقت * .
برهان ذلك : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا فى أرض الحبشة وغيرها ، والفرائض تنزل ، كتحويل القبلة ، والزيادة فى عددها وغير ذلك ، فلم يأمرهم عليه السلام بإعادة شيء من ذلك ، إذ بلغه ذلك ، وأمر الذى رآه لم يتم صلاته أن يعيدها ، فصح بذلك أن يأتي بما جهل من كل ما ذكرنا إذا علمه ، مادام الوقت قائماً فقط * .

وأما المكروه والعاجز لعل أو ضرورة ، فإنه فى كل ما ذكرنا إن زال الإكراه أو الضرورة بعد الصلاة : فقد تمت صلاته ، لقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإن زال ذلك فى الصلاة بنى على ما مضى من صلاته ، فأتىها كما يقدر ، واعتد بما عمل منها قبل أن يقدر ، ولا سجود سهو فى ذلك . وبالله تعالى التوفيق * .

برهان ذلك ما ذكرناه قبل : إن كان عمل مأمور به فهو فيها جائز كثر أو قل ، وإزالة ما اقترض على المرء اجتنابه فى الصلاة مأمور به فيها ، فهو جائز فى الصلاة * .

وأما قولنا: وإن بقى عريانا، فلائنه قد اجتمع عليه فرضان أحدهما ستر العورة، والثاني اجتناب ما أمر باجتنابه، ولا بدله من أحدهما، فإن صلى غير محتجب لما أمر باجتنابه فقد تعمد في صلاته عملاً محرماً عليه، فلم يصل كما أمر، فلا صلاة له، وإذا لم يجد ثوباً أمر بالاستتار بمثله، فهو غير قادر على الاستتار، ولا حرج على المرء فيما لا يقدر عليه، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وليس المرء مضطراً إلى لباس ثوب يقدر على خلعه، ولا إلى البقاء في مكان يقدر على مفارقه، وهو مضطر إلى التعري إذا لم يجد ما أبيض له لباسه، فإن خشى البرد فهو حينئذ مضطر إلى ما يطرد به البرد عن نفسه، فيصلي به ولا شيء عليه، لأنه مباح له حينئذ *

وأما قولنا: إن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه في صلاته ألغاه وأتم الصلاة وأتى بذلك العمل كما أمر، وإن كان بعد أن سلم، ما لم تنتقض طهارته. فلما قد ذكرناه من سقوط ما نسيه المرء في صلاته، وإن ذلك لا يبطل صلاته، ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولما سنده من أمر رسول الله ﷺ «من سها في صلاته فزاد أو نقص» بأن يتم صلاته ويسجد للسهو، وهذا قد زاد في صلاته ساهياً ما لو تعمد له بطلت صلاته *

وأما قولنا: إن انتقضت طهارته أعادها أبداً متى ذكر. فلقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها». وبعض الصلاة صلاة عليه ففرض أن يصلها، وأن يأتي بما نسي، وبما لا يحزى — إذا مانسى — إلا به، من وضوء أو غسل أو ابتداء الصلاة

على ترتيبها ، الى أن يتم مانسى من صلاته إلا به ^(١) *

وأما قولنا : إن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو تعمد تركه لم تبطل صلاته بذلك ، الى آخر كلامنا . فلاته قد وفي جميع أعمال صلاته سالمة كما أمر ، وكانت تلك الأعمال الزائدة وإن كانت الصلاة جائزة دونها — : فانها في جملة الصلاة ، وفي حال لو تعمد فيها ما تبطل به الصلاة لبطلت صلاته ، و كان منه فيها ما كان ناسياً فزاد في صلاته عملاً بالسهو لا يجوز له ، فليس عليه إلا سجود السهو كما أمر رسول الله ﷺ ، بما سند كره في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى . وروينا عن رسول الله ﷺ خلع نعليه في الصلاة للقذر الذي كان فيهما . وعن الحسن اذا رأيت في ثوبك قدرا فضعه عنك وامض في صلاتك . وقد أجاز أبو حنيفة ومالك غسل الرعاف في الصلاة *

فأما الصلاة بالنجاسة فان مالكا قال : لا يعيد العامد لذلك والناسي الا في الوقت *

قال علي : وهذا خطأ ، لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التي أمر بها كما أمر ، أو لم يؤديها كما أمر ، فان كان أداها كما أمر فلا يحل لمأن يصلي في يوم واحد ظهري ، ولا معنى لاعادته صلاة قد صلاها ، وان كان لم يؤديها كما أمر فمن قوله أنه يصلي من لم يصل أبداً ، فظهر بطلان هذا القول * وأيضا : فانه يقال لهم : أخبرونا عن الصلاة التي تأمرونه بأن يأتي بها في الوقت ولا تأمرونه بها بعد الوقت : أفرض هي عندكم أم نافلة ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث ؟ وبأي نية يصليها ؟ أبنية أنها الفرض اللازم له في ذلك الوقت أم بنية التطوع ؟ أم بلا نية ، لا لفرض ولا لتطوع ؟ !! فان قلتم : هي

(١) كذا في الأصل ولعل صحته « الى أن يتم مانسى من صلاته مما لا تجزى صلاته إلا به » كما هو واضح

فرض ولا يصلحها إلا بنية الفرض ، فمن أصلكم الذي لم تختلفوا فيه : ان الفرض يصلى أبداً ، ولا يسقط بخروج الوقت فيه ، فهذا تناقض وهدم لأصلكم . وان كانت تطوعاً وتأمرونه بأن يدخل فيها بنية التطوع فان الفرض لا يجزى ، بدل التطوع في الدنيا ، ولا يحل لأحد أن يعتمد ترك الفرض ويصلى التطوع عوضاً من الفرض ، ولا يحل لأحد أن يفتيه بذلك بلا خلاف من أحد ، بل هو خروج الى الكفر بلا شك ، وان قلتم : لا يصلحها بنية فرض ولا تطوع كان هذا باطلاً متيقناً لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » فهذا لا عمل له ، إذ لا نية له ، ولا شيء له ، فقد أمرتموه بالباطل الذي لا يحل *

وأما الشافعي فانه قال : يعيد أبداً في العمد والنسيان *
قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، ولقول الله تعالى (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *

وقال أبو حنيفة : من كانت النجاسة في موضع قدميه في الصلاة وكانت أكثر من الدرهم البغلي — أى نجاسة : بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً فان كانت قدر الدرهم البغلي فأقل ، فصلاته تامة في العمد والنسيان فان كانت أكثر من قدر الدرهم البغلي ، وكانت في موضع وضع يديه أو في موضع وضع ركبتيه أو حذاء إبطيه : فصلاته تامة في العمد والنسيان ، واختلف عنه اذا كانت في موضع وقوع جبهته في السجود ؛ مرة قال : صلاته تامة في العمد والنسيان ، ومرة قال : صلاته باطلة في العمد والنسيان ؛ وبه يقول زفر ، وقال أبو يوسف كذلك في كل ما ذكرنا ، إلا أنه قال : ان كانت في موضع سجوده فسدت تلك السجدة وحدها خاصة وكأنه لم يسجد بها وان سجدها مادام في صلاته تمت صلاته وإن لم يسجد بها

حتى أتم صلاته بطلت صلاته كلها *

وكانت حجته في هذا أسقط من قولهم ، وهو أنهم قالوا : لو لم يضع يديه ولا ركبتيه في السجود لم يضر ذلك صلاته شيئا بخلاف قدميه *
قال علي : وهذا احتجاج للباطل بأشنع ما يكون من الباطل !! وانما هو استخفاف بالصلاة ، ويلزم على أحد قوله أن تتم صلاته وإن لم يضع جبهته بالأرض لغير عذر *

قال أبو حنيفة : ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم إلا أنه في موضع يسجيه وليس على شيء من جسمه ، فإن كان إذا تحرك في صلاته لقيام أو ركوع أو سجود تحركت النجاسة - : بطلت صلاته ، وإلا فلا .
وقال أبو يوسف : المصلي المبطن بمنزلة ثوب واحد ، إن كان في الباطنة أكثر من قدر الدرهم غير نافذة إلى الوجه بطلت الصلاة . وقال محمد : لا تبطل ، وهما ثوبان *

قال أبو محمد : وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة منها ، ولا مزيد ، ولا سلف لهم في شيء منها ! ثم العجب قولهم لمن أخذ بامر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذين يقرون بصحة نقله وبيانه : قولوا لنا : من قال بهذا قبلكم ؟ ! فيا للمسلمين !! أيعنف من أخذ بالقرآن والسنة ، التي أجمع المسلمون على وجوب طاعتها ، حتى يأتي باسم من قال بذلك ؟ ! ولا يعنف من قال برأيه - مبتدئاً دون موافق من السلف - مثل هذه الأقوال الفاسدة المتناقضة ؟ !! وحسبنا الله ونعم الوكيل وله الحمد على هدايته لنا وتوفيقه إيانا *

٣٤٥ - مسألة - فمن كان محبوساً في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوباً لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه - : فإنه يصلي كما هو ، وتجزئه صلاته ، فإن كان في موضع سجوده

أو جلوسه ولا يقدر على مكان غيره - : صلى (١) قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنوم ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرب جبهته وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ، ولا يضعهما عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه متعمداً وهو قادر على أن لا يفعل بطلت صلاته *

برهان ذلك قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يسقط عنه ما لا يستطيع ، ويبقى عليه ما قدر عليه . وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٦ - مسألة - وستر العورة فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ، كان هنالك أحد أو لم يكن . قال الله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) . (وقل للمؤمنات يعضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) . فمن أبدى فرجه لغير من أبيع له فقد عصى الله تعالى ، وقال تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فاتفق على أنه ستر العورة *

٣٤٧ - مسألة - وإنما هذا للعامد ، وأما من لا يجد ثوباً أبيع له الصلاة به أو أكرهه أو نسي - : فصلاته تامة ؛ لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » إلا أن القول في إلغائه ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً والمجئ بها كما أمر والبناء على ما صلى مغضى العورة والسجود للسهو وجواز الصلاة بما صلى كذلك في حال من صلاته لو أسقطها تمت صلاته وسجود السهو لذلك - : كما قلنا في الصلاة غير

(١) في الأصل « وصلى » وهو خطأ

مجتنب لما افترض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق ، لما ذكرنا هنالك .
وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٨ - مسألة - فلو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو غير مجتنب لما افترض عليه اجتنابه - عامداً أو ناسياً أو جاهلاً - فلا صلاة له ، لأنهم لم يدخل في الصلاة كما أمر ، ولا صح له منها شيء بني عليه ، ولا يجوز في الصلاة تقديم مؤخر قبل ما هو في الرتبة قبله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٣٤٩ - مسألة - والعورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة - :
من الرجل : الذكر وحلقة الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من المرأة جميع جسمها ، حاشا الوجه والكفين فقط ، الحر والعبد والحرمة والأمة سواء في كل ذلك ولا فرق *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن يحيى الأموى ثنا أبي ثنا عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصارى ^(١) ثنا أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، عن المسور بن مخرمة قال : « أقبلت بحجر ثقيل أحمله ^(٢) وعلى إزار خفيف ، فأنحل إزارى ، ومعى الحجر لم أستطع أن أمنعه ^(٣) حتى بلغت به الى موضعه ، فقال رسول الله ﷺ : ارجع الى إزارك ^(٤) نخذه ، ولا تمشوا عراة » فصح أن أخذ الإزار فرض *
وأما الفخذ فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم

(١) حنيف بالتصغير . وفي الاصل « ثنا عثمان بن حكيم ثنا عباد بن حنيف الأنصارى » وهو خطأ . والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ١٠٥) ومن التهذيب ، وأبو أمامة هو عم والد عثمان (٢) في مسلم « بحجر أحمله ثقيل » (٣) أى انه لم يستطع منع إزاره بعدما أنحل . وفي الاصل « أضعه » وصحناه من مسلم (٤) في مسلم « الى ثوبك » *

ابن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني ابن علية - هو اسماعيل بن إبراهيم - ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ غزا خيبر ، فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس ، فركب رسول الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة ، فأجرى رسول الله ﷺ في زقاق خيبر ، وإن ركبتى لتمس فخذ النبي ﷺ ، ثم حسر الأزار عن فخذيه ، حتى أنى أنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ ^(١) » وذكر باقي الحديث * قال علي : فصح أن الفخذ ليست عورة ، ولو كانت عورة لما كشفها الله عز وجل عن رسوله ﷺ المطهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة ، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره ، وهو تعالى قد عصمه من كشف العورة في حال الصبي وقبل النبوة *

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا روح بن عبادة ثنا زكريا بن اسحاق ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث : « أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه إزاره ، فقال له العباس عمه : يا ابن أخي ، لو حللت أزارك فجعلته على منكبك دون الحجارة ، قال : فله وجعله ^(١) على منكبه ، فسقط مغشيا عليه ، فمارئ بعد ذلك اليوم عريانا » *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الفربري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : أن رسول الله ﷺ — لما بنيت الكعبة — ذهب هو وعباس ينقلان الحجارة ، فقال عباس لرسول الله ﷺ : اجعل أزارك على رقبتك من

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٦٦) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٥٠) « فجعله » *

الحجارة، ففعل، فخر الى الأرض، وطمحت عيناه الى السماء، ثم قام، فقال:
إزارى إزارى، فشد عليه إزاره^(١) *.

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا
إسماعيل بن إبراهيم — هو ابن عليّة ثنا أيوب السخيتاني عن أبي العالية
البراء قال: إن عبد الله بن الصامت ضرب فخذى وقال: اني سألت
أباذر ف ضرب فخذى كما ضربت فخذك، وقال: « اني سألت رسول الله
ﷺ كما سألتني، ف ضرب فخذى كما ضربت فخذك؛ وقال: صل الصلاة
لوقتها، فإن أدركتكَ الصلاة معهم^(٢) فصل، ولا تقل اني قد صليت
فلا أصلي * ».

فلو كانت الفخذ عورة لما مسها رسول الله ﷺ من أبي ذر أصلا
بيده المقدسة، ولو كانت الفخذ عند أبي ذر عورة لما ضرب عليها يده،
وكذلك عبد الله بن الصامت وأبي العالية^(٣)، وما يستحل مسلم أن يضرب
بيده على ذكر انسان على الثياب؛ ولا على حلقة دبر الانسان على الثياب، ولا
على بدن امرأة أجنبية على الثياب البتة. وقد منع رسول الله ﷺ من
القود من الكسعة^(٤) وهي ضرب الآليتين على الثياب يباطن القدم، وقال:
«دعوها فإنها منتنة^(٥)» *.

فان قيل: فان الحجر قد جمع بثياب موسى عليه السلام حتى رأى

(١) رواية عبد الرزاق هذه رواها مسلم (ج ١ ص ١٠٥) عن اسحق بن منصور
ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق (٢) في الاصل « فان أدركت معهم » والتصحيح من مسلم
ج ١ ص ١٧٩ (٣) كذا في الاصل، وله وجه من العربية (٤) بفتح الكاف واسكان
السين المهملة (٥) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٨٤) *

بنو اسرائيل أنه ليس آدر^(١). قلنا: نعم، ولا حجة لكم في هذا لوجهين، أحدهما: أنه ليس عندنا كشف العورات في شريعة موسى عليه السلام^(٢) وفي ذلك الخبر نفسه: ان بني اسرائيل كانوا يغتسلون عراة وكان موسى عليه السلام يغتسل في الخلاء، ولم يأت أنه عليه السلام نهاهم عن الاغتسال عراة وقد يستتر عليه السلام كما استتر رسول الله ﷺ ساقه حياء من عثمان؛ وليست ساق الرجل عورة عند أحد، والثاني: أنه ليس في الحديث انهم رأوا من موسى المذكور - الذي هو عورة - وانما رأوا منه هيئة تينوا بها انه مبرأ مما قالوه من الادرة وهذا يتبين لكل ناظر بلا شك، بغير أن يرى شيئاً من الذكرك لكن بأن يرى ما بين الفخذين خالياً، فبطل تعلقهم بهذا الخبر.*
فان ذكروا الأخبار الواهية في أن الفخذ عورة؛ فهي كلها ساقطة.*
أما حديث جويبر فإنه عن ابن جوهر؛ وهو مجهول، وعن مجهولين

ومنقطع *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو صحيفة؛ قد ذكرنا في غير ماموضع من هذه الرواية ما لا يقولون به، مثل روايته عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ان كان من امة يلحقها يوم أصابها: فقد لحق بمن استلحقه؛ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه؛ ولا يلحق ان كان أبوه الذي يدعى له أنكره» ومثل روايته من هذه الطريق مسنداً وذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً «هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم» و«أنه عليه السلام نهى عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة» «ولا يجوز لامرأة أمر في ما لها اذا هلك زوجها في عصمتها»

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥) (٢) كذا في الاصل ولعل صوابه «ليس عندنا

كشف العورات كفي شريعة موسى عليه السلام» لما يظهر من سياق القصة *

و«أنه عليه السلام قضى فى العين القائمة السادة^(١) لمكانها بثلث الدية» ومثل هذا كثير جدا*.

وفى أن الفخذ عورة من طريق قبيصة بن مخارق؛ فيه سليمان بن سليمان ومحمد بن عقبة وجريز بن قطن؛ وهم مجهولون لا يعرف من هم* ومن طريق ابن جحش، فيه أبو كثير، وهو مجهول*.

ومن طريق على، منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبى ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم ولا يدري من هو، ورواية حبيب بن أبى ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدري من هو* ومن طريق ابن عباس، فيها أبو يحيى القتات، وهو ضعيف* ومن طريق ابن عباس، فيه مجهولون لا يدري من هم*.

ومن طريق سفيان الثوري: أن رسول الله ﷺ، وهذا لاشئ^(٢)* وحتى لولم يأت من الآثار الثابتة التى ذكرنا شئ لما جاز أن يقطع على عضو بأنه عورة تبطل الصلاة بتركه — إلا برهان، من نص أو إجماع*.

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن إسحاق أنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا عبد الله بن وهب عن يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب أخبرني على بن الحسين أن أباه الحسين بن على أخبره أن عليا قال: «كانت لى شارف من نصيبى من المغنم يوم بدر»

(١) بالسين والذال المهملتين (٢) انظر الكلام على طرق الحديث فى فتح البارى (ج ١ ص ٤٠٣ و ٤٠٥) وفى التلخيص (ص ١٠٨) وفى نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤٨ و ٥٠) وفى السنن الكبرى للبيهقى (ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٢)*

وذكر الحديث وفيه: «ان حمزة صعد النظر الى ركبتي رسول الله ﷺ ثم صعد النظر إلى سرتة» وذكر باقي الحديث ^(١) فلو كانت السرة عورة لما أطلق الله حمزة ولا غيره على النظر إليها *

وقد روينا من طريق أبي داود: حدثني مسلم بن ابراهيم ثنا هشام هو الدستوائى عن أبي الزبير عن جابر قال: «احتجم النبي ﷺ على وركه من وثن كان به» ^(٢) فلو كانت الورك ^(٣) عورة ما كشفها عليه السلام الى الحجام وهذا اسناد أعظم أما لم أن يظفروا بمثله لأنفسهم وأمانحن فغانون بالصحيح على ما لا نراه حجة ^(٤) ومعاذ الله من أن نحتج في مكان بما لا نراه حجة ^(٥) في كل مكان، تعصباً للتقليد؛ واستهانة بالشرعية. *

وهذا الذي قلنا به هو قول جمهور السلف، كما روينا من طريق محمد ابن المثني: ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمع سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ^(٦) يخبر عن جبير بن الحويرث ^(٧) قال: رأيت ابا بكر الصديق واقفاً على قزح ^(٨) يقول يا أيها الناس أصبحوا، واني

(١) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ١٢٣) (٢) الوثاء بفتح الواو واسكان التاء المثلثة: وجع يصيب العضو من غير كسر. والحديث في ابى داود (ج ٤ ص ٣ و ٤) (٣) في الاصل «فلو كان الورك» وهو خطأ، لان الورك مؤنث كائن عليه الفراء في كتاب (الذكر والمؤنث ص ١٤) والاسان والمصباح. (٤) في الاصل «فغانون» بدون نقط، فاذا كانت صحتها «غانون» بالعين المهملة فذلك جائز، يقال «هو معنى بأمره وعان بأمره وعن بأمره» والتركيب غير جيد اذن. واذا كانت صحتها «غانون» بالعين المعجمة - وهو الذي نختاره - فكان الاحسن في التركيب «عمالانراه» يقال «رجل غان عن كذا أى مستغن» (٥) في الاصل «في مكان لانراه حجة» بحذف «بما» وهو خطأ ظاهر (٦) ويقال في اسمه «عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع» ولعله الأرجح. وانظار التهذيب وتعجيل المنفعة وابن سعد (ج ٥ ص ١١١) (٧) رجح ابن حجر في الاصابة وتعجيل المنفعة أن له صحبة (٨) بضم القاف وفتح الزاى: جبل بمزدلفة *

لأنظر إلى نخذه قد انكشف (١) *

ومن طريق البخارى : ثنا عبدالله بن عبد الوهاب هو الجمحي ثنا خالد ابن الحارث ثنا ابن عون هو عبدالله عن موسى بن أنس بن مالك فذكر يوم اليمامة فقال : أي أنس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن نخذه وهو يتحنط ، يعنى من الحنوط للموت . قال البخارى : ورواه حماد عن ثابت عن أنس *

ومن طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب قال : دخلت على أبى جعفر هو محمد بن على بن الحسن بن على بن أبى طالب - وهو محموم ، وقد كشف عن نخذه ، وذكر الخبر *

فهؤلاء أبو بكر بحضرة أهل الموسم وثابت بن قيس وأنس وغيرهم . وهو قول ابن أبى ذئب وسفيان الثورى وأبى سليمان . وبه نأخذ *
وأما المرأة فإن الله تعالى يقول : (ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) . فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب ، وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، لا يمكن غير ذلك أصلا ، وهو قوله

(١) هذا الاثر روى له ابن حجر فى تهجيل المنفعة برمز مسند احمد - فى ترجمة سعيد ابن عبد الرحمن - ولم أجده فيه . وروى له برمز مسند الشافعى فى ترجمة جبير بن الحويرث - ووجدته فيه (ص ١٢٠) قال : اخبر ناسفیان عن محمد بن الشكدر عن سعيد بن عبد الرحمن ابن ربوع عن جبير - وهناك جو يبر خطأ - ابن حويرث قال رأيت أبا بكر واقفا على قنق وهو يقول : «يا أيها الناس أسفروا ، ثم دفع فكأنى أنظر الى نخذه مما يخش بعيره بمحجته» . وخرش البعير - من باب ضرب - بالمحجن ضربه بطرفه فى عرض رقبتة او فى جلده حتى يمت عنه ويره ، وخرشت البعير اذا اجتذبتك اليك بالخراش وهو المحجن . والخرف بالخاء المعجمة ورمجاها بالخاء المهملة .

تعالى : (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) نص على ان الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبداءه *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى ابن يونس ثنا هشام عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحي : العواتق والحیض وذوات الخدور . قالت : قلت ، يا رسول الله ، إحدانا لا يكون لها جلباب ، قال : لتلبسها أختها من جلبابها » ^(١) *

قال علي : وهذا أمر بلبسهن ^(٢) الجلابيب للصلاة . والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطي جميع الجسم لابعضه فصصح ^(٣) ما قلناه نصا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنامسدد ثنا يحيى . هو ابن سعيد القطان . عن سفیان . هو الثوري اخبرني عبد الرحمن بن عباس قال : سمعت ابن عباس يذكر : « أنه شهد العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن ، فرأيتن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ^(٤) » فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن ، فصح ان اليد من المرأة والوجه ليساعورة ، وما عداها ففرض عليها ستره *

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٤٢) (٢) في الأصل « بلساهن » وهو غير مفهوم ، والظاهر ما صححه اليه (٣) كذا في الأصل ولعله « فصيح » (٤) هذا الحديث رواه البخاري في خمسة عشر موضعا من صحيحه . ولم أره فيه بهذا الاسناد فقلله رواه أيضا في موضع آخر غيرها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا سليمان ابن سيف^(١) ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب: أن سليمان بن يسار أخبره أن ابن عباس أخبره: « أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ » وذكر الحديث ، وفيه: « فأخذ الفضل يلتفت اليها ، وكانت امرأة حسناء ، واخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر^(٢) » فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بمحضرة الناس ، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق ، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوهاء؟ فصح كل ما قلناه يقينا. والحمد لله كثيرا *

وأما الفرق بين الحرية والأمة فدين الله تعالى واحد ، والخلقة والطبيعة واحدة ، كل ذلك في الحرائر والاماء سواء ، حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء. فيوقف عنده *

فان قيل: ان قول الله تعالى: (ولا يدين زينتهن الالبعلتھن ، أو آبائھن) الآية — يدل على أنه تعالى أراد الحرائر فقلنا: هذا هو الكذب بلا شك ، لأن البعل في لغة العرب السيد والزوج ، وأيضا فالأمة قد تتزوج ، وما علمنا قط أن الاماء لا يكون لهن أبناء وآباء وأخوال وأعمام ، كما للحرائر *

وقد ذهب بعض من وهل في قول الله تعالى: (يدين عليھن من جلايېھن ذلك أدني أن يعرفن فلا يؤذين) الى أنه إنما أمر الله تعالى بذلك لان الفساق كانوا يتعرضون للنساء للفسق ، فامر الحرائر بان يلبسن

(١) في النسائي (ج ٢ ص ٥) « أخبرنا أبو داود » وهو هو ، لان سليمان بن سيف يكنى أبا داود (٢) لفظ النسائي « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل فحول وجهه من الشق الآخر » *

الجلاليب ليعرف الفساق أنهم حرائر فلا يعترضوهن *

قال علي : ونحن نبرأ من هذا التفسير الفاسد ، الذي هو : إمالة عالم ووهلة فاضل عاقل ، أو اقتراء كاذب فاسق ، لأن فيه أن الله تعالى أطلق الفساق على أعراض إماء المسلمين ، وهذه مصيبة الأبد ، وما اختلف اثنان من أهل الاسلام في أن تحريم الزنا بالحرمة كتحريمه بالأمة ، وأن الحد على الزاني بالحرمة كالحد على الزاني بالأمة ولا فرق ، وأن تعرض الحرمة في التحريم كتعرض الأمة ولا فرق . ولهذا وشبهه وجب أن لا يقبل قول أحد بعد رسول الله ﷺ إلا بأن يسنده اليه عليه السلام *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد ابن الجارود القطان ^(١) ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن زيد ثنا قتادة عن محمد ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ^(٢) *

قال علي : وروينا من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر عن أمه ^(٣) :

(١) ابن الجارود هذا غير صاحب كتاب «المتق» المطبوع في الهند ، ذاك اسمه « عبد الله بن علي بن الجارود » (٢) رواه ايضا أبوداود (ج ١ ص ٢٤٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٥١) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٣٣) من طريق حجاج بن النهمال ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٧٦) من طريق قبيصة ، ورواه ابن الجارود - عبد الله بن علي - (ص ٩١) من طريق أبي النعمان وأبي الوليد ، ورواه البيهقي من طريق أبي الوليد - كاهم عن حماد بن سلمة عن قتادة . وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم ، وأشار أبوداود الى تعليقه برواية سعيد بن أبي عروبة اياه عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما هذه بعله . والحديث صحيح (٣) كذا في الأصل ، وهو خطأ يخالف ما في الموطأ (ص ٥٠) وصوابه «مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه» وهو محمد ابن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، وأمها هي «أم حرام» لها ترجمة في التهذيب ونقل عنها هذا الأثر وكذلك رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٣٢ و ٢٣٣) من طريق مالك وعبد الرحمن

انها سألت أم سلمة أم المؤمنين : في كم تصلى المرأة ؟ قالت : في الدرع السابغ الذي يوارى ظهور قدميها وفي الخمار *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن أم ثور عن زوجها بشر ^(١) قال قلت لابن عباس : في كم تصلى المرأة من الثياب ؟ قال : في درع وخمار *

ومن طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن مكحول عن عائشة أم المؤمنين : في كم تصلى المرأة من الثياب ؟ فقالت له : سل علي بن أبي طالب ثم ارجع الى فأخبرني ، فأني علياً فسأله ، فقال : في الخمار والدرع السابغ ، فرجع الى عائشة فأخبرها ، فقالت : صدق *

ومن طريق محمد بن المثني ثنا عبد الله بن إدريس أنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه ^(٢) : أن جارية ^(٣) كانت تخرج على عهد عائشة بعدما تحرك ثدياها ، فقيل لعائشة في ذلك ، فقالت : انها لم تحض بعد *

فمن ادعى انهم رضى الله عنهم أرادوا الحرائر دون الاماء كان كاذبا ولم يكن بينه فرق وبين من قال : بل ما أرادوا إلا القرشيات خاصة ، أو المضريات خاصة ، أو العرييات خاصة !! وكل ذلك كذب *

ومن طريق ابن المثني ثنا ابن فضيل ثنا خفيف ^(٤) سمعت مجاهدا يقول : أيما امرأة صلت ولم تغط شعرها لم يقبل الله لها صلاة *

ابن عبد الله ^(١) لم أجد لبشر ولا لأمراة ترجمة إلا قول ابن سعد (ج ٨ ص ٣٦٥) «أم ثور : روى عنها جابر الجعفي ، وروى عن زوجها بشر أنه سأل ابن عباس : في كم تصلى المرأة ^(٢) أبو ظبيان - بفتح الظاء المشالة - هو حصين بن جندب الجنبى - بفتح الجيم واسكان النون نسبة الى جنب - ^(٣) في الأصل «حارثة» بالحاء المهملة والياء المثلثة . وهو تصحيف ، وما وجدنا في التراجم من تسمى هكذا ، ولم نره هذا الاسم في أسماء النساء بل هو من أسماء الرجال ^(٤) بضم الخاء المعجمة - وفتح الصاد المهملة وهو ابن عبد الرحمن الجزري وهو ثقة كثير الوهم والخطأ . رحمه الله *

ومن طريق ابن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: تقنع الأمة رأسها في الصلاة*
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: اذا حاضت المرأة لم تقبل لها صلاة حتي تختمر وتوارى رأسها*
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: اذا صلت الأمة غطت رأسها وغيبته بخرقه أو خمار، كذلك كن (١) يضعن على عهد رسول الله ﷺ. وكان الحسن يأمر الأمة اذا تزوجت عبداً أو حراً أن تختمر*

قال علي: لم يخف علينا ما روى عن عمر رضي الله عنه في خلاف هذا وعن غيره، ولكن لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. واذا تنازع السلف رضي الله عنهم وجب الرد إلى ما اقترض الله تعالى الرد إليه، من القرآن والسنة؛ وليس في القرآن ولا في السنة فرق في الصلاة بين حرة ولا أمة، والعجب أنهم لا يبالون بخلاف عمر رضي الله عنه حيث لا يحل خلافه، وحيث لا يخالف له من الصحابة رضي الله عنهم وحيث معه القرآن والسنة: اذا خالفه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي، كقضائه في الأرنب يقتلها المحرم بعناق، وفي الضب بجدي، وكقوله: كل نكاح فاسد فلا صداق فيه، وقوله بالمسح على العمامة، الى مئين من القضايا!! فاذا وافق ما روى عنه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي صار حينئذ حجة لا يجوز مخالفته وان خالفه غيره من الصحابة، وان خالفوا القرآن والسنة في ذلك!! مع أن الذي عن عمر في ذلك إنما هو في خروجهن لافي الصلاة، فبطل تمويههم بعمر*
وقد روى عن مالك: ان صلت أم الولد بلا خمار أعادت في الوقت وقد روينا عن ابن عباس في: (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) قال:

(١) في الأصل «كان» وهو خطأ*

الكف والخاتم والوجه . وعن ابن عمر : الوجه والكفان . وعن انس الكف والخاتم . وكل هذا عنهم في غاية الصحة . وكذلك أيضا عن عائشة وغيرها من التابعين *

قال على : فان قالوا : قد جاء الفرق في الحدود بين الحر والامة . قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساوitem بين الحر والعبد فيما هو منهما عورة في الصلاة ، وفرقتم بين الحر والامة فيما هو منهما عورة في الصلاة ؟ وقد صح الاجماع والنص على وجوب الصلاة على الامة كوجوبها على الحر في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع وغير ذلك ؟ ! فمن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ! وهم أصحاب قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم . الذى لا شئ أسقط منه ولا أشد تخاذلا !! فلا النص اتبعوا ولا القياس عرفوا !! وبالله تعالى التوفيق *

قال على : فان قيل : فلم فرقتم أتمين من اضطر المرء اليه بعدم أو كراه في الصلاة مكشوف العورة وفي مكان فيه ما افترض عليه اجتنابه أو في ثيابه أو في جسده فأجزتم صلاته كذلك — : وبين صلاته كذلك ناسيا فلم تميزوها ؟ *

قلنا : نعم فان النصوص قد جاءت بأن كل ما نسيه المرء من أعمال صلاته فانه لا تجزئه صلاته دونها ، وأنه لا بد له من إتيانها ، كمن نسي الطهارة أو التكبير أو القيام أو السجود أو الركوع أو الجلوس ، ولا خلاف في أن من نسي فعوض القعود مكان القيام في الصلاة ، أو القيام مكان القعود ، أو الركوع مكان السجود — : فانه لا يجزئه ذلك ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها أن يصليها ، وبعض الصلاة صلاة بلا خلاف ، فمن لم يأت بها كما أمر ناسيا فقد نسي من صلاته جزءا وأتى بما ليس صلاة ، إذ صلى بخلاف ما أمر ، فمن ههنا أو جينا على

الناسي أن يأتي بما نسي كما أمر، وأجزنا صلاته كذلك في الاكراه بغلبة أو عدم، للنصوص الواردة بجواز كل ما ذكرنا في عدم القوة *

فان قيل: إن رسول الله ﷺ قد دخل في الصلاة فأناه جبريل عليه السلام فاعلمه ان في نعليه قدر اخضعهما وتماذى في صلاته. قلنا: نعم، وإنما حرم ذلك عليه حين أخبره جبريل عليه السلام، لا قبل ذلك؛ فكان ابتداءه الصلاة كذلك جائزاً، وقال عليه السلام في آخر ذلك الحديث إذ سلم كلاماً معناه: «إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فلينظر نعليه. أو قال خفيه. فان رأى فيها شيئاً فليحكه وليصل فيهما» وكان هذا الحكم وارداً بعد تلك الصلاة، فمن صلى ولم يتأمل نعليه أو خفيه وكان فيهما أذى فقد صلى بخلاف ما أمر به. وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة: العورة تختلف، فهي من الرجال ما بين السرة إلى الركبة والركبة عورة، والسرة ليست عورة. وهي من الحرة جميع جسدتها، حاشا الوجه والكفين والقدمين. وهي من الأمة كالرجل سواء سواء، فتصلي الأمة وأم الولد والمذبة عندهم عريانة الرأس والجسد كله، حاشا منزرا يستر ما بين سرتها وركبتها فقط، لا كراهة عندهم في ذلك. قال: وأحكام العورات تختلف، فإذا انكشف من الرجل أكثر من قدر الدرهم البغلي من ذكره أو من المرأة من فرجها في حال استقبالها الافتتاح للصلاة، أو في حال استقبالها الركوع، أو في حال استقبالها القيام: — بطلت صلاتهما فان انكشف هذا المقدار من ذكره أو من فرجها في حال القيام أو في حال الركوع أو في حال السجود، فستر ذلك حين انكشافه: — لم يضر ذلك صلاتهما شيئاً، فان انكشف من ذكره أو من فرجها في كل ما ذكرنا قدر الدرهم البغلي فاقول لم يضر ذلك صلاتهما شيئاً طال ذلك أم قصر. فان انكشف من فخذ الرجل أو الأمة أو الحرة أو مقاعدهما أو وركيهما أو

من جميع أعضاء الحرة الصدر أو البطن أو الظهر أو الشعر أو العنق مقدار ربع العضو فأكثر - : بطلت الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد . فإن انكشف من كل ذلك أقل من الربع لم يضر الصلاة شيئاً *
وقال أبو يوسف : لا تبطل الصلاة إلا أن ينكشف مما عدا الفرج أكثر من نصف العضو *

قال أبو حنيفة : فإن اعتقت أمة في الصلاة فإنها تأخذ قناعها وتستتر ، وتبنى على ما مضى من صلاتها . فإن بدأ الرجل الصلاة عرياناً لضرورة ثم وجد ثوباً فإن صلاته تبطل ، ويلزمه أن يبتدئها ولا بد ، وسواء كان وجوده الثوب في أول صلاته أو في آخرها ، ولو قعد مقدار التشهد ، لم يسلم . هذا مع قوله : إن المصلي إذا قعد مقدار التشهد ثم أحدث عامداً أو ناسياً فقد تمت صلاته ولا شيء عليه ، فصار وجود الثوب أعظم عنده من البول أو الغائط ! *

قال : فلوزحم الماموم حتي وقع ازاره وبدا فرجه كله فبقى واقفاً كما هو حتى تمت صلاة الامام - : فصلاة ذلك المأموم تامة ، فلوركع بركوع الامام أو سجد بسجوده بطلت صلاته *

قال على : فهل لهذه الأقوال دواء أو معارضة إلا حمد الله تعالى على السلامة منها !! وهل يحصى ما فيها من التخليط إلا بكلفة !! *

وقال مالك : الأئمة عورة كالحرّة ، حاشا شعرها فقط ، فليس عورة ، فإن انكشف شعر الحرّة أو صدرها أو ساقها في الصلاة لم تعد إلا في الوقت *
قال على : ولا ندرى قوله في الفرج ، وما نراه يرى الاعادة من ذلك إلا في الوقت ، وقد تقدم افسادنا لقوله بالاعادة في الوقت فيما سلف من كتابنا هذا ، فأغنى عن إعادته ، ولا فرق عنده بين نسيان وعمد في ذلك *
وقال الشافعي : إن انكشف من عورة الرجل - وهي ما بين سرته

إلى ركبته — أو عورة المرأة — وهو جميع جسد الحرة والأمة حاشا شعر الأمة ووجهها ووجه الحرة وكفيها وكفى الأمة^(١) — شيء قل أو أكثر، فإن ستر في الوقت لم يضر شيئاً والصلاة تامة، وإن بقي مقدار ما، قل أو أكثر ولم يغط بطلت الصلاة، النسيان والعمد سواء *

قال علي: وهذا تقسيم لادليل عليه *
وقال أبو سليمان النسيان في ذلك مرفوع، فإن انكشف شيء من العورة عمدا بطلت الصلاة *

٣٥٠ - مسألة - والعراة بعطب أو سلب أو فقر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم، يركعون ويسجدون ويقومون، ويغضون أبصارهم، ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته، فإن تأملها ناسياً لم تبطل صلاته ولزمه سجود السهو، فإن تأمل عورة امرأته فإن ترك الإقبال على صلاته عامداً لذلك بطلت صلاته، كما لو فعل ذلك لسائر الأشياء ولا فرق، وإن لم يترك لذلك الإقبال على صلاته فصلاته تامة ولا شيء عليه *

برهان ذلك قول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله: تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فاذ هم غير مكلفين ما لا يقدرُونَ عليه من ستر العورة فهم مخاطبون بالصلاة كما يقدرُونَ، وبالإمامة فيها في جماعة، فسقط عنهم ما لا يقدرُونَ عليه وما ليس في وسعهم، وبقي عليهم ما يستطيعُونَ عليه،^(٢) لقول رسول الله ﷺ: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم *

وأما من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر إليها فإن صلاته تبطل

(١) في الأصل «وكفى الحرة» وهو خطأ واضح (٢) هذه الزيادة من رقم (٤٥) *

لأنه عمل فيها عملاً لا يحل له، فلم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلم يأت بالصلاة التي أمره الله تعالى بها، قال رسول الله ﷺ «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» *

فان فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو، لأنه زاد في صلاته نسياناً ماله عمدته لبطلت صلاته *

وأما إذا تأمل عورة أبيض له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بدله من وقوع النظر على بعضها في الصلاة، ولا فرق بين مباح ومباح، فان اشتغل بشيء من ذلك كله عن صلاته عمداً فقد عصى الله تعالى ولم يصل كما أمر. وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة: ! يصلي العراة فرادى قعوداً يومئذ للسجود والركوع فان صلوا جماعة أجزأهم إلا أنهم يقعدون ويقعد الامام في وسطهم، وقال بعض العلماء بقوله: أنهم إن صلوا قياماً أجزأهم عند أبي حنيفة وأصحابه * وقال مالك: يصلون فرادى، يتباعد بعضهم عن بعض قياماً، فان كانوا في ليل مظلم صلوا في جماعة قياماً، يقف إمامهم أمامهم *

وقال الشافعي: يصلي العراة فرادى أو جماعة قياماً يركعون ويسجدون، ويقوم إمامهم وسطهم، ويغضون أبصارهم، ويصرف الرجال وجوههم عن النساء، والنساء وجوههن عن الرجال، ولا إعادة على أحد منهم * وقال زفر بن الهذيل: يصلون قياماً يركعون ويسجدون ولا يجزيهم غير ذلك. وقال أبو سليمان كقولنا *

قال علي: قول أبي حنيفة ومالك والشافعي خطأ لأنها أقوال لم تخل من إسقاط أن يصلوا جماعة وهذا لا يجوز، أو من إسقاط القيام والركوع والسجود، وهذا باطل، أو من إسقاط حق الامام في تقدمه، وهذا لا يجوز، وغض البصر يسقط كل ما شغوبه في هذه الفتيا، وقول

أبي حنيفة أكثرها تنافضا. والعجب أنهم بكل ذلك لا يوارون جميع عوراتهم من الأفخاذ وغيرها !! فكيف والنص قد ورد بما قلنا *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن شاذان ثنا زكريا بن عدى ثنا عبيد الله بن عمرو — هو الرقي — عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يا معشر النساء، إذا سجدتن فاحفظوا أبصاركم؛ لا ترين عورات الرجال؛ من ضيق الازر» *

قال علي: هكذا في كتابي عن حمام، وبالله ما لحن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولا أن يمكننا أن يخاطب رسول الله ﷺ النساء، ومن معهن من صغار أولادهن لما كتبناه إلا «فاخفضن أبصاركن» (١) فهذا نص على أن الفقراء من الصحابة رضی الله عنهم كانوا يصلون بعلم رسول الله ﷺ ومعه، وليس معهم من اللباس ما يوارى عورتهم، ولا يتركون القعود ولا الركوع ولا السجود، إلا أن الأمر بغض البصر لازم في كل ذلك. وبالله تعالى التوفيق *

٣٥١ - مسألة - واستقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكبا، فمن كان مغلوبا بمرض أو بجهد أو بخوف أو باكره فتجزيه صلاته كما يقدر؛ وينوى في كل ذلك التوجه الى الكعبة *

(١) حديث أنس بن مالك رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ١٦) «حدثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ: خير صفوف الرجال الصف المقدم وشرها الصف المؤخر» وخير صفوف النساء الصف المؤخر وشرها المقدم وقال يا معشر النساء لا ترفعن رؤسكن إذا سجدتن لا ترين عورات الرجال من ضيق الازر». ونسبه في مجمع الزوائد لابن أبي عمير. ونسب ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٣٩٩) معنى القسم الأخير منه الى أحمد وابن داود من حديث أسماء بنت أبي بكر. وروى نحوه البخاري ومسلم من حديث سهل بن سعد *

برهان ذلك قوله تعالى : (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ، والمسجد الحرام في المبدأ إنما هو البيت فقط ، ثم زيد فيه الشيء بعد الشيء ، ولا خلاف بين أحد من الامة في أن امرأ لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته — فصرف وجهه عامدا عنها الى أبعاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله فإن صلاته باطل ، وأنه إن استجاز ذلك كافر . وقد ذكرنا التطوع على الدابة قبل *
وأما المريض والجاهل والخائف والمكره فإن الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

٣٥٢ - مسألة - ويلزم الجاهل أن يصدق في جهه القبلة من أخبره من أهل المعرفة اذا كان يعرفه بالصدق ، لأن هذا أمر لا سبيل لمن غاب عن موضع القبلة الى معرفة جهتها إلا بالخبر ، ولا يمكن غير ذلك ، نعم ، ومن كان حاضرا فيها فإنه لا يعرف أن هذه هي الكعبة إلا بالخبر ولا بد ، وهذا من الشريعة التي قد ذكرنا البرهان على وجوب قبول خبر الواحد العدل فيها *

٣٥٣ - مسألة - فمن صلى الى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها - عامدا أو ناسيا - بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت ، ان كان عامدا ، ويعيد أبداً ان كان ناسيا *

برهان ذلك أن هذين مخاطبان بالتوجه الى المسجد الحرام في الصلاة ، فصليا بخلاف ما أمرا به ، ولا يجزى ما نهى الله تعالى عنه عما أمر عز وجل به ، فقد ذكرنا الحجة في أمر الناس قبل *

فان ذكر ذا كر حديث أهل قباء رضى الله عنهم وأنهم ابتدؤا الصلاة الى بيت المقدس فاتاهم الخبر بان القبلة قد حوت الى الكعبة فاستداروا

كما كانوا في صلاتهم الى الكعبة واجتزؤا بما صلوا الى بيت المقدس من تلك الصلاة بعينها *

قلنا: هذا خبر صحيح ، ولا حجة فيه علينا ، ولا نخالفه والله الحمد *
أول ذلك : أنه ليس فيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ذلك فأقره ، ولا حجة الا في القرآن أو في كلامه عليه السلام أو في عمله أو فيما علم عليه السلام من عمل غيره فلم ينكره *

وإنما العجب من المالكيين الذين يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، ثم قد خالفوا ههنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ! *

قال على : أهل قباء رضى الله عنهم كان الفرض عليهم أن يصلوا الى بيت المقدس ، فلو أنهم صلوا الى الكعبة لبطلت صلاتهم بلا خلاف ، ولا تلزم الشريعة إلا من بلغته ، لامن لم تبلغه ، قال الله تعالى : (لأنذرکم به ومن بلغ) ولا شك عند أحد من الجن والانس ولا الملائكة أن من كان من المسلمين بأرض الحبشة أو بمكة من المستضعفين فانهم تبادوا على الصلاة الى بيت المقدس مدة طويلة ، أما أهل مكة فأباماً كثيرة بعد نزول تحويل القبلة ، وأما من بالحبشة فلعلمهم صلوا عاماً أو أعواماً حتى بلغهم تحويل القبلة ، فحيثئذ لزمهم الفرض ، لا قبل ذلك ، فانما لزم أهل قباء التحول حين بلغهم لا قبل ذلك فاتقلوا عن فرضهم الى فرض ناسخ لما كانوا عليه ، وهذا هو الحق الذي لا يحل لأحد غيره *

وأما من بلغه فرض تحويل الكعبة وعلمه وكان مخاطباً به ولم يسقط تكليفه عنه لعذر مانع — فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، لأنه لا يجزىء ما نهى الله عنه عما أمر الله تعالى به *

وقال أبو حنيفة : من صلى في غير مكة الى غير القبلة مجتهداً ولم يعلم إلا

بعد أن سلم أجزأته صلاته . فان صلى في ظلمة متحرياً ولم يسأل من بحضرته ، ثم علم أنه صلى الى غير القبلة أعاد . وهو فرق فاسد ، لأن التحرى نوع من الاجتهاد *

وقال مالك : من علم أنه صلى الى غير القبلة ، فان كان مستدبراً لها أعاد وان كان في الصلاة قطع وابتدأ . وان كان منحرفاً الى شرق أو غرب لم يعد وبنى على ماصلى وانحرف . وهذا فرق فاسد ، لأنه لافرق عند أحد من الأمة في تعمد الانحراف عن القبلة أنه مبطل للصلاة ، و كبيرة من الكبائر كالاستدبار لها ولا فرق . وأهل قباء كانوا مستدبرين الى القبلة . ولا نعلم هذا التفريق الذى فرقه أبو حنيفة ومالك عن أحد قبلهما *
وقال الشافعى : من خفيت عليه الدلائل والمحجوس في الظلمة والأعمى الذى لا دليل له — : يصلون الى أى جهة أمكنهم ، ويعيدون اذا قدروا على معرفة القبلة *

قال على : وهذا خطأ لأنه اذا أمره بالصلاة لا يخلو من أن يكون أمرهم بصلاة تجزئ عنهم كما أمرهم الله بها ، أو أمرهم بصلاة لا تجزئ عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها ، ولا سبيل الى قسم ثالث . فان كان أمرهم بصلاة تجزئ عنهم وبأتي أمرهم الله تعالى بها فلا معنى يصلونها ثانية ؟ ! وان كان أمرهم بصلاة لا تجزئ عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها فهذا أمر فاسد ، ولا يحل لأمره الأمر به ، ولا للمأمور به الاتمار به *
وقال أبو سليمان : تجزئهم على كل حال ، ويبنون اذا عرفوا وهم في الصلاة ، وقد ذكرنا الفرق آنفاً *

فان قال قائل : قد روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة « كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة ؟ فصرى كل رجل منا حياله ، فأصبحنا : فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى (فأينما تولوا

فثم وجه الله) *

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله « كنا في سرية فأصابتنا ظلمة فلم نعرف القبلة ، فذكر أنهم خطوا خطوطهم في جهات اختلافهم فلما أصبحوا أصابنا تلك الخطوط لغير القبلة ، فسألنا النبي ﷺ فأمرنا أن نلجأ إلى الله تعالى (فإينا تولوا فثم وجه الله) » *

فان هذين الخبرين لا يصحان ، لان حديث عبد الله بن عامر لم يروه إلا عاصم بن عبيد الله ، ولم يروه حديث جابر إلا عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء ، وعاصم وعبد الملك ساقطان ^(١) ثم لو صحالكانا حجة لنا ، لأن هؤلاء جهلوا القبلة ، وصلاة الجاهل تامة ، وليس الناسي كذلك وبالله تعالى التوفيق *

٣٥٤ — مسألة — والنية في الصلاة فرض . ان كانت فريضة نواها باسمها والى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الاحرام) لا فصل بينهما أصلا . وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » وقد ذكرناه باسناده قبل . وقول الله تعالى : (وما أمروا إلا

(١) أما حديث عبد الله بن عامر فقد وقع للمؤلف كذلك خطأ ، وهو حديث ابيه عامر ابن ربيعة ، لان عبد الله تابعي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ورآه وسمع منه حرفاً . والحديث رواه الطيالسي (ص ١٥٦ رقم ١١٤٥) والترمذي وضعفه (ج ١ ص ٧٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والطبري في التفسير باسنادين (ج ١ ص ٤٠١) والدارقطني (ص ١٠١) والبيهقي (ج ٢ ص ١١) كلهم من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعاصم ضعيف جداً مضطرب الحديث . وأما حديث جابر فرواه الدارقطني والبيهقي ، ورواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٦) وصححه ، وخطأه الذهبي في ذلك في مختصره . وقال البيهقي (ج ٢ ص ١٢) « لم نعلم لهذا الحديث اسناداً صحيحاً قوياً » وهو كما قال *

ليعبدوا الله مخلصين له الدين (والصلاة عبادة لله تعالى ، ولو جاز أن يفصل بين النية وبين الدخول في الصلاة مدة يسيرة - ولو دقيقة أو قدر اللحظة - لجاز بمثل ذلك وبأكثر ، حتي يجوز الفصل بينهما بسنة أو سنتين ، وهذا باطل أو يحد المخالف حداً برأيه لم يأذن به الله تعالى ، ولو جاز أن تكون النية مع التكبير غير متقدمة عليه لكان أول جزء من الدخول فيها بلا نية لأن معنى النية القصد الى العمل ، والقصد الى العمل بالارادة متقدم للعمل * وقال مالك : يجوز تقديم النية قبل الدخول في الصلاة . ولا بد لمن قال بهذا من تحديد مقدار مدة التقدم الذي تجوز به الصلاة ، والذي تبطل به الصلاة وإلا فهم على عمى في ذلك *

وقال الشافعي : لا تجزئ النية إلا مخالطة للتكبير ، لا قبله ولا بعده ، وهذا خطأ لما ذكرناه . والذي قلناه هو قول داود وأبي حنيفة . إلا أن أبا حنيفة لم يجز الصلاة إلا بنية لها ؛ وأجاز الوضوء لها بلا نية . وهذا تناقض * ٣٥٥ - مسألة - فان انصرفت نيته في الصلاة ناسيا الى غيرها أو إلى تطوع أو إلى آخر وج عن الصلاة ألغى ما عمل من فروض صلاته كذلك ، وبني على ما عمل بالنية الصحيحة واجزأه ، ثم سجد للسهو . فان لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة ^(١) لم يلزمه إلا سجود السهو فقط ، لأنه قد وفي جميع الأعمال التي أمر بها في الصلاة كما أمره الله تعالى ؛ إلا أنه زاد في صلاته ناسيا عملا لو زاده عمدا بطلت صلاته ، وفي هذا يجب سجود السهو *

٣٥٦ - مسألة - وللأحرام بالتكبير فرض لا تجزئ الصلاة إلا به * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القري برى ثنا البخارى ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله - هو

(١) في الاصلين «للاصلاة» وهو خطأ

ابن عمر حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى » فذكر الحديث وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ارجع فصل فانك لم تصل » ثلاث مرات ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قمت إلى الصلاة فكبر » (١) فقد أمر بتكبير الاحرام ، فمن تركه فلم يصل كأمرا ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، كإقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وبإيجاب التكبير للاحرام يقول مالك والشافعي وأحمد وداود . وقال ابن حنيفة : يجزئ عن التكبير ذكر الله تعالى كيف ذكر ، مثل « الله أعظم » ونحو ذلك ، وأجازوا ذلك أيضا في الأذان ، ولم يجزوا الصلاة إذا افتتحت : « الله أعلم » وهذا تخليط وهم للاسلام ، وشرائع جديدة فاسدة *

قال علي : واحتج مقلدوه في ذلك بقول الله تعالى : (قد أفلح من ذكرى وذکر اسم ربه ، فصلی) *

قال علي : ليس في هذه الآية عمل الصلاة وصفتها (٢) ، والحديث المذكور فيه عمل الصلاة التي لا تجزئ إلا به ، فلا يعترض بالآية عليه ، بل في الآية دليل أن ذلك الذي ذكر لاسم الله تعالى هو غير الصلاة ، لأنه تعالى قال (فصلی) فمعطف الصلاة على ذكر اسمه ، فصح أنه قبل الصلاة ، مثل قوله تعالى : (أقم الصلاة لذكرك) فهذا الذي ذكر لاسم الله تعالى هو المقصد إليه تعالى بالنية في أدائها له عز وجل *

٣٥٧ - مسألة - ويجزئ في التكبير الله أكبر والله الأكبر والأكبر والله والكبير الله والله الكبير والرحمن أكبر وأى اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ، ولا يجزئ غير هذه الألفاظ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فكبر » وكل هذا تكبير ، ولا يقع على غير هذا اللفظ التكبير ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود *

وقال مالك : لا يجزئ إلا « الله أكبر » وهذا تخصيص للتكبير بلا برهان *

(١) الحديث في البخاري (ج ١ ص ٣١٤ - ٣١٥) مطولا

(٢) في نسخة «وصفته»

وقد ادعى بعضهم أن في الحديث «أذا قلت إلى الصلاة فقل الله أكبر (١)» *

قال على : وهذا باطل ما عرف قط ، ولو وجدناه صحيحاً لقلنا به *

فان قالوا : بهذا جرى عمل الناس ، قلنا لهم : ما جرى عمل الناس إلا بترتيب الوضوء كافي الآية ، وأتم تمييزون تنكيسه ، وما جرى عمل الناس قط في الوضوء إلا بالاستنشاق والاستنشاق مع صمته (٢) من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأتم يقولون : من تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة . وما جرى عمل الناس قط إلا بقراءة سورة مع أم القرآن في الصبح والاولين من الصلوات البواقي ، وأتم يقولون : ان ترك السورة فصلاته تامة . وما جرى عمل الامة إلا برفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، وأتم يقولون : ان لم يرفع يديه فصلاته تامة . فترى العمل إنما يكون حجة اذا شئتم ، لا اذا لم تشاؤا !! ومثل هذا كثير جدا . والله تعالى التوفيق *

٣٥٨ - مسألة - ورفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزئ *

الصلاة الاله *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولمن معه : «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدوي ثنا أبو عوانة عن قتادة عن نصر ابن عاصم عن مالك بن الحويرث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع

(١) أما بدون برهان فلا ، فان التواتر العملي من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم انما جاء فيه التكبير للافتتاح بلفظ «الله أكبر» وهو مبين للأمر بالتكبير ، وليس بعده بيان ، ومع هذا فقد روي الطبراني في الكبير بلفظ «لاتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول الله أكبر» قال في مجمع الزوائد «ورجاله رجال الصحيح» (٢) في نسخة «مع صفة عن النبي» وفي الاخرى «مع صفة من أمر النبي» وكلاهما خطأ في حذف الضمير المضاف الى «صفة» (٣) هو في البخاري مطول (ج ١ ص ٢٥٨) *

يديه حتى حاذى (١) بهما أذنيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان — هو ابن عينة — عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه » وذ كر الحديث *

فلان قيل : فهلا أوجبت بهذا الاستدلال نفسه رفع اليدين عند كل رفع وخفض فرضاً ؟ قلنا لانه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند كل خفض ورفع ، وأنه كان لا يرفع *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا زهير بن حرب أبو خيثمة ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يعد » (٢) *

فما صح أنه عليه السلام كان يرفع في كل خفض ورفع بمد تكبيرة الاحرام ولا يرفع ، كان كل ذلك مباحاً لافرضاً ، وكان لنا أن نصلي كذلك ، فان رفعنا صليتنا كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وان لم نرفع فقد صليتنا كما كان عليه السلام يصلي *

وروينا من طريق عبد الرزاق حدثني أحمد بن حنبل (٣) عن الوليد بن مسلم عن زيد بن واقد سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول : كان ابن عمر إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه في الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه *

قال علي : ما كان ابن عمر ليحصب من ترك ماله تركه *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٤ — ١١٥) « حتى يحاذي » وكذلك في كل نسخة

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع بلفظ « فصلى فلم يرفع يديه الامرة » ثم قال أبو داود : « هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ » (٣) كذا هنا ، وعبد الرزاق من شيوخ احمد بن حنبل ، وقد ذكر ابن حجر في التهذيب في ترجمة احمد ان بعض شيوخه الذي روى عنهم وواعنه ، منهم ابن مهدي والشافعي وعبد الرزاق وو كيع ويحيى بن آدم وغيرهم *

وقد روى إيجاب رفع اليدين في الاحرام للصلاة فرضاً عن الاوزاعي . وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا *

٣٥٩ — مسألة — وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، والفرض والتطوع سواء ، والرجال والنساء سواء : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهري عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » (١) *

فان قيل : فمن أين أوجبتموها فرضاً في كل ركعة *

قلنا : لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله — هو ابن عمر — ثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة ، فذكر حديث الذي أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ، فأخبره أنه لا يحسن غير ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » (٢) فوجب بهذا الامر فرضاً أن يفعل في باقي صلاته في كل ركعة مثل هذا *

٣٦٠ — مسألة — ولا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الامام شيئاً غير أم القرآن *
لما حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد ابن سلمة ثنا أبو ثور ابراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عباد بن الصامت قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، فلما انصرف قال : تقرأون خلفي ؟ قلنا : نعم يا رسول الله هذا ، قال : لا تفعلوا إلا بأم الكتاب ، فانه لا صلاة الا بها » *

(١) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٢) بلفظ « بفتح الكتاب » فلمل المؤلف رواه من حفظه بالمعنى أو عنده رواية أخرى من صحيح البخاري وهو بعيد فيه أرى (٢) في البخاري (ج ١ ص ٣١٤ — ٣١٥) *

ومن قال بإيجاب أم القرآن كما ذكرنا جماعة من السلف *

روىنا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن جواب (١) عن يزيد ابن شريك أنه قال لعمر بن الخطاب : أقرأ خلف الامام ؟ قال له عمر : نعم ، قال : وان قرأت يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم وإن قرأت *

وعن الحجاج بن المنهال حدثنا أبو عوانة . عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن عباية بن رداد (٢) عن عمر بن الخطاب قال : لا تجوز ولا تجزى صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشئ معها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، أ رأيت إن كنت خلف امام أو دين يدى امام ؟ قال : أقرأ فى نفسك *

وعن أبي عوانة عن سليمان عن خزيمة (٣) عن عمر قال : لا تجزى صلاة أولا تجوز صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب *

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الزبيع قال : صليت صلاة والى جنبي عبادة بن الصامت فقرأ فاتحة الكتاب فلما انصرف قلت : أبا الوليد ، ألم اسمعك قرأت فاتحة الكتاب ؟ قال أجل إنه لا صلاة الا بها *

وعن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن اليزار (٤) بن حريث عن ابن عباس قال : أقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب *

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان عن ليث عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بد أن يقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب ، جهراً ولم يجهر *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن ابن عمر لم يكن يدع أن يقرأ أم القرآن

- (١) جواب ، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره باء موحدة ، وهو ابن عبيد الله التيمي السكوني . وفى الأصل «عن جواب بن يزيد بن شريك» وهو خطأ بل يزيد شيخ جواب لأبوه
- (٢) فى أحد الاصلين «عباد بن رداد» وفى الآخر «بن رداد» وكلاهما خطأ والصواب «عباية بن رداد» بفتح الراء وتشديد الدال المهملة وآخره دال مهملة ايضا . وأثره هذا رواه ابن سعد فى الطبقات (ج ٦ ص ١٠١) من طريق شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر
- (٣) خزيمة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سبرة وروايته عن عمر مرسلة ، وهو من صفار التابدين
- (٤) اليزار بفتح العين المهملة واسكان الياء المثناة وبعد هازى وآخره راء *

في كل ركعة من المكتوبة . وعن غيرهم أيضا *

وعن أبي هريرة : أقرأ بها في نفسك *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : أقرأ بأم القرآن في كل ركعة ، أو يقول في كل صلاة *

وعن عروة بن الزبير أيضا *

وعن معاذ (١) عن عبد الله بن عون عن رجا بن حيوة أنه كان يقول : ان كان خلف الامام فجهر أو لم يجهر فلا بد من قراءة فاتحة الكتاب *

وعن حجاج بن النبال ثنا أبو هلال الراسبي (٢) قال : سألت جابرنا الحسن ، قال : أكون خلف الامام يوم الجمعة فلا أسمع قراءته ؟ قال : أقرأ بفاتحة الكتاب ، قال له الرجل : وسورة ؟ قال : يكفيك ذلك الامام *

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : للامام سكتان فاعتنوا القراءة فيهما بفاتحة الكتاب ، حين يكبر الامام اذا دخل في الصلاة ، وحين يقول (ولا الضالين) والروايات ههنا أكثر جداً *

وقال ابو حنيفة : ليس قراءة أم القرآن فرضاً ، وان قرأ الامام والمنفرد مثل آية الدين ونحوها لم يقرأ أم الكتاب أجزاء والقراءة عنده فرض في ركعتين من الصلاة فقط إما الأوليين والأخرين ، وإما واحدة في الأوليين وواحدة من الآخرين ، ولا يقرأ المأموم شيئاً أصلاً ، أجهر الامام أو أسر *

وقال مالك : قراءة أم القرآن فرض في جمهور الصلاة على الامام والمنفرد ، فان تركاه في ركعة . فقد اختلف قوله ، فمرة رأى أن يلغى الركعة ويأتى بأخرى ، ومرة رأى أن يجزى عنه سجود السهو . واجاز للمأموم ان يقرأ خلف الامام أم القرآن وسورة اذا اسر الامام في الأوليين من الظهر والعصر ، وبأم القرآن وحدها في كل ركعة يسرفها من كل صلاة . واختار له ذلك ، ولم ير له ان يقرأ شيئاً في كل ركعة يجهر فيها الامام *

(١) معاذ هو ابو المثنى معاذ بن معاذ بن نصر التميمي . وشيخه هو ابو عون عبد الله بن عون ابن اربطبان المزني مات سنة ١٥١ (٢) هو محمد بن سليم البصري نزل في بني راسبة فنسب اليهم . وهو لا بأس به وفيه ضعف مات سنة ١٦٥ *

وقال الشافعي في آخر قوله (١) كقولنا ، وهو قول الاوزاعي والليث بن سعد واختلف أصحابنا ، فقالت طائفة : فرض على المأموم ان يقرأ أم القرآن في كل ركعة أمر الامام او جهر وقالت طائفة : هذا فرض عليه فيما اسر فيه الامام خاصة ، ولا يقرأ فيما جهر فيه الامام . ولم يختلفوا في وجوب قراءة أم القرآن فرضاً في كل ركعة على الامام والمنفرد *

قال علي : احتج من لم يقرأ أم القرآن فرضاً بقول الله تعالى (فاقرأ ما تيسر من القرآن) وبتعليم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للذي أمره بالاعادة فقال له «اقرأ ما تيسر معك من القرآن» *

قال علي ، حديث عبادة يبين هذا الخبر الآخر ، وأن المراد بايجاب قراءته ما تيسر من القرآن هو أم القرآن فقط . وكأن من غلب حديث عبادة قد أخذ بالآية وبالأخبار كلها ، لأن أم القرآن مما تيسر من القرآن . وكأن من غلب قوله عليه السلام «فاقرأ ما تيسر معك من القرآن» قد خالف حديث عبادة ، وأجاز صلاة أبطلها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا لا يجوز ، لاسيما تقسيم أبي حنيفة بين اجازته قراءة آية طويلة او ثلاث آيات ومنعه مما دونها ، فهذا قول ما حفظ عن أحد قبله ، ولا على صحته دليل ، وهو خلاف للقرآن ولجميع الآثار . وله قول آخر : ان ما قرأ من القرآن اجزأه *

واحتج من رأى ان لا يقرأ المأموم خلف الامام الجاهر بقول الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) *

قال علي : وتام الآية حجة عليهم ، لان الله قال (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) واذ كررك في نفسك تضرع وخيفة ودون الجهر من القول بالعدو والآصال ولا تكن من الغافلين) *

قال علي : فان كان اول الآية في الصلاة فآخرها في الصلاة ، وان كان آخرها ليس في الصلاة فأولها ليس في الصلاة ، وليس فيها الا الأمر بالد كرساً وترك الجهر فقط ، وهكذا نقول *

وذكروا حديث ابن أكيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما لي أنازع (٢) القرآن» وفيه من قول الزهري : فاتمى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم من القراءة *

وهذا حديث انفرد به ابن أكيمة (١)، وقالوا: هو مجهول، ثم لوصح لما كانت لهم فيه حجة لان الأخبار واجب ان يضم بعضها الى بعض، وحرام ان يضرب بعضها ببعض، لأن كل ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كالحق يصدق بعضه بعضاً، ولا يخالف بعضه بعضاً. فالواجب ان يؤخذ كلامه عليه السلام كله بظاهره كاهو، كما قاله عليه السلام، لا يزاد فيه شيء ولا ينقص منه شيء، فلا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ولا ينازع القرآن وهذا نص قولنا والله الحمد، وما عدا هذا فزيادة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقصان منه *

وذكروا أيضاً حديثاً صحيحاً من طريق ابن عجلان، فيه: «انما جعل الامام ليؤتم به، فاذا كفر فكبروا، واذا ركع فاركعوا، واذا رفع فارفعوا، واذا سجد فاسجدوا، واذا قرأ فأنصتوا، واذا صلى جالس فصلوا جلوساً أجمعون» *

فهذا خبر أول من ينبغي أن يستغفر الله تعالى عند ذكره من مخالفة هذا الحديث الحنفيون والمالكيون، لأنهم مخالفون لأكثر ما فيه، فانهم يرون التكبير إثر تكبير الامام لامعه للاحرام خاصة، ثم يرون سائر التكبير والرفع والخفض مع الامام لا قبله ولا بعده، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث، وفيه «اذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» مخالفوه إلى خبر كاذب لا يصح، وإلى ظن غير موجود، فمن العجب أن يحتجوا بقضية واحدة من قضاياها لا حاجة لهم فيها ويتركون سائر قضاياها التي لا يحل خلافها !! *

قال على: وأمانحن فانه عندنا صحيح، وبه كله نأخذ، لأن تأليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وضم بعضه إلى بعض والاخذ بجميعه — فرض لا يحل سواء. وقد قال عليه السلام: «إذا قرأ الامام فأنصتوا» و«لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»

(١) ابن أكيمة اللبني مختلف في اسمه وقيل اسمه عمارة. وهو تابعي ثقة. وحديثه رواه مالك في الموطأ (ص ٢٩ — ٣٠) عن الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة. ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٠٥) والترمذي (ج ١ ص ٦٤) والنسائي (ج ١ ص ١٤٦) كما هم من طريق مالك، وحسنه الترمذي. وانظر الكلام عليه في شرح أبي داود وفي نيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٣٨) *

فلا بد في جميع (١) هذه الأوامر من أحد وجهين لاثالث لهما : إما أن يكون وجه ذلك أن يقول : اذا قرأ فأنتصوا إلا عن أم القرآن كما قلنا نحن ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن إلا إن قرأ الامام كما يقول بعض القائلين ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن إلا ان يجبر الامام كما يقول آخرون *

قال علي : فاذا لا بد من أحد هذه الوجوه ، فليس بعضها أولى من بعض إلا ببرهان ، وأما بدعوى فلا . فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذي قد ذكرناه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاة الفجر وهي صلاة جبر فقال — : « أتقرؤن خلفي ؟ » قالوا : نعم ، هذا يأمر رسول الله ، قال : لاتفعلوا إلا بأمر القرآن ، فانه لاصلاة إلا بها . فكان هذا كافياً في تأليف أوامره عليه السلام ، لا يسع أحداً الخروج عنه *

وقد موه قوم بأن قالوا : هذا خبر من رواية ابن اسحاق ، ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عباد ، ومرة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عباد *

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن محمد بن اسحاق أحد الأئمة ، وثقة الزهري ، وفضله على من بالمدينة في عصره ، وشعبة ، وسفيان ، وسفيان (٢) وحامد ، وحامد (٣) ويزيد ويزيد (٤) وإبراهيم بن سعد وعبد الله بن المبارك وغيرهم ، قال فيه شعبة : محمد بن اسحاق أمير الحديثين هو أمير المؤمنين في الحديث (٥) . والعجب أن الطاعنين عليه ههنا هم الذين احتجوا بروايته التي لم يروها غيره في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردد زينة على أبي العاصي بالنكاح الأول بعد اسلامه !! فاذا روى ما يظنون أنه يوافق تقليدهم صار ثقة وصار حديثه حجة ، واذا روى ما يخالفهم صار مجرحاً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث

(١) في الاصلين « فلا بد من جميع » وهو خطأ فيما نرى (٢) سفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينة (٣) حماد بن زيد وحماد بن سلمة (٤) لعلير يدبهما يزيد بن زريع ويزيد بن هرون وهما ممن روى عن ابن اسحاق (٥) الحق ان ابن اسحاق امام ثقة جليل وطعن مالك فيه غير مقبول . وانظر احتجاج البخاري به وذبه عنه في كتابه (القراءة خلف الامام ص ١٣ — و ١٤) *

(١٢٣١ — ج ٣ المحلى)

لاوهن ، لأن كيهاتقة ، وحتى لو لم يأت هذا الخبر لما وجب بقوله عليه السلام «إذا قرأ فأنصتوا» إلا ترك القراءة حين قراءته ، ويبقى وجوب قراءتها في سككات الامام فكيف وهذه اللفظة — يعنى «إذا قرأ فأنصتوا» قد أنكرها كثير من أئمة الحديث وقالوا : إن محمد بن غيلان أخطأ في إيرادها ، وليست من الحديث ، قال ذلك ابن معين وغيره * قال على : وأما نحن فلا نقول فيارواه الثقة إنه خطأ إلا يبرهان واضح لكن وجه العمل هو ما أردنا . وبالله تعالى التوفيق *

قال على : وقال بعضهم : معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» انما معناه لا صلاة كاملة ، كاجاء «لا ايمان لمن لا أمانة له» *

قال على : وهذا لامتعلق لهم به ، لأنه اذا لم تتم صلاة أولم تكمل فلا صلاة له اصلا ، اذ بعض الصلاة لا ينوب عن جميعها ، وكذلك من لا أمانة له ، فلا أمانة هي الشريعة كلها ، قال الله تعالى : (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا) فنعلم من لا أمانة له فلا إيمان له ، ومن لا شريعة له فلا دين له ، هذا ظاهر اللفظين الذى لا يحل صرفهما عنه !! *

وقد أقدم آخرون فقالوا . معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» انما هو على التعليل *

قال على : وهذا تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مجرد ومن كذبه عليه السلام فقد كفر ، ولا أعظم من كفر من يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غلط بهذا القول وليس هو حقا *

قال على : وقد جاءت أحاديث ساقطة كلها فيها «من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة» وفي بعضها «ما أرى الامام إلا قد كفاه» وكما ما مرسل ، واما من رواية جابر الجعفى الكذاب ، واما عن مجهول ولو صحت كلها لكان قوله عليه السلام : «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن» كافياً في تأليف جميعها *

فان ذكرذا كرحديثا رويناه من طريق البراز عن محمد بن بشار عن أبى عامر العقدى ثناهم عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعد «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ في صلاتنا بأمر القرآن وما تيسر» فانه عليه السلام لم يقل وما تيسر من القرآن ، فاذا لم يقله فهو محمول على سائر

الله كره ، وهكذا نقول بوجوب الله كره في الركوع والسجود ووجوب التكبير *
على أننا قدروا بنافع عمران بن الحصين وعثمان بن أبي العاصي : لا تتم صلاة الافتاححة
الكتاب وثلاث آيات فصاعدا *

وعن شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن عباية بن رداد سمعت عمر بن الخطاب يقول :
لا تجزى صلاة الا بآيتين مع أم القرآن فان كنت خلف امام فاقرا في نفسك (١) *
وقدروا بخلاف هذا عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ، عن حماد بن سلمة عن
يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن
عمر بن الخطاب قال — وقد صلى المغرب بالناس ولم يقرأ شيئا — : أليس قد أتمت الركوع
والسجود ؟ قالوا : بلى ، فلم يعد الصلاة *

ومن طريق الحارث عن علي : أن رجلا جاء فقال : إني صليت ولم أقرأ ، قال : أتممت
الركوع والسجود ؟ قال له نعم ، قال له علي : تمت صلاتك ، ما كل أحد يحسن أن يقرأ *
قال علي بن احمد : لا حجة في قول أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم *

٣٦١ - مسألة - فمن دخل خلف امام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل ان يتم هذا
الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها *

برهان ذلك ما ذكرناه من وجوب قراءة أم القرآن في كل ركعة ، وقد قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم «مهما أسبقكم به اذاركت تدركوني به اذارفت» وسند كرهه باسناده
في باب وجوب ان لا يرفع المأموم رأسه قبل امامه . ولا معه ان شاء الله تعالى *

٣٦٢ - مسألة - فان جاء والامام راكع فليركع معه ولا يعتد بتلك الركعة ، لانه لم يدرك
القيام ولا القراءة ولكن بقضيها اذا سلم الامام . فان خاف جاهلا فليتأن حتى يرفع الامام
رأسه من الركوع فيكبر حينئذ *

وقال قائلون : ان ادرك الركعة مع الامام اعتد بها . واحتجوا بآثار ثابتة ، إلا أنهم
لا حجة لهم في شيء منها ، وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ادرك من الصلاة
ركعة فقد ادرك الصلاة» وقوله عليه السلام «من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك السجدة»
ومنها حديث أبي بكر «انه جاء والقوم ركوع ، فركع ثم مشى الى الصف ، فلما قضى رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيكم الذى ركع ثم جاء الى الصف ؟ فقال ابو بكرة . أنا ، فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . زادك الله حرصاً ولا تئد *
 قال على : أما قوله عليه الصلاة والسلام « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة »

حق ، وهو حجة عليهم ، لانه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وليس فى الخبر انه ان ادرك الركوع فقد أدرك الوقفة *
 وكذلك قوله عليه السلام « من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة » حق لا شك فيه ، ولم

يقل انه ان ادرك الركعة فقد ادرك الوقفة التى قبل الركوع ، فلا يجوز لأحد ان يقحم فى كلامه صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، فيقول عليه ما لم يقل *
 وأما حديث ابى بكرة فلا حجة لهم فيه اصلاً ، لانه ليس فيه انه اجتزأ بتلك الركعة ، وأنه لم

يقضها ، فسقط تعلقهم به جملة والله الحمد *

فاذ قد سقط كل ما تعلقوا به من الآثار فقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الاعرابى ثنا ابو داود ثنا ابو الوليد العلي السى ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم ثنا ابوسلمة بن عبد الرحمن عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اثنو الصلاة عليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم (١) » وصح عنه أيضاً عليه السلام : « ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » *

وبيقين يدرى كل ذى حس سليم ان من ادرك الامام فى اول الركعة الثانية : فقد فاتته الاولى كلها ، وان من ادرك سجدة من الاولى فقد فاتته وقفة وركوع ورفع وسجدة وجلس وان من ادرك الجلسة بين السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع والرفع وسجدة ، وان من ادرك الرفع فقد فاتته الوقفة والركوع ، وان من ادرك السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع وان من ادرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن ، وكلاهما فرض لاتهم الصلاة الاله *

وهو ما مور بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء ما سبقه وتمام ما فاته ، فلا يجوز تخصيص شىء من ذلك بغير نص آخر ، ولا سبيل الى وجوده *

والقوم أصحاب قياس يزعمهم ، فكيف وقع لهم التفريق بين فوت ادراك الوقفة وبين فوت ادراك الركوع والوقفة ، فلم يروا على احدهما قضاء ما سبقه ، ورواوه على الآخر ؟! فلا القياس

طردوا، ولا النصوص اتبعوا !

وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على قولهم، وهو كاذب في ذلك *

لانه قد روى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن أبي هريرة : اذا أتيت القوم وهم ركوع فلا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف *
وروى عنه أيضا ان لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بأمر القرآن *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن زيد بن وهب قال : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركعنا ثم مضينا حتى استوتينا بالصف ، فلما فرغ الامام قمت أقضي ، فقال ابن مسعود : قد أدركته *

قال على : فهذا إيجاب القضاء عن زيد بن وهب وهو صاحب من الصحابة (١) *

فان قيل : فلم ير ابن مسعود ذلك ؟ قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ فاذا تنازع الصحابان فالواجب الرجوع إلى ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحل الرد إلى سوى ذلك ، فليس قول ابن مسعود حجة على زيد ، ولا قول زيد حجة على ابن مسعود ، لكن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحجة عليهما وعلى غيرها من كل إنس وجن ، وليس في هذا الخبر رجوع زيد إلى قول ابن مسعود ، ولورجع لما كان في رجوعه حجة . والخلاف لابن مسعود منه قد حصل *

وروينا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا الربيع بن حبيب قال سمعت محمد ابن سيرين يقول : اذا انتهيت إلى القوم وهم في الصلاة فأدركت تكبيرة تدخل بها في الصلاة وتكبيرة الركوع فقد أدركت تلك الركعة والا فاركع معهم واسجد ولا تحسب بها . *

(١) اخطأ في هذا ابن حزم ، فزيد بن وهب الجهني أبو سليمان تابعي رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض وهو في الطريق كما روى عنه أبو نعيم والبخاري في التاريخ ، فليس صحابيا اذن . قال ابن حجر في الإصابة (ج ٣ ص ٤٧) . « واغرب ابن حزم في المحلى فذكر في صفة الصلاة من المحلى بسدان ذكر رواية منصور عن زيد بن وهب قال . دخلت أنا وابن مسعود المسجد ، فذكر قصته ، قال ابن حزم . زيد بن وهب صاحب من الصحابة فان خلفه ابن مسعود لم يبق في واحد منهما حجة » *

قال على : وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال كلاماً معناه : من ادعى
الاجماع فقد كذب ، وما يدريه والناس قد اختلفوا ! هذه أخبار الأصم وبشر المر يسي *
قال على : صدق أحمد رضى الله عنه ، من ادعى الاجماع فيما لا يقين عنده بأنه قول
جميع أهل الاسلام بلا شك في أحد منهم : فقد كذب على الأمة كلها ، وقطع بفساده
عليهم ، وقد قال عليه السلام «الظن أ كذب الحديث» *

فان قيل : إن قول ابن مسعود هذا لا يقال مثله بالرأى *

قيل لهم : فهلا قلتم هذا فيما رويناه آتفاً — في الباب الذى قبل هذا — عن عمر
رضى الله عنه : لا صلاة إلا بأمر القرآن وآيتين معها ؟! ولكن التحكم سهل على من لم
يعد كلامه من عمله *

فان قيل : هذا قول الجمهور *

قلنا : ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع الجمهور ، لافى آية
ولا فى خبر صحيح ، وأما الموضوعات فسهل وجودها كل حين على من استحلها *

فان قيل : إنه يكبر قائماً ثم يركع ، فقد صار مدركا للوقوف *

قلنا : وهذه معصية أخرى ، وما أمره الله قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ان يدخل
فى الصلاة فى غير الحال التى يجب الإمام عليها ، وأيضاً : فلا يجزئ قضاء شيء سبق به من
الصلاة الا بعد سلام الإمام ، لا قبل ذلك *

قال على . وهنا أقوال : نذكر منها طرفاً ليلوح كذب من ادعى الاجماع فى ذلك *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عبيد الله بن يزيد النخعى
عن زيد بن احمد (١) عن ابن مسعود قال . اذا ركع احدكم فشى الى الصف فان دخل
فى الصف قبل ان يرفعوا رؤسهم فانه يعتديا ، وان رفعوا رؤسهم قبل ان يصل الى الصف فلا
يعتديا . قال الحجاج . والعمل على هذا *

وعن حماد بن سلمة عن ايوب السختياني عن نافع مولى ابن عمر قال . كان ابن عمر اذا جاء
والقوم سجود سجد معهم ، فاذا رفعوا رؤوسهم سجد آخرى ولا يعتديا . قال ايوب . ودخلت

(١) كذا فى الأصل وانا ارجح جداً أنه خطأ وان صوابه «زيد بن وهب» وانه هو الأثر الذى
مضى قريبا وزعم فيه المؤلف ان زيدا بن وهب صحابى . ولم أجده فى الرجال من اسمه «زيد بن احمد»

مع أبي قلابة المسجد وقد سجد واسجدة فسجدنا معهم الأخرى ، فلما رفعوا رؤسهم سجدنا الأخرى ؛ فلما قضى أبو قلابة الصلاة سجد سجدتي الوهم . *

وعن حماد بن سلمة عن داود — هو ابن أبي هند — عن الشعبي قال : اذا انتهى الى الصف الآخر ولم يرفعوا رؤسهم ، وقد رفع الامام رأسه فانه يركع وقد أدرك ، لان الصف الذي فيه هو إمامه ، وان جاء والقوم سجد فانه يسجد معهم ولا يعتد بها *

وبه الى داود بن أبي هند عن ابى العالية قال : اذا جاء وهم سجد وسجد معهم ، فاذا سلم الامام قام فركع ركعة ولا يسجدو يعتد بها *

وبه الى حماد عن قتادة وحديد واصحاب الحسن . اذا وضع يديه على ركبتيه قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، وان رفع الامام رأسه قبل ان يضع يديه فانه لا يعتد بها . قال حماد . واكثر ظني انه عن الحسن *

وقال ابن ابى ليلى وسفيان الثوري وزفر . اذا كبر قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، وليركع بعد ان يرفع الامام رأسه *

٣٦٣ — مسألة — وفرض على كل مصل ان يقول اذا قرأ (١) . « اعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا بدله في كل ركعة من ذلك ، لقول الله تعالى . (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) *

وقال أبو حنيفة والشافعي . يتعمد قبل ابتدائه بالقراءة في كل ركعة ، ولم يربا ذلك فرضاً * وقال مالك . لا يتعمد في شيء من الفريضة ولا التطوع الا في صلاة القيام في رمضان ، فانه يبدأ في أول ليلة بالتعمد فقط ثم لا يعود *

قال علي . وهذه قولة لا دليل على صحتها ، لان قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا أثر البتة ، ولا من دليل اجماع ، ولا من قول صاحب ، ولا من قياس . ولا من رأى له وجه . فان اقدم مقدم على ادعاء عمل في ذلك لم يكن أولى من آخر ادعى العمل على خلافه *

واما قول ابى حنيفة والشافعي . ان التعمود ليس فرضاً — . فخطأ لأن الله تعالى يقول . (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ومن الخطأ ان يأمر الله تعالى بأمر ثم يقول قائل — بغير برهان من قرآن ولا سنة — : هذا الأمر ليس فرضاً ، لاسيما أمره

(١) في بعض النسخ « وفرض على كل مصل اذا قرأ ان يقول » *

تعالى بالدعاء في أن يعيدنا من كيد الشيطان ، فهذا أمر متيقن ، انه فرض ، لأن اجتناب الشيطان والفرار منه وطلب النجاة منه لا يختلف اثنان في أنه فرض ، ثم وضع الله تعالى ذلك علينا عند قراءة القرآن *

وقال بعضهم : لو كان التعمود فرضاً لازم كل من حكي عن أحد أنه ذكر آية من القرآن أن يتعمد ولا بد . *

قال على : وهذا عليهم لاهم ، لأنهم متفقون على استحباب التعمود عند قراءة القرآن ، ولا يرون التعمود عند حكاية المرقول غيره ، فصح أن التعمود — الذي اختلفنا فيه فأوجبناه نحن ولم يوجبوه هم — إنما هو عند قراءة القرآن ، كاجاء في النص ، لا عند حكاية لا يقصد بها المرقولة القرآن . *

قال على : فلم يبق الا قول من أوجب التعمود فرضاً في قراءة القرآن في الصلاة وغير الصلاة ، على عموم الآية المذكورة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عاصم الغزالي (١) عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه (٢) قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الصلاة قال : الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، ثلاثاً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه » *

حدثنا حامد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد الجريري ثنا يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي (٣) قال : « قلت يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين قراءتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك

(١) بفتح العين المهملة والنون وكسر الزاي . وفي بعض نسخ الأصل « العبدى » وهو تصحيف (٢) في الأصل « عن ابن جبير بن معلم عن نافع بن جبير عن أبيه » وهو خطأ وابن جبير هو نافع نفسه وصححنا الاسناد من ابى داود (ج ١ ص ٢٧٩) (٣) من أول قوله (الثقفي) خروم من النسخة رقم ٤٥ الى قبيل المسألة (٣٧٣) *

شيطان يقال له خنزب ، فإذا أحسسته فتعوذ (١) واتفل عن يسارك ثلاثاً » (٢) *
 وروى يناعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال عمر بن الخطاب : يخني الامام أربعاً : التعوذ
 وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : ورنالك الحمد *
 وعن أبي حمزة (٣) عن ابراهيم النخعي عن علقمة والأسود كلاهما عن عبد الله بن مسعود
 قال : يخني الامام ثلاثاً : الاستعاذة : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لنافع مولى ابن عمر : هل تدري كيف كان
 ابن عمر يستعيز ؟ قال : كان يقول : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، *
 وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : خمس يخفين :-
 سبحانه الله وبمحمدك : والتعوذ : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : والحمد ربنا ولك الحمد ، *
 وعن هشام بن حسان عن الحسن البصري : انه كان يستعيز في الصلاة مرة حين يستفتح
 صلاته حين يقرأ ام الكتاب يقول ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وكان ابن
 سيرين يستعيز في كل ركعة *
 وعن معمر بن طاوس عن ابيه : انه كان يستعيز قبل ان يقرأ أم القرآن *

(١) في الأصل «تعوذ» بدون الفاء وهو خطأ (٢) الحديث رواه أحمد في مسنده (ج ٤
 ص ٢١٦) «حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن الجريري عن أبي العلاء بن الشخير أن عثمان قال :
 يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين صلاتي وبين قراءتي قال ذاك شيطان يقال له خنزب ،
 فإذا انت حسسته فتعوذ بالله منه واتفل عن يسارك ثلاثاً ، قال ففعلت ذاك فاذبه الله
 عز وجل عني . حدثنا عبد الرزاق اناسفان عن سعيده الجريري عن يزيد بن عبد الله
 ابن الشخير عن عثمان بن ابي العاص الثقفي قال : قلت : يا رسول الله حال الشيطان ، فذكر
 معناه ، ورواه مسلم في صحيحه (ج ٢ ص ١٨٣ و ١٨٤) من طريق عبد الرزاق وغيره ،
 وفيه «فإذا أحسسته» بزيادة الهمزة . واما «خنزب» اسم الشيطان فقد قال النووي «بجاء
 معجمة مكسورة ثم نون ساكنة ثم زاي مكسورة ومفتوحة ، و يقال أيضاً بفتح الخاء والزاي ،
 حكاها القاضي ، و يقال أيضاً بضم الخاء وفتح الزاي حكاها ابن الأثير في النهاية وهو غريب»
 (٣) هو ابو حمزة ميمون الأعور القصاب الكوفي وهو ضعيف متروك الحديث *

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين: أنه كان يتعوذ من الشيطان في الصلاة قبل أن يقرأ أم القرآن وبعد أن يقرأ أم القرآن *
وعن ابن جريج عن عطاء قال: الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها (١) ويجزى عنك، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، قال ابن جريج: فقلت له: من أجل (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال: نعم. *

وبالتعوذ في الصلاة يقول سفيان الثوري والأوزاعي ودادود وغيرهم. *
قال علي: هؤلاء جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لا نعلم لهم مخالفا منهم، وهم يشنعون بمثل هذا اذا وافق تقليدهم *

قال علي: ومن قال يقول ابن سيرين وأخذ به فيرى التعوذ سنة قبل افتتاح القراءة لأنه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقل القراء جيل بعد جيل، وفرضاً بعد أن يقرأ ما يقع عليه اسم قرآن، ولو أنه كتمان، على نص الآية، لأنها توجب التعوذ بعد القراءة بظاهرها، وأما من تعذرت عليه القراءة ففرض عليه التعوذ حين ذلك بالخبر المذكور، ثم اذا قرأ شيئاً من القرآن *

قال علي: إلا أنه قد صح إجماع جميع قراء أهل الإسلام جيل بعد جيل على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة قبل الأخذ في القراءة - مبلغانا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا قاض على كل ذلك، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذا توضأ أحدكم فليستثر» وصح أنه عليه السلام استثر في أول وضوئه. وبالله تعالى التوفيق *

٣٦٤ - مسألة - فن نسي التعوذ أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاده حتى ذكر فيها وسجد للسهو، ان كان اماماً او فذا فان كان مأموماً النسي ما قد نسي الى ان ذكر، واذا أتم الامام قام يقضى ما كان النسي ثم سجد للسهو، ولقد ذكرنا برهان ذلك فيمن نسي فرضاً في صلاته فانه يعيد ما لم يصل كما أمر، و يعيد ما صلى كما أمر. وبالله تعالى التوفيق *

٣٦٥ - مسألة - ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما مكنته من القرآن ان كان

(١) في الأصل «لكل قراءة في الأرض في الصلاة وغيرها»، وزيادة قوله «في الأرض» لا معنى لها خذفناها واستأنسنا بلفظ الأثر في الدر المنثور (ج ٤ ص ١٣٠) ونصه «اخرج عبد الرزاق في المصنف وابن المنذر عن عطاء قال: الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها من أجل قوله: فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم» *

بإمائه ، لاحد في ذلك ، واجزأه ، وليسع في تعلم أم القرآن فإن عرف بعضها ولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها أجزأه ، وليسع في تعلم الباقي ، فإن لم يحفظ شيئاً من القرآن صلى كما هو : يقوم ويذكر الله كما يحسن بلغته ويركع ويسجد حتى يتم صلاته ، ويجزئ به ، وليسع في تعلم أم القرآن * وقال بعض القائلين : يقرأ مقدار سبع آيات من القرآن ، أو يذكر الله تعالى مقدار سبع آيات *

قال علي : وقصد بذلك قصد التعميم من أم القرآن ، والتعميم من الشرائع باطل ، إلا أن يوجب قرآن أو سنة ، ولا قرآن ولا سنة فيما ادعى ، ولو كان قياس هذا القائل صحيحاً لوجب أن لا يجزئ من عليه يوم من رمضان الا يوم بطول اليوم الذي افطره ، وهذا باطل * وبرهان حجة قولنا قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) : وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح انه يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما استطاع عليه (١) ، وقال تعالى : (فاقروا ماتيسر من القرآن) وعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المصلي فقال له : « اقرأ ماتيسر منك من القرآن » وقد ذكرناه باسناده : فمن عجز عن أم القرآن وقدر على غيرها من القرآن سقطت عنه ، ولزمه ماتيسر له من القرآن ويجزئ من ذلك ما وقع عليه اسم قرآن من كلمتين — معروف أنهما من القرآن — فصاعداً وان وجد هذا المعنى في كلمة واحدة أجزأته ، لأن عموم (ماتيسر) يدخل فيه كل ذلك . والله تعالى التوفيق *

٣٦٦ - مسألة - ومن كان يقرأ برواية من عدم القراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من القرآن لم تجزه الصلاة الا بالبسملة ، وهم عاصم بن أبي النجود : وحمة : والكسائي وعبد الله بن كثير وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ومن كان يقرأ برواية من لا يعدها آية من أم القرآن فهو خير بين ان يسمل وبين ان لا يسمل ، وهم ابن عامر وأبو عمر (٢) و يعقوب ، وفي بعض الروايات عن نافع (٣) *

(١) كذا في الأصل « استطاع » بعلى ولم اجد ما يؤيده (٢) في الأصل « أبو عمر » وهو خطأ (٣) هكذا أطلق المؤلف الرواية في قراءة البسملة عن القراء ، وهو خطأ ، فان الذين قرؤا منهم بترك البسملة انما قرؤوا بذلك عند الوصل فقط اي إذا وصل القارئ سورة بالتالي قبلها . على ان كل من روى عنه تركها منهم روى عنه اثباتها ، ولم يرد عن واحد منهم حذفها رواية واحدة

وقال مالك : لا يسمل المصلى الا في صلاة التراويح في اول ليلة من الشهر *

وقال الشافعى : لا تجزئ صلاة الا يسمل الله الرحمن الرحيم *

قال على : وأكثروا من الاحتجاج بما لا يصح من الآثار ، مما لا حجة لأى

الطائفتين فيه (١) *

مثل الرواية عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان

قط ، ثم ان هذا الخلاف بينهم انما هو في غير الفاتحة ، قال امام القراء ابو الخير بن الجزرى في كتاب النشر في القراءات العشر (ج ١ ص ٢٦٢) : « ان كلامنا من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين اذا ابتدأ سورة من السور بسمل بلا خلاف عن احد منهم الا اذا ابتدا براءة » ثم قال : « لم يكن بينهم خلاف في اثبات البسملة اول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو احدى غيرها ، لأنها ولو وصلت لفظاً فانها مبتدأ بها حكماً ولذلك كان الواصل هنا حالاً مرتحلاً » والحق ان قراءة من قرأ بمحمد في الوصل قراءة شاذة غير صحيحة وان كانت من السبعة او العشرة لأن من شرط صحة القراءة موافقة رسم المصحف كما اتفق عليه عامة القراء بغير خلاف بل هو اتفاق جميع العلماء : وما كان الصحابة رضى الله عنهم ليزيدوا في المصاحف مائة وثلاث عشرة بسملة من غير ان تكون انزلت في المواضع التى كتبت فيها ، ولو شككنا في هذا لفتحننا باباعر بضاً للملاحدة اللاعين بالنار ، وقد كان الصحابة احرص على كتاب الله من ان يتطرق اليه شك او وهم ، ولذلك جردوا المصاحف من اسماء السور ولم يكتبوا (آمين) وامتنع عمر من كتابة شهادته هو وبعض كبار الصحابة بالرجم خشية ان يتوهم انها زيادة على الكتاب ، وصدع بذلك على المنبر .

واما من اجاز قراءة الفاتحة في الصلاة بدون بسملة فانه لا دليل له اصلاً ، والا حادىث التى استدلو بها بعضها ضعيف وبعضها لا يدل صراحة على ذلك ، ولا تعارض اتفاق القراء من غير خلاف على البسملة في اول الفاتحة مع تأيد هذا برسم المصحف ، وهو الحجة الأولى القاطعة لكل نزاع *

وقد حققنا هذا الموضوع في شرحنا على التحقيق لابن الجوزى بما لانجده في كتاب آخر . والحمد لله رب العالمين .

(١) فى الأصل « بما لا حجة لامن الطائفتين فيه » وهو خطأ وغير مستقيم المعنى *

يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاقبلها ولا بعدها» وعن أبي هريرة مثل هذا نحو هذا (١) *

قال علي : وهذا كله لاحجة فيه لانه ليس في شيء من هذه الأخبار نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) وانما فيها : أنه عليه السلام كان لا يقرؤها *

وقد عارضت هذه الأخبار أخباراً آخر منها ما روينا من طريق أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يمجرون بسم الله الرحمن الرحيم :» وروينا أيضاً : «فلم يمجروا بسم الله الرحمن الرحيم» *

فهذا يوجب أنهم كانوا يقرؤونها ويسرون بها ، وهذا أيضاً لا يجاب فيه لقراءتها ، وكذلك سائر الأخبار *

قال علي . والحق من هذا ان النص قد صح بوجوب قراءة أم القرآن فزاً ، ولا يختلف اثنان من اهل الاسلام في ان هذه القراءة آت حق كلها مقطوع به ، مبلغة كلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بنقل الملوآن (٢) فقد وجب إذ كلها حق ان يفعل الانسان في قراءته اى ذلك شاء ، وصارت (بسم الله الرحمن الرحيم) في قراءة صحيحة آية من أم القرآن ، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن ، مثل لفظة (هو) في قوله تعالى في سورة الحديد (هو الغنى الحميد) وكلفظة (من) في قوله تعالى (من تحتها الأنهار) في سورة براءة على راس المائة آية ، هما من السورتين في قراءة من قرأ بهما وليستا من السورتين في قراءة من لم يقرأ بهما ، ومثل هذا في القرآن وارد في ثمانية مواضع ، ذكرناها في كتاب القراءة وآيات كثيرة ، وسائر ذلك من الحروف يطول ذكرها ، كزيادة ميم منها في سورة الكهف (٣) وفي (حم عسق) : فباكسبت (٤) وهما آت في مواضع كثيرة في (يس) (وما علمناه) (٥) وفي الزخرف

(١) كذا في الاصل (٢) كذا في الاصل ولا معنى له ، بل هو خطأ ، ولعله يريد « بنقل التواتر » ولئن اراده فهو خطأ أيضاً فان في السبعة الشاذ وغيره كما صرح به كثير من الأئمة وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ١٨ و ٢٧) والنشر وغيرها (٣) لم اعرف مراده (٤) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر (بما كسبت) بحذف الفاء (٥) هكذا قال المؤلف ولم اجب في (وما علمناه) خلافاً بين القراء الأربعة عشر *

(تشبيهه الأنفس) (١) و(لم يتسنه) (٢) وغير ذلك، والقرآن أنزل على سبعة أحرف، كما حقق، وهذا كله حق، وهذا كله من تلك الأحرف بصحة الاجماع المتيقن على ذلك وبالله تعالى التوفيق

٣٦٧ — مسألة — ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامداً لذلك، أو قدم كلمة أو أخرها عامداً لذلك — : بطلت صلاته، وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: (قرأ ناعراً) وغير العربي ليس عربياً، فليس قرأ ناعراً، وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: (يخرفون الكلم عن مواضعه) *

وقال أبو حنيفة: تجزى به صلاته. واحتج له من قلده بقول الله تعالى. (وانه لفي زبر الأولين) * قال على: لا حجة لهم في هذا، لأن القرآن المنزل علينا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم لم ينزل على الأولين، وإنما في زبر الأولين ذكره والاقرار به فقط، ولو أنزل على غيره عليه السلام لما كان آية له، ولا فضيلة له، وهذا لا يقوله مسلم. *

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلغته. لقول الله تعالى. (لا يكف الله نفساً الا وسعها) ولا يحل له ان يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه ان يقرأ، لأنه غير الذي افترض عليه كما ذكرنا، فيكون مفترياً على الله تعالى. *

٣٦٨ — مسألة — وليس على الامام والمفرد أن يتعوذ للسورة التي مع أم القرآن لأنهما قد تعوذوا اذ قرأوا. ومن اتصلت قراءته فقد تعوذ كما امر، ولو لم يترك التعموذ لما كان لذلك غاية الا بدعوى كاذبة، فان قطع القراءة قطع ترك أو أراد (٣) أن يتبدى. قراءة في ركعة أخرى تعوذ كما أمر. وبالله تعالى التوفيق. *

٣٦٩ — مسألة والركوع في الصلاة فرض، والطمأنينة في الركوع حتى تعتدل جميع اعضائه ويضع فيه يديه على ركبته — : فرض، لاصلاة لمن ترك شيئاً من ذلك عامداً.

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب (تشبيهه) باثبات الهاء والباقون بحذفها (٢) في سورة البقرة. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلوا باثباتها وقفاً على انها للسكت وقرأ الباقون باثباتها في الحالين. واعلم أن كل هذا مرجعه الى اختلاف رسم المصاحف التي ارسلها عثمان الى البلاد، واما البسملة فلا خلاف في اثباتها في كل المصاحف (٣) في الأصل «قطع ترك أراد» بحذف أو «وهو خطأ من الناسخين» *

ومن ترك ذلك ناسياً ألغاه وأتم صلاته كما أمر ، ثم سجد للسهو . فان عجز عن الطمأنينة والاعتدال لعذر بصلبه أجزأه ما قدر عليه من ذلك ، وسقط عنه ما عجز عنه *

والتكبير للركوع فرض ، وقوله « سبحان رب العظيم » في الركوع فرض *
والقيام اثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يعتدل قائماً *

وقول « سمع الله لمن حمده » عند القيام من الركوع فرض على كل مصل ، من إمام أو منفرد أو مأموم لا تجزئ الصلاة إلا به ، فان كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك « ربنا لك الحمد » أو « ولك الحمد » وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ . وإن قالاه كان حسناً وسنة *

وقول المأموم « آمين » اذا قال الامام « ولا الضالين » فرض ، وإن قاله الامام فهو حسن وسنة *

ولا يحل للمأموم أن يركع ولا أن يرفع ولا أن يسجد مع امامه ولا قبله ، لكن بعده ولا بد *

ومن قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده بطلت صلاته إن تعمد ذلك . فان نسي ألقى تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهو *

وسجدتان اثر القيام المذكور فرض ، والطمأنينة فيهما فرض ، والتكبير لكل سجدة منهما فرض *

وقول « سبحان رب الأعلى » في كل سجدة فرض *

ووضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه — مما أبيض له التصرف عليه — فرض كل ذلك *

والجلوس بين السجدين فرض ، والطمأنينة فيه فرض ، والتكبير له فرض *
لا تجزئ صلاة لأحد بأن يدع من هذا كله عامداً شيئاً ، فان لم يأت به ناسياً ألقى ذلك وأتى به كما أمر ، ثم سجد للسهو ، فان عجز عن شيء منه للجهل أو عذر مانع سقط عنه وتمت صلاته *

ولا يجزئ السجود على الجبهة والأنف إلا مكشوفين ، ويجزئ في سائر الأعضاء منقطعة *

ويفعل في كل ركعة من صلاته ما ذكرنا *

برهان ذلك : ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البليخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ثنا عبيد الله بن عمر (١) حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ، وقال له : ارجع (٢) فصل فانك لم تصل ، فرجع (٣) فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال . ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاثاً ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلنى ، فقال : اذاقت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز (٤) ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى ثنا اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع : « كنت جالساً (٥) عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فدخل المسجد فصلى ، فلما قضى صلاته جاء فسلم (٦) ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليك ، ارجع فصله (٧) فانك لم تصل ، فرجع (٨) ، فلما قضى صلاته جاء فسلم ، (٩) فقال له رسول الله صلى

(١) في البخارى (ج ١ ص ٣١٤) منيرة «عن عبيد الله» (٢) في البخارى «فرد النبي عليه السلام فقال ارجع» (٣) في البخارى بحذف «فرجع» (٤) رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٢) عن علي بن حمشاذ العدل عن علي بن عبد العزيز ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٣٤٥) عن الحاكم باسناده . ورواه أحمد مختصراً (ج ٤ ص ٣٤٠) وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٢٠ و ٣٢٢) (٥) في المستدرک والبيهقي «أنه كان جالساً» (٦) فيهما زيادة «على رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على القوم» (٧) فيهما «فصل» بدون الهاء (٨) في البيهقي زيادة «فصلى فجعلنا نرمق صلاته لاندرى ما يعيب منها» (٩) في البيهقي زيادة «على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القوم» *

الله عليه وسلم وعليك (١) ارجع فصله فانك لم تصل ، فذكر ذلك مرتين أو ثلاثاً ، فقال الرجل : لا أدرى ما عبت على ، (٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، و يغسل (٣) وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ، ثم يكبر الله ويحمده ويمجده ، ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه وتيسر ، (٤) ثم يكبر فيركع فيضع (٥) كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله وتسترخى ، (٦) ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائماً حتى يأخذ كل عضو (٧) مأخذه ، ويقم صلبه ، ثم يكبر فيسجد ويمكن جبهته (٨) من الأرض حتى تطمئن مفاصله وتسترخى ، (٩) ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعداً على مقعدته ويقم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك « (١٠)

قال على : التمجيد المذكور والتجسيد المذكور هو قراءة أم القرآن . برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قال العبد في صلاته ، الحمد لله رب العالمين يقول الله : حمدني عبدي ، واذا قال ، مالك يوم الدين ، قال الله : مجدني عبدي » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر ثنا شاذان عن سمايان — هو الأعمش — عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن أبي مسعود البدرى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » (١١) *

قال أبو حنيفة : تجزى وان لم يقيم ظهره في ركوعه وسجوده *

(١) كلمة « وعليك » ليست في البيهقي وأما الحاكم فإنه اختصر التفصيل (٢) فيهما « ما أدرى ما عبت على من صلاتي » (٣) فيهما « يغسل » بخذف الواو (٤) فيهما بخذف « وتيسر » (٥) فيهما « ويضع » (٦) في المستدرك « ويستوى » وفي البيهقي « فيستوى » وأظن ما هنا أصح (٧) هنا يوافق البيهقي وفي نسخة « كل عظم » وهو يوافق المستدرك (٨) في نسخة « وجهه » وما هنا هو الموافق للمستدرك والبيهقي (٩) فيهما « ويستوى » (١٠) الحديث رواه أيضاً ابن الجارود في المتقى (ص ١٠٣ و ١٠٤) عن محمد بن يحيى عن حجاج بن النهمال (١١) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣١٨) *

(٣٣٢ — ج ٣ المحلى)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح و يونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين — قراءة عليه واللفظ له — كلهم عن ابن وهب عن ابن جريج عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « امرت أن أسجد على سبع ، ولأ أكفت (١) الشعر ولا الثياب : الجهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين » *

قال أبو حنيفة : إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبتيه أجزأه ذلك وكذلك يجوز له أن يضع في السجود أنفه ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام — هو الدستوائي — عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي (٢) ، قال لنا أبو موسى الأشعري : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فين لنا (٣) سنتنا وعلما صلاتنا فقال : إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال (٤) (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا : آمين (٥) يحبك الله ، وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فإن الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك ، وإذا قال (سمع الله لمن حمده) فقولوا ربنا (٦) لك الحمد يسمع الله لك فأن الله قال على لسان نبيه (سمع الله لمن حمده) فإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فإن الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك » وذكر باقي الحديث (٧) *

قال علي : من العظائم التي نموذ بالله عز وجل منها أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل كذا وكذا ، وافعلوا كذا وكذا — فيقول قائل بعد

(١) كفت الشيء كفتا إذا ضمه الى نفسه ، يعني أن لا يضم الشعر ولا الثياب باليدين عند الركوع أو السجود . وفي نسخة «ولأ كف» وهو بمعناه أى لا يتمعها بل يرسلهما و يتركهما حتى يقعا إلى الأرض فيكون الكل ساجدا . وفي النسائي (ج ١ : ص ١٦٥) «على سبعة لأ كف» الخ (٢) «حطان» بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ، و «الرقاشي» بفتح الراء والقاف المخففة وكسر الشين المعجمة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣٦٧ و ٣٦٨) «خطبنا فعلنا وبين لنا» الخ (٤) في أبي داود «قرأ» (٥) قال شارح أبي داود : بالحاء المهملة من الحب هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها «يحبكم الله» وهكذا في رواية مسلم اه (٦) في أبي داود «اللهم ربنا» (٧) اختصره المؤلف من أوله وآخره *

أن سمع هذه الأخبار : إن الصلاة تتم دون ذلك ، مقلداً لمن أخطأ ممن لم يبلغه الخبر ، أو بلغه فتأول غير قصد خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم !! *

وكذلك من الباطل والتلعب بالسنان أن ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمر رذكر أن الصلاة لاتتم إلا بها — فيقول قائل من عند نفسه : بعض هذه الأمور هو كذلك ، وبعضها ليس كذلك !! *

فإن أقدم كاذب على دعوى الاجماع في شئ من ذلك فقد كذب على جميع الأمة ، وادعى ما لا علم له به . ولا يحل لمسلم خلاف اليقين الصادق من أمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم — فإن كاذب افتري فيه الذي ظنه على الأمة كلها ، إذ نسب اليها مخالفة أمر الله تعالى *

والعجب من قزهم : لا يجزى تكبير المأموم إلا بعد تكبير الامام ، ولا يجزى سلامه إلا بعد سلام الامام — وأما ركوعه ورفعته وسجوده فمع الامام !! وهذا تحكم عجيب ! وكل مأموهوا به هنا فهو لازم لهم في التكبير والتسليم *

فإن قال قائل : قد قال عليه الصلاة والسلام « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » *

قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبر منع من قول الامام : ربنا ولك الحمد ، ولا منع المأموم من قول : سمع الله إن حمده . وإيجاب هذا مذكور في الخبر الذي أوردناه . ولا سبيل إلى أن توجد جميع الشرائع في خبر واحد ، ولا في آية واحدة ، ولا في سورة واحدة *

حدثنا هشام بن سعيد الخير كتاباً إلى قال ثنا عبد الجبار بن احمد المغربي الطرسوسي ثنا الحسن بن الحسين النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسن بن سعيد الاصمغاني بسيراف ثنا أبو بشر يونس بن حبيب الزيري (١) ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عبد الله بن المبارك عن

(١) بحثت كثيراً عن ترجمة يونس هذا فقد وصفه ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ١٨٣) بأنه (الاصمغاني) وابن عابدين في ثبته (ص ١٢٨) بأنه (العجلي) والمصنف هنا بأنه (الزيري) ثم أفادني الأخ العلامة أبو بكر الكتاني فيما كتب الي من فاس بالمغرب أنه له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ووصفه فيها بأنه (الاصمغاني الماصري العجلي) وأب الذهبي ذكر وفاته في تذكرة الحفاظ في سنة ٢٦٧ (ج ٢ ص ١٣٢) وقد وثقه ابن أبي حاتم . ثم

موسى بن أيوب النافقى عن عمه إياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجوفى قال : « انزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في الركوع ، فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعلوها في سجودكم » (١) *

قال على : وبإيجاب فرض هذا يقول أحمد بن حنبل وأبوسليمان وغيرهما *

فان قيل : قد جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده « سبح قدوس رب الملائكة والروح » وأنه قال عليه السلام ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبوداود ثنا مسدد ثنا سفیان عن سليمان بن سحيم (٢) عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد (٣) بن العباس عن أبيه عن عمه عن عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة عن وجهه (٤) والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : يا أيها الناس ، انه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له وإني نهيت أن أقرأ راكمأ أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه الدعاء (٥) فقمّن أن يستجاب لكم » *

قلنا : نعم ، وليس في هذا كله سقوط ما أوجبه عليه السلام في حديث عقبة بن عامر ، بل قوله عليه السلام « فاعظموا الرب » موافق لقوله « سبحان ربّي العظيم » وأما اجتهاد الدعاء في السجود وقول « سبح قدوس رب الملائكة والروح » فزيادة خير ، وحسنة لمن فعلها مع الذي أمر به من التسبيح *

وفرق مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاث تكبيرات . وهذا قول بلا دليل أصلاً . وقد ذكرنا بطلان قول من فرق بين العمل القليل والكثير في الصلاة برأيه و بينا أنه قول فاسد ، لأنه لا كثير إلا وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر منه ،

وجدت له ترجمة مطولة في الانساب للسمعاني (ورقة ٥٠٢) وفيها أنه ابن بنت حبيب بن الزبير ومنه يعلم صحة نسبته التي هنا (الزبيرى) وفي نسخة من الاصل (الزهرى) وهو خطأ ظاهر *

(١) الحديث في الطيالسى (ص ١٣٥ رقم ١٠٠٠) (٢) بضم السين وفتح الحاء المهملتين (٣) في الأصلين « سعيد » وهو خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ٣٢٦ و ٣٢٧) ومن التهذيب (٤) قوله « عن وجهه » ليس في أبي داود (٥) في أبي داود « فاجتهدوا في الدعاء » *

ولا قليل إلا وهو كثير بالاضافة الى ما هو أقل منه ، وان العمل الواجب فترك قليله وترك كثيره سواء في مخالفة أمر الله عز وجل ، وان العمل المحرم فكثيره وقليله سواء في ارتكاب المحرم ، وان المباح قليله وكثيره مباح ، وما عدا هذا فباطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي نص بالفرق بين المقادير في الأعمال فيوقف عنده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح (١) الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع وأذافع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك (٢) ، وقال ،، سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ،، » *

وروي أيضا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن مالك بإسناده نحوه ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أيضا مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو اليان أنا شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وأبوسلمة بن عبد الرحمن : « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، في رمضان وغيره ، فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، ثم يقول ،، ربنا ولك الحمد ،، — وذكر الحديث وفيه — : ثم يقول أبو هريرة : « والذي نفسى بيده ، إني لأفربكم شهاباً بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وان كانت (٣) هذه لصلاته (٤) حتى فارق الدنيا » *

فهذا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تركه المالكيون برأى لا ينجز أصلاً ، وما لهم متعلق بالإقوله عليه السلام « وأذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » * قال على : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه عليه السلام لم يمتنع الامام في هذا الخبر (٥)

(١) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٦٢) وفي نسخة « استفتح » (٢) في النسائي « رفعهما كذلك أيضا » (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣١٨ منيرة) « ان كانت » بم حذف الواو (٤) في نسخة « صلاته » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) في نسخة « في هذين الخبرين » وهو خطأ *

من أن يقول : ر بنا ولك الحمد ولا منع المأموم من أن يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، فلا حجة في هذا الخبر في قولهما لذلك ، ولا في تركهما لقول ذلك ، فوجب طلب حكم ذلك من أحاديث أخر . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو امام ،، ر بنا ولك الحمد ،، وأنه عمله الى أن مات . فبطل قول كل من خالف ذلك ، وهو أيضا عمل السلف * حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن عبد الله بن عمر كان اذا كان إماما قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثير ،، ثم يسجد لا يخطئه *

وبه الى ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري . أنه سمع أبا هريرة وهو امام للناس في الصلاة يقول ،، سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثير ،، يرفع بذلك صوته وتتابعه معاً *

وروي أيضا عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود نحو ذلك * وبالسند المذكور الى ابن جريج عن عطاء قال : ان كنت مع الامام فقال ،، سمع الله لمن حمده ،، فان قلت سمع الله لمن حمده ،، فحسن ، وان لم تقلها فقد أجزأ عنك ، وأن تجمعهما مع الامام أحب إلى *

قال علي . وهو قول الشافعي * وأما أبو حنيفة فانه قال : يقول الامام ،، ر بنا ولك الحمد ،، ولا يقول المأموم ،، سمع الله لمن حمده ،، *

قال علي : ففرق بلا دليل ، فان كان تعلق بقوله عليه السلام : « واذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا ر بنا ولك الحمد » فقد تناقض ، لأنه ليس في هذا الخبر قول الامام ،، ر بنا ولك الحمد *

فان قال : قد صح أنه عليه السلام كان يقولها وهو امام ، قلنا : وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الصلاة . وفيها أن يقال ،، سمع الله لمن حمده ،، ولم يخص بذلك مأموماً من إمام ، من منفرد *

قال علي : وأما قول ،، آمين ،، فانه كما ذكرنا يقوله الامام والمنفرد ندباً وسنة ، ويقولها المأموم فرضاً ولا بد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن

على ثنامسلم بن الحجاج أنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبرا عن أبي هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا نصر بن علي (هو الجهمي) ثنا صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا عليهم (٢) (غير المنسوب عليهم ولا الضالين) قال . آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى ابن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « أن بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا تسبقني بآمين (٣) » *

وبه الى وكيع : حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس (٤) عن وائل ابن حجر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ، ولا الضالين ، فقال ، آمين ، بمد بها صوته (٥) » *

قال علي : فهذه آثار متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كان يقول ، آمين ، وهو

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٠) (٢) كلمة « عليهم » ليست في أبي داود (ج ١ ص ٣٥٢) ولا أظنها ثابتة (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥٣) عن اسحق بن راهويه عن وكيع عن عاصم عن أبي عثمان عن بلال أنه قال الخ . قال شارحه : « قال الحافظ . رجاله ثقات لكن قيل إن أباعثمان لم يلق بلالا وقد روى عنه بلفظ . أن بلالا قال ، وهو ظاهر الارسل و روجه الدارقطني وغيره على الموصول » وهذا تعليل غير صحيح فان اسحق بن راهويه امام حافظ ، وقد رواه موصولا « عن أبي عثمان عن بلال » وأبو عثمان قديم جدا أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعرف بالتدليس . (٤) حجر . بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم ، وعنبس . بفتح العين المهملة وإسكان النون وفتح الباء الموحدة وحجر يكنى أبا العنبس أيضاً (٥) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥١) عن محمد بن كثير عن سفيان ، ورواه أيضاً الترمذي وحسنه وابن ماجه *

إمام في الصلاة ، يسمعها من وراءه *

وهو عمل السلف كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن ؟ قال : نعم ، يؤمن من وراءه ، حتى ان للمسجد للجة ، قال عطاء : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الامام قبله فيقول ويناديه : لا تسبقني يا أمين ، قال عطاء : ولقد كنت أسمع الأئمة يقولون هم أنفسهم على إثر أم القرآن ، آمين ، هم ومن وراءهم حتى ان للمسجد للجة * قال على : اللجة الجلبة *

وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة : أنه كان مؤذنا للملاء بن الحضرمي بالبحرين فاشتراط عليه أن لا يسبقه بآمين (١) *

وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر بن الخطاب قال : يخفى الامام أربعة : «التعوذ» و «بسم الله الرحمن الرحيم» و «آمين» و «ربنا لك الحمد» * وعن علقمة والأسود كليهما عن ابن مسعود قال : يخفى الامام ثلاثا : التعوذ و «بسم الله الرحمن الرحيم» و «آمين» *

وعن عكرمة : لقد أدركت الناس ولهم ضجة بآمين *

قال على : فهذا عمل الصحابة رضى الله عنهم *

فأما أحمد وأسحاق وداود وجهور أصحاب الحديث فيرون الجهر بهلالام والمأموم ، وبه تقول ، لان الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر *

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة : يقولها الامام سرا . ذهبوا الى تقليد عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما ، ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

وذهب مالك الى أن يقول المأموم «آمين» ولا يقولها الامام *

(١) وكذلك كان يؤذن لروان فاشتراط عليه هذا كإرواء البيهقي (ج ٢ ص ٥٨ و ٥٩) وقال ابن حجر : «كأنه كان يشتغل بالاقامة وتعديل الصفوف وكان مروان ينادر الى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهاء عن ذلك» *

قال علي : وهذا قول لا يعلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم قطعاً ، نعم ، ولا نعرفه عن أحد من التابعين ، ولا حاجة لهم أصلاً في المنع من ذلك *
 إلا أن بعض المتحذنين بتقليده قال : ان سمياً مولى أبي بكر وسهيل بن أبي صالح روايا كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قال القارئ غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، فقال من خلفه ، « آمين » ، فوافق قوله قول أهل السماء غفرله ما تقدم من ذنبه . هذا لفظ سهيل . وأما لفظ سمى فانه قال : « اذا قال الامام » ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، فقولوا ، « آمين » ، « (١) قال : فليس في هذا تأمين الامام *

قال علي : وهذا غاية المقت في الاحتجاج ، إذ ذكرنا حديثاً ليس فيه شريعة قد ذكرت في حديث آخر ، فراموا إسقاطها بذلك ، ولا شيء في إسقاط جميع شرائع الاسلام أقوى من هذا العمل ، فانه لم تذكر كل شريعة في كل آية ولا في كل حديث . *
 ثم من العجب احتجاجهم بأبي صالح في أنه لم يرو عن أبي هريرة لفظاً رواه سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة !! ولو انفرد سعيد لكان يعدل جماعة مثل أبي صالح فكيف وليس في رواية أبي صالح أن لا يقول الامام ، « آمين » ، !! فبطل تمويههم بهذا الخبر *

وقال بعضهم : إن معنى قوله عليه السلام « اذا أمن الامام فأمنوا » إنما معناه اذا قال (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) *

قال علي : فيقال له : كذبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالت عليه الباطل الذي لم يقله عليه السلام عن نفسه ، وأخبرت عن مراده بالافك ، وحرفت الكلم عن مواضعه بلا برهان ، وما قال قط أحد من أهل اللغة إن قول (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) يسمى تأميناً . *

فاحتج لقوله الفاسد بطامة أخرى وهي : أنه قال : قد جاء أن معنى قول الله تعالى لموسى وهرون عليهما السلام : (قد أجيبت دعوتكما) أنه كان موسى يدعو

(١) انظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٥٢ و ٣٥٣) *

(٢٤٢ - ج ٣ المحلى)

وهرون يؤمن ! (١) *

قال على . وهذا أدهى وأمر ! ليت شعري ! أين وجد هذه الرواية ؟ أو من بلغه الى موسى وهرون عليهما السلام ؟ وانما هو قول قائل لا يدري من أين قاله . ثم لو صح يقيناً لما كان له فيه حجة أصلاً ، لأن المؤمن في اللغة داعى (٢) بلا شك ، لأن معنى « آمين » اللهم افعل ذلك ، فالتأمين دعاء صحيح بلا شك ، ولا يسمى الداعى مؤمناً أصلاً ، ولا يسمى الدعاء تأمناً حتى يلفظ بآمين ، فكل تأمين دعاء ، وليس كل دعاء تأمناً ، فكيف وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول آمين ، وهو الامام ، وهذا ما انفردوا به عن الصحابة رضى الله عنهم وجهو رالسلف برأيهم بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق *

وأما السجود فان من أجاز السجود على كور العمامة سألناه عن عمامة غلظ كورها إصبع ، ثم اصبعان ، الى أن بلغه الى ذراعين وثلاث وأكثر فيخرج الى ما يقول به أحداً ثم نحطه من الأصبع الى طية واحدة من عمامة شرب (٣) ، وكفناه الفرق ، ولا سبيل له اليه * ويقولنا يقول جهو رالسلف ،

كجرو ينامن طريق شعبة عن الأعمش قال سمعت زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع ولا السجود ، فقال له حذيفة . ماصليت ، ولومت . مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدأ صلى الله عليه وسلم عليها *

وعن ابن مسعود . أنه رأى رجلين يصليان أحدهما مسبل « ازاره » ، والآخر لا يتم ركوعه ولا يتم سجوده ، فقال . أما المسبل ازاره فلا ينظر الله اليه ، وأما الآخر فلا يقبل الله صلاته * قال على : من لم ينظر الله تعالى اليه في عمل ما فذلك العمل بلا شك غير مرضى ، واذ هو غير

(١) هذا هو الذى ارتضاه الطبرى ونقله باسناده عن بعض التابعين (ج ١١ ص ١١٠ و ١١١) ورواه أبو الشيخ عن أبي هريرة وابن عباس ولا ندري هل اسناده صحيح أو ضعيف ؟ انظر الدر المنثور (ج ٣ ص ٣١٥) ولئن صح فلا حجة فيه لما زعموا كما قال المؤلف . (٢) لاحظت أن المؤلف كثيراً ما يثبت الياء في الاسم المنقوص المرفوع المجرد من الألف واللام وكنى أظنه من خطأ الناسخين فأصلحته بمحذوف في مواضع متعددة من الأحكام والمحلى ، ولكنى أرى أنه يعتمد الى اثباتها وهو جائز وقد ورد في كثير من الأحاديث ومن كلام الفصحاء . *

(٣) كذافى الأصل ، وما عرفته *

مرضى فهو يقينا غير مقبول *

وعن المسور بن مخرمة . أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فقال له : يا سارق ، أعد الصلاة ، والله لتعیدن ، فلم يزل حتى أعادها *

وعن ابن عباس : اذا سجدت فالصق أنفك بالأرض *

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لمن رآه يصلي : امس أنفك الأرض *

وعن سعيد بن جبیر . اذا لم تضع أنفك مع جبهتك لم تقبل منك تلك السجدة *

و به يقول الشافعي وأبو سليمان وأحمد وغيرهم *

ومن طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن محمد بن سيرين . أنه كره السجود على

كور العمامة *

وعن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت . أنه كان اذا قام في الصلاة حسر

العمامة عن جبهته *

وعن نافع عن ابن عمر . كان يكره أن يسجد على كور عمامته حتى يكشفها *

وعن أيوب عن ابن سيرين . أصابتني شجة في وجهي فعصبت عليها وسألت عبيدة

الساماني . أسجد عليها ؟ فقال . اتزع العصاب (١) *

وعن مسروق . أنه رأى رجلا اذا سجد رفع رجله في السماء ، فقال مسروق

مأمت صلاة هذا *

٢٧٠ - مسألة - فن عجز عن الركوع أو عن السجود خفض لذلك قدر طاقته فمن لم

يقدر على أكثر من الایماء أو مأ . ومن لم يجد للزحام أن يضع جبهته وأنفه للسجود فليسجد على

رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه . و به يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي *

وقال مالك : لا يسجد على ظهر أحد *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله صلى

الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

وروينا عن معمر عن الأعمش عن المسيب بن رافع . أن عمر بن الخطاب قال . من آذاه

الحر يوم الجمعة فليسط ثوبه ويسجد عليه ، ومن زحمة الناس يوم الجمعة حتى لا يستطيع أن

(١) في اللسان . « العصاب والعصابة ما عصب به » *

يسجد على الأرض فليسجد على ظهر رجل *

وعن الحسن . اذا اشتد الزحام فان شئت فاسجد على ظهر أخيك ، وان شئت فاذا قام الامام فاسجد *

وعن طاوس . اذا اشتد الزحام فأوم برأسك مع الامام ثم اسجد على أخيك *
وعن مجاهد سئل . أيسجد الرجل في الزحام على رجل الرجل ؟ قال . نعم . وعن مكحول
واثرهري مثل ذلك *

وعن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال . اذا كان المريض لا يقدر على
الركوع ولا على السجود أومأ برأسه *

وعن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن قالت . رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
تسجد على مرفقة (١) من رمد كان بها (٢) . *

وعن ابن عباس قال سأله أبو فزارة عن المريض : أيسجد على المرفقة الظاهرة ؟ قال :
لا بأس به . وعن ابن عباس أيضاً : لا بأس أن يلف المريض الثوب ويسجد عليه *

٣٧١ — مسألة — ومن كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه أن

يسجد عليه ، فان آذاه لم يلزمه ، ويناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أنه سجد على ماء وطين
وانصرف . وعلى جيبته أثر الطين » وقال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) *

٣٧٢ — مسألة — والجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية

فرض في كل صلاة مفترضة أو نافلة ، حاشا ما ذكرنا قبل من أنواع الوتر ، فان كان في صلاة

لا تكون إلا ركعتين فانه يفضي بمقاعده الى ما هو عليه قاعد وينصب رجله اليمنى ويفرش اليسرى
واذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربع فاجلس في هذه الجلسة على رجله اليسرى ونصب

اليمنى كما قلنا ، ويجلس في الجلسة الآخرة التي تلي السلام (٣) مفضياً بمقاعده الى الأرض ناصباً

(١) بكسر الميم وفتح الفاء ، قال في اللسان «المرفقة والمرفق المتكأ والمخدة» (٢) الأثر

رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٠٧) من طريق الشافعي عن الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت
«رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسجد على وسادة من آدم من رمد كان

بها» (٣) كذا في نسخة ، وفي أخرى «التي تلي الثلاثة» وليست هذه الجلسة نالية للسلام ولا
خاصة بالثلاثة ، والأصح أن يكون «التي يليها السلام» *

لرجله اليمنى فارشاً اليسرى وفرض عليه، أن يتشهد في كل جلسة من الجلستين اللتين ذكرنا*
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عيسى بن ابراهيم
 ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة (١) عن
 محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فوصفوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصفة: «فاذا جلس في الركعتين جلس على
 رجله اليسرى، فاذا جلس في الركعة الأخيرة (٢) قدم رجله اليسرى وجلس على مقعده*
 وبه يقول الشافعي وأبو سليمان*

وقال أبو حنيفة ومالك: الجلوس في كاتبي الجلستين سواء*

قال علي: هذا خلاف الأثر بل ابرهان*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا
 احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق — هو ابن راهويه — أنا جرير — هو ابن
 عبد الحميد — عن منصور — هو ابن المعتمر — عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال
 قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ان الله هو السلام، فاذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل:
 التحيات لله والصلوات (٣) والعلقيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله*
 ورواه شعبة وسفيان الثوري وزائدة كلهم عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود

عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفاً. ورواه يحيى القطان وأبو معاوية والفضيل (٤)
 ابن عياض وأبو نعيم وعبد الله بن داود الخريبي (٥) ووكيع كلهم عن الأعمش عن أبي وائل
 بإسناده ولفظه. ورواه أيضاً عن ابن مسعود — باسمه — ولفظه — أبو معمر عبد الله

(١) في نسخة «محمد بن عمر بن طلحة» وهو خطأ (٢) في نسخة «الآخرة» وما هنا هو الموافق
 لأبي داود (ج ١ ص ٣٦٣ و ٣٦٤) وهذا الحديث هو عن أبي حميد الساعدي في عشرة من
 الصحابة وصف لهم صلاة رسول الله فصدقوه وقد رواه البخاري والترمذي والنسائي
 وابن ماجه وغيرهم (٣) في نسخة «الصلوة» بحذف الواو وما هنا هو الموافق لصحيح
 مسلم (ج ١ ص ١١٨) (٤) بالتصغير (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء، نسب الى
 الخريبة وهي حلة بالبصرة — لأنه سكنها*

ابن سخبرة (١) وعلقمة والأسود وأبو البختری (٢) *

فإن تشهد امرؤ بمارواه أبو موسى وابن عباس وابن عمر كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسن *

والذى تخبرنا هو اختيار أبي حنيفة وسفيان الثوري وأحمد وداود واختار الشافعى مارواه ابن عباس . واختار مالك تشهداً موقوفاً على عمر ، (٣) قد خالفه فيه ابنه وسائر من ذكرنا *

وقال بعض المتقدمين : الجلوس فى الصلاة ليس فرضاً *

وقال أبو حنيفة : الجلوس مقدار التشهد فرض ، وليس التشهد فرضاً *

وقال مالك : الجلوس فرض ، وذكر الله تعالى فيه فرض ، وليس التشهد فرضاً *

وكل هذه الأقوال خطأ لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بالتشهد فى القعود فى الصلاة ، فصار التشهد فرضاً ، وصار القعود الذى لا يكون التشهد إلا فيه فرضاً ، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض مالا يتم الفرض إلا فيه أو به *

روى نافع عن شعبة عن مسلم عن أبي النضر سمعت حملة بن عبد الرحمن (٤) سمعت عمر بن الخطاب يقول : لأصلاة إلا بالتشهد . وعن نافع مولى ابن عمر : من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاة له . وهو قول الشافعى وأبى سليمان *

وقال بعضهم : لو كان الجلوس الأول فرضاً لمسا أجزاء الصلاة بتركه إذا نسيه المراء *

(١) بفتح السين المهملة واسكان الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة (٢) بفتح الباء الموحدة والياء المشناة بينهما خاء معجمة ساكنة . واسمه سعيد بن فيز وز (٣) فى نسخة «موقوفاً على مالك» وهو خطأ (٤) أمام مسلم فإنه مسلم بن عبد الله . ولم أجده ترجمه . وقد ذكره الدولابى فى الكنى (ج ٢ ص ١٣٧) فقال «أبو النضر مسلم بن عبد الله يروى عنه شعبة . وذكر ابن حجر فى لسان الميزان «مسلم بن النضر عن شعبة ذكره ابن حبان فى الذيل ، وقال قال ابن خزيمة لأعرفه وكذلك فى الميزان وأظنه هو وأن الخطأ من الناسخين . وأما «حملة» فإنه فى الأصل «جيلة» وهو خطأ صححناه من سنن البيهقى (ج ٢ ص ١٣٩) وذكره ابن حجر فى لسان الميزان قال : «حملة بن عبد الرحمن يروى عنه مسلم بن النضر — أقرأها أبو النضر — قال ابن خزيمة : لست أعرفهما انتهى وذكره ابن حبان فى الثقات » *

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن السنة (١) التي جاءت بوجوبه هي التي جاءت بأن الصلاة تجزئ بنسيانها . وهم يقولون : ان الجلوس عمداً في موضع القيام في الصلاة حرام تبطل الصلاة بتعمده ، ولا تبطل بنسيانها ، وكذلك السلام قبل تمام الصلاة ولا فرق . فعاد نظرهم ظاهر الفساد والله تعالى التوفيق *

٣٧٣ — مسألة — قال أبو محمد علي بن أحمد : و يلزمه فرض (٢) « أن يقول اذا فرغ من التشهد في كآتي الجلستين : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر (٣) ومن فتنة الحيا والممات ومن شرفة المسيح الدجال » وهذا فرض كالشهاد ولا فرق (٤) » *

لسا حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا نصر بن علي ومحمد بن عبد الله بن نعيم وأبو كريب وزهير بن حرب ، كلهم عن وكيع بن الجراح ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية ويحيى بن أبي كثير ، قال حسان : عن محمد بن أبي عائشة ، وقال يحيى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلاهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن شرفة المسيح الدجال (٥) » *

قال علي : فان قال قائل : فقدروا يتم هذا الخبر من طريق مسلم قال : حدثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم حدثني الأوزاعي ثنا حسان بن عطية ثنا محمد بن أبي عائشة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستعذ بالله من أربع » ثم ذكرها نصاً كما أوردناها (٦) ، قال : فهذا خبر واحد ، وزيادة الوليد بن مسلم

(١) في نسخة « لأن الصلاة » وهو خطأ ليس له معنى (٢) كذا في أكثر النسخ ، وفي نسخة « فرضاً » وكلاهما صحيح (٣) في أكثر النسخ « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر » (٤) هذا قول لا دليل عليه . والأمر ظاهر في هذه الأحاديث أنه للندب فقد علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات كثيرة يدعون بها بعد التشهد الأخير . ثم لو سلم له أنه للوجوب فأين الدليل على بطلان صلاة من تركه ؟ وانه لقول شاذ (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٣) * (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٦٤) *

زيادة عدل ، فهي مقبولة ، فأنما يجب ذلك في التشهد الآخر فقط *

قلنا : لو لم يكن إلا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت ، لكنهما حديثان كما أوردنا ، أحدهما من طريق أبي سلمة ، والثاني من طريق محمد بن أبي عائشة ، فأنما زاد الوليد على وكيع بن الجراح ، وبقي خبر أبي سلمة على عمومها فيما يقع عليه اسم تشهد ، لا يجوز غير هذا (١) . والله تعالى التوفيق . وقد روى عن مالموس : أنه صلى ابنه بحضرة فقال له : أذكرت هذه الكلمات قال . لا ، فأمره بإعادة الصلاة *

٣٧٤ — مسألة — ويستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجرى أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء (٢) بالصلاة - أخبره عن أبي مسعود الأنصاري (٣) أنه قال . «أنا نرسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد . أمرنا الله أن نصلى عليك يا رسول الله ، فكيف نصلى عليك ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال . قولوا ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على (آل) (٤) إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على (آل) (٥) إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم (٦) » *

وما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق - هو ابن راهويه ثنا روح عن مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم أنا أبو حميد الساعدي . «أنهم

(١) كلا والله ، بل يجوز غير هذا فإن الحديث واحد ونخرجه متحد وأطلق راو ذكر التشهد ، وقيد آخر ثقة بأنه التشهد الأخير والعلق يحمل على المقيد إذا اتحد المخرج ، وقد يسهوا الراوى وقد يختصر كما يعلم من له خبرة بأسانيد الأحاديث وألفاظها . (٢) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٨٩ و ١٩٠) وفي نسخة «الآذان» (٣) في نسخة «ابن مسعود الأنصاري» وهو خطأ (٤) كلمة «آل» زيادة من النسائي (٥) كلمة «آل» زيادة من النسائي (٦) قال النووي . «بفتح العين وكسر اللام المخففة ، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أى علمتموه وكلاهما صحيح» *

قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ قال . قولوا . اللهم صل على محمد وعلى آله واجه وذريته كما صليت على (آل) ابراهيم وبارك على محمد وعلى آله واجه وذريته كما باركت على (آل) ابراهيم إنك حميد مجيد * »

فان قال قائل : لم تجعلوا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثر التشهد فرضاً بهذين الخبرين وبقول الله تعالى (صاوا عليه وسلموا تسلياً) كما يقول الشافعي ؟ *

قلنا : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل : ان هذا القول فرض في الصلاة ، ولا يحل لأحد أن يزيد في كلامه عليه السلام ما لم يقل ، فتحقق قول : ان هذا القول فرض على كل مسلم أن يقوله مرة في الدهر ، فاذا فعل ذلك فقد صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر ثم يستحب له ذلك في الصلاة وغيرها ، فهو تزيد « من الأجر ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً » *

فان قيل : من أين اقتصرتم على وجوب هذا مرة في الدهر ، ولم توجبوا تكرار ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ *

قلنا ان قول ذلك مرة واحدة واجب بالنص ، لا يمكن الاقتصار على أقل من مرة ، وأما الزيادة على المرة فنحن نسألكم : كم من مرة توجبون ذلك في الدهر أو في الحول أو في الشهر أو في اليوم أو في الساعة ؟ ولا يقبل منكم تحديد عدد دون عدد إلا يرهان ، ولا سيبل اليه فقد امتنع هذا بضرورة العقل * فان قالوا : نوجب ذلك في الصلاة خاصة . *

قلنا : ليس هذا موجوداً في الآية ، ولا في شيء من الأحاديث فهو دعوى منكم بلا برهان * فان قال قائل من غير الشافعيين : نقول بايجاب ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة أو غيرها *

قلنا : أياً هذا لا يوجد في آية ولا في الصحيح من الأخبار ، وانما جاء هذا في حديث رويناه من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن هلال عن سعد ابن اسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه أن كعباً ، وهذا سند لا تقوم به حجة ، لأن أبا بكر متسكماً فيه ، ومحمد بن هلال مجهول ، وسعد بن اسحاق غير مشهور الحال (١) . ولقد كان يلزم

(١) الحديث الذي يشير اليه المؤلف لم أعرفه . وأما أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله

من رأى الصيام في الاعتكاف فرضاً — بدليل ذكره بين آيتي صيام — : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً للأمر بهامع ذكر السلام الذي علموه ، وهو إمام السلام الذي في التشهد في الصلاة ، وإمام السلام من الصلاة بلا شك ، ولكنهم لا يطردون استدلالهم على ضعفه ، ولا يلتزمون الأدلة الواجبة قولها . والله تعالى التوفيق *

٣٧٥ — مسألة — والتطبيق في الصلاة لا يجوز ، لأنه منسوخ . وهو وضع اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة وكان ابن مسعود رضي الله عنه يفعله ، ويضرب الأيدي على تركه ، وكذلك أحبابه كانوا يفعلونه . وروينا ذلك من طريق نوح بن حبيب القومسي : ثنا ابن ادريس — هو عبدالله — عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن علقمة عن عبدالله بن مسعود قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فقام فكبر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ ذلك سعد بن أبي وقاص ، فقال : صدق أخى قد كنت أفعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعنى الامساك بالركب » (١) *

قال على : قد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الأيدي على الركب في حديث رفاع بن رافع ، فصح أنه هو الأمر الآخر الناسخ للتطبيق . والله تعالى التوفيق *

٣٧٦ — مسألة — فإذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لاتم الصلاة الا به . ويجزئه أن يقول : « السلام عليكم » أو « عليكم السلام » أو « سلام عليكم » أو « عليكم سلام » سواء كان إماماً أو أموماً أو فرداً وأفضل ذلك أن يقول كل من ذكرنا : « السلام عليكم ورحمة الله » عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » عن يساره * قال على : برهان ذلك * ما حدثناه عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

ابن أبي أويس فهو ثقة حجة . وضعفه النسائي ورماه الأزدي بالوضع فاختأ جداً ، أو هو منه زلة قبيحة كما قال الذهبي في الميزان . وأما محمد بن هلال بن أبي هلال اللدني فهو ثقة معروف ، قال ابن حجر في التهذيب : « وغفل ابن حزم فقال مجهول » . وأما سعد بن اسحق فهو ثقة لا يختلف فيه . وإن كان روى عن جده كعب فهو مرسل لأنه متأخر عن إدراكه (١) حديث سعد في نسخ التطبيق رواه الشيخان وغيرها مختصراً ، ولكن الجمع بينه وبين حديث ابن مسعود بالسبب الذي هنا نسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٢٧١) إلى ابن خزيمة . ثم رأيت كما هنا في المنتقى لابن الجارود (ص ١٠٥) رواه عن على بن خشرم عن عبدالله بن إدريس باسناده *

أحمد بن علي ثمامة بن الحجاج ثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف ثمامة بن داود ثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد - هو الخدري - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ (١) فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني الحسن بن إسماعيل ابن سليمان الجالدي ثنا فضيل هو ابن عياض - عن منصور - هو ابن العتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبكم نسي شيئاً في صلاته ؟ (٢) فليتحر الذي يرى أنه صواب ثم يسلم ثم يسجد سجدتي السهو » *

فقد ثبت بهذين الخبرين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتسليم من كل صلاة ، وأوامره عليه السلام فرض ، ولفظة التسليم تقتضي ما ذكرناه *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمّر كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : « ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن عيته : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى بياض خده ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى بياض خده أيضاً » *

ورواه أيضاً عن ابن مسعود مستنداً أبو الأحوص وأبو معمر ، ورواه أيضاً سعد ابن أبي وقاص وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) *

وهو فعل السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن ابن مسعود قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود

(١) في نسخة « أو أربعاً » وهي تخالف كل نسخ صحيح مسلم (٢) كذا هنا ، وفي نسخة أخرى « ينسى في صلاته شيئاً والذي في النسائي (ج ١ ص ١٨٤) « فأبكم شك في صلاته شيئاً (٣) حديث سعد وحديث ابن عمر واهما للنسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥)

ويسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله (١) ، حتى يرى بياض خده ، ورأيت أبا بكر وعمر يفعلانه » (٢) *

ورويناه أيضا عن عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجماعة من الأنصار رضى الله عنهم ، وعن الصحابة جملة رضى الله عنهم بأصح اسناد يكون *

ورويناه عن علقمة والأسود وخثيمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى والنخعي ، وهو قول الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والحسن بن حى وأحمد بن حنبل وإسحاق وإبي سليمان وجهور أصحاب الحديث * وقال الحسن بن حى : التسليمتان معاً فرض *

وقال أبو حنيفة : التسليمتان اختيار ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، بل إذا قدم مقدار التشهد فقد تمت صلاته *

فإن تعمد الحدث أو لم يتعمده أو تعمد القيام أو الكلام أو العمل فذلك مباح ، وقد تمت صلاته *

والأمة تصلى مكشوفة الرأس ثم تعنق في آخر صلاتها بعد أن جلست مقدار التشهد وقبل أن تسلم فإن صلاتها قد تمت *

ومن صلى جالساً للمرض ثم صح بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته وقبل أن يسلم فصلاته تامة *

ومن صلى متخرياً إلى غير القبلة ثم عرف القبلة بعد أن قدم في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم فصلاته تامة * إلا في مواضع عشرة ، فإنه أوجب السلام فيها فرضاً ، وأبطل صلاة من وقع له شئ منها أو قدم مقدار التشهد مالم يسلم *

وهى : من صلى بتييم فرأى المَاء بعد أن قدم في آخرها مقدار التشهد ولم يسلم * ومن صلى وهو عريان ثم وجد ما يغطي به عورته بعد أن قدم مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم *

ومن صلى الصبح ثم طلع أول قرص الشمس بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته

(١) لم يذكرنا حفظ السلام مرة ثانية في النسائي في هذا الاسناد (ج ١ : ص ١٧٢)

(٢) في النسائي « يفعلان ذلك ». والحديث رواه النسائي أيضاً (ج ١ ص ١٦٤) عن عمرو بن علي عن معاذ بن يحيى عن زهير ، ورواه أيضاً (ج ١ ص ١٩٤) عن ابن المنذر عن معاذ بن زهير *

قبل أن يسلم ، فلو قبّحه بعد طلوع الشمس وصلاته قد بطلت إلا أنه لم يسلم — : انتقض وضوؤه *
ومن تم له وقت المسح بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته إلا أنه لم يسلم *
ومن صلى الجمعة فخرج وقتها ودخل وقت العصر وقد قدم مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ومن
قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم ذكر قبل أن يسلم صلاة فائتة بينه وبينها خمس
صلوات فأقل . *

والمستحاضة خرج وقت الصلاة التي هي فيها بعد أن قعدت في آخرها مقدار التشهد إلا
أنها لم تسلم *
ومن صلى وهو لا يحسن شيئاً من القرآن فتعلم سورة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار
التشهد إلا أنه لم يسلم *

ومن مسح على جراحة به فبرئت بعد أن جالس في آخر صلاته مقدار التشهد وقبل أن يسلم (١)
فان هؤلاء كلهم تبطل صلاتهم ، ويلزمهم ابتداؤها *
ومن صلى وهو مسافر فلما جلس في آخر الركعتين مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم فنوى الإقامة
فان فرضاً عليه أن يأتي بركعتين يصليهما حضريه * لم يختلف قوله في شيء من هذا *
واختلف قوله فيمن صلى وهو مريض نائماً — لا يقدر على أكثر من ذلك — ثم صح بعد
أن قعد في نيته مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ، ومن افتتح الصلاة وهو صحيح ثم عرض له مرض
نقله إلى الجلوس أو الإيلاء بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم — : فمرة قال : تبطل
صلاتهم وبيتدئونها ، ومرة قال : قد تمت صلاتهم *

قال علي : وإنما أوردنا هذه المسائل لئرى تناقض أقوالهم ، وأنهم لم يتعلقوا بالإيجاب
السلام فرضاً ولا بتركه إيجاباً ، ولا بتركه على شيء أصلاً ؛ وهذه أقوال نحمد الله على السلامة
من مثلها !! *

ومن المجب أن أصحابه لم يخرجوا هذا منه على أنهما قولان له ، بل مازالوا يشغبون
بالباطل والهدر في تصحيح اسقاط فرض السلام جملة ، إلا في هذه المواضع ، فاتهم شغبوا في
إيجاب فرض السلام فيها فقط ، لم يختلفوا في ذلك *
وأما قول الحسن بن حي فلا دليل على صحته *

وقال مالك : السلام فرض تبطل صلاة من عرض له ما يبطل الصلاة ما لم يسلم ، إلا أنه قال : الامام والفذل لا يسلمان إلا تسليمة واحدة ، وأما المأموم فإنه إن لم يكن عن شماله أحد يسلم تسليمتين : أحدهما عن يمينه ، والأخرى يرد بها على الامام ، فان كان عن يساره أحد يسلم ثالثة ردأعلى الذى عن يساره *

قال على : وهذا أيضا قول لادليل على صحته ، وتقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب والامام لم يقصد بسلامه أحداً ، ولو فعل ذلك لبطلت صلاته ، لأنه كلام مع المسلم عليه ، والكلام مع غير الله تعالى وغير رسوله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة عمداً يبطل للصلاة *

وبرهان هذا أن المصلى - كان معه أحداً ولم يكن - فإنه يسلم عند جميعهم كما يسلم الامام ، فصح أنه خروج عن الصلاة ، لا تسليم على أحد من الناس . فسقط هذان القولان سقوطاً بينادون كافة : والله الحمد *

قال على : وبقى قول من لم ير التسليم من الصلاة فرضاً ، وقول من اختار تسليمة واحدة ، ممن لم يضطرب قوله فى ذلك ، فوجدنا من لا يرى التسليم فرضاً يحتج بما روى عنه من طريق عاصم بن على : ثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة : « أخذ علقمة يدي وحدتى أن عبد الله أخذ يديه وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد فى الصلاة » فذكر التشهد قال : « فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » (١) *

قال على : وهذه الزيادة انفرد بها القاسم بن مخيمرة ، ولعلها من رأيه وكلامه ، أو من كلام علقمة ، أو من كلام عبد الله *

وقد روى هذا الحديث عن علقمة ابراهيم النخعى - وهو أضيظ من القاسم - فلم يذكر هذه الزيادة (٢) *

(١) رواه أبوداود (ج ١ ص ٣٦٦ و ٣٦٧) والدارقطنى (ص ١٣٥) والبيهقى (ج ٢ ص ١٧٤) و (١٧٥) من طريق زهير (٢) هذه الزيادة مدرجة باتفاق علماء الحديث ، قال الدارقطنى : « فأدرجه بعضهم عن زهير فى الحديث وصله بكلام النبى صلى الله عليه وسلم وفصله شباب عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود ، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه فى حديث

كأحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن جبلة قال ثنا العلاء بن هلال الرقي حدثني عبيد الله بن عمرو (١) الرقي عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن حماد - هو ابن أبي سليمان - عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «كنا لا ندرى ما نقول إذا صلينا، فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، فقال لنا: قولوا: التحيات لله، والصلوات والعلقيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» قال علقمة: لقد رأيت ابن مسعود يعلمنا هؤلاء الكلمات كما يعلمنا القرآن (٢) *

ثم لو صح أن هذه الزيادة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ما ذكرنا قبل من أمره عليه السلام زيادة حكم لا يجوز تركها،

وقد صح عن ابن مسعود إيجاب التسليم فرضا كإبراهيم بن دينار عن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال حد الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم *

فوضح بهذا أن تلك الزيادة إما أنها من بعد ابن مسعود، وإما أنها عند ابن مسعود منسوخة والحجة كلها فيما ذكرنا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسلام من الصلاة * وأما من رأى تسليمه واحدة وكره ما زاد، فاتهمم احتجوا بأخبار: منها من طريق أبي المصعب عن الدراوذي من طريق سعد. والثابت من طريق سعد أنه عليه السلام كان يسلم تسليمين. وبآثار وأهية، منها من طريق محمد بن الفرغ عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول، أو مرسل من طريق الحسن، أو من طريق محمد بن زهير، وهو ضعيف، أو من طريق ابن لمية، وهو ساقط ولو صحت لكانت أحاديث التسليمين زيادة يكون الفضل في الأخذ بها *

النبي صلى الله عليه وسلم، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود ولا اتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود على ذلك. والله أعلم * ثم رواه بأسانيد كثيرة بالزيادة وبدونها وكذلك البيهقي (١) في نسخة «عمر» وهو خطأ (٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٧٤) *

فان ذكرذا كحديث جابر بن سمرة : « كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما توؤمن بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس ؟ إنا ميكنى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله » *
 قال على : هذا إن كان فى السلام الذى يخرج به من الصلاة فهو منسوخ بلا شك ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس » وهذا أمر لم يختلف أحد من الأمة فى أنه محكم ، ثم ادعى قوم تخصيصه فى بعض الأحوال ، فاذ هو كذلك فهو الناسخ لما كانوا عليه قبل من إباحة التسليم ورده فى الصلاة . فصح أن ذلك منسوخ . والله تعالى التوفيق *

﴿ تم الجزء الثالث والحمد لله و بليه الجزء الرابع أوله ﴾ (مسألة وكل من سها عن شئ) (الخ)

﴿ تنبيه ﴾ تركنا التنويه بذكر النسخ التى قولت عليها نستختنا هذه وما لبعضها من الزايات التى تخصها الى آخر طبع الكتاب لنمطى البيان حقه ولما يظهر لنا فى أثناء السير فى طبع الكتاب من اختلاف النسخ والأجزاء والمسائل :
 وقد تفضل حضرة السيد النبيل الفيور على كتب السنة محمد أفندى نصيف كبير أعيان جده باعارة الجزء الأول من نسخة المحلى جزاء الله خيراً . وهذه النسخة أصلها من اليمن وعليها فى أولها تعليقات كثيرة وأكثرها للعلامة محمد بن اسماعيل الأمير الصنعانى صاحب سبل السلام والمطلون ان هذه التعليقات أوجها بخط العلامة القاضى محمد بن على الشوكافى مؤلف نبيل الأوطار ، وينتهى بمسألة « ولا يحمل لولى المرأة ولا السيد الأمة منهما من حضور الصلاة » صحيفة ١٢٩ من هذا الجزء وتاريخ كتابتها يوم الخميس ٨ شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢١ وقد أشرنا اليها فى الهوامش بالنسخة اليمنية ، وقد اتفقنا فى مواضع كثيرة منها زجوا الله أن يوفقنا لسكاثة صاحبها فى الدارين لاله من الخدمات الجليلة
 إدارة الطباعة المنيرية

فهرست

الجزء الثالث من المحلى لابن حزم

صحيفة	صحيفة
٢	مشرعية صلاة ركعتين بعد العصر كان أبو بكر الصديق وعمران رضي الله عنهما يجيزان الصلاة بعد العصر
٤	خطبة ابن مسعود بالناس وبيان انه سيحدث فيهم اشياء
٣٧	٥ سرد أسماء الصحابة القائلين بجواز التنفل بعد صلاة العصر
٣٧	٧ المسألة ٢٨٦ لا يجوز تعمد تأخير مانسى أو ينم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها الخ
٣٨	٨ بيان مذهب أبي حنيفة في الأوقات التي تجوز الصلاة فيها مطلقاً أو بقيد
	٩ مذهب الامام مالك في الصلاة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
٤٢	١٠ مذهب الامام الشافعي فيما يصلى في الأوقات المنهي عنها
٤٢	١٠ مناقشة أدلة مذهب من قال بجواز
الصلوة في الاوقات المنهى عن ايقاع الصلوة فيها امامطلقاً أو بقيد وقد أطال البحث المؤلف في هذا المقام بما لا تحده في كتاب غيره فعليك به المسألة ٢٨٧ لا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي ودليل ذلك	
٣٧	المسألة ٢٨٨ خير الأعمال ما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله وما دووم عليه وان قل وبرهان ذلك
٣٨	المسألة ٢٨٩ صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفرداً وكل تطوع فهو في البيوت أفضل ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٤٢	المسألة ٢٩٠ أفضل الوتر من آخر الليل وتجزي ركعة واحدة
٤٢	تقسيم تهجد الليل الى ثلاثة عشر

صحيفة	صحيفة
بما لا تجده في غير هذا الكتاب فعليك به	وجهها ويانها مفصلة مع ذكر أدلتها ومذاهب علماء الأمصار فيها
أقوال العلماء في حكم صلاة المأموم قاعد آمن غير عذر	المسألة ٢٩١ الوتر آخر الليل أفضل ومن أوتر في أوله فحسن والصلاة بعد الوتر جائزة ولا يبعد وتر آخر ولا يشفع بركة
السلام على حديث إسرائيل المسألة ٣٠٠ لا يحل لأحد أن يصلي الفرض راكبا ولا ماشيا إلا في حال الخوف فقط وبرهان ذلك	المسألة ٢٩٢ يقرأ في الوتر بما تيسر من القرآن مع أم القرآن ودليل ذلك المسألة ٢٩٣ يوتر المرء قائما وقاعدا لغير عذر إن شاء وعلى دابته وبرهان ذلك
المسألة ٣٠١ وماعمله المرء في صلاته مما أبيح له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم والنظر فيها بدقة	المسألة ٢٩٤ يستحب أن يحتم القرآن كله مرة واحدة في كل شهر الحو برهان ذلك
بيان من روى حديث « لا غرار في صلاة ولا تسليم »	المسألة ٢٩٥ الجهر والسرار في قراءة التطوع ليلا ونهارا مباح للرجال والنساء ودليل ذلك
بيان أن من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له إلى دليل على ذلك	المسألة ٢٩٦ الجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضا حسن وبرهان ذلك
المسألة ٣٠٢ من خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتىها فكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو غير ذلك فهو باطل مردود وبرهان ذلك	المسألة ٢٩٧ يجوز للمرأة أن تطوع مضطجعا بغير عذر إلى القبلة وراكبا حيث توجهت به دابته إلى القبلة وغيرها ودليل ذلك
المسألة ٣٠٣ من خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها معصية أو غير معصية أو صلى مصر على الكبائر فصلاته تامة ودليل ذلك	المسألة ٢٩٨ يكون سجود الراكب وركوعه إذا صلى إماما وبرهان ذلك
المسألة ٣٠٤ من كان راكبا على محمل أو على فيل أو كان في عرفة أو في أعلى شجرة أو غير ذلك فقد رعى الصلاة	المسألة ٢٩٩ لا يحل لأحد أن يصلي الفرض إلا واقفا إلا لعذر ودليل ذلك وقد أطل البحث هنا المؤلف

صحيفة	صحيفة
١١٥	١٠٤
المسألة ٣١١ من دخل في مستحبة فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض في وقتها فابتدأ فاقامت الصلاة فالواجب أن يني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة وبرهان ذلك	قائمة على أن يصلى الفرض حيث هو قائما وبرهان ذلك
١١٦	١٠٣
المسألة ٣١٢ لا يجوز له أن يسلم قبل الإمام إلا بعد دليل ذلك	المسألة ٣٠٦ من صلى التوثر قبل صلاة العتمة هي باطلة أو ملغاة وتعليل ذلك
١١٧	١٠٣
المسألة ٣١٣ أن كان من الزمة فرض الجماعة ولم يكن بأئساعن ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فاقامت الصلاة فالتى بدأ بها باطلة فاسدة وبرهان ذلك	المسألة ٣٠٧ وقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثانى الى ان تمام صلاة الصبح
١١٨	١٠٤
باب الأذان	المسألة ٣٠٨ من سمع إقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي الفجر فانه من صلاة الصبح ولو التكبير فلا يحل له ان يشتغل بهما ودليل ذلك وبيان اقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر ادلتهم مفصلة وتعقبها المصنف بما لا مزيد عليه فارجع الى هذا البحث فانه نفيس جدا لا ينبغي ترك النظر فيه
١١٩	١١٤
المسألة ٣١٤ لا يجوز ان يؤذن لفصلاة قبل دخول وقتها إلا صلاة الضحى فقط فانه يجوز ان يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثانى بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنابر وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم	المسألة ٣٠٩ من نام عن صلاة الصبح وانسبها حتى طلعت الشمس فالأفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح وبرهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك
١٢٠	١١٤
المسألة ٣١٥ لا تجزئ صلاة فریضة في جماعة اثنين فصاعدا إلا بأذان وإقامة سواء كانت في وقتها أو مقضية لنوم عنها أو نسيان ودليل ذلك	المسألة ٣١٠ الكلام قبل صلاة الصبح مباح وبمدها وكرهه أبو حنيفة وبرهان ذلك
١٢١	
المسألة ٣١٦ لا يلزم المنفرد أذان ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن	
١٢٢	
المسألة ٣١٧ لا يلزم النساء فرضا حضور الصلاة المكتوبة في جماعة	

صحيفة	صحيفة
١٢٦	ولا تجوز ان تؤم المرأة الرجل ولا الرجال وهذا ما لا خلاف فيه
١٢٦	المسألة ٣١٨ فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن
١٢٦	المسألة ٣١٩ فان صلين جماعة وأمتن امرأة منهن فحسن
١٢٩	و برهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٢٩	المسألة ٣٢٠ ولا أذان على النساء ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن و برهان ذلك
١٢٩	المسألة ٣٢١ لا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد اذا عرف انهن يردن الصلاة غير متعليات و برهان ذلك و بيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك و ادلتهم مفصلة
١٣٤	بيان ان حديث عائشة «لو رآى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المسجد كما منعت نساء بنى اسرائيل» لا حجة فيه من وجوه
١٣٨	بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع النساء الصلاة معه في المسجد ولا الخلفاء الراشدون بعده رضى الله عنهم
١٤٠	المسألة ٣٢٢ لا يؤذن ولا يقام لشيء من النوافل كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك و برهان ذلك
١٤٠	المسألة ٣٢٣ لا يجوز أن يؤذن و يقيم الا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته ، والعدل احب اليها والصيت أفضل ودليل ذلك مفصلا
١٤٢	المسألة ٣٢٤ لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعدا معا و برهان ذلك
١٤٣	المسألة ٣٢٥ يجوز الاذان والإقامة قاعدا وراكبا وعلى غير طهارة وجنباً والى غير القبلة ودليل ذلك
١٤٣	المسألة ٣٢٦ من عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى وفرض على السامع ذلك أن يشتمه في أذانه واقامته ، و برهان ذلك
١٤٥	المسألة ٣٢٧ ولا تجوز الاجرة على الاذان الا على سبيل البر ودليل ذلك
١٤٧	المسألة ٣٢٨ من كان في المسجد فابتدأ الاذان لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة ودليل ذلك
١٤٧	المسألة ٣٢٩ جائز أن يقيم غير الذى أذن ، و برهان ذلك
١٤٨	المسألة ٣٣٠ يقول من سمع المؤذن مثل المؤذن سواء سواء عدا قول المؤذن «حى على الصلاة حى على الفلاح» ودليل ذلك
١٤٩	المسألة ٣٣١ بيان صفة الاذان وأحب اليها اذان أهل مكة

صحيفة	صحيفة
١٥٠	صفة أذان أهل المدينة ، وأهل الكوفة وتخير المؤلف لأذان أهل مكة لوجوه ذكرها مفصلة بما لا تراها في غير هذا الموضع
١٥٣	مذاهب العلماء في صفة الفساظ
١٦١	الإقامة واختلافهم في ذلك و بيان الصواب من ذلك وقد أطلب المؤلف الكلام في هذا البحث بما لا يتجده في غير هذا الكتاب فأرجع إليه
١٦٢	المسألة ٣٣٣ لا يجوز تنكيس الأذان ولا الإقامة ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام ولا صلى بأذان وإقامة ودليل ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٦٣	المسألة ٣٣٣ إذا كان برد شديد أو مطر رش يجب أن يزيد المؤذن في أذانه بعد « حى على الفلاح الاصلو فى الرحال » حضراً كان أو سفراً وبرهان ذلك
١٦٣	المسألة ٣٣٤ السلام جائز بين الإقامة والصلاة طال السلام أو قصر ولا تماد الإقامة لذلك ودليل ذلك
١٦٤	﴿ أوقات الصلاة ﴾
١٦٣	المسألة ٣٣٥ ابتداء وقت الظاهر أخذ الشمس في الزوال والميل
١٦٤	ابتداء وقت العصر والمغرب والعشاء والفجر
١٦٥	وقت صلاة النامي والنائم متبادأبدا
١٦٥	أقوال علماء المذاهب في أوقات الصلاة وأدلتهم في ذلك
١٧٠	حكم الصلاة في عرفة والمزدلفة
١٧٨	بيان خطأ من قال إن وقت العتمة يمتد الى طلوع الفجر
١٨٢	المسألة ٣٣٦ تعجيل جميع الصلوات في أوقاتها أفضل على كل حال حاشا العتمة وبرهان ذلك من طرق وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك مفصلة وأدلتهم مفصلة وتحقيق المقام
١٩١	المسألة ٣٣٧ وقت الظاهر أطول من وقت العصر أبدا في كل زمان ومكان
١٩٢	المسألة ٣٣٨ في بيان الشفق والفجر وتعرفهما و بيان أنواعهما
١٩٤	احتجاج من قلد أبا حنيفة في ذلك
١٩٥	المسألة ٣٣٩ من كبر لصلاة فرض وهو شاك هل دخل وقتها أم لا لم تجزه سواء وافق الوقت أم لم يوافقه
١٩٦	المسألة ٣٤٠ فلو بدأ الصلاة وهو موقن بأن وقتها قد دخل فإذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضاً
١٩٦	المسألة ٣٤١ كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلاة الصبح وبرهان ذلك
٢٠٠	المسألة ٣٤٢ من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم مختار له إذا ذكرها

صحيفة

صحيفة

أن يبدأ بركني الفجر ثم يضطجع ثم
يأتي بصلاة الصبح ودليل ذلك

المسألة ٣٤٣ (في صفة الصلاة)

٢٠٢ لا تصح الصلاة إلا بثياب طاهرة
وجسد طاهر في مكان طاهر
وبرهان ذلك

٢٠٣ المسألة ٣٤٤ من أصاب بدنه أو ثيابه
أو مصله شيء فرض اجتنابه، فإن
تعمد ما ذكر بطلت صلاته ودليل
ذلك

٢٠٦ بيان خطأ من قال لا يعيد المصلي
بالنجاسة العائد لذلك والناسي إلا
في الوقت

٢٠٧ مذهب الشافعي بأن المصلي بالنجاسة
يعيد أبدأ ناسياً كان أو عامداً، ورد
ذلك

٢٠٧ مذهب أبي حنيفة التفصيل في قدر
النجاسة وموضعها وبيان أقوال
صاحبيه وحججهم في ذلك والنظر
فيها

٢٠٨ المسألة ٣٤٥ من كان محبوساً في
مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على
الزوال عنه وكان مغلوباً لا يقدر على
إزالته عن جسده ولا عن ثيابه فإنه
يصلّي كما هو وتجزئه صلاته

٢٠٩ المسألة ٣٤٦ ستر العورة فرض عن
عين الناظر وفي الصلاة جملة ودليله

٢٠٩ المسألة ٣٤٧ من لم يجد ثوباً يستر
عورته في الصلاة يصلّي كذلك ولا
شيء عليه ودليله

٢١٠ المسألة ٣٤٨ لو ابتدأ المصلي التكبير
مكشوف العورة أو غير محتجب لها
افترض عليه اجتنابه عامداً أو ناسياً
أو جاهلاً فلا صلاة له

٢١٠ المسألة ٣٤٩ العورة المفترض سترها
على الناظر وفي الصلاة من الرجل -
الذكر وحلقة الدبر فقط وليس
الفخذ منه عورة . وهي من المرأة
جميع جسمها حاشا الوجه والكفين
فقط ودليل ذلك مفصلاً وذكر
مذاهب علماء الأئمة في ذلك
وأدلتهم والنظر فيها من وجوه

٢٢٣ مذهب أبي حنيفة أن العورة تختلف
باعتبار الأشخاص وتفصيل ذلك
٢٢٤ بيان مذهب الإمام مالك في حكم
العورة وحدها

٢٢٥ المسألة ٣٥٠ المرأة بمطبخ أو سلب
أو قفر يصلون كما هم في جماعة في صف
خلف إمامهم يفضون أبصارهم ومن
تعمد في صلاته تأمل عورة رجل
أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته
وبرهان ذلك مفصلاً

٢٢٧ المسألة ٣٥١ استقبال جهة الكعبة
بالوجه والجسد فرض على المصلي
حاشا المتطوع راكباً وبرهان ذلك

٢٢٨ المسألة ٣٥٢ يلزم الجاهل أن يصدق
في جهة القبلة من أخبره من أهل
المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق

٢٢٨ المسألة ٣٥٣ من صلى إلى غير القبلة
من يقدر على معرفة جهتها عامداً أو

صحيفة	صحيفة
خلف الامام شيئا غير أم القرآن وبيان مذاهب علماء الأمصار وأدلتهم وتحقيق الحق في ذلك	ناسياً بطلت صلاته ويميد ما كان في الوقت ان كان عامداً ويعيداً بدا ان كان ناسياً ودليل ذلك مفصلاً
المسألة ٣٦١ من دخل خلف الامام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها وبرهان ذلك	٢٣٠ مذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما فيمن صلى لغير القبلة المسألة ٣٥٤ النية في الصلاة فرض وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
المسألة ٣٦٢ فان جاء والامام راكع فليركع معه ولا يعتد بتلك الركعة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مفصلة	٢٣٢ المسألة ٣٥٥ ان انصرفت نيته في الصلاة ناسياً الى غيرها أو الى تطوع الغنى ما عمل من فروض صلاته وبنى على ما عمل بالنية الصحيحة وأجزاء ثم يسجد للسهو
المسألة ٣٦٣ وفرض على كل مصل أن يقول اذا قرأ «أعوذ بالله من الشیطان الرجيم» وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام في ذلك	٢٣٣ المسألة ٣٥٦ الاحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك المسألة ٣٥٧ يجزى في التكبير الله
المسألة ٣٦٤ من نسي التعوذ أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاد متى ذكر فيها وسجد للسهو	٢٣٣ أ كبر والله الأ كبر والأ كبر الله والكبير والله الرحمن أ كبر وأى اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ومذاهب العلماء في ذلك
المسألة ٣٦٥ من كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن ان كان يعلمه لاحد في ذلك ودليل ذلك	٢٣٤ المسألة ٣٥٨ رفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك
المسألة ٣٦٦ من كان يقرأ برواية من عد من القراء «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من القرآن لم تجز الصلاة إلا بالسلمة وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك	٢٣٦ المسألة ٣٥٩ قراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً والفرض والتطوع سواء والنساء والرجال في ذلك سواء ودليل ذلك
المسألة ٣٦٧ من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاه مترجماً بغير العربية. أو قدم كلمة أو	٢٣٦ المسألة ٣٦٠ لا يجوز للمأموم أن يقرأ

طاقته وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم	صحيحة	آخرها عامداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق
المسألة ٣٧١ من كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه ان يسجد عليه ودليل ذلك	٢٦٨	المسألة ٣٦٨ ليس على الامام والمنفرد ان يتعمد للسورة التي مع أم القرآن
المسألة ٣٧٢ الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية فرض في كل صلاة والدليل على ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك	٢٦٨	المسألة ٣٦٩ الركوع في الصلاة فرض والعلما نيتة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه فرض وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
المسألة ٣٧٣ يلزم المصلي فرضاً أن يقول اذا فرغ من التشهد في كاتى الجلستين اللهم انى اعوذ بك من عذاب جهنم الخ وبرهان ذلك	٢٧١	٢٥٧ كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
المسألة ٣٧٤ يستحب ان يقول اذا فرغ من التشهد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وبرهان ذلك	٢٧٢	٢٥٧ مذهب ابي حنيفة ان الصلاة تجزى وان لم يقم ظهره في ركوعه وسجوده ودليله في ذلك والنظر فيه
هل تجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمرمرة أو متى ذكر التطبيق في الصلاة لا يجوز لأنه منسوخ ودليل ذلك	٢٧٣	٢٦٠ ما كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجوده وركوعه
المسألة ٣٧٥ اذا أتم المرء صلاته فليسلم وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به ودليل ذلك	٢٧٤	٢٦٠ تفريق الامام مالك بين من اسقط تكبيرتين وبين من اسقط ثلاثا والنظر فيه
الأمة تصلى مكشوفة الرأس مسائل تناقض العلماء فيها وهي نفيسة جدا	٢٧٦	٢٦٢ تفريق ابي حنيفة رضي الله عنه بين الامام والمأموم فيما يقولانه في الركوع والرفع منه
مذهب الامام مالك في حكم السلام في الصلاة	٢٧٧	٢٦٢ مشروعية قول آمين في الصلاة بعد الفراغ من قراءة الفاتحة
بيان من رأى ان التسليمة واحدة وكره ما زاد ودليله والنظر فيه	٢٨٠	٢٦٤ تفريق الامام مالك بين الامام والمأموم في قول آمين
تم الجزء الثالث من المحلى		٢٦٦ بيان أن من اسبل ازاره في الصلاة أو من لا يتم ركوعه ولا سجوده لا ينظر الله اليه
		المسألة ٣٧٠ من عجز عن الركوع او عن السجود خفف لذلك قدر